

7247

10



٢١٧٤  
أ. ن

الأشباه والنظائر ، لابن نجيم ، زين الدين بن ابراهيم

٩٧٠ هـ . كتبها أبو القاسم بن ابراهيم سنة ١٠٩٧ هـ .

٢٥٧ ق ٢١ س ٢٠ × ١٤ سم

٦٣٤٧ نسخة جيدة ، خطها تعليق حسن ، بأولها فهرس

للمسائل وفهرس للمحتويات ، طبع .

الأعلام ٣ : ١٠٤ هدية العارفين ١ : ٣٧٨

٢١٧٨ ف ١ - المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ - المؤلف  
ب - النسخ ج - تاريخ  
١٢٠١٦٧٨٠  
النسخ .



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

٦٢٤٧ في ١٢٧٨ هـ  
 المرقوم: الشيخ صياح والخطاط  
 العنوايت: ابن نجيم نسيه الدين به ابراهيم ٩٧٠  
 المؤلف: ١٠٩٧ هـ  
 تاريخ النسخ: ابو القاسم به ابراهيم  
 اسم الناسخ: ٢٥٧ هـ  
 عدد الأوراق: ٢٥٧ هـ  
 ملاحظات: ٢٥٧ هـ

٢٥٧  
 مكتبة  
 جامعة الملك سعود  
 قسم المخطوطات  
 رقم المكتبة  
 تاريخ النسخ  
 اسم الناسخ  
 عدد الأوراق  
 ملاحظات



بسم الله الرحمن الرحيم

المحمدية وسلام على عباده الذين اصطفى **وتعد** فلما تيسر الله تعالى بانعامكم  
الاشياء والنظائر العقوبة على مذهب الحنفية المشتمل على سبعة انواع اريد  
ان افسر في اوله يسر النظرية **الاول** فن القواعد **الاول** لا ثواب  
الا بالنية وفيها بيان ما يكون النية فيه شرطا وما لا يكون وبيان دخولها  
في العبادات والمعاملات والمخصوصات والمباحات والمناهج والتركيبات **الثانية**  
الامور بمقاصدها وفيها بيان ان الشيء الواحد ينصف بالحل والحرم  
باعتبار ما قصد له فيها ان الكلام في النية يقع في عشر مواضع **الاول**  
بيان حقيقتها **الثاني** فيما شرعت لاجله **الثالث** في تعيين المنوي وعند  
**الرابع** في بيان النقص لصفة المنوي من الغرضية والنافعة والاداء  
والقضاء **الخامسة** في بيان الاخلاص **السادس** في بيان الجمع بين  
نية واحدة **السابع** في وقتها **الثامن** في بيان عدم اشتراط استمرارها  
وفيه حكمها في كل ركن **التاسع** في محلها **العاشر** في شرطها وفيها بيان  
ما بنا فيها وقاعدة في اليقين وهي تخصيص العام بالنية وبما المشبهة  
تدخل النية اولا وبيان ان اليقين على نية مخالف او المستخلف وبيان ان  
الايمان مبني على الفاظ دون الاعراض وفيها فروع في الطلاق وبيان  
دخول النية في النية وبيان ان هذه القاعدة تجري في علم العوبة ايضا  
وبيان ما يتعلق بالكلام نحو او فقها وبيان ما يتعلق بالسجدة ممن لم

يقدر

البروز الالائيين

القاعدة

يقصد بها وبيان ان هذه تجري في الغرض ايضا **القاعدة السابعة**  
**البقي للبروز بالشك** وفيها فروع **الاول** الاصل بقاء ما كان  
وبيان ما تفرع عليها من الطهارة والعبادة والطلاق والكار المارة  
النفقة اليها واختلاف الزوجين في التمكن من الوطى والسكوت  
والردة والرجعة في العدة وبعدها واختلاف المتبايعين في الطوع  
ودعوى المطلقة لحمل **الثانية** الاصل براءة الذمة وفيها بيان الاختلاف  
في العتمة ولجواب عما اورد عليها **الثالثة** من شك هل فعل ام لا فحل  
فالاصل عدمه ويدخل فيها من يتقن الفعل وشك في القبل والكثير  
وبما ما ثبت باليقين وبيان الشك في الوضوء والصلوة هل صلاحها  
اولا والشك في يقين المفروض المسترون وبيان ما اذا اجزء عدل  
بترك شيء منها والاختلاف بين الامام والقوم وبيان الشك في  
اركان الحج وفي الطلاق وعدده وفي اخراج من ذكره وفي قدر الدين  
وما يدعي عليه وفي الزكوة والصوم والمنذور وفي اليمين من كونها بالله  
تعالى او بطلاق وعناق **الرابعة** الاصل عدم وفيها بيان الاختلاف  
في وصول العين وفي بيع الشريك والمضاربة وفي ان المال قرض او مضاربة  
وفي قدم العيب واشتراط الخيار وفي الرواية وفي بيان الشك في وصول  
اللبن الى جوف الرضيع بعد ما دخلت ثديها فيه وفي اخوة التبنه على  
تقسيد القاعدة وبيان ما خرج منها **الخامسة** الاصل اضافة الحاد الى آخر  
او قاته وبيان وجود النجاسة في الثوب والغارة في البر وبما اذا اقر  
بقضاء عين العبد في ملك البائع وكذب المشتري وفي اختلاف الوتر مع  
المرأة في ابانتها في المرض والصحة وفي اختلافهم في كون الاقارب لبعضهم



في الصحة او المرض وفيما لو اختلفوا في اسلامها بعد موت الزوج او قبل  
وفي الاختلاف بين القاضي الموزون وغيره وبيان ما خرج عن هذه القواعد  
**السادسة** يدل الاصل في الاشياء الاباحة او الحظر والتوقف على ثبوت  
الاختلاف **السابعة** الاصل في الابضاع التحريم وفيها مسائل التحريم  
في الفروج وبيان الطلاق المبرم والعنف المبرم والمنسحب وبيان ما خرج  
عنها وفيها بيان وطى التراضي الذي يجلب الان من الرقعة والهند  
وفي ان اصحابنا احتاطوا في الفروج الا في مسئلة وفيها قاعدة الاصل  
في الكلام بحقيقة وبيان ما فرع عليها وبيان ما يشمل الصحيح والقاس  
وما يخص بالصحيح وبيان ما اورد علينا مع جوابه وفيها خاتمة  
فيها قواعد **الاولى** يستثنى من قولهم اليقين لا ينزل بالشك مسائل  
**الثانية** بيان الشك والوهم والظن وغالب الظن واكثر الراي  
**الثالثة** في بيان حد الاستصحاب وجتية ما فرع عليه **الرابعة**  
المشقة تجلب التيسير وبيان ان اسباب التخفيف سبعة السفر  
والمرض والاكراه والسيان وجعل العسر وعموم البلوى والنقص وفيه  
بيان ما توسع فيه ابو حنيفة رحمه الله في العبادات وغيرها على هذه  
الامة وما توسع فيه الامة الاربعة وختمنا هذه القاعدة بقواعد مهمة  
**الاولى** المشاق على قسمين وفيها تنبيه في الفرق بين مرض الزوج  
ومرضها **الثانية** ان تخفيفات الشرع انواع **الثالثة** ان المشقة  
والحرج انما يعتبران عند عدم النص **الرابعة** بيان قولهم اذا ضاق  
الاعراع واذ انتع ضاق وبيان ما جمع بينهما **الخامسة** الضرر  
ينزل وبيان ما استثنى عليها من ابواب الفقه ويتعلق بها قواعد **الاولى**

قاعدة

القاعدة

الضرورات تتبع المحظورات **الثانية** ما يلج للضرورة بتقدير بقدرتها  
ويقرب منها ما جاز لعذر بطل بزيادته **الثالثة** الضرر لا ينزل بالضرر  
وبيان انها مقبلة لما قبلها وفيها بيان ما يتحمل فيه الضرر الخاص لدفع  
ضرر عام وبيان ما فرع عليها وفيها بيان ما اذا تعارض ضرران او  
مفترقان وبيان احكام من استلبي بيليين وبيان قولهم ذرة المفاسد  
اولى من جلب المصالح وما تفرع عليها **القاعدة السادسة العادة**  
**الحكمة** وبيان ما فرع عليها من حد الماء الجاري والماء الكثير والخص  
والعمل المفيد للصلاة وكون الشئ مكبلا او موزونا وصوم يوم الشك  
ويومين قبل رمضان وقبول الهدية للقاضي وجواز الاكل من الطعام  
المقدم اليه بغير اذن صريح وبيان الايمان والتذور والوصايا والادواق  
عليها وبيان ما ثبت العادة به وبيان انها انما تعتبر اذا طردت او غلبت  
لان ندرت وفيها بيان حكم البطالة في المدارس وفيه بيان مساحة الاء  
في كل شهر اسبوعا للاستراحة او لزيارة اهله وفيها بيان تعارض الوفاء  
والشرع وتعارض الوفاء مع اللغة وبيان ما خرج عن قولهم الايمان  
على الوفاء وبيان ان العادة المطردة تنزل منزلة الشرط وما تفرع  
عليه من استحقاق الاجرة بلا شرط اذا جرت العادة بان يعمل بالاجور  
فيه بيان العارية اذا شرط ضمها هل يصح اولا وبيان جواز البناء  
وانه لا يجب السؤال عند الشراء من الاسواق وبيان ان الوفاء الذي  
تحل عليه لا لغاظ انما هو المقارن لا المتأخر وانه لا يعتبر في التعاقب والد  
والافاربه وفيه بيان ان الواقف اذا شرط النظر لحاكم المسلمين وكان  
في زمنه شافعيان صار الآن حنفيان هل يكون له اولا وبيان اذا شرط

اي الحاح تنزل منزلة  
منه الضرورة عامة  
كافة او خاصة



المنظر للقاضي هل يكون لغاضي بلدة او الموقوف عليه وفيه بيان المعبر  
 العرف العام لا يخص وهذا هو القواعد الكلية **النوع الثاني** في قواعد  
 كلية يخرج عليها ما لا يخفى من الصور بخبر **الاول** الاجتهاد لا ينقض  
 بطله وفيه بيان القاضي اذا رد شهادة فليس لغرض قبولها الا في  
 اربعة وانه لو حكم بشئ ثم تغير اجتهاده وبيان ما خرج عنها وما استثنا  
 اصحابنا من قولهم واذا رفع اليه حكم حاكم امضاء وبيان قولهم وحكم غيره  
 وبيان قول الموقفين مستوفيا شرعية الشرعية وحكاية شمس الاله الحكيم  
 مع قاضي عنسنة وبيان عدم الوقوف بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب  
 وبيان ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه او برواية مرفوعة عنها او في  
 مذهبه عند الامساك وبيان ان القضاء على خلاف شرط الوفاق كالاقتضا  
 بخلاف النص وبيان ان فعل القضاة امره انما ينفذ اذا وافق الشرع والآ  
 رد **القاعدة الثانية** اذا اجتمع لحدال وحرام غلب الحرام لحدال وبيان  
 ما تفرع عليها من استنباه حرمه باجنيات وما اذا كان احدا يوبى ما كولا  
 والاخر غير ما كولا وما اذا ترك الكلب المعلم غيره او كلب المسلم كلب  
 مجوسي وما اذا وضع المجوسي يده على يد المسلم الذاب وما اذا جرح المسلم  
 عن مدقوسه فاعانه مجوس ووطئ لجارية المشتركة وما اذا كان بعض  
 الشجرة او الصيد في محل وبعضها في حرم وما لو اختلفت المذكا بالميتة  
 وما اذا اختلفت وذلك الميتة بالزيت وما اذا اختلفت رذجة بغيرها  
 وفيه بيان ما اذا اسلم وتحت جنس وما اذا رمى صيدا فوقع في ماء او سطح  
 ثم الى الارض وبيان ما خرج عنها من المسائل العشرة وفي اخرها تنبيه فيما  
 اذا جمع بين حلال وحرام في عقد او نية وبيان دخوله في ابواب النكاح

دلالة

والمهر والبيع والاجارة والكفالة والابراء والهبة والهدية والوصية و  
 الاقرار والشهادة والعقضاء والعبادة والطلاق والعناق وعارية الهين  
 والوقف وفي اخره تنبيه على ما اذا اجتمع في العبادة جانب كحضر والسفر  
 ثم فصل في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع الا في مسائل  
**القاعدة الثالثة** هل يكره الاشارة بالرب **القاعدة الرابعة** التابع  
 تابع ويدخل فيها قواعد **الاول** انه لا يفرج بكلمة وفيه بيان حمل المجازية و  
 الشرب والطريق وخرج عنها مسائل **الثانية** التابع يسقط بسقوط  
 المتبوع ويقرب منها قولهم يسقط الفرع بسقوط اصله **الثالثة** لا يفتقر  
 في التوابع ما لا يفتقر في غيرها وفيه بيان ما يفتقر ضمنيا لا قصدا  
**القاعدة الخامسة** تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وفيه بيان  
 ان امره انما ينفذ اذا وافق الشرع وفي اخرها تنبيه على تصرف القاضي  
 في اموال المتباني والاوقاف وفيه بيان احداثه للوظائف بغير شرط الوفاق  
 وتوزيعه في المرتبات في الاوقاف **القاعدة السادسة** حدود تدروا بآبائها  
 وفيه بيان ان القصاص كالحدود الا في خمس مسائل **القاعدة السابعة**  
 لا يدرج تحت البد وفيه بيان ما خرج عنها **القاعدة الثامنة** اذا  
 اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل احدهما في  
 الاخر غالبا وبيان ما نوع عليها من اجتماع الحديثين وما يوجب الجود  
 على المحرم وبيان ما يخرج عن تحية المسجد وركعتي الطواف وتلاوة آية  
 السجدة وبيان تعدد السجود السهو في الصلوة والفرق بين جابر الصلوة  
 وجابر الحج وما اذا زنى مرارا او شرب مرارا او قذف مرارا او جماعة  
 وما اذا وطئ في رمضان مرارا او تعدد جنابة المحرم والوطئ بشبهة

التابع لا يتقدم على المتبوع  
 الرابعة صح

وفيه بيان ان القصاص كالحدود



وما اذا زني بامة فقتلها او حرة كذلك وما اذا تعدت الجناية على احد  
وما اذا وطئت المعتدة بشبهة **القاعدة الثامنة** اعمال الكلام اول من  
ايماءة من كل واحد الا اهل وفيها بيان الحقيقة اذا تعذرت او جرت شرعا  
او عرفا وما اذا تعذرت بحقيقة والحجاز وفيها بيان ما اذا جمع بين امرين  
وغيرها في الطلاق وفيها بعض مسائل الوقف والقول بقبض القسي  
وما ذكره السبكي لخصاف وفيها تنبيه السامع من التاكيد وفيها  
ما تفرع عليه من انه لو كره الطلاق او البين بالله تعالى من غير اطلاق  
**القاعدة العاشرة** الخراج بالضمان وبيان معناه وما دخل  
فيها وما خرج عنها **القاعدة الحادية عشر** السؤال معاني الجواب  
وبين كلمة نعم وبلى **القاعدة الثانية عشر** لائب الساكن  
قول وبيان ما تفرع عليها وما خرج عنها **القاعدة الثالثة عشر**  
الوض افضل من النفل الا في مسائل **القاعدة الرابعة عشر**  
ما حرم اخذه حرم اعطاؤه الا في مسائل وفيها تنبيه ما حرم فعله حرم طلبه  
الا في مستثنين **القاعدة الخامسة عشر** من استعجل الشيء  
قبل اوانه عوقب بحرمانه وبيان ما تفرع عليها وما خرج عنها وفي اخره  
لطيفة في العربية **القاعدة السادسة عشر** الولاية لخاصة قوى  
من الولاية العامة وفيها بيان مراتب الولايات **القاعدة السابعة عشر**  
لا عبرة بالظن البين خطاؤه **القاعدة الثامنة عشر**  
ذكر بعض ما لا يخفى كذكر كلمة وبيان ما خرج عنها **القاعدة التاسعة عشر**  
عشر اذا اجتمع المباشر والسبب اصنف الحكم الى المباشر  
وبيان ما خرج عنها والى هنا صارت القواعد عشرين وعشرين

**الفن الثاني** فن القواعد من الطهارة الى النوايض على ترتيب  
الكفر **الثالث فن جمع والنزق** من الاشياء والنظائر وفي اوله  
بيان احكام بكسر دورها وفتحها بالفتح جهلها هي احكام الناسي والحمل  
وللكوهر واحكام الصبيان والعبيد والتمادي والاعمى والحمل وبيان  
احكام الاربعة الاقتصار والاستناد والبتين والانعقاب وحكم  
النقود وما يتبعين وما لا يتبعين وما جرى فيه احكاما كان الاخر وما  
لا وبيان الساقط هل يعود وان الناسب يملك ما لا يملكه الاصل  
وما يقبل الاسقاط من حقوق وما لا يقبل وبيان ان الدراهم الزنوق  
كالجباد في بعض المسائل دون بعض واحكام النائم والمجنون والمعنوق  
وما يقدر فيه المعنى دون اللفظ وعكسه واحكام اللحن والحنن والجان  
والذئب والمحامد وعينوبة الحشفة وما فارق فيه الذر القبل واحكام  
العقود والصنوخ والملك والدين وضمن المثل واجرة المثل وفهر  
والشرط والتعليق والسفر والمسجد والحرم يوم الجمعة ثم بيان الاجتماع  
والافراق في بعض المسائل وفي اخره خاتمة اشتملت على بعض قواعد  
وفوائد شتى **قاعدة** اذا اتى بالواجب وزاد عليه لم يقع الكل واجب  
ام لا **قاعدة** في اقسام العلوم وما يكون فرض عين وفرض كفاية ومنه  
وجوازا ومكرها **قاعدة** عن الامام البخاري فيما ينبغي لطالب العلم وما لا  
ينبغي **قاعدة** في اعتقاد الانسان في مذهبه ومذهب غيره **قاعدة**  
المعذور المضاف يقع في مسائل ولا يعلم في اخرى **قاعدة** العلوم ثلثة **قاعدة**  
ثلاث من الذنات **قاعدة** ليس في الحيوان من يدخل الجنة الا خمسة **قاعدة**  
المؤمن يقطع خمسة **قاعدة** في الدعاء برفع الطاعون **قاعدة** في الكسائس

يجري

الفن الثاني من القواعد السبعة  
فن القواعد  
الفن الثالث من القواعد السبعة  
فن جمع والنزق



او اهدم واحد منها هل يعود ام لا **فائدة** الصبي هل يمنع اهلية الشهادة  
 والقضاء والادارة نحو ذلك **فائدة** في الصلوة على الميت موضوع على  
 دكان هل يكره **فائدة** في الوقف بين علم القضاء وفقه القضاء **فائدة**  
 في شرط الامانة المتفق عليها والمختلف فيها **فائدة** كل انسان غير الانبياء  
 لا يعلم ما اراد الله له وبه الا الفقهاء **فائدة** اذا ولى السلطان مدرسا  
 ليس بابل هل يصح توليته **فائدة** ثلاث لا ينبغي دعاؤهم **فائدة** كل  
 شئ يبطل عنه العبد يوم القيمة الا العلم **فائدة** هل يجوز وضع خزانة في  
 المسجد لاجل حفظ المحاضر والسماعات **فائدة** ما معنى قول العلماء الا  
**فائدة** اذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه الا في مسائل **فائدة** المبني على العاقد  
 الا في مسألة **فائدة** اذا اجتمع اركان ما يقدم منها **الرابع** في الافا  
**خامس** في الجبل **السادس** في الاشياء والنظام **السابع** في الحكايات  
 وفيه وصية الامام الاعظم للامام الثاني رحمه الله تعالى  
 وصلى الله على سيدنا محمد واله وسلم محمد الله على ما انعم وصلى الله على سيدنا  
 محمد وآله وصحبه وسلم **وبعد** فان الفقه اشرف العلوم قدرا واعظها  
 اجرا وانما عائدة واعتمها فائدة واعلاها مرتبة واسماها منقبة  
 يلاها العيون نورها والقلوب سرورها والصدور انشراحها وبغيد الامور  
 انشاعها وانفتاحها هذا لان ما بالخاص العام من الاستقار على سنن  
 النظام والاستمرار على تيرة الاجتماع والالتزام انما هو بوفرة احوال  
 والحوام والتميز بين الجاهل والفاسد في وجوه الاحكام بحجوه زاخرة وربما  
 ناضرة وبحجوه زاهرة واصول ثابتة وفروع ثابتة لا يفتنى كنه صفاته  
 وكون اعضاؤها جميعا تفكك اهل قوام الدين وقوامهم اطلاقا

اي الفقه الرابع من الفنون  
 السبعة  
 اي الفقه السادس من الفنون  
 السبعة  
 اي الفقه السابع من الفنون  
 السبعة

وهو الثالث  
 نظام الامور  
 نظام الاعمال  
 نظام الاعمال  
 نظام الاعمال

في الفقه

واليه المرفوع في الاخوة والدينا والمرجع في التدريس والفتوى خصوصا  
 ان اصحابنا لهم خصوصية السبق في هذه الشأن والناس لهم انباء  
 الناس في الفقه عيال على حثيفه ولقد انصف الامام ان في  
 حيث قال من اراد ان يتبحر في الفقه فلينظر في كتب ابي حنيفة كما نقله  
 ابن وهب عن حمله وهو كالصديق له اجزه واجز من دون الفقه  
 والفقه وقنع احكامه على اصوله الى يوم القيمة وان المشايخ الكرام  
 قد اتفوا ما بين مختصر ومطول من متون وشروح وقفا وفي واجبه  
 في المذهب والفتوى وحجروا وتجاوزوا شكر الله تعالى سعيهم الا اني  
 لم ار لهم كتابا يحكي كتاب الشيخ تاج الدين بن السبكي الشافعي مستملا  
 على فنون في الفقه وقد كنت لما وصلت في شرح الكنته الى تبين باب  
 البيع الفاسد الفت كتابا مختصرا في الضوابط والاستثناءات  
 منها سميته بالفوائد الزينية في فقه الحنيفة وصل الى خمس مائة ضوابط  
 فالجئت ان اضاع كتابا على النمط السابق مستملا على سبعة فنون يكون  
 هذا المؤلف **النوع منها الاول** موقوف الفوائد التي يرد اليها وفوق  
 الاحكام عليها وهي اصول الفقه في الحقيقة وبها يرتقى العقيدة الى درجة  
 الاجتهاد وتكون في الفتوى واكثر فروعها تطورت به في كتب غريبة او غير  
 به في غير مظنة الا في بحول الله وفوته لا انقل الا الصحيح المعتمد في الحديث  
 وان كان موضع على قول ضعيف او رواية ضعيفة ثبتت على ذلك  
 غالبا وحكي ان الامام ابا طاهر الدباس جمع قواعد في حنيفة رحمه الله  
 سبعة عشر قاعدة ورده اليها ولم يترك حكاية مع ابي سعيد الهروي  
 الشافعي فانه لما بلغه ذلك سافر اليه وكان ابو طاهر ضيرا كبر كل  
 هذا

في الفقه

في الفقه

في الفقه

في الفقه

في الفقه



ليلة تلك القواعد مسجده بعد ان يخرج الناس منه فالتحق الهروي  
بحصير وخرج الناس واغلق ابوطاهر افسر به واخوجه من المسجد لم يكبرها  
فيه بعد ذلك فوج الهروي الى الصحابه وتلاها عليهم **الثاني الضوابط**  
**وما دخل فيها وما خرج عنها** وهو ارفع الاقسام للمدرس والمفتي والقاضي  
فان بعض المؤلفين يذكر ضابطا ويستثنى منه اشياء فاذا ذكر فيه اني زدت  
اشياء فمن لم يطلع على المزيطن الدخول وهي خارجة كاستراة ولهذا وقع  
موقعا حسنا عند اهل الانصاف وابتج به من هو من اولي الالباب **الثالث**  
معرفة الجمع والفرق **الرابع** الغايات **الخامس** ايجل **السادس** الاشياء  
والنظائر **السابع** ما حكى عن الامام الاعظم وصاحبه والشافعية والحنابلة  
والمتأخرين من المحabbات والمطارحات والمراسلات والغرائب  
وارجوا من كرم الفتح ان هذا الكتاب اذا تم بحول الله وقوته يصير  
نزهة للنظارين ومرجعا للدارسين ومطلبا للمحققين ومعمدا  
للقضا والمفتين وغنيمة للمحصلين وكثا فالكرب للهوفين  
بهذا الان الفتحة اول فنوني طال ما اسهرت فيه عيوني واعلمت بدني  
اعمال الحق ما بين بصري ويمني وطنوني ولم ازل من زمن الطلب اعني  
بكتبته فدينا وحديثا واسعي في تحصيل ما هو منها سعيًا حبشًا الى ان  
وقفت منها على حجم الغفر واحطت بغالب الموجود في بلدنا القاهرة  
مطالعة وتأملًا بحيث لم يبقني منها الا القدر اليسير كاستراة عند  
سردها مع ضم الاستفاد والمطالعة لكتب الاصول من ابتداء امرى  
اليزدي والامام السرخسي والتقويم للابن زيد الدوسي والفتوح وشروح  
ونشر شرحه وحواشه وشرح اليزدي من الكشف الكبير والسفر

حتى اختصرت تحرير الحق ابن الهمام وتسميته لب الاصول ثم شرح  
المنازل شرعا بحول الله وقوته فابقا على نوعه فشرع ان شاء الله تعالى  
بحوله وقوته فيما قصدناه من هذا التأليف بعد تسميته بالاشباه  
والنظائر تسمية له باسم بعض فنونه سائلا من الله تعالى القبول وان  
ينفع به مؤلفه ومن نظر فيه انه خير ما مول وان يدفع عنه كيد الحاسدين  
وافتراد المتعصبين ولعمري ان هذا الفن لا يدرى بالعتى ولا ينال  
بسوف ولعل ولو اتى ولا ينال الا من كشف عن ساعد الجدة وشمر واقطر  
اهله وشدا الميزر وخاضن البحار وخالط العجاج بداب في الشكر والمطالع  
بكوة واصبلا وينصب نفسه للتأليف والتحرير بياناً ومقيلاً  
ليس لهمة الا معضلة كلها او مستصعبة عثرت على القاصدين  
فيرقى اليها ويجعلها على اية ذلك ليس من كسب العبد وانما هو فضل  
الله يؤتية من يشاء **وهان** اذكر الكتب التي نقلت منها مؤلفاتي  
الفقهية التي اجتمعت عندي في اخر سنة ثمان وستين وتسعمائة  
في شروح الهداية النهاية وغاية البيان والغاية ومواهب الدارانية  
والبنانية وفتح القدير ومن شروح الكنت الزيلعي والعيني والمكسبي ومن شروح  
العدودي السراج الوهاج وبحورة والمجتبى والاقطع ومن شروح الجمع  
المصنف وابن الملك ورايت شرحا للعيني وقف وشرح منه المصنف  
لابن امير الحاج وشرح الواقي الكافي وشرح الوقاية والنفابة والاضاح  
الاصلاح وشرح لمختص الجامع الكبير للعلامة الفارسي وشرح لمختص  
الجامع للصدر الشهيد والبدائع للمكاشاني وشرح التحفة والمبوط  
شرح الكافي وكافي المحاكم الشهيد وشرح الدرر والغرر ملا خسر الهداية



وشرح جامع الصغير لما في خان وشرح مختصر الطحاوي والاختيار ومن  
 الفتاوى الخاصة والخاصة والبرانية والظهير والواجب والعهود والعدة و  
 الصلوات والواقعة للحام الشهيد والعتبة ومال الفتاوى والفتاوى  
 المحبوبة والتهذيب للقلاني وفتاوى قاضي الهندية والقاسمية والفتاوى  
 وجامع الفتاوى والملاح لابي يوسف وادقاف لخصا والاشعاف والفتاوى  
 والسنن والمجيب الرضوي والرزقة وشرح منظومة النسفي وابن السخنة  
 والصيرفة وخزانة الفتاوى وبعض خزانة الاكل وبعض السراجية والفتاوى  
 خانية والنجاشي وخزانة الفتاوى وخزانة الفقهاء ومناقب الكندي وطبقا  
 عبد القادر **الفن الاول في القواعد** الاول في القواعد والبابية شرح في  
 في مواضع في الفتاوى او لها في الوصوة قلنا انها شرط الصحة كما في الصلوة والزكاة  
 والصوم والحج اولها في الوصوة والفضل وعلى هذا قررنا حديث انما لا  
 بالنية انه من باب المقتضى او لا يصح بدون تقدير كنية وجود الاعمال بدون  
 تقديرها معناه في حكم الاعمال وهو لو كان اخو في وهو النوب والافتقار  
 العقاب ودينوي وهو الصحة والساد وفقدان الخو في بالاجماع للمجاهد  
 على انه لا نوب ولا عقاب بالنية فانتهى في الاخر ان يكون مراد الامانة  
 مشيرك ولا عموم له ولا نفع الضرورة به من جهة الكلام به فلا حاجة  
 الى الاخر والشاهد اوجه لان الاول لا يثبت لانه فاعلم مجموع المشتبهات  
 فثبت لا يدل على اشتراطها في الوسائط للصحة ولا على المعاصيد ايضا  
 وفي بعض الكتب ان الوضوء الذي ليس بمنوي ليس بما مורה ولكنه مفتاح  
 للصلوة وانما شرطت في العبادات بالاجماع او بآية وما روي في  
 ليعبد الله مخلصين والزكاة فلا تشترط في الوضوء والفضل وسح

له الدين والاول اوجه لانه العبد فيها يجمع التوحيد بقرينة عطف الصلوة  
 على بالاجماع

الحنيني

في هذا  
 في هذا

الحنفين وازالة النجاسة لتحقيقه عن البدن والمكان والاواني  
 للصحة واما اشتراطها في التيمم فللدلالة اية عليها لانه القصد والاعمال  
 على الميت فقالوا لا يشترط لغيره الصلوة عليه وانما هي شرط لا  
 الغرض عن ذمة المكلفين وتوقعه لان الغرض في غسل ثلثا في قول ابي يوسف  
 وفي رواية عن محمد انه ان نوى عند الاخراج من الماء بغسل مرتين وان  
 لم يغسل ثلثا وغسل مرة واحدة كما في فتح القدير واما في العبادات  
 كلها فهي شرط صحتها الاسلام فانه يقع بدونها بدل قولهم ان  
 اسلام المكمل صحيح ولا يكون مسلما بحدوثه الاسلام بخلاف الكفر  
 كما سنبينه في بحث الزكوة واما الكفر فيشرط له النية لقولهم ان كفر  
 المكمل غير صحيح واما قولهم ان التكلم بكلمة الكفر هازلا بغير انما هو باعتبار  
 ان عينه كافر كما علم في الاصول من بحث الزكوة فلا يشترط صلوته مطلقا  
 ولو صلوته جناية الآبها فوضا او واجبا او سنة او نفلا واذا نوى  
 لا يخرج عنها الايمان ولو نوى الانتقال عنها الى غيرها فان كانت الثانية  
 غير الاولى وشرع بالتكبير صار مستقلا والافلا ولا يصح اقتداء امام  
 الثانية وتصح الامامة بدون نيتها خلافا للمكرخي وابي حفص الكبير  
 في البناء الا اذا صل خلفه ناء فان اقتداه من به بلانية الامامة  
 غير صحيح واستثنى بعضهم الجمعة والعبد من وصح ولو خلف ان لا يور  
 احدا فاقهدي به ان صح الاقتداء وهل بحيث قال في الحاشية  
 بحيث قضاء لا ديانة الا اذا شهد قبل الشروع فلا حث قضاء  
 وكذا لو اتهم الناس بهذا الحالف في صلوة الجمعة صح وحث قضاء  
 ولا بحيث اصلا او اقرهم في صلوة الجمعة وسجد التلاوة ولو خلف

فان في التوضيح المذكور بالترتيب كذا لا يشترط في ذلك

فلا يشترط فيه امامة النبي بقوله الفتنة عند

في هذا

في هذا

الحنيني



ان لا يوم فلا تأثم الناس نأويا ان لا يومية ويوم غير فاقدر  
 فلان خفت وان لم يتم انتهى ولكن لا ثواب على الامانة وسجود الصلاة  
 كالصلوة وكذا سجدة الشكر على قول من يراها مشروعة والمعتد ان  
 الخلاف في سببها لا في اجواز وكذا سجود السهو ولا تضر بنية عدمه  
 السلام واما النية في الخطبة للجمعة فشرط صحتها حتى لو عطل بعد صعود  
 المنبر فقال الحمد لله للعطاس غير قاصد لها لم يصح كما في فتح القدير  
 وغيره وخطبة العيد كذلك لقولهم بشرط لهما ما بشرط خطبة  
 الجمعة سوى تقديم الخطبة واما الاذان فلا بشرط لصحة النية والصحيح  
 خلافه كافي المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان يصلي في المحراب  
 والثاني على ما اذا كان يصلي الى محراب كذا في البناء واما ستر  
 العورة فلا بشرط لصحة ولم ارفعه خلافا ولا بشرط للشباب  
 صحة العبادة بل ثياب على نية وان كانت فاسدة بغير نجاسة  
 كما لو صلى محذرا على طين طهارته وسبأ في تحفته واما الزكوة فلا يصح  
 ادائها الا بالنية وعلى هذا فما ذكره القاضي السبكي ان من اشغ  
 عن ادائها اخذها الامام كرها ووضعها في اهلها وتجربة لان الاما  
 ولالة اخذها مقام اخذ مقام دفع المالك باختياره ضعيف  
 والمعتد في المذهب عدم الاخذ كرها قال في المحيط ومن امتنع  
 عن اداء الزكوة فالتأعي لا يأخذ منه كرها ولو اخذ لا يقع عن  
 الزكوة لكونها بلا اختيار ولكن يجبر بالمجس لبودي بنه  
 انتهى وخرج عن اشتراطها لما اذا انصدق بجميع النصاب بلا نية  
 فان الفرض يقط عنه واختلفوا في سقوط زكوة البعض اذا قصد

والثاني شرط للشباب عليه واما استبدال القبلة  
 بشرط حاجته للصلاة

في النية  
 في النية  
 في النية

قالوا وتشرط بنية التجارة في الوضوء ولا بد ان يكون مقارنته للتجارة فلو  
 اشترى شيئا للقبلة نأويا انه ان وجد بجابا عه لا زكوة عليه ولو نوى التجارة  
 فيما خرج من ارضه العشرية والحاجية والمتاجرة والمستفارة لا زكوة عليه  
 ولو قارنت ما لم يبدل مال بال كالهبة والصدقة والجمع والمهر والوصية  
 لا تصح على الصحيح وفي الية لا بد من قصد نية لها بالذرة والتمسك  
 اكثر لئلا فان قصد به التجارة ففيها زكوة التجارة ان قارنت الشراء  
 وان قصد به الحول او الركوب او الاكل فلا زكوة اصلا واما النية في الصوم  
 فشرط صحته لكل يوم ولو علقها بالمشيئة صح لانها انما ينظر الاقوال  
 والنية ليست منها الفرض والنية والنقل في اصلها سواء واما الحج فهي شرط  
 صحة البضا فضا كان او نفلا والعبرة كذلك بكون الائمة والمنذور  
 كالعرض ولو نذر حجة الاسلام لا يلزمه الحججة الاسلام كما لو نذر الاضحية  
 والقضاء في الحج لا اداء من جهة اصل النية واما الاعتكاف فهي شرط  
 صحة واجبا كان او سنة او نفلا واما الكفارات فالنية شرط صحتها  
 عتقا او صبا او اطلاقا واما الضحية فلا بد فيها من النية لكن  
 عند الشراء لا عند الذبح وتفرع عليه انه لو اشترى اها بنية الاضحية  
 فذبحها غيره بلا اذن فان اخذها مذبوحة ولم يصفه اجزائه وان  
 صفه لا يجزئ كافي الضحية الرضوخة وهذا اذا ذبحها عن نفسه اما اذا  
 عن مالها فلا ضمان عليه هل يتعين الاضحية بالنية قالوا ان كان  
 فقيرا وقد اشترى اها بنية تفت فليس له بيعها وان كان غنيا  
 لم يتعين والصحيح انها تتعين مطلقا فيصدق بها الفتي بعد  
 اياما حية ولكن ان يقيم غيرها مقامها كافي البدائع من الاضحية

للتزكية للنية  
 في النية  
 في النية

بشرط ان يتلف الفقير لينة  
 واما اذا لم يتلف فلا يتعين  
 فهو

في النية  
 في النية  
 في النية



عن قولهم لا يبيح الله البيع ولا يقبل منه

قالوا والهدايا كالنكاح والعتق فعندنا ليس بعبادة وصنعها بدليل  
 صحة من الكافر ولا عبادة له فان نوى وجه الله كان عبادة مثابا  
 عليه وان اعتق بلا نية صح ولا ثواب له اذا كان صريحا واما الكفاية  
 فلا بد لها من النية وان اعتق للصتم او للشيطان صح وان اعتق  
 لاجل خلق صح وكان مباحا لا ثواب ولا اثم وينبغي ان يخص الاعتناء  
 للصتم بما اذا كان المعتق كافرا اما المسلم اذا اعتقه فاصدا تعظيمه  
 كغيره ما ينبغي ان يكون الاعتاق لخلق مكرهها والذير والكتابة كاعتق  
 واما النكاح فمن اعظم العبادات فلا بد من خلوص النية واما الوصية فكاعتق  
 قصد الثوب فله الثواب والا فليس بعبادة فله الثوب فليس بعبادة  
 وصنعها بدليل صحة من الكافر فان نوى الوية فله الثواب والا فلا  
 فقالوا لا اقرب الى العبادات حتى ان الاشتغال به افضل من التحلي لمحض  
 العبادة وهو عند الاعتدال ستة موكدة على الصحيح فيحتاج الى النية  
 لتحصيل الثواب وهو ان يقصد اعفاف نفسه وتحسينها وحصولها  
 وفترنا الاعتدال في شرح الكثرة ولم يكن فيه شرط صحة قالوا يبيح النكاح  
 مع الزنا لكن قالوا الوعد بلفظ لا يعرف معناه فنية خلاف والفتوى  
 صحة علم اليهود اولا كما في البرزخية وعلى هذا سائر العرب لا بد فيها من  
 النية بمعنى توقف حصول الثواب على قصد الثوب بها الى الله تعالى  
 من غير العلم بعلما واقفاء وتصنيفا واما القضاء فعلاوة من العبادات  
 فالنوب عليه متوقف عليها وكذا اقامة الحدود والتعازير وكل ما  
 المحكام والولاية وكذا تحمل الشهادة وادائها واما المباحات فانها  
 تختلف صفتها باعتبار ما قصرت لاجله فاذا قصرت تقوي على الطاعة

بنيته الخاف المسلم الا الكافر فان لم يكن  
 الا نية شرطا في الاسلام بكونه  
 واما مدحه كما يجب عليه السلام بكونه  
 لا ياتى النية مع القدرة فهو من غيرهم  
 وعبادة في الشرع التي احوال عليها  
 على الوفاء والمهر والنفقة مع عدم خوف التلذذ او  
 تركه الفرائض الثلاثة فليس بمقتضى النية  
 خاف احدا من الله تعالى ان يدين بدينه  
 الخلاصة وفي الجوهرة بشرط التمام والتمام  
 انما قصد اخلاص النية

في الشريعة

او الفصل

او التوصل اليها كانت عبادة كالاكل والنوم واكتساب المال والوجه  
 واما المعاملات فانواع فالبيع لا يتوقف عليها وكذا الاقالة والاحا  
 لكن قالوا ان عقد المضارع لم يصدر بسوف والابن توقف على  
 النية فان نوى الاجل كان بيعا والا فلا خلاف صيغة الماضي فان البيع  
 لا يتوقف على النية واما المضارع المنحصر للاستقبال فهو كالامر  
 لا يقع البيع به ولا بالنية وقد اوضحناه في شرح الكثرة وقالوا لا يقع  
 الزهر لعدم الرضى بحكمه واما الهبة فلا يتوقف على النية قالوا لو ربي  
 ما زحاصت كما في البرزخية ولكن لو قلن الهبة ولم يعرفها لم يصح الا بال  
 ان النية شرطها وانما هو لفقد شرطها وهو الرضى وكذا لو اكره عليها  
 لم يصح بخلاف الطلاق والعساق فانها تعلقان بالنية من لا يبر  
 لان الرضى ليس بشرطها وكذا لو اكره عليها تعلقان واما الطلاق فصريح  
 وكفاية فالاول لا يحتاج في وقوعها اليها فلو طلق غافلا او ساهيا او  
 خطأ وقع حتى قالوا ان الطلاق يقع بالالفاظ المصحفة قضاءا وكن  
 لا بد ان يقصد بها باللفظ قالوا لو كرر مسائل الطلاق بحضرتها وتول  
 في كل مرة انت طالق لم يقع ولو كتبت امر ان طالق او انت طالق وقالت  
 له اقرا على فراغها لم يقع لعدم قصدتها باللفظ والابا فيه  
 قولهم ان الصريح لا يحتاج الى النية وقالوا لو قالت طالق ما واما الطلاق  
 من ذناق لم يقع ديانة ووقع قضاء وفي عبارة بعض الكتب ان طلاق  
 المخطى وقع قضاء لا ديانة فظهر بهذا ان الصريح لا يحتاج اليها قضاء  
 ويحتاج اليها ديانة لا بد عليه ان لو طلقها هارا لا يقع قضاء وديانة لان  
 الشارع جعل نهره جدا وقالوا لا يصح نية الثلاث في انت طالق

الحال

قولهم

بنيته الخاف المسلم الا الكافر فان لم يكن  
 الا نية شرطا في الاسلام بكونه  
 واما مدحه كما يجب عليه السلام بكونه  
 لا ياتى النية مع القدرة فهو من غيرهم

بنيته الخاف المسلم الا الكافر فان لم يكن  
 الا نية شرطا في الاسلام بكونه  
 واما مدحه كما يجب عليه السلام بكونه  
 لا ياتى النية مع القدرة فهو من غيرهم

بنيته الخاف المسلم الا الكافر فان لم يكن  
 الا نية شرطا في الاسلام بكونه  
 واما مدحه كما يجب عليه السلام بكونه  
 لا ياتى النية مع القدرة فهو من غيرهم

بنيته الخاف المسلم الا الكافر فان لم يكن  
 الا نية شرطا في الاسلام بكونه  
 واما مدحه كما يجب عليه السلام بكونه  
 لا ياتى النية مع القدرة فهو من غيرهم



ولانية البين ولا تقع نية الشين في المصد راشتة الطلاق الا ان يكون  
اثره ونفعه نية الثلاث واما كناية فلا يقع بها الا بالنية وبانه سواء كان  
معها مذكرة الطلاق او لا والمذكورة انما تقوم مقام النية في القضاء والاثم  
لفظ الحوام فانه كناية ولا يحتاج اليها فيصرف الى الطلاق اذا كان  
الزوج من قوم يربدون بالحوام الطلاق واما تفويض الطلاق وتخلع  
والابلاء والظهار في كان منه صريحا لا بشرطه النية وما كان كناية  
اشترط له واما الرجعة فكانا كالحاج لانها استدانة لكن ما كان منها  
صريحا لا يحتاج اليها وكنايتها تحتاج اليها واما البين بانه فلا توقف  
عليها فتعقد اذا حلف مدا اوساها او تخلف او كرها وكذا اذا  
فعل المحلوف عليه كذلك واما نية تخصيص العام في البين فمقبولة  
وبانه اتفاقا وقضاء عند الخصاف والغنوى على قوله ان كان المحالف  
مطلوبا كذلك اختلفوا هل الاعتبار لنية المحالف او لنية المستحلف  
والغنوى على اعتبار نية المحالف ان كان مطلوبا مالا لان كان نظاما  
كما في الولو الجنبه والخلاصه واما الاقرار والوكالة فيصيحان بدونها وكذا  
الايداع والاعارة وكذا القذف والسرقة واما القصاص فتوقف  
على قصد القاتل القتل لكن قالوا لما كان القصد ارباطا اقيمت الالة  
معامه فان قتله بما يفرق الاجزاء عادة كان عمدا ووجب القصاص  
والا فان قتله بما يفرق الاجزاء عادة كان عمدا لكنه يقبل غالبا فهو شبه  
عمد لا قصاص فيه عند الامم الا اعظم حمدا لله واما الخطا فان يقصد  
مباحا فيصيب ادميا كما علم في باب الجنايا واما قراءة القرآن قالوا  
ان القرآن يخرج عن كونه قرانا بالقصد فحوزو المحجب والحايض قراءة

ما فيه من الاذاكار بقصد الزكوة والادعية بقصد الدعاء لكن اشكل عليه  
قولهم لو قرأ بقصد الذكر لا تبطل صلوة واجتبا عنه في شرح الكنته بانه في  
محمدا فلا يتغير بعزمه وقالوا ان المأموم اذا قرأ الفاتحة في صلوة الجنازة  
بنية الذكر لا يحرم عليه مع انه يحرم عليه قراءتها في الصلوة واما الضمان فهل  
يسرى في شئ بخير النية من غير فعل فعلى في الحرم اذا البس ثوبا لم يزرعه ومن  
قصده ان يعود اليه لا يتخذ اجزاء وان قصده ان لا يعود اليه بعد ونحو ذلك  
وقالوا في المودع اذا البس ثوب الوديعة لم يزرعه ومن نية ان يعود الى بسه  
لم يبرأ من الضمان واما التروك كترك المنهني عنه فذكره في الاصول في  
بحث ما تترك بحقيقة عند الكلام على حديث انما الاعمال بالنية وذكره في  
نية الوضوء وحاصله ان ترك المنهني لا يحتاج الى نية للخروج عن عهد النبي  
واما الثواب فان كان كذا وهو ان ندعوه النفس اليه فادرا على فعله  
نفسه عند خوفه من ربه فهو مشوب والافلا ثواب على تركه فلا يناب  
على ترك الزنا وهو يصيل ولا يناب العيب على ترك الزنا والاعمال على ترك  
النظر المحرم وعلى هذا فالواقي الزكوة لو نوى ما للنجارة ان يكون للنجارة  
كان للنجارة وان لم يعمل بخلاف عكسه وهو ما اذا نوى فيما كان للنجارة ان  
يكون للنجارة لا يكون للنجارة حتى يعمل لان النجارة عمل فلانهم يجوز النية  
والحزمة ترك النجارة فتتم بها قالوا ونظيره المقيم والصائم والكافر  
والعلوفه والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مغطرا ولا مسلما ولا  
سائمة بخير النية ويكون مقيما وصائما وكافرا بالنية لانها تترك  
العمل كما ذكره الربيعي ومن هذا وما قرأناه في المباحات وما سنذكره  
عن الشايخ صرح لنا وضع قاعدة للفقه في النية الامور بمقاصدها



كما علمته في التروك وذكر قاضي خان في فتاواه ان بيع العيص من تحته  
خير ان قصد به التجارة فلا حرم وان قصد به لاجل الخمر حرم وكذا عرس  
الكرم على هذا انتهى وعلى هذا عيص القتب بقصد الحنطة وتحسينه والاصح  
فوق ثلاث دايرو مع القصد فان قصد به الحرام حرم والا لا واحد المرة  
على ميت غير زوجه فوق ثلاث دايرو مع القصد فان قصدت ترك الزينة  
والنظف لاجل الميت حرم عليها والا فلا وكذا قولهم ان المصل اذا فدا ابنة  
من الوثاق جوابا احكام بطلت صلوة وكذا اذا اجبر المصل بما سرق فقال  
لحمد لله قاصدا للكر بطلت او بما سرق فقال لا حول ولا قوة الا بالله او  
بموت ابن فقال ان الله وانا اليه راجعون قاصدا له بطلت وكذا قولهم  
يكفوه اذا فدا الوثاق في معرض كلام الناس كما اذا اجتمعوا فداوا فخصما  
جمعا وكذا اذا فدا وكاسا دهاقا عند رؤيته كاس وله نظاير كثيرة في  
الفاظ التكفير كلها ترجع الى قصد الاستخفاف به وقال قاضي خان الفداء  
اذا قال عند فتح الفداء للمشتري صلى الله عليه وسلم قالوا يكون انما وكذا  
الحارث اذا قال في الحراسة لا اله الا الله يعني لاجلها للاعلام بانه مستقط  
بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي فانه يثاب على ذلك وكذا الفداء  
اذا قال كبر وايتاب لان الحارث والقاضي ياخذان بذلك اجزا رجل  
جاء الى نزار يشتري منه ثوبا فلما فتح المتاع قال سبحان الله وقال الامام  
صلى الله عليه وسلم ان اراد بذلك اعلام المشتري جودة ثيابه ومساودة انتهى  
وقتها ايضا اذا قال المسلم للوثمي اطال الله بقاء قالوا ان نوى بقلبه ان يطيل  
بقاءه لعل الله يسلمه او يوذي المجنية عن ذل وصغار لا يثبت لان هذا دعاء  
له الى الاسلام والمنفعة المسلم من انتهى ثم قال رجل اسكن المصحف

في بيته ولا يتواء فيه قالوا ان نوى به بخير والبركة لا ثم وبرحمته الثواب  
ثم قال رجل يذكر الله في مجلس الفسق قالوا ان نوى به ان يفسد <sup>بشغل</sup>  
بالفسق وانما اشتغل بالبيع فهو افضل واحسن وان سيج في السوق  
ناو بان الناس يشغلون بامور الدنيا وانما سيج الله تعالى في هذه  
الموضع فهو افضل من ان يبيع وحده في غير السوق وان يبيع على  
وجه الاعتبار يوجب على ذلك وان سيج على ان الفاسق يعمل الفسق كان  
آثامه قال وان سجد للسلطان فان كان قصده التعظيم والتجدي دون  
القسوة لا يفر اصله ام الملائكة بالسجود لادم وسجد اخوة يوسف <sup>عليهم</sup>  
ولو اكره على السجود للملك بالقتل فان امره به على وجه العبادة <sup>فلا</sup> افضل  
لنصر من الكره على الكفر وان كان للتجدي فلا افضل للسجود انتهى وقالوا  
الاكل فوق الشبع حرام بقصد الشهوة وان قصد التقوي على الصوم  
او لاكل الضيف فمحتجب وقالوا الكافر اذا تشرع بمسلم فان رما  
مسلم فان قصد قتل المسلم حرم وان قصد قتل الكافر لا ولو لا خوف  
الاطالة لاؤردنا فروعاً كثيرة شاهدة لما استشهد من القاعدة وهي  
الامور بمقاصد ما وقالوا في باب النقطة ان اخذها بيته ردّها حلق  
رفعها وان اخذها بيته نفع كان غاصباً انما وفي النار خائنه من  
لحظرو والاباح اذا توسد الكتاب فان قصد بحفظ لا يكره والا يكره  
وان عرس في المسجد فان قصد الظل لا يكره وان قصد منفعة اخرى  
يكره وكنا به اسم الله تعالى على الدراهم ان كان قصد بحفظ لا يكره والا  
يكره ثم اعلم ان هاتين القاعدتين يشملهما الكلام على البيعة وفيها  
مباحث **الاول** في بيان حقيقتها **الثاني** في بيان ما شرعت لاجله

بخصوص العلماء لا يكون ولديها دن كبره ولا يكون على حق في شيء مخصوص انما هو



**الثالث** في تعيين المنوي وعدم تعيينه **الرابع** في بيان التوفيق لصفحة  
 المنوي من الرخصة والتفعية والاداء والقضاء **الخامس** في بيان الاطلاق  
 فيها **السادس** في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة **السابع** في وقتها  
**الثامن** في بيان عدم اشتراط استمرارها وفي حكمها في كل من الادكان  
**التاسع** في محلها **العاشر** في شرطها **الحادي عشر** في اللغة المقصود بها  
 الفاموس نوى الشيء بنويه بنية وتحقق قصده انتهى وفي الشرح كما في النوى  
 قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل انتهى ولا بد عليه  
 في التزك لانه كما قد مضى لا يتقرب بها الا اذا صار التزك كقائه وهو فعل  
 وهو المكلف به في النوى لا التزك بمعنى العدم لانه ليس داخل تحت  
 القدرة للعبد كما في التزك وعرفها القاموس البيضاوي بانها شرعا لا راد  
 المتوجبة نحو الفعل ابتغاء لوجه الله تعالى امتثال للحكمة ولغة انبعاث  
 القلب نحو ما يراه موافقا لوضع من جلب نفع او دفع ضرر حال او ما  
**الثاني في بيان ما شرعت لاجله** قالوا المقصود منها تميز العبادات  
 من العادات وتميز بعض العبادات عن بعض كما في السباية وفتح القدير  
 كالا مسالك عن المفطرات قد يكون حمية او تداويا لعدم الحاجة اليه  
 والحجوس في المسجد قد يكون للاستراحة ودفع المال قد يكون هبة او لوض  
 دينوي وقد يكون قرينة زكاة او صدقة والذبح قد يكون للاكل فيكون  
 مباحا او مندوبا او لما ضحية فيكون عبادة او لعدم امير فيكون  
 حراما او كوا على قول ثم التقرب الى الله يكون بالوض والفعل والواجب  
 فشرعتا تميزها عن بعضها فتفرع على ذلك ان ما لا يكون عادة او  
 لا يلبس لغيره لا يشترط فيه كالايمان بالله تعالى كما قد مضى والمعرفة

مطلق لعدم الابعاد  
 اذا خرج لعدم الابعاد

والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والاداء كاد لانها متميزة لا  
 بغيرها وما عدا الايمان لم الاصرح بها ولكنه خرج على الايمان المصريح به  
 ثم راي ابن وهبان في شرح المنظومة قال لا يكون الاعادة  
 للاحتياج الى النية وذكر ايضا ان النية للاحتياج الى النية ونقل البعض  
 في شرح البخاري الاجماع على ان السلاوة والاداء كاد والاداء لا يحتج  
 الى نية **الثالث في بيان تعيين المنوي وعدمه** الاصل عندنا ان  
 المنوي اما ان يكون من العبادات فان كان عبادة فان كان وقتها  
 فظرف المنوي بمعنى انه بعد غيره فلا بد من التعيين كالصلوة  
 كان بنوى الظهر فان قرنه باليوم كظهر اليوم صح وان خرج الوقت  
 او بالوقت كغيره في الوقت الا في الجملة فانها بدل لا اصل الا ان يكون  
 اعتقاده انها فرض الوقت فان نوى الظهر لا غير اختلف فيه والافق  
 يجوز قالوا وعلامة التعيين للصلوة ان يكون بحيث لو سئل  
 ان صلوة تقبل يمكن ان يجيب بلا تأمل وان كان وقتها معيارا لها  
 بمعنى لا يسع غير الصوم في يوم رمضان فان التعيين ليس شرط  
 ان كان الصائم صحيحا مقبلا فصحيح بمطلق النية وبنية النفل واجب  
 اخلا لان التعيين في المتعين لغو وان كان رخصا فيه روايتان  
 والصحيح وقوعه عن رمضان سواء نوى واجبا اخر او نفلا واما  
 المسافر فان نوى عن واجب آخر وقع عن ما نواه لا عن رمضان وفي  
 النفل روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان وان كان وقتها مشكلا  
 كوقت الحج شبه المعيار باعتبار انه لا يصح في السنة الواحدة والظرف  
 ان افعاله لا تتفرق وفيه فيصاب بمطلق النية نظر الى المعيارية

فان خرج وقتها في الصلاة والصوم والاداء كاد لانها متميزة لا



وان نوى نفلادفع عن مانوى نظرا الى ظرفه ولا يقطع التبعين في  
الصلوة بضيق الوقت لان السعة باقية بمعنى انه لو شرع متفلا  
وان كان حراما ولا يتعين جزء من اجزاء الوقت بتعيين العبد قولاً او  
يتعين بقطعة كالحائض في اليمين لا يتعين واحد من حصص الكفارة الا  
في ضمن فعله هذا في الاداء واما في القضاء فلا بد من التعيين صلوة او صوما  
او تحملاً واما ان كثرت الغوايب فاختلفوا في اشتراط التعيين لميزان الوقت  
المختار من جنس واحد والاصح انه ان كان عليه قضاء رمضان واحد  
فصام يوماً ما ويا عنه ولكن لم يعين انه صام يوماً كذا فانه يجوز ولا  
يجوز في رمضان ما لم يعين انه صام عن رمضان سنة كذا واما  
قضاء الصلوة فلا يجوز ما لم يعين الصلوة وبومها بان يعين ظهر  
يوم كذا ولو نوى اول ظهر عليه او اخر ظهر عليه جاز وهذا هو المختص لمن لم يفرق  
الاوقات الفانية او اشبهت عليه او اراد التسهيل على نفسه وذكر في الخط  
ان نية المتعين في الصلوة لم تشرط باعتبار ان الواجب مختلف متعدي  
بل باعتبار ان راعا الترتيب واجب عليه ولا يمكن مراعاة الترتيب الا بنية  
التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة الغوايب يكفيه نية الظهر لا غيره  
وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا كفا في خان وغيره خلافه وهو المعتمد  
كذا في التبيين وقالوا في انهم لا يجب التمييز بين احدث والحياة حتى لو  
يتم كجب يريد به الوضوء جاز خلافا للمخصص لكونه يقع لهما على  
صفة واحدة فيميز بالنية كالصلوة المفروضة قالوا وليس يصح لان  
الحائض لا ينعى طهارة فاذا وقع طهارة جاز ان يؤدى به ماشاء لان  
الشرط اعم وجوها لا غير الا ترى انه لو تيمم للعصر جاز له ان يصلي به غيره

في هذا البحث  
الضابط في هذا البحث  
الضابط في هذا البحث

**ضابط في هذا البحث** التعيين لتمييز الاجناس فينبه التعيين في الجنس  
الواحد لقوله لودم الغائبة والسفر اذ لم يصادف محله كان لغوا ويوفى  
اختلاف الجنس باختلاف السبب والصلوة كلها من قبيل المختلف  
حتى الظهر من يومين او العصر من يومين بخلاف ايام رمضان  
فانه يجمعها شهرا والشهر فتفرع على ذلك انه لو كان عليه قضاء يوماً عن  
قضاء يومين جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضان حيث لا يجوز لاختلاف  
السبب كما اذا نوى ظهر من او ظهر عن عصر او نوى ظهر يوم السبت وعليه  
ظهر يوم الخميس وعلى هذا ادراك الكفارات لا يحتاج فيه الى التعيين في جنس  
واحد ولو عني نفي وفي الاجناس لا بد منه كما حققناه في الظاهر من شرح  
الكفر واما في الزكاة ففالوا لو عجل خمسة سوذا عن مائتي درهم سوفلكت  
السوق قبل الحول وعنده نصيب آخر كان المعجل عن الباقي وفي فتح القدير  
من الصوم ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد لا بد ان  
ينوي اول يوم وجب على قضاؤه من هذا الرضا وان لم يعين جاز  
وكذا لو كان من رمضان على المختار حتى لو نوى القضاء لا غير جاز  
ولو وجبت عليه كفارة فطر فصام احدي وستين يوماً عن القضاء و  
الكفارة ولم يعين يوم القضاء جاز وفي الثانية لو عجل الزكاة عن احد المالين  
فاستحق ما عجل عنه قبل الحول لم يكن المعجل عن الباقي وكذا لو استحق بعد  
الحول لان في الاستحقاق عجل عن ما لم يكن ملكه فبطل التبعين انتهى  
فيها ايضا لو كان له خمس من الابل يحول بعين محبالي ففعل مثاقين عنها  
وعن ما في اظنها لم ينجت حتما قبل الحول اخراجه عن ما عجل وان عجل على  
ما عجل في السنة الثانية للجوز هذا كله في الغوايب والواجبات



كالمندور والوتر قول الامام رحمه الله والعيد على الصحيح وركعتي الطواف  
 على المختار وينوي الوتر الواجب للاختلاف فيه وفي صلوة الجمعة  
 ينوي الصلوة لله والثناء للميت ولا يلزمه اليقين في سجود السلاوة  
 التي تلاوة سجدها كما في العينة واما الوافل فاتفق اصحابنا انها  
 تقع بمطلق النية واما ابن الرواتب فاحتلفوا في اشتراط بعضها  
 والصحيح المعتمد عدم الاشتراط وانها تقع بنية النفل بمطلق النية وتخرج  
 عليه لو صل ركعتين على طين انها تجزئ لظن بقاء الليل فبين انهما بعد طلوع  
 الفجر كانت من السنة على الصحيح فلا يصليها بعد الفجر واما من قال اذا  
 صل ركعة قبل الطلوع واخرى بعد كانتا عن السنة فيعيد لان السنة  
 لا بد من الشروع فيها في الوقت ولم يوجد وقالوا الوفاة الى الخامسة في الظهر  
 سائبا بعد ما فقد الاخرة فانه يقيم سادسة ويكون الركعتان نفلا  
 ولا يكونان عن سنة الظهر على الصحيح وهذا لا يزل على اشتراط اليقين  
 لان عدم الاخر لا يكون السنة لم يشرع الا بجملة مبتدأة ولم يوجد  
 واختلف الصحيح في الراوي هل يقع تراويح بمطلق النية ولا بد من اليقين  
 فصحة قاضي خان الاشراط والمعتمد خلافه كالن ابن الرواتب وتخرج  
 ايضا على اشتراط اليقين للسنة الرواتب وعدمه مسلمة اخرى هي  
 لو صل بعد الجمعة اربعاً في موضع يركب في صلاة الجمعة ناوياً اخر ظهر عليه  
 او اوله ادرك وقته ولم يؤدّه ثم بين صلاة الجمعة فعلى الصحيح المعتمد  
 ينوب عن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه ظهر فاش وعلى القول الاخر  
 لا كما في فتح القدير وهو يتفرع ايضا على ان الصلوة اذا بطل وصفا  
 لا يبطل اصلها وهو قول بالحنيفة والابن يوسف خلافا لمحمد فيسفي ان

نفي

يقال فيها انها تكون عن السنة الاعلى قول محمد وينبغي ان ينفى الصيام  
 المسنونة بالصلوة المسنونة فلا يشترطها اليقين ولم اذكر من ينفى  
**تكميل** السن الرواتب في اليوم والليله اثنتا عشرة ركعة ركعتان  
 قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان  
 بعد العشاء وفي صلوة الجمعة اربع قبلها واربع بعدها والاربع عشر  
 ركعة بعشر قبلها بعد العشاء في ليالي رمضان وصلوة الوتر على قولها  
 وصلوة العدين في احدى الروايتين وصلوة الكسوف على الصحيح وقبل  
 واجبة وصلوة الكسوف والاستسقاء على قول واما المسح فاربعة قبل  
 العصر واربع قبل العشاء وركعتان بعد ركعتي الظهر وركعتان بعد ركعتي  
 العشاء وست بعد ركعتي المغرب وسنة الوضوء وحجّة المسجد وينوب  
 عنها كل صلوة اداها عند الاكل وقبل تودى بعد الفجر وركعتان  
 الاحرام كذلك ينوب عنها كل صلوة فرضا كانت او نفلا وصلوة الضحى  
 وقبلها اربعاً واكثرها اثنتا عشرة ركعة وصلوة الحاجة وصلوة الاخارة  
 كما في شرح مبني المصنف وعامها مع الكلام على صلوة الرغائب والليله  
 من كورنية لابن امير حاج الحلي رحمه الله **صا بط فيها اذا عين واضحا**  
 الخطا فيها لا يشترط اليقين لا لا يشترط كسعين مكان الصلوة وزمانها  
 وعدد الركعات فلو عين عدد الركعات الظهر ثلاثاً او خمساً لان  
 اليقين ليس بشرط فالخطا فيه لا يضر قال في البناء ونية عدد الركعات  
 والسجدة ليست بشرط ولو نوى الظهر ثلاثاً او خمساً صح وتعلقوا به اليقين  
 وكذا اذا عين الامام من يصلي به فبان غيره ومنه ما اذا عين الاداء فبان  
 ان الوقت خرج او القضا فبان ما بقي وعلى هذا ان هذا اذا ذكره الا



ايه فاحفظه فيه لا يضره قاتل البرازية لو سألهم الله عن كون الدابة  
فذكره ولم يهدوا عند الدعوى وذكره ولو تافوا فقبلوا والشافعي فقال  
يجتاج اليه لا يضر انتهى وأما فيما يشترط فيه التقيين كالحفظ من الصوم  
الى الصلوة وعكسه ومن صلى الظهر الى العصر فانه يضرب من ذلك ما اذا  
نوى الا قضاء بغيره فاذا هو عموما لا يفضل ان لا يعين الامام عند كثرة  
الجماعة كيلا يظهر كونه غير معين فلا يجوز فينبغي ان ينوي العام في  
كنا من كان ولو لم يحضر بباله زيدا وعمره وفتح قضاءه لان العبرة  
لما نوى لا بما ركع وهو نوى الا قضاء بالامام وفي التنازع خاتمة صلى  
الظهر ونوى ان هذا ظهر يوم الثلاثاء فبين ان من يوم الاربعاء جاز  
طهره والغلط في تعيين الوقت لا يضر انتهى ومثله في الصوم لو نوى  
قضاء يوم الخميس وهو غيره جاز ولو كان يرى شخصه فنوى الا قضاء  
بهذا الامام الذي هو زيد فاذا هو خلق جاز لانه عرفه بالاشارة  
فلغت التسمية وكذا لو كان اخو الصفوف لا يرى شخصه فنوى الا قضاء  
بالامام العام في الحراب الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز ايضا ومثل  
ما ذكرنا في الحفظ في تعيين الميت فعند الكثرة ينوي الميت الذي يصل عليه  
الامام كذا في فتح العذرة وفي عدة الفتاوى لو قال قديت بهذا الشاب  
فاذا هو شيخ لم يصح ولو قال قديت بهذا الشيخ فاذا هو شاب صح  
لان الشاب يترعى شيخا لعلمه بخلاف عكسه انتهى والاشارة هنا  
لا تكفي لانها لم تكن اشارة الى الامام انما هي الى شاب او شيخ فتأمل وعلى  
هذا لو نوى الصلوة على الميت المذكور قاتل انه اننى او عكسه لم يصح ولم أر  
حكم ما اذا عين عدة الموتى عشرة فبان انهم اكثر او اقل وينبغي ان لا يضر

فانما يشرط فيه ان لا يكون ولو نوى قضا  
ما عليه من الصوم وهو يظنه يوم الخميس

الا اذا بان انهم اكثر لان فيهم من لم ينو الصلوة عليه وهو لا يلزم  
**مسألة** ليس لنا من ينوي خلاف ما يؤدّي الا على قول  
محمد رحمه الله في الجملة فانه اذا ادرك الامام في التشهد او في سجود  
السهو لواء جمعة ويصليها طهرا عنده والمذهب انه يصليها جمعة  
فلا استثناء وأما اذا لم يكن المنوي من العبادات المقصودة  
واتما هو من الوسائل كالوضوء والغسل والنييم قالوا في الوضوء  
لا ينوي لانه ليس بعبادة واعترض الشارح الربيعي على الكثرة في قوله  
وسنة بناء على عود الضمير الى الوضوء وكذا اعترضوا على العترة في  
في قوله ينوي الطهارة والمذهب ان ينوي ما لا يصح الا بالطهارة من  
العبادة او رفع الحدث وعند البعض نية الطهارة كفى وأما  
في التيمم فقالوا ان ينوي عبادة مقصودة لا تفتح الا بالطهارة  
مثل سجدة التلاوة وصلوة الظهر قالوا لم يمت لدخول المسجد  
اولا فان او لا قامة لا تؤدى به الصلوة لانها ليست بعبادة  
مقصودة وانما هي اتباع لغيرها وفي التيمم لعادة التوان رواه  
فعند العامة لا يجوز كما في الحائض وهو محمول على ان كان محمدا  
اما اذا كان جنبا فتميم لها جازله ان يصلي به كما في البدائع وقد  
اوضحناه في شرح الكنتر **الواحد في صفة النوى من التيمم**  
**والثاني في الاداء والغضاء** اما الصلوة فقال في البناء انه  
ينوي الوضوء في الغرض ونية التقيين حتى لو نوى الغرض بخبره  
انتهى والواجب كما لو ابيض كما في التنازع خاتمة وأما النافلة وسنة  
الرابعة فقد مناها نصح بطلان النية ونية مبين ونفخ

فانما يشرط فيه ان لا يكون ولو نوى قضا  
ما عليه من الصوم وهو يظنه يوم الخميس



على شرط نية النية انه لو لم يعرف افترض نفس الا انه يصليها في  
اوقاتها لا يجوز وكذا لو اعتقد ان منها فرضا ونفلا ولا يتميز ولم ينوي  
الغرض فيها فان نوى الغرض في الكل جاز ولو نوى الكل فرضا جاز وان  
لم يظن ذلك فكل صلاة صلاها مع الامام جاز ان نوى صلاة الامام  
كذا في فتح القدر وفي القنية المصلون ستة من علم الغرض منها والسنن  
وعلم معنى الغرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه <sup>الاول</sup> والنية ما  
يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب على تركها فنوى الظاهر اجزائه  
اغتنى نية الظاهر عن نية الغرض والثاني من يعلم ذلك وينوي الغرض فرضا  
ولكن ما يعلم ما فيه من الواض من السنن كجزية والثالث ينوي الغرض  
ولا يعلم معناه لا جزية والرابع علم ان فيما يصليها الناس فواض ونوافل  
فيصلي كما يصلي الناس ولا يميز الواض من النوافل لا جزية لان يقين النية  
بشرط وقيل كجزية ماضية في الجماعة ونوى صلاة الامام <sup>الاول</sup> من اعتقد  
ان الكل فرض جازت صلواته والسادس لا يعلم ان الله على عباده صلوات  
معروفة ولكنه كان يصليها لاوقاتها لم يجزه انتهى واما في الصوم فقد  
علمت انه يصح نية مبانية وبمطلق النية فلا يشترط الصوم رمضان  
اذا نية الغرض حتى قالوا لو نوى ليلة الشك صوم اخر شيئا لم يظهر  
بعد الصوم انه اول رمضان اجزائه وكذا الزكاة فيشرط لها نية  
الغرضية لان الصدقة مستوغة ولم ار حكم نية الزكاة المعجلة وظاهر  
كلهم انه لا بد من نية الغرض لانه تجبيل بعد اهل الوجوب لان سبب  
هو النسياب وقد وجد <sup>الاول</sup> خلا ليجوز فانه شرط لوجوب الاداء  
بخلاف تجبيل الصلوة على وقتها غير جائز كون وقتها سببا للوجوب

وشرط

وشرط لصحة الاداء واما <sup>الاول</sup> فقد مناه <sup>الاول</sup> بطلان النية ولكن  
علموه بما يقتضي انه ان نوى في نفس الامر الغرضية قالوا لانه لا  
يحمل المشاق الكثيرة الا لاجل الغرض فاستيقظ منه المحققين الهام  
انه لو كان الواقع انه لم ينو الغرض لم يجزه لان صفة الى الغرض حملها  
عليه عمل بالظاهر وهو حسن جدا فلا بد فيه من نية الغرض لانه لو نوى  
النفل فيه وعليه حجة الاسلام كان نفلا ولا بد من نية الغرض في الكفارة  
ولذا قالوا ان الصوم الكفارة وقضاء رمضان يحتاج الى يقين  
النية من الليل لان الوقت صالح لصوم النفل واما الوضوء والغسل  
فلا دخل لهما في هذا البحث لعدم اشتراط النية فيهما واما السجدة  
فلا يشترط له نية الغرضية لانه من الوسائل وقد مناه ان نية رفع  
الحديث كافية وعلى هذا الشرط كما لا يشترط لها نية الغرضية <sup>لهم</sup> لعمري  
انما برأعي حصولها لا تحصيلها وكذا الخطبة لا يشترط لها نية الغرضية  
وان شرطها لها نية لانه لا يتنفل بها وينبغي ان يكون صلوة اجزائه  
كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما صرحوا به ولذا لا تعاد نفلا ولم انه  
حكم صلوة الصبي في نية الغرضية وينبغي ان لا يشترط لكونها غير  
فرض في حقه لكن ينبغي ان ينوي صلوة كذا التي فرضها الله على المكلف  
في هذا الوقت ولم ار ايضا حكم نية فرض العين في فرض العين وفرض  
الكفاية فيه والظاهر عدم الاشتراط واما الصلوة المعادة لا تركها  
مكروه او ترك واجب فلا شك انها جائزة لا فرض لقولهم يستوف  
الغرض بالاولى فعلى هذا ينوي كونها جائزة لنفس الغرض على انها تنفل  
تحقيقا واما على القول بان الغرض يسقط بها فلا خلاف في اشتراط نية



الفرضية وامانة الاداء والقضاء ففي النار خاتمة اذا عين الصلوة  
 التي يؤديها صح نوى القضاء والاداء وقال في الاسلام وغيره في الاصل  
 في بحث الاداء والقضاء ان احدهما يستعمل مكان الاخر حتى يجوز الاداء  
 بنية القضاء وبالعكس وببينة ان لا يوصف بهما لا تشترطه كالعبادة  
 المطلقة عن الوقت كالزكوة وصرفت الفطر والعشر والخراج والكفارات  
 وكذا ما لا يوصف بالقضاء كصلوة الجمعة فلا التباس لانهما اذا كانت  
 الامام بقى الظاهر واما ما يوصف بهما كالصلوات الخمس فقالوا لا تشترط  
 ايضا قال في فتح القدير لو نوى الاداء على طين نجا الوقت فبين خروجه  
 اخراؤه وكذا عكسه وفي البناية لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت  
 لا يجوز وان شك في خروجه فنوى فرض الوقت جاز وفي الجمعة نوى  
 ولا ينوي فرض الوقت للاختلاف فيه وفي النار خاتمة نية كل وقت  
 شك في خروجه فنوى ظهر الوقت مثلا فاذا هو قد خرج المختار كالحراز  
 واختلفوا ان الوقتية يجوز بنية القضاء والمختار كالحراز اذا كان في قلبه  
 فرض الوقت وكذا القضاء بنية الاداء هو المختار وذكر في كشف الاسرار  
 شرح اصول فخر الاسلام ان الاداء بنية القضاء حقيقة كنية من  
 نوى ادائه ظهر اليوم بعد خروج الوقت على طين ان الوقت باق وكنية  
 الاسير الذي اشبه عليه شهر رمضان فتحت شهر او صامه بنية الاداء فوقع  
 صومه بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظهر على طين ان  
 الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذي صام رمضان بنية  
 القضاء على طين انه قد مضى والحق فيه باعتبار ان في باصل النية والنية  
 اخطاء في الظن وخطاء في الظن وخطاء في مثله معصية انتهى واما

فتح فينبغي ان لا تشترط فيه نية التمييز بين الاداء والقضاء **فصل**  
**في بيان الاخلاص** مخرج الزيلعي بان المصلي يحتاج الى نية  
 الاخلاص فيها ولم أر من اوضحه كمن مخرج في الخلاصة بانه لا ريب في  
 الغرض وفي البنية شرح في الصلوة بالاخلاص ثم خالطه الربا بالبر  
 للسابق ولا ريب في الغرض في حق سقوط الواجب ثم قال  
 الصلوة لا رضاء لمخضوم لانه لا يبدل بصل لوجهه تعالى فان كان  
 حظه لم يعف يؤخذ من حسنة يوم الغنمة يوم الغنمة جاء في بعض  
 الكتب انه يؤخذ لائق شجاعة صلوة الجماعة فلما فائدة في البنية  
 وان كان عفا فلا يؤخذ به في الفائدة حينئذ انتهى وقد افاد البراءة  
 بقوله في حق سقوط الواجب ان الغرض مع الربا صححة مسطرة  
 للواجب ولكن ذكر في كتاب الاضحية بان البنية تجري عن سبعة  
 ان كان الكل مريد من القرية وان اختلفت جهات من اضحية وقوا  
 ومنع قالوا لو كان احدهم مريدا لهما اهله او كان نصرانيا لم يجز  
 واحد منهم وعلقوا بان البعض اذا لم يقع قرية خرج الكل عن ان يكون  
 قرية لان الارادة لا تجري على هذا الوجه اضحية تها وبغيره لا تجري  
 بالاولى وينبغي ان يحرم وصرح في البرزلية من الفاظ التكفير ان الذبح للمقارم  
 من حج او غزوا سير او غيره يجعل المذبح مينا واختلفوا في كفر الذابح  
 فاشيخ السفكر دري وعبد الواحد الدر في الحديدي والنسفي وحكامهم  
 رحمهم الله على انه يكفر والفضل واسماعيل الراشد على انه لا يكفر انتهى  
 وفي النار خاتمة لو افترج خالصا لله تعالى ثم دخل في قلبه الربا فهو  
 على ما افترج والربا انه لو خلى عن الناس لا يصلح ولو كان مع الناس



يصل فاما لو صلى مع الناس بحسبها ولو صلى وحده لا يحسن فله ثواب  
 اصل الصلوة دون الاحسان ولا يدخل التراب في الصوم وفي السبايع  
 قال ابراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا اجر له عليه الوزير وقال بعضهم  
 يكفر وقال بعضهم لا اجر له ولا وزير عليه وهو كان لم يصل في الوالوجية  
 واذا اراد ان يصلي او يقرأ القرآن فيخاف ان يدخل عليه رياء فلا ينبغي  
 ان يترك لانه امر موهوم انتهى وصرحوا في كتاب السير بان السوا لا يسم  
 له لانه عند المجاورة لم يقصد الا التجارة لا العز والدين وارهات  
 العدو فان قابل استحققه لانه ظهر بالمقابل ان قصده القتال والتجارة  
 تبع فلا تضره كالحاج اذا خرج تاجرا فلا اجر له وصرحوا بان لو طاف  
 طالبا غربة لا يجزيه ولو وقف بموقف طالبا غما اجراه والنوق ظاهر  
 وقالوا لو فتح المصل على غير امام بطلت صلوة لعقد العليم وارت فرعا  
 في بعض كتب الشافعية حكاية النبي صلى الله عليه وسلم قال ان من سكتة صلى الظهر ذلك  
 دينار وصلى هذه السنة انه تجزيه صلوة ولا يستحق الدنيا راتني ولم ار مثله  
 لا محاسنا وينبغي على قواعدا ان يكون كذلك اما الاجراء فلما قدمناه ان  
 الرياء لا يدخل الغوايض في حق سقوط الواجب وانما عدم استحقاق الدنيا  
 فلان اداء الفرض لا يدخل تحت عقد الاجارة الا ترى الى قولهم لو استأجر  
 الاب ابنه للخدمة لا اجر له ذكره في البرازية لان الخدمة عليه واجبة بل افنى  
 المتقدمون بان العباد لا يقع الاجارة عليها كالا مائة والاذان  
 وتعليم القرآن والعقبة لكن المتقدم ما افنى به المتأخرون من الجواز  
 انه اذا نوى الاعتاق لرجل كان مباحا ولم ار حكم ما اذا نوى الصوم  
 ويشهد ما اذا اشترى بغير عباد وغيرها فهل يقع العبادة واذا

او اجزى طريق الحاج لا يقصر فيه ذكره الزكي وظاهره ان الغاية

من كان تابعا في عبادته

صحى بل ثياب بغيره او لا ثواب له اصلا واما الخشوع فيها بظاهرة و  
 باطنة فمستحب وفي القنينة شرع في الغوايض وشغل الفكر في التجارة او  
 المسند حتى اتم صلوة لا يحسب اعادته وفي بعض الكتب لا يعيد وفي  
 بعضها لم ينقص اجره اذ لم يكن من تعصية منه انتهى **السادس في بيان**  
**الجمع بين عبادتين** وحاصله انه اما ان يكون في الوسايل في المقام  
 فان كان في الوسايل فان الكل صحيح قالوا لو اغتسل لحجب يوم الجمعة  
 للحج وللوجه الحجابية ارتفعت جنابية وحصل له ثواب غسل الجمعة وان  
 كان في المقاصد فاما ان ينوي فرضين او نفلين او فرضا ونفلا اما الاول  
 فلا يجوز اما ان يكون في الصلوة او في غيرها فان كان في الصلوة فلا  
 يصح واحدة منهما قال في السراج الوهاج لو نوى صلوة فرض كالظهر  
 والعصر بصلواتها انما قال لو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان عن  
 القضاء وقال محمد رحمه يكون تطوعا وان نوى كفارة الظهار وكفارة  
 اليمين جعل لا يباحث وقال محمد رحمه ان يكون تطوعا ولو نوى الزكوة  
 وكفارة الظهار جعل لا يباحث ولو نوى الزكوة وكفارة اليمين فهو  
 عن الزكوة ولو نوى مكتوبة وصلوة جنازة فهي عن المكتوبة وقد ظهر  
 بهذا انه اذا نوى فرضين فان كان احدهما اقوى انصرف اليه ففرض  
 القضاء اقوى من صوم الكفارة وان استويا في القوة فان كان في الصوم  
 فله ان يجازي كفارة الظهار وكفارة اليمين وكذا الزكوة وكفارة  
 الظهار واما الزكوة مع كفارة اليمين فالزكوة اقوى واما في الصلوة  
 فيقدم الاقوى ايضا ولذا قدمنا المكتوبة على صلوة جنازة ولذا قال  
 في السراج الوهاج لو نوى مكتوبتين فلي تقبل دخل وقبها ولو نوى فائتين



فهي لا ولي منها ولو نوى فائنة ووقية فهي لفائنة الا ان يكون اخر  
 الوقت ولو نوى الظهر ويحرم عليه الخ من يومه فان كان في اول وقت  
 الظهر فهي عن الخ وان كان في اخره فهي عن الظهر انتهى بقي ما ذكرنا وبها  
 للتحريم وللركوع واما اذا طاف للركوع وللوداع وان نوى فضا ونفلا  
 فان نوى الظهر والمنطوع قال ابو يوسف رحمه الله بخبره عن المكتوبة وبطل  
 المنطوع وان نوى الزكوة والمنطوع يكون عن الزكوة وعند محمد رحمه الله عن  
 المنطوع ولو نوى نافلة وضاعة فهي نافلة كذا في السراج واما اذا نوى  
 تافلين كما اذا نوى بر كعتي الخ النجبة والسنه اجازت عنها ولم ار حكم  
 ما اذا نوى شتين كما اذا نوى في يوم الاثنين صوم عنه وعن يوم  
 عرفه اذا وافقه فان في مسئلة النجبة انما كانت ضمنًا للسنه لحصول  
 المقصود واما السقعة في الحج فقال في فتح العذير من باب الاحرام نذرا  
 كذا نفلا او فضا وتطوعا كان تطوعا عند هذا في الاصح ~~فان كان~~ ومن  
 باب اضافت الاحرام الى الاحرام لو احرم بحجتين معا وعلى التعاقب  
 لزمه عند ابن حنيفة وابن يوسف وعند محمد في المعينة يلزمه احديهما  
 وفي التعاقب الاول فقط واذا الزماه عندهما ارتفعت احداهما  
 باتفاقهما لكن اختلفا في وقت الرقص عند ابن يوسف عقيب صيرورة  
 محرم بالاجلة وعند ابن حنيفة اذا شرع في الاعمال وقيل اذا توجه سارا  
 ونقض في المبسوط على انه ظاهر الرواية وثمرة الخلاف فيما اذا جفت قبل  
 الشروع فقلبه دمان للجنابة على احوالين ودم واحد عند ابن يوسف  
 ولو جامع قبل الشروع فقلبه دمان للجماع ودم ثالث للرفض فانه  
 يرفض احداهما ويمضي في الآخر ويمضي التي مضى منها وجبة وعمره مكان  
 التي رفضها ولو قبل صيدا فقلبه قيمان او حصر فوماته وعلى هذا

وقال محمد لا يخرجه عن الكثرة ولا النطق

لخلاف اذا اهل بغير بين معا وعلى التعاقب بلا فصل انتهى واما اذا  
 نوى عبادة ثم نوى في انشائها الانتقال عنها الى غيرها فان كبرنا وبها  
 الانتقال الى غيرها صار خارجا عن الاول وان نوى ولم يكبر لا يكون  
 خارجا كما اذا نوى تجديد الاول وكبر وتماه في مفسدات الصلوة حتى  
 شرخا على الكثرة **فائدة** تنوع على الجمع بين شيتين في النية وان لم  
 يمكن من العبادات ما لو قال لروحيه انت على حرام ناديا بالطلاق والظهار  
 او قال لروحيه انما على حرام ناديا في احديهما الطلاق وفي الاخر الطهاره  
 كبتناه في باب الابلاء من شرح الكثرة نفلا عن المحط **السابع في وقها**  
 الاصلان وقها اول العبادات ولكن الاول حقيقي وحكمي فغالوا في الصلوة  
 لو نوى قبل الشروع فغن محمد رحمه الله لو نوى عند الوضوء ان يصلي الظهر  
 او العصر مع الايام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة الا انه  
 لما انتهى الى المكان الصلوة لم تحضر النية جازت صلوة تلك النية  
 وهكذا روي عن ابن حنيفة وابن يوسف رحمه الله كذا في الخلاصة وفي  
 النجس اذا توضا في منزله لم يصلي الظهر ثم حضر المسجد وافتتح الصلوة  
 بتلك النية فان لم يشتغل بعد آخر يكفيه ذلك هكذا قال محمد في الرقبات  
 لان النية المتقدمة بتعيينها الى وقت الشروع حكما كما في الصوم اذا  
 لم يبدلها بغيرها انتهى وعن محمد بن سلمه ان كان عند الشروع في  
 لو سئل انه صلوة يصلي بحجب على البديهة تامة ولو احتاج الى السائل  
 لا يجوز وفي فتح العذير فقد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلوة  
 لصحة تلك النية مع تصريحهم بانها صحيحة مع العلم بانه يتجمل بينها  
 وبين الشروع المشي الى مقام الصلوة وهو ليس من جنسها فلما تبد

من غير تفكر فهي نية صحيحة



من كون المراء بما ليس من جنسها ما يدل على الاعراض بخلاف ما لو استعمل  
 بكلام او اكل او نقول عد المشي اليها من افعالها غير قاطع للنية وفي خلاصة  
 اجمع اصحابنا ان الافضل ان يكون مقارنة للشروع ولا يكون شاعرا  
 بمقارنة لان ما معنى لم يقع عبادة لعدم النية فكذلك الباقي لعدم التحري  
 ونقل ابن الوهبان اختلاف بين المشايخ خارجا عن المذهب موافقا لما  
 نقل عن الكرخي من جواز التأخير عن التحريم قبل الاشارة وقبل التوضوء  
 وقبل الركوع وقبل الرفع والكل ضعيف والمعتمد انه لا بد من التران  
 حنفية او حكا وفي الجوهرة لا معتبر بقول الكرخي واما النية في الوضوء فقال  
 في الجوهرة ان محلها عند غسل الوجه وينبغي ان يكون في اول السنتي المتقدمة  
 على غسل الوجه وقالوا الغسل كما الوضوء في السن وفي التيمم ينوي عند  
 الوضع على الصعيد ولم اذكر وقت نية الامامة للشباب وينبغي ان يكون  
 وقت اقتداء احده لا قبله كما ينبغي ان يكون وقت نية الجماعة اول  
 صلوة للمأموم وان كان في اثناء صلوة الامام سنة للشباب واما  
 نصية الاقتداء بالامام فان نوى حين وقف علما بان لم يشروع جاز  
 وان نوى ذلك على ظن انه شرع ولم يشروع اختلف فيه قبل الجواز انتهى  
 واما نية التعرب لصيرورة الماء مستعملا فوقها عند الاغتراض واما  
 وقتها في الركوة فقال في الهداية ولا يجوز اداء الركوة الا بنية مقارنة  
 للاداء او مقارنة لغزل مقدار ما وجب لان الركوة عبادة فكان من  
 شرطها النية والاصل فيها الاقتران الا ان الدفع يتفرق فاكفي بوجوب  
 حاله القول بتفسير التقديم النية في الصوم انتهى فقد جوزوا التقديم على  
 الاداء لكن عند القول بهل يجوز نية مقارنة عن الاداء فقال في شرح  
 الجمع لو دفعي لانيته ثم نوى بعده فان كان المال قائما في يد الفقير جاز والا

فقد روي القدير والافضل ان ينوي الاداء عند اقتداء الامام

فلا انتهى واما صدقة الفطر فكالزكوة نية ومصرفا قالوا لا الزمى  
 فانه مصرف الفطر دون الزكوة واما الصوم فلا يجزوا ان يكون قرضا  
 او نفلا فان قرضا فلا يجزوا اما ان يكون اداء رمضان او غيره فان  
 كان اداء رمضان جاز بنية متقدمة من غروب الشمس بمقارنة  
 وهو الاصل ومقارنة عن الشروع الى ما قبل نصف النهار الشرعي سيرا  
 على الصائمين وان كان غير اداء رمضان من قضاء او نذر او كفارة  
 فيجوز بنية متقدمة من غروب الشمس الى طلوع الفجر ويجوز بنية  
 مقارنة لطلوع الفجر لان الاصل التران كافي فتاوى فاضل خان وان  
 كان نفلا فكم رمضان اداء واما الحج فالنية فيه سابقة على الاداء عند  
 الاحرام وهو النية مع التلبية او ما يقوم مقامها من سوق الهدي  
 فلا يمكن فيه التران والتأخير لانه لا ينعى افعاله الا اذا تقدم الاحرام و  
 ركن فيه او شرط **قاعدة** سهل ينعى نية عبادة وهو في عبادة اخرى  
 قال في القنية نوى في صلوة مكتوبة او نافذة الصوم ينعى نية ولا  
 نفس صلوة انتهى **اسان في بيان عدم اشتراطها في البناء وكما**  
**مع كل كين** قالوا في الصلوة لا يشترط النية في البناء للحج كذا في  
 البناء فكذا بقية العبادات وفي القنية لا يلزم نية العبادة في كل جزء انما  
 يلزمه في جملة ما يفعل في كل حال انتهى وفي البناء اقتضى المكتوبة ثم ظن انها  
 تطوع قائمها على نية التطوع اجابة عن المكتوبة ومن الغريب ما في المحنبي  
 ولا بد من نية العبادة وهي التذلل والخضوع على ابلغ الوجوه ونية الطاعة  
 وهي فعل ما اراد الله منه ونية القربة وهي طلب الثواب عند بالمشقة  
 في فعلها وينوي الله بفعلها مصلحة له في دينه بان يكون اقرب عظاما الى



وجب غفلا من الفعل واداء الامانة والبعده عما حرم عليه من الظلم وكذا  
 النية ثم هذه النيات من اول الصلوة الى آخرها خصوصا عند الانتقال  
 من ركن الى ركن ولا بد من نية العبادة في كل ركن والنفل كالغرض  
 فيها الا في وجه وهو ان ينوي في النوافل انها لطف في الخواصين وسهيل  
 لها انتهى والحاصل ان المذهب المعتدل ان العبادة ذات افعال يكون  
 بالنية في اولها ولا يحتاج اليها في كل فعل استغناء بانسحابها عليها الا  
 اذا نوى بعض الافعال غير ما وضع له فالوواطاف طالبا للوعم لا يجزئ ولو  
 وقف كذلك بعرفات اجزاء وقد مضى الفرق ان الطواف بعهد قربة  
 مستغلة بخلاف الوقوف ووقوف الزبلي بينهما فرق اخر وهو ان النية  
 عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام فلا يحتاج الى تجديد النية  
 والطواف يقع بعد التحلل وفي الاحرام من وجه ما يشتر فيه اصل النية  
 لا تعيين الجهة انتهى وقالو الوطاف بنية النطوع في ايام النحر ووقع عن  
 النوض ولو طاف بعد ما حل النحر ونوى النطوع اجزأه عن الصدر كذا  
 في فتح القدير وهو مبني على ان العبادة تنسحب على اركانها واستغنية  
 ان بنية النطوع في بعض الاركان لا تبطله وفي الغنية وان تعذر ان لا  
 ينوي العبادة ببعض ما يفعل من الصلوة لا يتحقق الثواب ثم ان كان  
 ذلك فعلا لانتم العبادة بدونه فسدت والآفلا وقد اساء انتهى **الشيخ**  
**في محلهما** محلها القلب في كل موضع وقد مضى حقيقتهما وهذا اصلا  
**الاول** لا يكفي التلطف بالشدونه وفي الغنية والمختار ومن لا يقدر  
 ان يحضر قلبه لينوي بقلبه او شك في النية يكفيه التكليم بلسانه ولا يكاف  
 الله نفس الا وسعوا انتهى ثم قال فيها ولا يواخذ بالنية حال سهو لان

نفي  
 الى الخروج  
 الى النية

ما يفعل من الصلوة فيما يسهو مغفول عنه وصلواته مخيرة وان لم  
 يستحق بها ثوابا انتهى ومن فروع هذا الاصل انه لو اختلف القلب  
 والقلب فالمعتبر ما في القلب وخرج عن هذا الاصل اليمين فلو  
 سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد انعقدت الكفارة او قصد  
 على شيء سبق لسانه الى غيره هذا في اليمين بالله تعالى وما في اليمين  
 والعناق فتقع قضاء لا ديانة ومن فروعها لو قصد بلفظ غير  
 معناه الشرعي وانما قصد معنى اخر كلفظ الطلاق اذا اراد به الطلاق  
 عن وثاق لم يقبل قضاء وبدين وفي الخائبة انت حر وقال قصدت  
 من عمل كذا لم يقبل قضاء **وقد حكى** في البسيط ان بعض الوقايع  
 طلب من الحاضر شيئا ولم يعطوه فقال منصرف عنهم طلقكم ثلاثا  
 وكانت رغبة فيهم وهو لا يعلم فافتنى امام الحرمين بوفوع الطلاق  
 قال النوازل وفي القلب منه شيء **قلت** يخرج على ما في فتاوى فاضلنا  
 من التعقيق قال رجل قال عبدا اهل بلخ احوار او قال عبدا اهل بغداد  
 احوار ولم ينو عبده وهو من اهل بغداد او قال كل عبدي في الارض  
 او قال كل عبدي في الدنيا قال ابو يوسف لا يعق عبده وقال محمد يعق  
 وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول ابو يوسف اخذ عصا من يوسف  
 ويقول محمد اخذ شدا والفتوى على قول ابو يوسف ولو قال كل  
 عبدي في هذه السكة وعبده في السكة او قال كل عبدي في المسجد  
 اجماع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبدي في هذه الدار حر وعبده  
 فيها تعققت عبده في قولهم ولو قال ولد ادم كلهم احوار لا تعق  
 عبده في قولهم انتهى فيقتضيان ان الواعظ ان كان في دار طلع



وان في الجماع او السنة فعلى الخلاف والاولى نحو جماع على سنة اليمين  
 لو حلف لا يكمل زيدا فسلم على جماعة وهو منهم قالوا حنث وان نواه  
 دونه دين ديانة لا قضاء انتهى فعند عدم نية الواعظ يقع الطلاق  
 عليه فان في سنة اليمين لا فرق بين كونه يعلم ان زيدا منهم او لا ويتفرع  
 على هذا فروع لو قال لها با طالق وهو اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا  
 لا يقع كما هو اسمها كما في الحائنة وفرق المحقق في التبعين بين الطلاق  
 فلا يقع وبين العتق يقع خلاف المشهور ولو نجز الطلاق وقال  
 اردت به غير فلانة لم يقبل كذلك وفي الكنتز قالت تزوجت علي فقال  
 كل امرأة طالق طلعت المحلقة وفي شرح الجامع لغا صحتها وعن ابي يوسف  
 انها لا تطلق ولا يخذل مشاجنا وفي المبسوط وقرأ ابي يوسف اصح  
 عندي ولو قبل له الكثرة غير هذه المرأة فقال كل امرأة في طالق لا تطلق  
 هذه والنوق بينهما وبين سنة الكنتز المذكور في الوالدية وفي الكنتز  
 كل مملوك في عتق عبده الفقه وامهات اولاده ومذروده وفي  
 شرحه للزليحي ولو قال اردت به الرجال دون النساء دين وكذا لو  
 نوى غير المذبرة ولو قال نويت السود دون البيض او عكس لا يدين لان  
 الاول يخصص العام والثاني يخصص الوصف ولا عموم لغير اللفظ فلا  
 يعمل فيه نية التخصيص ولو نوى النساء دون الرجال لم يدين وفي  
 الكنتز كسب او اكلت او شربت ونوى معين لم يصدق اصلا ولو  
 زاد ثوبا او طعاما او شرابا دين وفي المحيط لو نوى جميع الاطعمة في  
 لا يأكل طعاما وجميع مياه العالم في لا يشرب شرابا يصدق قضاء الله  
 وفي الكشف الكبير يصدق ديانة لا قضاء وقيل قضاء ايضا وفي الكنتز

العلق على كذا لم يقبل قضاء ويرى ولو قال كذا امرأة طالق  
 وقال اردت به

ان في

ولو قال لو طوئت انت طالق ثلاثا لثمة وقع عند كل طهر طلقته  
 وان نوى ان يقع الثلاث الساعة او عند كل شهر واحدة صحته  
 وفي شرحه انت طالق لثمة ونوى ثلاثا جلا ومتفرقا على الاطهار  
 صح خلافه صاحب الهدايت في نية الحيلة وفي الحائنة ولو جمع بين منكو  
 ورجل فقال احدا كما طالق لا يقع الطلاق على امرأته قول ابي حنيفة  
 وعن ابي يوسف انه يقع ولو جمع بين امرأته واجنبية وقال طلقت  
 احدا كما طلقت امرأته ولو قال احدا كما طالق ولم ينو شيئا لا تطلق  
 امرأته وعنهما انها تطلق ولو جمع بين امرأته وماليس محل للطلاق  
 كالبهيمه والحر وقال احدا كما طالق طلقت امرأته في قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف زعمهما الله وقال محل لا تطلق ولو جمع بين امرأته الحية و  
 الميتة وقال احدا كما طالق لا تطلق الحية انتهى ولا يخفى انه عدم فيما  
 قلنا بالوقوع فيه انه يدين وفيها لو قال لها يا مطلقه ان لم يكن لها  
 زوج قبله وكان لها زوج لكن مات وقع الطلاق عليها وان كان  
 لها زوج طلعتا قبله ان لم ينو الاجبار طلعت وان نوى به الاجبار  
 صدق ديانة وقضاء على الصحيح ولو نوى به الشتم دين فقط **الاشارة**  
**الثاني من التاسع** وهو انه لا يشترط في نية العتق التلفظ في  
 جميع العبادات وهذا قال في المجمع ولا يعتبر باللسان وهل يستحب  
 التلفظ باللسان او بغيره اقول اختار في الهداية الاول لمن يجمع عليه  
 وفي فتح القدير لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه التلفظ  
 بالنية لا في حديث صحيح ولا ضعيف وزاد ابن امير حاج انه  
 لم ينقل عن الائمة الاربعة وفي المفيد كونه بعض مشاجنا تطلق

في قول ابي حنيفة



بالتان وراه الاخرون سنة وفي المحيط المذكور بالتان سنة  
 ان يقول اللهم اني اريد صلوة كذا فسترها لي وتقبلها مني وتقبلوا  
 في كتاب الحج ان طلبا يتسبر لم ينقل الا في الحج بخلاف بقية العبادات  
 وقد حققناه في شرح الكنتز وفي القنية والمجيب المختار انه مستحب  
 عن هذا الاصل مسائل منها التذلل لا يكفي في اجابة البنية بل لابد من التلطف  
 التلطف به صرحوا به في باب الاعتكاف ومنها الوقوف ولو مسجد لا بد  
 من اللفظ الدال عليه واما توقف شرعه في الصلوة والاحرام على  
 الذكر ولا يكفي البنية فلا بد من الشرط للشرع والطلاق والعتاق  
 فلا يقعان بالنية بل لابد من اللفظ الا في مسألة في فساوي فاضح  
 رجله امران غمرة ورنيب فعال يارنيب فاجابته غمرة فقال  
 انت طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي اجابت ان كانت امراته  
 وان لم تكن امراته بطل لانه اخرج لجواب الكلام التي اجابت وان  
 قال نويت رنيب انتهى فقد وقع الطلاق على رنيب بجحد البنية  
 حديث النفس لا يؤخذ به ما لم يتكلم او يعمل به كما في حديث مسلم رضي الله عنه  
 وحاصل ما قالوه ان الذي يقع في النفس من قصد المعصية على محض  
 وارتب الهاجس وهو ما يقع فيها ثم جوابه فيها وهو خاطم حديث  
 النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل ولا ثم الهم وهو جرح  
 قصد الفعل ثم الهم وهو قوة ذلك القصد والجرح به فالهاجس لا يؤخذ  
 به اجماعا لانه ليس من فعله وانما هو شئ ورد عليه لا قدرة له  
 ولا صنع وخاطر الذي بعده كان قادرا على دفعه بصرف الهاجس  
 وروده ولكنه هو وما بعده من جهة النفس فوعان بالحديث  
 حديث

المتلف

المتلف

جميع

المصحح

الصحيح واذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بالاولى وهذه  
 الثلاث لو كانت في الحنابلة لم يكتب بها جرح لعدم القصد واما الهم فعد  
 بين في الحديث الصحيح ان الهم بالحنكة يكتب حسنة والهم بالنية  
 لا يكتب حسنة وينظر فان تركها الله كسبته حسنة وان فعلها كسبت  
 حسنة واحدة والاصح في معناه انه يكتب عليه الفعل وحده وهو  
 معنى قوله واحدة وان الهم مرفوع واما الغم فالمحققون على انه  
 يؤخذ به ومنهم من جعله من الهم المرفوع وفي النزاهة من كتاب  
 الكواهية هم بمحصة لا باثم ان لم يصم غم عليه وان غم باثم  
 اثم الغم لاثم العمل بالجوايح الا ان يكون امر اثم بخبر الغم كالغفر  
 انتهى **العاشرون في شروط التوبة** الاول الاسلام ولما يقع العبادات  
 من كافر صرحوا به في باب التوبة عند قول الكنتز وغيره فليست كافر  
 لا وضوءه لان البنية شرط التوبة دون الوضوء فيصح وضوءه  
 غلبه فاداسلم بعد هذا صحتها لكن قالوا اذا انقطع دم الكتابية  
 لاقل من عشرة حل وطئها بجرح الانقطاع ولا يتوقف على الفعل  
 لانها ليست من اهلها وان صح منها وصح طهارة الكافر قبل  
 اسلامه **قال** قال في المسقط قال ابو حنيفة رحمه الله علم النفس  
 الفقه والوان اعلم بهندى ولا يمس المصحف وان اغسل ثم مسح  
 فلا بأس به انتهى ولم يصح الكفارة من كافر فلا تنقذ بمسحه  
 لانهم لا ايمان لهم وقوله تعالى وان تكفروا ايمانهم اى الصورتهم  
 وقد كتبنا في الغواير ان بنية الكافر لا تغفر الا في مسألة في خلاصة  
 والنزاهة هي صبي ونضرتني فوجا الى مسيرة ثلاث فبلغ البصير



في بعض الطريق واسلم الكافر قصر الكافر لا اعتبار قصدا للصية  
 في المختار **الثاني** التميز فلا تقع عبادة صبي غير ميمر ولا مجنون ومن  
 فروع عدم الصبي والمجنون خطاء ولكنه عم من كون الصبي ميمرا ولا  
 وينقض وضوء الكافر لعدم تميزه وتبطل صلواته بالسكر كما في  
 شرح منظومة ابن وهبان **الثالث** العلم بالمنوى فمن جهل فرض  
 الصلوة لم ينصح منه كما قدمناه عن الغنية لا في الحج فاتهم صحوا  
 الاحرام المبرم لان عليا رضي الله عنه احرم بما احرم به النبي صلى  
 الله عليه وسلم وصححه فان عتق حيا او عمرة صح ان كان قبل الشروع  
 في الافعال وان شرع بعتق عمرة **الرابع** ان لا ياتي بمخاف بين  
 النية والمنوى فالوان النية المتقدمة على التحريم جارية بشرط ان لا  
 ياتي بعدها بمخاف ليس منها وعلى هذا تبطل العبادة بالارتداد في  
 اثباتها وتبطل صحبة النبي صلى الله عليه وسلم بالردة اذ امانت عليها فان  
 اسلم بعدها والافق عودها نظر كما ذكره العراقي ومن المنافي  
 نية القطع فاذا نوى قطع الايمان صار مردا للمحال ولو نوى قطع  
 الصلوة لم تبطل وكذا سائر العبادات الا اذا كبر في الصلوة بنوى الدخول  
 في الاخرى فان تكبير هو الفاعل للماوي لا جرة النية واما الصوم الفرض  
 اذا شرع فيه بعد الجهر ثم نوى قطعه والاستقال الى صوم نفل فانه لا يبطل  
 والفرق ان الوضوء والنفل في الصلوة جنبان مختلفان لا رجحان  
 لاحدهما على الاخر في التحريم واما في الصوم والركوة جنب واحد كذا  
 في المحيط وفي حرمانه الاكمل لو اتمعت الصلوة وجعلها تطوعا صار  
 تطوعا ولو نوى الاكل او الجماع في الصوم لم يفسده وكذا لو نوى فعل مناه

فان كان نيا على الصلوة لم يفسد الصوم ولو كان نيا على الجماع او الاكل لم يفسد الصوم

نية الفرض ثم غيبة  
 نية في الصلوة صح

في الصلوة لم تبطل ولو نوى الصوم من الليل لم قطع النية قبل الفجر  
 سقط حكمه بخلاف ما اذا رجع بعد ما امسك بعد الفجر فانه لا يبطل  
 كالاكل بعد النية من الليل لا يبطلها ولو نوى قطع السفر بالاقامة صا  
 مفيما وبطل سفره بخمس شرائط ترك السفر حتى لو نوى الاقامة سارا  
 لم ينصح وصلاحيه الموضع للاقامة فلو نواها في بحر او حذيرة لم ينصح  
 واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالواي فلا ينصح نية التتابع كذا  
 في معراج الدارانية واذا نوى المسافر الاقامة في اثناء صلواته في الوقت  
 تحول فرضه الى الاربع سواء نواها في اولها او في وسطها او في اخرها  
 وسواء كان منفردا او مقفيا او مدركا او مسوقا اما الملاحق  
 لا يتم نيته بعد فروع امامه لاستحكام فرضه بفراغ امامه كذا في الخلاصة  
 ولو نوى بمال التجارة اخذته كان للخدمة بالنية ولو كان على عكسه  
 لم يوجب كذا في الربيع وامانية الخيانة في الوديعة فلم ارها صرحا  
 لكن في الغناوى الظهري من جنابات الاحرام ان المودع اذا نوى  
 ثم اراد النفي ومن نية ان يعود اليه لا ينزل النفي انتهى **فصل**  
 ويقترب من نية القطع نية القلب وهي نقل الصلوة الى الاخرى  
 قد منها انه لا يكون الا بالشرع بالتحريم لا بالجبر والنية والاندان  
 تكون الثانية غير الاولى كان يشرع في العصر بعد افساح الظاهر  
 فتفسد الظاهر لا الظاهر بعد ركعة الظاهر وشرطه ان لا ينفذ بالنية  
 فان ينفذ بها بطلت الاولى مطلقا وقد ذكرنا تفصيلا في  
 مفصل الصلوة من شرح الكنز **فصل** ومن المنافي الرد  
 وعدم الجهر في اصلها وفي المنقطة وعن محمد رحمه الله فمن استتر

لا العصر



خادما للخدمة وهو بنو ان اصاب رجلا بابه لا زكوة عليه وقالوا  
 يوم الشك ان كان من شعبان فليس يصيام وان كان من رمضان  
 كان صائما لم يقع شبهة ولو رد في الوصف بان نوى ان كان من شعبان  
 فنقل والا ففرض رمضان صحته كايضا في الصوم وينبغي على هذا  
 انه لو كان عليه فائتة فشك انه قضا او لا ففرضه تبين انما  
 كانت عليه لا تجزئه للشك وعدم الجزم بتعيينها ولو شك في دخول  
 وقت العبادة فاتي بها فبان انه فعلها في الوقت لم تجزئه اخذ امن  
 فولهم كما في فتح القدير لو صلوا الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر  
 انه قد دخل لا يجزئه انتهى وفي خزانه الاكل ادر كقوم في الصلوة ولا يدري  
 انها المكتوبة او الترددية يكسر نوى المكتوبة على انها لم تكن مكتوبة  
 يعني العشاء فاذا هو في العشاء صح وان كان في الترددية نفع لفظا **فرفع**  
 عقب النية بالمشيئة قد تناهت ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم  
 والصلوة لم ينقل وان كان مما يتعلق بالاقوال كالطلاق والعناق بطل  
**تكميل** النية شرط عند سائر كل العبادات باتفاق الاصحاب لا ركن وانما  
 وقع الاختلاف بينهم في كيفية الاحرام المعتمد انها شرط كالنية بركبتها  
**قاعدة في الامان** تخصص العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعنده  
 كضائف بغير قضاء ايضا فلو قال كل امرأة تزوجها فني طالق ثم قال  
 نويت من بلدة كذا لم يقع في ظاهر المذهب خلافا للخصا وكذا من غضب  
 دراهم ان فلما حلفه فخص عاما نوى خاصا وما قاله لخصا فخص  
 لمن حلفه ظلم واقتوى على ظاهر المذهب فني وقع في البر الظلمة واخذ  
 بقول الخصا فلا باس كذا في الولو الجية ولو قال كل مملوك املاكه فهو

هو وقال عتيت به الرجال دون النساء ومن جحد في ما لو قال نويت  
 السود دون البيض او بالعكس لم يصدق ديانة ايضا كقول نويت  
 النساء دون الرجال والفرق بينهما في الشرح من البيهقي بالطلاق  
 والعناق واما نعيم فخاص بالنية فلم اره الا **قاعدة في ايضا**  
 البيهقي على نية الحالف ان كان مطلقا او على نية المستحلف ان كان  
 ظاهرا كما في الخلاصة **قاعدة ايضا فيها** الايمان مبنية على الفاظ لا  
 على الاعراض فلو اعترض من انسان مخلف انه لا يشترى شيئا بغير  
 فاشري له بمائة درهم لم يجزئه ولو حلف لا يبيع بعشرة فباعه  
 باحد عشر او بثمانية لم يجزئه مع ان غرضه الزيادة لكن لا حث  
 بلا لفظ ولو حلف لا يشترى بعشرة فاشترى باحد عشر حثت **قاعدة**  
 في تنجيص الجامع وشرحه للغارسي **قاعدة** لو كان اسمها طالق او حرة  
 قناده او ان قصد الطلاق او العتق وقعا او السدا فلا او اطلق  
 فالمرتبة عدم ولو كرر لفظ الطلاق فان قصد الاستئناف وقع  
 الكل والتاكيد فواحدة ديانة والكل قضاء وكذا اذا اطلق ولو قال  
 انت طالق واحدة في شتين فان نوى مع شتين فثلاث دخل بها  
 او لا والا فان نوى وشتين فثلاث ان كان دخل بها والا فواحدة  
 كما اذا نوى الطرف او اطلق ولو نوى الضرب وحسب فكذا كذا  
 في الافوار ولو قال انت على مثل اتي او كما يرجع الى قصد ليكشف  
 حكمه فان قال اردت الكرامة فهو كما قال لان التكريم بالنسبة فاش  
 في الكلام وان قال اردت الظهار فهو ظهار لانه تشبيه بجسدها  
 قال في اردت الطلاق فهو طلاق باين وان لم يكن له نية فليس



بشيء عندهما وقال محمد بن طهارة وان عني به التحريم لا غير ففندنا به  
ايلاه ومحمد طهارة ولو قال انت على حرام كما في نوى طهارة او طهارة فافهم على  
نوى وان لم ينو ففندنا به يوسف الطاهري وعلى قول محمد طهارة **وهنا** لو قرأ  
لجنب قرأنا فان قصد السلاوة حرم وان قصد الذكر فلا ولو قرأ العائنة  
في صلوة على بخارة ان قصد النشاء والدعاء لم يكره وان قصد السلاوة  
بكره عطس الخليل فقال الحمد لله ان قصد الخليله صح وان قصد السلاوة  
لم يفسد وجع وعطس وقال احمد بن محمد فكذا ذكر المصلي ان يكره او قصد جوابا  
لم يكمل فسدت والا فلا **تكميل** في النية في النية قال في تبسم الغنية  
من تبسم بحيرة فالنية على المريض دون المتبسم انتهى وفي الزكوة قالوا المعبر  
نية الموكل فلو نواها فخرج الوكيل بلبانية اجزائه كما ذكرناه في الشرح وفي  
اجزائه عن الغير لا اعتبار لنية المأمور وليس هو من باب النية فيها لان  
الافعال انما صدرت من المأمور فالمعتبر بنية **تنبيه** اشتملت قاعدة  
الامور بمقاصدها على قاعدة قواعد كائنين كذا وقد اثبتنا على عيون  
مسائلها والافعال انما صدرت من المأمور لا تخص وفرد عما لا تنقص **خاتمة** فخر قاعدة  
الامور بمقاصدها في علم العربية ايضا فاؤل ما اعتبرنا ذلك في الكلام  
فقال سبويه والمجهور بابتداء المقصد فيه فلا يسمي كلاما ما نطق به الياء  
والساكن وما حكى الجوهري المعتبر وخالف بعضهم فلم يشترط وتسمى كل ذلك كلاما  
واختاره الجوهريان وخرج على ذلك من الفقه ما اذا خالف لا يكره فكل ما يسمي  
بحيث يسمع فانه بحيث وفي بعض روايات المصنف شرط ان يوقظ وعليه  
لانه اذا لم يسمعه كان كما اذا ناداه من بعيد وهو بحيث لا يسمع صوته كذا  
في الهداية والحاصل انه قد اختلفا في معنى فيها كما بيناه في الشرح ولم أر

الان حكم ما اذا اكلمه معني عليه او محبونا او سكرانا ولو سمع به السجدة من  
حيث ان صرحوا بعدم وجوبها على المختار لعدم اهلية الفاعل بخلاف  
ما اذا سمعها من جنب او حاضرا والسمع من المحبون لا يوجبها ومن  
الساكن يوجبها على المختار وكذا يجزئ سماعها من سكران ومن ذلك  
المنادي النكرة ان قصد نداء واحد معينه يوجب بناءه على  
الضم واللام يعرف واعرب بالنصب من ذلك العلم المنقول من صفة ان  
قصد به طبع الصفة المنقول منها ادخل فيها والافلا وفردع ذلك كثر  
وتجوز هذه القاعدة في العروض فان الشعر عند اهل كلام موزون  
به ذلك اما ما يقع موزونا اتفاقا لا عن قصد من المتكلم فانه لا يسمى شعرا  
وعلى ذلك خرج ما وقع في كلام الله تعالى كقول ابن تالو البرقي تفقوا عما  
يحبون اورسوله صلى الله عليه وسلم كقول وهب انت الا اصبح دميت  
وفي بيل الله ما لغيت **القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك**  
ودليلها ما رواه مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنهما مرفوعا اذا وجد احد  
في بطنه شيئا فاشكل عليه فخرج منه شيء ام لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع  
صوتا او يجدر بجاء وفي فتح القدير من باب الانجاس ما يوضحها فنفوس  
عبارة بنها **قوله** يظهر النجاسة واجب مقيد بالمكان واما  
اذا لم يتمكن من الازالة لمحقا خصوص المحل المصاب مع العلم بالنجاسة  
فيل الواجب غسل طرف منه فان غسله سجرا وبلاخر ظهر الوجه  
يعين ان لا اثر للنجاسة وهو ان يغسل بعضه مع ان الاصل طهارة التو  
ووقع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المفسول محلها فلا يقضي  
بالنجاسة بالشك كذا اورده الاستيعابي في شرح الجامع الكبير قال

وذلك صح



وسمعت الامام تاج الدين احمد بن عبد العزيز يقول وبقيته على مسئلة  
 في التبر الكبري اذ افتحنا حصا وفيهم ذم لا يعرف للجوز قتلهم لقيام  
 المانع بيقين فلو قتل البعض واخرج حل فلو الباقي للشك في قيام  
 المحرم كذا هنا وفي خلاصة بعد ذكره جردا عن التعليل فلو صلى معه  
 صلوات ثم ظهرت نجاسة في طرف اخرجت عادة ما يصل انتهى في  
 الظهيرة الثوب فيه نجاسة لا يرى مكانها يغسل الثوب كله انتهى  
 وهو الاحتياط وذكر التعليل مشكل عندي فان غسل طرف بوجوب  
 الشك في ظهر الثوب بعد اليقين بنجاسته قبل حاصلا انه شك  
 في الارادة بعد يتقن قيام النجاسة والشك لا يرفع المستيقن قبله  
 ان ثبوت الشك في كون الطرف المغسول والرجل اخرج هو مكان النجاسة  
 والمغسوم الدم الذي يوجب البتة الشك في ظهر الباقي وبأما حديث  
 الباقي ومن ضرورة ضرورة مشكوكا فيه ارتفاع اليقين عن  
 ومغصوميته واذا صار مشكوكا في نجاسته جازت الصلوة معه  
 الا ان هذا ان صح لم يتقن حكمهم المجمع عليها اعني قولهم اليقين لا يرفع  
 بالشك معني فانه حينئذ لا يتصور ان ثبت الشك في محل ثبوت  
 اليقين لم تصور ثبوت شك فيه لا يرفع به ذلك اليقين فحق هذا  
 حتى بعض المحققين ان المراد لا يرفع حكم اليقين وعلى هذا التقدير  
 يخلص الاشكال في الحكم لا الدليل فيقول وان ثبت الشك في طهارة  
 الباقي ونجاسته لاكن لا يرفع حكم ذلك اليقين السابق بنجاسته  
 وهو عدم جواز الصلوة فلا يصح بعد غسل الطرف لان الشك الطاهر  
 لا يرفع حكم اليقين السابق على ما حقق من انه هو المراد من قولهم

فقتل

اليقين لا يرفع بالشك <sup>فقتل</sup> الباقي والحكم بطهارة الباقي مشكل  
 والله اعلم ونظر قولهم الغلبة من المظلمات يعني لو تخمس بعض البر  
 ثم قسم ظهر لوقوع الشك في كل جزء هل هو المستحسن <sup>لا قلت</sup> بخرج  
 في هذه القاعدة قواعد منها قولهم الاصل بقاء ما كان على ما كان  
 ويتفرع عليها مسائل منها من يتقن الطهارة وشك في الحدث  
 فهو منقطع ومن يتقن الحدث وشك في الطهارة فهو محدث كما في  
 السراجية وغيرها لكن ذكر عن محمد بن اذينة دخل بيت محله وجلس للاستسحاض  
 وشك هل خرج منه او لا كان محدثا وان جلس للوضوء ومعه ما لم يشك  
 هل يوضوء او لا كان متوضعا عملا بالغالب فيها وفي رواية الاكل يستن  
 باليمين وشك في الحدث فهو على يمينه وكذا لو استيقن بالحدث وشك  
 في اليمين اخذ باليقين كما في الوضوء ولو يتقن الطهارة والحدث وشك  
 في السابق في البرازية يعلم انه لم يغسل عضو لكنه لا يعلم بعينه غسل  
 رجله اليسرى لانه اخذ العمل راي البتة بعد الوضوء سائلا من ذكره يعيد  
 وان كان يوضئ كثيرا ولا يعلم انه بول او ماء لا بلغت اليه وينضح فوجه  
 بالقاء قطعاً للوسوسة واذا بعد <sup>عنه</sup> عن الوضوء او علم انه بول  
 لا تنفع الحيلة انتهى ومن فروع ذلك ما لو كان يرتد على عمره والى مثلاً  
 فبرهن عمره على الاداء او البراء فبرهن يرتد على انه عليه العالم يقبل  
 حتى ينوئها حادثة بعد الاداء او البراء وشك في وجود المستحسن فالاصل  
 بقاء الظاهرية ولذا قال الامام محمد حوض بمكلا من هذه الضعفاء والعبث  
 بالبردي الدثة واجرار الوسخة تجوز الوضوء منه ما لم يعلم  
 به نجاسته وكذا افنو بطون طين الطرقات وفي الملتقط فارة



في كونه لا يدري انها كانت في بحره لا يقضي بها بحره بالشك وفي  
 خواتم الاكل راي في ثوبه قد راو قد صلي فيه ولا يدري متى اصاب بعيبها  
 من اخر حدث احده والمتى من اخر قد انبثي يعني اخطاها وادعلا  
 بالظاهر اكل آخر الليل وشك في طلوع الفجر صومه لان الاصل بقاء  
 الليل وكذا في الوقت والافضل ان لا ياكل مع الشك وعما ج حنفية  
 انه مسمى بالاكل مع الشك اذا كان يبصره علة او كانت الليلة مفرقة  
 او متعينة او كان مكان لا يستبين فيه الفجر وان غلب على ظنه طلوعه  
 لا ياكل فان اكل فان لم يستبين لم يثب لا قضاء عليه في ظاهر الرواية  
 ولو ظهر انه اكل بجهه صحتي ولا كفارة ولو شك في الغروب لم ياكل لان  
 الاصل بقاء النهار فان لم يستبين شئ قضا وفي الكفارة روايتان  
 وتماه في الشرح من الصوم ادعت المرات عدم وصول النفقة والكسوة  
 في قعدة مديدة فالقول لها لان الاصل بقاءها في قعدة كالمدة  
 اذا انكر وادعي دفع الدين وانكر الدين ولو اختلف الزوجان في  
 التمكن فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت  
 والوفا فالقول لها لان الاصل عدم الرضا ولو اختلفا بعد الجدة  
 في الرجعة فيها فالقول لها لان الاصل عدمها ولو كانت قائمة فالقول  
 له لانه يملك الانشاء فيك الاجبار اختلف المتبايعان في الطلوع  
 لمن بدعيه لان الاصل وان برهنا فبينة مدعي الاكراه اولى عليه الغنوى  
 كما في البرازية ولو ادعي المشتري ان التيم لم يمتد او يمتد بجوسي وانكره الباع  
 لم ار لان مقتضى قولهم القول المدعي البطلان لكونه منكرا اصل البيع ان اخذ  
 بقول المشتري وباعتبار ان الشاة في حال حبانها حرمة فالمشتري

او متعينة بيان

المقدري

متمك باصل التحريم الى ان يتحقق زوال ادعت المطلقة امتداد الطهر  
 وعدم انقضاء العدة صدقت ولها النفقة لان الاصل بقاءها  
 اذا ادعت الحمل فان لها النفقة الى سببين فان مضى ثم ان لا اصل  
 فلا يرجع عليها كما في فتح العذير **قاعدة الاصل براءة الزمة** ولذا  
 لم يقبل في شغلها شاهد واحد ولذا كان القول قول المدعي عليه لموافقة  
 الاصل والبيينة على المدعي لدعواه ما خالف الاصل فاذا اختلفا في  
 قيمة المتلف والمعضوب فالقول قول الغاوم لان الاصل البراءة  
 عن ما زاد ولو اقر بشئ او حتى قبل تفسيره بماله قيمة فالقول للمقر  
 مع يمينه ولا يدري عليه ما لو اقر برأيه فانهم قالوا يلزمه ثلاثة دراهم  
 لانها اقل الجمع مع ان قيمته اختلفا فاقبل اقله اثنان فينبغي ان يحل  
 عليه لان الاصل البراءة لانا نقول المشهور انه ثلاثة وعليه يبنى  
 الاقرار **قاعدة من شك هل فعل شيئا او لا فالاصل انه**  
**لم يفعل** ويدخل فيها قاعدة اخرى من يتقن الفعل وشك في العليل  
 او الكيفر حمل على العليل لانه المتيقن الا ان يشتغل الذمة بالاصل  
 فلا يبرأ الا باليقين وهذا الاستثناء راجع الى قاعدة ثالثة هي  
 ما ثبت بيقين لا يرتفع الا بيقين والمداوية غالب النطق ولذا  
 قال في الملتقط ولو لم يفتنه من الصلوة شئ واجب ان يقضي  
 صلوة عمره متذاركا لا يستحب ذلك الا اذا كان اكثر ظنه فساد  
 بسبب الطهارة او ترك شرط فحشد يقضي ما غلب على ظنه وما  
 زاد عليه كره لورود النهي وشك في صلوة هل صلاها اعادة في  
 الوقت شك في ركوع او سجود وهو فيها اعادة وان كان بعد

تبيين



فلا وان شك ان لم صلى فان كان اول مرة استأنف وان كثر تحرى والا  
 اخذ بالاقول وهذا اذا شك فيها قبل الفراغ فان كان بعده فلا شيء عليه  
 الا اذا ذكر بعد الفراغ انه ترك فوضا وشك في تعيينه قالوا بسجد سجدة  
 واحدة ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة ثم يقعد ثم يسجد للسهو  
 كذا في فتح القدير ولو لم يفرغه عدل بعد السلام انك صليت الظهر اربع ركعات  
 في صدقة وكذب فانه بعيد احتياط لان الشك في صدقة شك في الصلوة  
 ولو وقع الاختلاف بين الامام والعموم فان كان الامام على اليقين لا يعيد  
 والا اعاد يقولهم كذا في الخلاصة ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية  
 انه في العصر ثم شك في الثالثة انه في النطوع ثم شك في الرابعة انه في  
 الظهر قالوا يكون في الظهر والشك ليس بشي ولو تذكر مصلي العصر انه ترك  
 سجدة ولا يدري هل تركها من الظهر او العصر الذي هو فيها تحرى  
 فان لم يقع تحريه على شيء بنم العصر وسجد سجدة واحدة ثم يعيد الظهر  
 احتياطاً ثم يعيد العصر فان لم يتغير فلا شيء عليه وفي المجتبى ومن شك  
 انه كبر للافتتاح او لا او هل احدث او لا او هل اصاب النجاسة فثوبه او لا  
 او مسح راسه او لا استقبل ان كان اول مرة والا فلا انتهى ولو شك انها  
 تكبيرة الافتتاح او القنوت لم يصح شارباً وعامة في الشرح من آخر كونه  
 السهو ولو شك في اركان الحج ذكر لخصاف انه تحرى كما في الصلوة وقال  
 عاقبة مشايخنا رحمهم الله يودى ثانياً لان تكرار الركن والزيادة عليه  
 لا يفسد الحج وزيادة الركعة تفسد الصلوة فكان التحري في باب الصلوة  
 احوط كذا في المحيط وفي البدايع انه في الحج سبني على الاقلية ظاهراً والرواية  
 وفي البرزخية شك في القيام في الجزائرها الاولى والثانية رفضه وقد

والصواب  
 ثلاثاً

قد التفتد ثم صلى ركعتين بفاحه وسورة ثم اتم وسجد للسهو فان  
 شك في سجدة انتهت عن الاولى والثانية يمضي فيها وان في السجدة  
 الثانية لان تمامها لازم على كل حال واذا رفع راسه من السجدة الثانية  
 فعد ثم قام وصلى ركعة واتم بسجدة السهو وان شك في سجدة انه  
 صلى الفجر ركعتين او ثلاثاً ان كان في السجدة الثانية فعدت صلوة  
 وان في السجدة الاولى يمكن اصلاحها عند سجود لان تمام الماهية  
 بالرفع عنده فترفع السجدة بالرفض ارتقاءً عما بالحيث فيقوم  
 ويقعد ويسجد للسهو الى ان قال نوع منه تذكر انه ترك ركناً قولياً  
 فعدت صلوة وان فعلياً يحمل على ترك الركوع فيسجد ثم يقعد  
 ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة ثم يصلو بوم ولبية ثم تذكر انه ترك  
 القراءة في ركعة ولم يعلم انه صلوة اعاد الفجر والوتر وان تذكر انه ترك  
 في ركعتين فذكر ذلك وان تذكر الترتب في الاربع فذوات الاربع كلها انتهى  
**ومنها** شك هل طلق ام لا لم يقع شك انه طلق واحدة او اكثر  
 بني على الاقل كما ذكره الاسجاج الى ان يتيقن بالاكراه او يكون اكبر ظنة  
 على خلافه وان قال الزوج عرفت على انه ثلاث نية كبرها وان اخبره  
 عدول حضروا ذلك المجلس بانها واحدة وصدقهم اخذ يقولهم ان  
 كانوا عدواً وعن الامام الثاني رحمه الله خلف بطلاقها ولا يدري  
 ان ثلاث ام اقل تحرى وان استويا عمل باشد ذلك عليه كذا في البرزخية  
**ومنها** شك في تخارج امي او مذكي وكان في النوم فان تذكر احتياطاً  
 وجبا الفصل اتفاقاً والام يجب عند ابي يوسف رحمه الله عملاً بالاقول  
 وهو الذي وجب عندهما احتياطاً كقولهما بالنقض بالمباشرة

ثم يسجد  
 للسهو

والصواب  
 ثلاثاً

الوضوء



الفاحشة وكقول الامام في الفارة المثبتة اذا وجدت ولم يدر متى  
 وقعت وثبتا فروع لم ارها الآن **الاول** لو كان عليه دين وشك في قدر  
 ينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن وفي البرازية عن القضاء اذا شك فيما  
 يدعي عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يحلف احرازاً عن الوقوع في الحرام **وهو**  
 وان ابي خصمه ان لا حلفه ان كبر رايه ان المدعي صحيح لا يحلف وان ابي بطل  
 ساع له الحلف انتهى **الثاني** له ابل بقر وغنم سائمة وشك في ان عليه  
 كلها او بعضها وينبغي ان يلزمه زكوة الكل **الثالث** شك فيما عليه في الصيا  
**الوارع** شك فيما عليها من العدة هل هي عدة طلاق او وفاة ينبغي  
 ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصيام اخذ من قولهم لو ترك صلوة وشك انما  
 اية صلوة يلزمه صلوة يوم وليلة عملاً بالاحتياط **الرابع** شك في المنذر  
 هل هو صلوة او صيام او عتق او صدقة ينبغي ان يلزمه كفارة بيمين  
 اخذ من قولهم لو قال على نذر فعلية كفارة بيمين لان الشك في المنذر  
 كعدم تسمية **السادس** شك هل حلف بالله او بالطلاق او العتق  
 ثم رايت المسئلة في البرازية قبيل الايمان حلف ونسأ بالله او  
 بالطلاق او بالعناق فحلفه باطل انتهى وفي التيمم اذا كان يعرف  
 انه حلف معلقاً بالشرط ويعرف الشرط وهو دخول الدار ونحوه  
 الا انه لا يدرى اكان بالله او بالطلاق فلو وجد الشرط ماذا يجب  
 عليه قال يحمل على اليمين بالله تعالى انه كان حالف مسلماً قبله قال  
 اعلم ان على ايمان كثيرة غير اني لا اعرف عددها ماذا يصنع قال يحمل  
 على الاقل حكماً واما الاحتياط فلا نهايته له **قاعدة الاصل العدم**  
 وفيها فروع منها اخذ من القاعدة القول قولها في الوطى لان

الاصل

الاصل العدم لكن قالوا في العنين لو ادعى الوطى وانكرت وقلن  
 بك حلفت وان قلن شيب فالقول له كونه منكراً استخفافاً للزوجة عليه  
 والاصل السلامة من الغنة وفي الغنية اقرضتاً بعد الدخول وقال  
 الزوج قبله فالقول قولها لا انها تنكر سقوط نصف المهر انتهى **ومنها**  
 القول قول الشريك والمضارب التلم بزوج لان الاصل عدمه وكذا لو  
 قال لم ابيع الاكدر لان الاصل عدم الزايد وفي الجمع من الاقرار وجعلنا القول  
 للمضارب او اتى بالعين وقال بما اصل وبيع لاربت المال انتهى لان  
 الاصل وان كان عدم البيع لكن عارضه اصل اخر وهو ان القول قول  
 القابض في مقدار ما قبضه ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد  
 فرضها فادعى الوصول اليها وانكرت فالقول لها كالدائن اذا انكسر  
 وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة اولادها الصغار بعد فرضها  
 وادعى الاب الانفاق فالقول له مع اليمين كافي للحائنة والثانية حجت  
 عن القاعدة فبئس مل وكذا في قدر رأس المال لان الاصل عدم الزيادة  
 وكذا في انه ما نهاه عن شراء كذا لان الاصل عدم التبرع ولو ادعى المالك  
 انها قرض والاخرتها مضاربة فالقول فيها قول الاخير لانهما انقضا  
 على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان وكذا قال في الكفارة وان  
 قال اخذت منك الفاء ودعته وهلكت وقال اخذتها غصباً **ومنها**  
 ضامن ولو قال اعطيتها ودعته وقال غصبتها لا انتهى وفي البرازية  
 دفع لاخر عيناً ثم اخلفها فقال الدافع قرض وقال لاخره هبة  
 فالقول للدافع انتهى لان المدعي الهبة يدعي الابراء عن القيمة مع  
 كون العين متقومة **ومنها** لو دخلت امرأة حلية بذيها في ثم الرضخ

فيها فروع منها

ومنها



فلا بدري ادخل اللين في حلقه ام لا لاجرم النكاح لان في المانع شيكا  
 كذا في الولو الجنية وسيا في تمامه في قاعدة لان الاصل في الابضاع الحرمة  
**ومنها** لو اختلفا في قبض المبيع والعين الموجرة فالقول لمنكره والى  
 في اجارة التهذيب **ومنها** لو ثبت عليه بن باقرار او بينة فادعى الاول  
 او الابراء فالقول للدارين لان الاصل العدم **ومنها** لو اختلفا في  
 قدم العيب فانكره البائع فالقول له واختلف في تعيله فقبل لان  
 الاصل عدمه وقبل لان الاصل لزوم العقد **ومنها** لو اختلفا في  
 اشتراط اختيار فقبل القول لمن نفاه عملا بان الاصل عدمه وقبل  
 لمن ادعاه لانه يكره لزوم العقد وقد حكينا القولين في الشرح والمعمد  
**الاول ومنها** لو قال غصبت منك الفأ ورحت فيها عشرة آلاف  
 فقال المعضوب منه بل كنت اتركك بالتجارة بها فالقول للمالك  
 كما في اقرار البزارية يعني تمسكه بالاصل وهو عدم الغصب **ومنها**  
 لو اختلفا في روية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمها ولو  
 اختلفا في تغيير المبيع بعد رويته فللبائع لان الاصل عدمه عدم التغيير  
**تنبيه** ليس الاصل العدم مطلقا وانما هو في الصفات العارضة وفي  
 الصفات الاصلية فالاصل الوجود وتفرع على ذلك لو اشتراه على انه  
 خبز او كاتب وانكر وجود ذلك **ومنها** فالقول له لان الاصل عدمها  
 لكونها من الصفات العارضة ولو اشتراها على انها بكر وانكر قيام البكا  
 وادعاه البائع فالقول للبائع لان الاصل وجودها لكونها صفة  
 اصلية كذا في فتح القدير من خيار الشرط ادعى هذا تفرع لو قال كل  
 مملوك خباز لي فهو حر فادعاه عبدا وانكر المولى فالقول للمولى ولو

الوصف به

قال كل جارية بكروني حرة فادعت جارية انها بكرو وانكر المولى فالقول لها  
 ونعم نؤويه في شرعنا على الكثرة في تطبيق الطلاق عند شرح قوله وان اختلفا  
 في وجود الشرط **قاعدة الاصل انما كانت في القرب او القات**  
**ومنها** ما قد مناه على الراي في ثوبه نجاسة وقد صلى فيه ولا بدري منى اصالة  
 بعيدا من اخر حدث احده والمنى من اخر ردة ويؤزمه الفصل الثاني  
 عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وان لم يترك اخلا ما في البايع بعيد من  
 اخر ما اخذ وقبل في البول يعتبر من اخر ما بال وفي الدم من اخر ما عرف  
 ولو قضي جنية فوجد فيها قارة مينة ولم يعلم من دخلت منها فان لم  
 يكن لها ثقب بعيدا من يوم وضع القطن فيها وان كان فيها ثقب  
 بعيدا من ثقبه ايام وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة فحكموا بنجاسة  
 البئر او وجد فيها قارة مينة من وقت العلم بها من غير اعادة شئ  
 لان وقوعها حادث فبعضا في القرب او قاتة وخالف الامام الاكظم  
 فاستحسن اعادة صلوة ثلاثة ايام ان كانت مسنونة والامام ابو حنيفة  
 عملا بالسبب الظاهر دون الموهوم احتياطا كالمجروح او المبرأ صاحب  
 فراش حتى مات يحال به على الحيض **ومنها** لو كان في يد رجل عبد فقال رجل  
 فقات عبده وهو في ملك البائع وقال المشتري فقاته وهو في ملكي فالتزم  
 للمشتري فيما خذارته **ومنها** لو ادعت ان زوجها ابانها في المرض وصا  
 فارا فميرث وقالت الورثة ابانها في الصحة فلا ميرث كان القول قولها  
 فميرث وتخرج عن هذا الاصل مسئلة الكثرة من مسائل نفي من الغضا  
 وان مات ذمي فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت  
 قبل موته فالقول لهم مع ان الاصل المذكور يقتضي ان يكون لها وبه قال

في البيع

بكونها في القرب



زفر والمأخوذ عن هذه القاعدة فيها لاجل تحكيم الحال وهو ان سبب  
 ضمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى وما فرقة على الاصل ما في التهمة  
 وغيرها لو اقر لوارث ثم مات فقال المقرر اقر في الصحة وقالت الورثة في  
 مرضه فالقول قول الورثة والبينة بيينة المقر وان لم ينع بينة واراد استخلاص  
 فله ذلك انتهى وما فرقة على هذا الاصل قولهم لو مات مسلم ونحوه نص في صحة  
 مسلم بعد موته فقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد فقالت  
 لهم كما ذكره الزبلي في مسائل شتى وما خرج عن هذا الاصل لو قال العاقل بعد  
 غله لرجل اخذت منك الفاء ودفعها الى زيد فقبضت بها عليك فقال الرجل  
 اخذته ظمنا بعد النول فالصحيح ان القول للعاقل ان الفعل حادث فكان  
 ينبغي ان يضاف الى قرب او فانه وهو وقت النول وبه قال البعض واحتجوا  
 الشر حتى لكن المعتمد الاول لان العاقل اسند الى حاله منافية للضميمة وكذا  
 اذا رخم المأخوذ منه انه فعله قبل تغلب القضاء وخرج ايضا عنه ما قالوا  
 قال العبد لغيره بعد العتق قطعت يدك وانا عبد وقال المقر بل قطعها  
 وانت حر كان القول للعبد وكذا لو قال المولى لعبد قد اعتقت قد اخذت  
 منك غلة كل شهر خمسة دراهم وانت عبد فقال العتق اخذتها بعد  
 العتق كان القول قول المولى وكذا الوكيل بالبيع اذا قال بعت وسكت  
 قبل القول وقال الموكل بعد القول كان القول للكيل ان كان المبيع متهلكا  
 وان كان قابلا فالقول قول الموكل وكذا في مسألة الغلة لا يصدر في الغلة  
 الغاية وما وافق الاصل ما في النهاية لو اعتق امته ثم قال لها قطعت  
 يدك وانت امتي فقالت هي قطعتها وانا حرة فالقول لها وكذا في كل شئ  
 اخذه منها عند ايه حقيقه رحمه الله تعالى ذكره فبطل الشهادته وتحتاج هذه

في قوله لو قال المولى لعبد قد اعتقت قد اخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وانت عبد فقال العتق اخذتها بعد العتق كان القول قول المولى

المسائل الى نظره فيقول للفقير بينهما وفي الجمع من الاقرار ولو اقر جني سلم  
 باخذ المال قبل الاسلام او بالتلافى فخر بعد او مسلم بمال جني في دار الحرب  
 او بقطع بر معتقه قبل العتق فكذلك في الاستاء افي لعدم الضمان الكلي  
 انتهى يعني وقال البعض وما فرغ عليه لو اشترى عبدا لم يظهر انه كان مريضا  
 ومات عند المشتري فانه لا يرجع بالثمن لان المرض ينزله فيحصل الموت بالذات  
 فلا يضاف الى السابق لكن يرجع بقصاصة العيب كما ذكره الزبلي وليس من  
 فروعهما ما اذا تزوج امته ثم اشترى اهله ولدت وكذا يحتفل ان يكون حادثا  
 اصنف الى قرب او فانه لا يها ولو لدت قبل الشراء ثم ملكها بغير اثم ولا  
 عندنا **قاعدة** هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو عند  
 الامام الشافعي هو التحريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبة الشافعية  
 لا الامام ابي حنيفة رحمه الله وفي البديع المختار ان الحاكم للافعال قبل الشرع  
 والحكم عندنا وان كان ارتبا فالمراد ههنا عدم تعلقه بالفعل قبل  
 الشرع فانتفى التعلق لعدم فائدة انتهى وفي شرح المنار للمصنف **قاعدة**  
 الاشياء في الاصل على الاباحة عند بعض الحنفية ومنهم الكوفي وقال  
 بعض اصحاب الحديث الاصل فيها الخطر وقال اصحابنا الاصل فيها  
 التوقف بمعنى انه لا يبرأها من حكم كسالم نفع عليه بالفعل انتهى وفي التهذيب  
 من فضل الحد وان الاباحة اصل انتهى ويظهر اثر هذه الاختلاف في المسكوت  
 عنه ويخرج عليها ما اشكل عليه **وهنا** يحوي المشكل امره والسياسة  
 المحمول سببته **وهنا** اذا لم يوف حال النهر هل هو مباح او مملوك  
**وهنا** لو دخل برج حمام وشكر هل هو مباح او مملوك مسألة ومثله  
 الامام الشافعي رحمه الله العائل بالاباحة في الكل واما مسألة الزرافة فمختل

في قوله لو قال المولى لعبد قد اعتقت قد اخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وانت عبد فقال العتق اخذتها بعد العتق كان القول قول المولى

الزرافة



عندهم حل اكلها وقال الشيخ جلال الدين الاسيوطي رحمه الله ولم يذكرها  
 احد من المالكية والحنفية وفواعلها نفقته حلها وانه سبحانه اعلم **قاعدة**  
**الاصل في الابتناع التخييم** ولذا قال في كشف الاسرار شرح فخر الاسرار  
 الاصل في النكاح كحظر وبيع للضرورة انتهى فاذا تقابل في المرأة حل وحرمه  
 غلبت الحرمة ولهذا يجوز النكاح في الفروج وفي كافي الحكم الشريد من باب  
 النكاح ولو ان رجلا له اربع عتق واحدة منهم بعينها ثم بينها فلم يدر  
 ايهن اعتق لم يسه ان يتجرى للوطي ولا لبيع ولا لبيع الحكم ان يتجرى بينها  
 حتى يتبين المعققة من غيرها وكذا اذا اطلق احديهن بعينها ثلاثا ثم  
 بينها وكذلك ان يتركهن الا واحدة لم يسه ان يقر بها حتى يعلم انها غير  
 المطلقة ولذلك يمنع القاء عنها حتى يخرتها عن المطلقة فاذا اجبر بذلك  
 استحلف البينة **قاعدة** فما اطلق هذه بعينها ثلاثا ثم حل بينها فان كان حلفه هو  
 جاهل بها فلا ينبغي له ان يقر بها فان باع في المسئلة الاولى ثلاثا من الجوارى  
 فحكم الحكم فان اجاز بيعهن وكان ذلك من رايه وجعل الباقية هي المعققة  
 ثم رجع اليه بعض ما باع بشرا او هبة او ميراث لم ينبغي له ان يطاها  
 لان القاء قضى فيه بغير علم فلا ينبغي له ان يطاها شيئا منهم بالملات  
 الا ان يترد عنها حينئذ لا باس لانهما رفته او امته ولا يجوز النكاح في  
 الفروج لانه يجوز في كل ما جاز للضرورة والفروج لا تحل للضرورة انتهى ثم  
 قال ولو اعتق جارية من قبته ونسبها لم يجز للقاضي النكاح ولا يقول  
 للورثة اعتقوا انتهى شئتم او اعتقوا التي اكبر ظنكم انها حرة ولكنه  
 يسلمهم فان رغبوا ان الملبت اعتق هذه بعينها اعتقها فاستحلها  
 على علمهم في الباقيات فان لم يعرفوا من ذلك شيئا اعتقوا كلهن

فمات

واسقط

واسقط عنهم قيمة احدهن وسنتين فيما بين النكاح وخرج عن  
 هذا الاصل مسألة في فناء وى فافتنح ان صبية ارضعها قوم كثير من  
 اهل قرية اقلهم واكثرهم ولا يدرى من ارضعها واراد واحد من اهل  
 تلك القرية ان يترد عنها قال ابو القاسم الصفار اذا لم يظهر له علامة ولا يدرى  
 بذاته يجوز فكاها وهذا من باب الرخصة كسما يستد باب النكاح فلو  
 اختلطت الرخصة بنبأ وبخبر لم اداء الا ان ثم رأت في الحكم في الحكم  
 الشريد ما يغيب الحكم والفظه ولو ان قوما كان لكل منهم جارية فاعتق  
 احدهم جاريته ولم يعرفوا المعققة فلكل واحد منهم ان يطأ جاريته حتى  
 يعلم انها المعققة بعينها وان كان الكبر راي احدهم انه هو الذي اعتق  
 فاجب اليه ان لا يغرب حتى يتبين ذلك لو قرب لم يكن ذلك حراما ولو  
 اشترى من رجل واحد فاعلم ذلك لم يحل له ان يغرب واحدة منهم حتى  
 يعرف المعققة ولو اشترى من الا واحدة حل له وطهرن فان فصل ثم اشترى  
 الباقية لم يحل له وطهرن منهن ولا يسه حتى يعلم المعققة منهن انتهى **قاعدة**  
 ان هذه القاعدة انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق للحرمه ولو كان  
 شكك في غير ذلك او اقلها او اخلت او اراء حلة ثديها في غير رصنة  
 ووضع الشك في وصول اللبن الى جوفها لم يحرم لان في المانع شك كما في  
 البول والحيضة وفي الغيبة او اراء كانت تعطل ثديها صبيته واشهر ذلك  
 فيما بينهم ثم تقول لم يكن في ثديي لبن حين الغيبة ثديي ولا يعلم ذلك  
 الا من جربها جاز لا ينها ان يتردج هذه الصبية انتهى وفي الحاشية صغير  
 وصغير منهنما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا باس بالنكاح  
 بينهما هذا اذا لم يتجرى بذلك احد فان اجبر على ثمة يؤخذ بقوله وللرجل

في النكاح



النكاح بينهما وان كان الخبز بعد النكاح وما كبر ان فلا حوط ان ينفار  
 ثم اعلم ان البضع وان كان الماصل فيه يحظر قبيل في حله خبر الواحد قالوا  
 لو شري امه زبير قال بكونه وكلني زبير ببيعها ويحل وطئها وكذا الوجاهات امة  
 قالت لرجل ان مولاي يعني اليك بعتك فظن صدقها حل وطئها ولم ار  
 حكم ما اذا وكل شخص في شراء جارية ووصفها فاشترى الوكيل جارية  
 بالصقة ومات قبل ان يسميها للموكل فتقتضي القاعدة حرمتها على  
 الموكل لاحتمال انه اشترىها لنفسه وان كان شراء الوكيل لجارية بالصفاء  
 المعينة ظاهرا في محل ولكن الاصل التحريم وينبغي الرجوع الى قول الوارث  
 لانه خليفة ولتطابق في الفقه ولما كان الاولى الاحباط في الفروج قال  
 في المضمرات اذا عقد على امه مشترها عن وطئها حراما على سبيل الاصل  
 فبوصف الاحتمال ان تكون حرة او معتقة الغير او مخلوقا عليها عليها  
 بعقوبتها وقد حثت الحالف وكثيرا ما يقع لاسباب اذا تدبرها لا يدرك  
 انتهى فما وقع لبعض الشافعية من ان وطئ السراي المات في تحلين اليوم  
 من الروم والهند والترك حرام الا ان يتقرب في المفاهيم من حرة الايام  
 من يحسن قسمها فيقسمها من غير حيف ولا ظلم او يحصل قسمه من  
 محال او تزوج بعد العتق باذن القاضي والمعتق والاحباط اجتنابا  
 بهن مملوكات وحواير انتهى ويرى لاحكم لازم فان جارية المجهولة محال  
 المرجع فيها الى صاحب الميدان كانت صغيرة والى اقرارها ان  
 كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال **تيسر** في مواقع الدراية من كتاب  
 تحظر والاباحة ان اصحابها احاطوا في الفروج الا في مسئلة لو كانت  
 جارية بين شركتين ادعى كل منهما انه نجاف عليها من شركه وطلب

لان الوكيل بشر او غير بشر  
 المعين

ان نوضع على يد عدل لا يجاب الى ذلك وانما تكون عند كل واحد  
 يوما حشيت للملك انتهى **قاعدة الاصل في النكاح** حقيقة وعلى ذلك نزوع كثيرة  
 منها النكاح للوطئ وعليه حمل قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء  
 فحرمت منسية الاب كحليته ولذا لو قضى شافعي بجهلها لم ينفذ ثم اخذ  
 الكتاب بخلاف القضاء بحل مسومة والوقوف في طهارتها وحرمة  
 المعقود عليها بلا وطئ بالاجماع ولو قال لامة او منكوحه ان تنكح  
 فحل الوطئ فلو عقد على لامة بعد اغتصابها او على الزوجة بعد اباتها  
 لم يحث كما في كشف الاسرار **ومنها** لو وقف على ولده او وصي لولده  
 زبير لا يدخل ولده ان كان له ولد لصلبه فان لم يكن له ولد لصلبه  
 استحق ولدا لابن واختلف في ولدا البنت فظاهر الرواية عدم  
 الدخول وصح فاذا ولد للواقف ولد رجوع من ولدا لابن اليه لان  
 اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفرد اما اذا وقف على  
 اولاده دخل النسب كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في  
 فتح القدير وكأنه للوقوف فيه والا فالولد مفردا لوجع حقيقة في الصلبي  
**ومنها** لا يسع اولاد شري اولاد بوجو اولاد بوجو اولاد بوجو عن مالك  
 اولاد بوجو اولاد بوجو اولاد بوجو اولاد بوجو اولاد بوجو  
 بحث بالتوكيد لانها الحقيقة وهو جاز الا ان يكون مثله لا يسع  
 ذلك الفعل بنفسه كالفاخر والامير فحينئذ بحث بهما وان كان يبا  
 حرة ويوكل فيه اخوي فانه يعتبر الاغلب قال في الكنتز حرة وما بحث  
 بهما النكاح والطلاق والعتق والكتابة والصلح من دم  
 العمد والهبة والصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد



والدج والبناء والحيطة والابداع والاستداع والاعادة والاستفا  
وقضاء الدين وقبضه والكسوة وحمل النقي والافصال والعقود في الايام  
هل يختص بالصحيح او يتناول الفاسد فقالوا الاذن في النجاس والبيع  
والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد والتوكيل بالنجاس لا يتناول البيهني  
على النجاس ان كانت على الماضي يتناولها وان كانت على المستقبل لا  
والبيهني على الصلوة كالبيهني على النجاس وكذا على الحج والصوم كما في الظهيرة  
وعلى البيع كما في المحيط ولو حلف لا يصلي اليوم لا يقتيد بالصحيح قياسا  
وتقديرا استحسانا ومثلا لا يتزوج اليوم كما في المحيط **ومنها** لو قال  
هذه الدار زيد كان اقوالا بالملك له حتى لو ادعى انها مسكنة لم يقبل وفي  
الزيارة قوله فلان ساكن هذه الدار او ان يكونها له بخلاف زرعه فلان  
او غرسه او بنى وادعى انه فعل بالاجرة في المرفق **ومنها** حلف لا ياكل من  
هذه الشاة حنت بلحمها لانه حقيقة دون لبنها ونتاجها بخلاف  
ما اذا حلف لا ياكل من هذه الخلة حنت بشرها وطلعها لا بما اقبل  
صفة حادثة كالدين فان لم يكن لها ثم حنت بما اكله مما اشتراه من  
ثمنها **ومنها** حلف لا ياكل من هذه الخطة فانه يحث باكل غيرها لا  
فلا يحث باكل خبزها **ومنها** حلف لا يشرب من دجلة حنت بالكرخ  
لانه حقيقة ولا يحث بالشراب بيده او باي شيء بخلاف من ماء دجلة  
**ومنها** اوصى لمواليه وله عتقاء اختصت بالاولين لا لهم مواله حقيقة  
والاخرى مجازا بالنسب **ومنها** اوصى لابناء زيدا ولم يصبين  
وحفدة فلو وصية للصبيين ونقض علينا الاصل المذكور  
بالسائر من على ابناؤه لدخول الحفدة ومن حلف لا يصنع قديمه في دار

منه

زيد يحث بالدخول مطلقا ويمن اضاف العتق الى يوم قدوم زيد قدوم  
لبا عتق ويمن لا يمكن دار زيد عن النسبة الملك وغيره ويان انما حنيفة  
ومحمد رحمهما الله قالان فيمن قال لله على صوم رجب ناو بالبيهني انه نذر  
واجب بان الامانة لحق الدم المحساة فيه فانقض الاطلاق شبهة  
نقوم مقام الحقيقة فيه ووضع القدم مجاز عن الدخول نعم واليوم اذا  
قرن بفعل لا يمتد كان مطلق الوقت ومن يوتهم يوم مقداره وللنهار  
فيما يمتد لكونه معيارا والعزم غير متقد فاعبر مطلق الوقت واضافة  
الدار نسبة للشك في دمي عامة والنذر مستفاد عن الصيغة والبيهني من  
الموجب فانما الجواب المباح يمين كتحريمه بالنقض ومع الاختلاف لا يجمع كذا  
في البيهني ومن هذا الاصل لو حلف لا يصلي صلوة فانه لا يحث الا بركعتين  
فانما الحقيقة بخلاف لا يصلي فانه لا يحث حتى يفيد بها سجدة لانه يكون  
آتيا بجميع الاركان وهل يحث بوضع الحجر او بالرفع قولان هنا من  
غير ترجيح وينبغي ترجيح الثاني كما دجوه في الصلوة ولو حلف لا يصلي  
الظهر لم يحث الا بالاربع ولو حلف لا يصلي جماعة لم يحث باذرائك  
ركعة واختلف فيها اذا اتى بالاكثرة **خاتمة فوائده** في تلك القاعدة  
اعني البيهني لا يزول بالشك **القاعدة الاولى** يستثنى منها مسائل **الاولى**  
المستحاضة المتخيرة بلزومها الاغسال لكل صلوة وهو الصحيح **الثانية**  
اذا وجد الماء لا يدرى امضى ام منى قدمنا الجواب الغل مع وجود الشك  
**الثالثة** وجد فارة ميتة ولم يدرى منى وقعت وكان قد نوضا منها  
قدمنا وجوب الاعادة عليه مفسلا مع الشك **الرابعة** قدمنا انه لو  
شك هل كبر لا فتاح او لا او احث او لا او مسح راسه او لا او لم يمسح



استقبال **المسألة** اصاب ثوبه نجاسة ولا يدرى اي موضع اصابته  
 غسل الكل على ما فرضناه عن الظهيرة مع ما فيه من الاختلاف **السابع**  
 روى صيد الخوج ثم تغيب عن بصره ثم وجده ميتا ولا يدرى سبب  
 موته يحوم مع وجود انك تكن شرطا في الكفر طوعا ان يعقد على طلبه  
 وشرطا في صحتان ان يتوارى عن بصره واليه يشير ما في الهداية والمعمود  
 الاول **السابعة** لو اكلت التمرة فارة قالوا ان شرب على فورها الماء  
 يتنجس كشارب الخمر اذا شرب الماء على فوره ولو مكث ساعة ثم شرب  
 لا يتنجس عندنا حنيفة لاحتمال غلبتها فيها بلعابها وعند محمد نجس  
 بناء على اصل من انها لا تنزل الا بالطلق كالحكمة وهناك مسائل مختلفة  
 لا المراجعة ولم ارها الا ان **ومنها** شك مسافر هل وصل يده اولا  
 شك مسافر هل نوى الإقامة اولا وينبغي ان لا يجوز له الترخض بالشك  
 ثم رأت في التاتارخانية لو شك في الصلوة امقيم ام مسافر صلى  
 اربعاً ويقعد على الثانية احتياطاً فكذلك اذا شك في نية الإقامة  
**ومنها** جاء من قدام الامام وشك متقدم عليه ام لا **ومنها** شك  
 هل سبق الامام بالتكبير ام لا فاذا كان اكبر رايه انه كبر بعد اجزائه  
 وان كان اكبر رايه انه قبله لم يجزه وان استوى الظن ان اجزائه لان اوجه  
 محمول على السداد حتى يظهر لخطا انتهى وينبغي ان يكون كذلك حكم  
 المسئلة التي قبلها وهي الشك في التقديم والتأخر **ومنها** من علية نية  
 وشك في قضاءها اخرى است وفي التاتارخانية رجل لا يدرى هل  
 في دمه قضاء الغوايت ام لا يكوه له ان ينوي الغوايت ثم قال واذا  
 لم يدرى الرجل انه بقي عليه شيء من الغوايت اولا الا فضل ان يبرأ في

في التاتارخانية واذا لم يعلم  
 هل سبق ام لا

في سنة الظهور **المسألة** والعشاء في الاربع الفاعلة والسورة انتهى  
**المسألة الثانية** الشك في الطهارة والظن الطرف الرابع وهو  
 من جهة القنوب واليوم رجحان جهة الخطا واما اكبر الرائي وغالب الظن  
 فهو الطرف الرابع اذا اخذ به العذب وهو المعبر عند الفقهاء كما ذكره الملا شيخ  
 في اصوله وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لانهم يريدون  
 به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا او ترجح احدهما وكذا اقل  
 في كتاب الاقرار لو قال الله على الف في ظني لا يلزمه شيء لانه لا شك وغالب  
 الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي ينبغي عليه الاحكام يعرف ذلك  
 من نص كلامهم في الباب اصرحوا في نواقض الوضوء بان الغالب كالتحقق  
 وصرحوا في الطلاق بان ادخل الوقوع لم يقع واذا غلبت الظن وقع **المسألة**  
**الثالثة** في الاستصحاب وهو كما في التحرير حكم بقاء امر محقق بالظن  
 عدمه واختلف في محبة قبيل جهة مطلقا ونقصا كمنه مطلقا واخبار  
 بالفحول الثلاث ابو زيد وشمس اللامه وفخر الاسلام انه حجة الدفع لا للاختفاء  
 وهو المشهور عند الفقهاء والوجه ليس موجب بقاءه فالحكم ببقائه بلا  
 دليل كذا في التحرير وما فرغ عليه الشقص اذا بيع من الدار وطلب الشريك  
 الشفعة فانكر المشتري ملك الطالب فيما في يده فالقول له ولا شفعة له  
 الابينية **ومنها** المفقود لا يرث عندنا ولا يورث وقد مضى في وعامة  
 عليه في قاعدة ان الحادث يضاف الى اقرب اوفاته وفي اقرار البراءة  
 صحت وهذا لانسان عند الشبهة فادعي ما لك الضمان فقال كانت بخنة  
 بوقوع فارة فالقول للصاص لا تكاره الضمان والشبهة يشهدون على  
 الصب لا على النجاسة وكذلك انك لم تطوف فطوب بالضممان فقال كانت

في اصوله وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا او ترجح احدهما وكذا اقل في كتاب الاقرار لو قال الله على الف في ظني لا يلزمه شيء لانه لا شك وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي ينبغي عليه الاحكام يعرف ذلك من نص كلامهم في الباب اصرحوا في نواقض الوضوء بان الغالب كالتحقق وصرحوا في الطلاق بان ادخل الوقوع لم يقع واذا غلبت الظن وقع



مينة فانتفتها لا يصدق ولشهود ان يشهدوا انهم لم يسموا  
 وقال القائل لا يضمن فاعرض عليه بكتب الاستحسان وهي ان رجلا  
 لو قتل رجلا وقال كان اريد ان يقتلني فقتلته فصاحا او للمدة لا يسمع  
 فاجاب وقال لانه لو قيل لادى باب العدو ان فانه يقتل وتقول كان  
 القتل لذلك وهو الدم عظيم فلا يهل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم  
 ايهون حتى حكم في المال بالكلول وفي الدم نجس حتى يقرأ ويحلف واكثر من يمين  
 واحدة فيه ويحلف في يمين في الدم انتهى **القاعدة الرابعة الشدة تجلب**  
 والاصل فيها قول تعالى برب الله بكلم السيرة والابر يدككم العسر وقول الله ما جعل  
 عليكم في الدين من حرج وفي الحديث اجب الدين الى الله الخفية السخا  
 قال العلماء يخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته واعلم  
 ان اسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة **الاول**  
 وهو نوعان منه ما يخص بالطول وهو ثلثة ايام والباقيها وهو القصر  
 والفطر والمسح اكثر من يوم وليلة وسقوط الاضحية على ما في غاية البيان  
 والثاني ما لا يخص به والمراد به مطلق الخروج عن المص وهو ترك الجمعة  
 والعيدين والجماعة والتفعل على الدابة وجواز التيمم واستحسان الرخصة بين  
 فانه والعصر للمسا في عند رخصة اسقاط بمعنى التيمم بمعنى ان  
 الاتمام لم يبق مشروعا حتى انهم بدلت التيمم ولم يقعد على رأس الوضوء  
 ان لم ينوا قامته قبل سجود الثالثة **الثانية** المرض ورخصة كثرة التيمم  
 عند الخوف على نفسه او على عضو او من زيادة المرض او بطله والعقود  
 في صلوة الفرض والاضطجاع والاياء والتخلف عن الجماعة مع حصول  
 الفضيلة والفطر في رمضان للشيخ الفاضل مع وجوب الفدية عليه

الى قوله

والاستعداد من الصوم الى الاطعام في كفارة الطهارة والغفران في مشان  
 ويخرج من العتق والاستنابة في الحج وفي الحجار واباحة مخطورات  
 الاحرام مع العذبة والندوى بالنجاسات وبالجزع على احد القولين واختار  
 فاضلنا عدمه واساغها للتمتع بها اذا عطف اتفاقا واباحة النظر  
 للطيب حتى الصورة والسونين **الثالثة** الاكراه **الرابعة** النسيان **الخامسة**  
 الجمل وسبائكها مباحث **سادسة** العسر عوم البلوى كالصلوة مع  
 النجاسة المعفو عنها كما دون ربع الثوب من الخففة وقدر الدرهم  
 في المغلظة ونجاسة المعذور التي يقبض ثيابه وكان كلما غلبها  
 خرجت ودم البراغيث والبق في الثوب وان كثر وتول ترشش  
 على الثوب قدر رؤس الابر وطبق الشوارع وانثر النجاسة عشره  
 وتول سنور في غير اواني الماء وعلية الفتوى ومنهم من اطلق في  
 الهرة والفارة وحمام ونحسور وان كثر وحذ الطيور المحترمة  
 في رواية ومالا فغسله سائلة ويترك النائم مطلقا على المفتي واقواه  
 العيبان وغبار الشرجين وقليل الدخان النجس ومنعذ الجوان والعفو  
 عن الريح والقيء اذا اصاب السرور والمبسة او المعفو على المفتي  
 وكان فكلوا لا يصلح في سراويله ولا تاول المعذ الا التحريم من خلاف  
 ومن ذلك قولنا بان النار مطهرة للثوب والعذرة فقلنا بطها  
 رماؤها والارفت نجاسة نجاسة في غالب الامصار ومن ذلك  
 طهارة بول الخفاش وحماره والبول اذا وقع في الخلب ورمى قبل  
 التفت وتخفيف نجاسة الاروات عندهما وما يصب الثوب  
 من نجارة النجاسة على الصحيح وما يصبه مما سال من الكسيف ما لم يكن



أكبر راية النجاسة وما يطابق استحسانا صورة أحرقت العذرة في بيت  
 فاصاب <sup>النجاسة</sup> نوب انسان وكذا الاصطبل اذا كان جارا وعلى  
 كونه طابق او بيت بالوعة اذا كان عليه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام اذا  
 كان في الاصطبل كونه معلق فيه ما فترشح في اسفل الكون والقول  
 بطهارة المسك وان كان اصله دما والزباد وان كان عرق حيوان  
 محرم الاكل والشراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء النجس او عكس فالتوى  
 على العبرة للطاهر انهما كانا وما ترشح على العاسل من غسالة الميت  
 مما لا يمكن الاحتراز عنه وما رش به السوق اذا ابتل به قدمه وموا  
 الكلاب والطين المسرق ورجعة الطريق ومشر وعينه الاستنجاء بالحجر  
 مع انه ليس بمنزل حتى لو نزل المستنجي به في ماء نجس والقول بان كل مانع  
 قانع بزيل النجاسة الحقيقية ومس المصحف للصبيان للتعليم ومسح  
 الحف في حفرة لشقة نزعته في كل وضوء ومن ثم وجب نزع الفضل  
 لعدم تكرره وانه لا يحكم على الماء بالاستعمال مادام متمردا على العضو  
 ولا نجاسة الماء اذا لاقى المتنجس ما لم ينفصل عنه وانه لا يضر النجس  
 بالملك والطين والطيب وكلما يغير صونه عنه وابهة المشي والانتداب  
 عند سبق الحدث وابهة في صلوته اخوف وابهة النافذة على  
 الدابة خارج المصر بالاباء وفيه في رواية عن ابي يوسف وابهة  
 العقوف فيها بلا عذرة وسع ابو حنيفة رحمته في العبادا كلها فلم  
 يقل ان مس المرأة في الذكر ناقض ولم يشترط النية في الطهارة ولا  
 الدكد وسع في المياه ففوضه الى راي المتبلي به ولم يشترط مقارنة  
 النية للتكبير ولم يعين من القراءة شيئا حتى الفاتحة عمدا بقوله

ماء الطابق

اذا كان احرق فيه النجاسة فحرق  
 حيطانها وكوترها وتقاطر وكذا لو

تعالى في امرنا ينسره من القرآن والتعبد بحيث لا يجزئ عنه  
 واسقط القراءة عن المأموم بل منع منها شقة على الامام دفعا للنجاسة  
 عنه كما يشهد بها جامع الازهر ولم يجز تكبيره الا فصح بلفظه وانما  
 جوزه باكل ما يفيد التعظيم واسقط بظلم القرآن عن المصلحة فحوزه  
 بالفارسي نسيب ابي نوح شيعي وروى رجوعه واسقط فرض الطهارة  
 في الركوع والسجود نسيب اسقط لزوم التعريف على الاضحية الثمانية  
 في الزكاة وصدة الفطر وجوزه تأخير النية في الصوم وعدم التعبد لصوم  
 رمضان ولم يجعل الحج الأركنين الوقوف وطواف الزيارة ولم يشترط  
 الطهارة له ولا السنه ولم يجعل السعة كلها اركان بل الأكثر ولم يوجب  
 العبرة كل ذلك للتيسير على المؤمنين ومن ذلك لا يبراد بالظفر في شدة  
 البرد ومن ثم <sup>لا يبراد</sup> في الجملة لاستحسان التكبير اليها على ما قيل ولكن ذكر  
 الاستحسان في شهاك الظفر في الزمانين وتترك الجماعة للمطر والجمعة بالاعداد  
 المعروفة وكذا اسقط ابو حنيفة رجوعه عن الاعشى للجمعة وصح وان وجد  
 قالا لا دفعا للمصلحة عنه وعدم وجوب قضاء الصلوة على الحاجين  
 تكررها بخلاف الصوم وبخلاف المستحاضة لندور ذلك وسقوط  
 الغضاء عن المعنى عليه اذا اذاع على يوم وليلة وعن الرض العاجز عن الاما  
 بالرائد كذلك على الصحيح وجواز صلوته الفرض في السفينة قاعدا مع العذرة  
 على القيام لحوق دوران الرأس وكان الصوم في السنة شهرا والحج في  
 العمرة والركوة ربع العشر نسيب اسقطها عنها وجب بقلة مسرة  
 حتى سقطت بهلك الماء واكل الميتة وما لا يغير مع ضمان البطلان اذا  
 واكل الوقي والحق من مال اليتيم بقدر اجرة عمله وجواز تقدم النية على



الشروع في القسوة اذا لم يفصل اجنب وتقدم البينة على الصوم من العمل  
 وما خذها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي دفعا للمثقة  
 عن جنس الضامين لان احايض ظهر بعده والكاف بسم والحقير  
 يسلم كذلك وباباحة التخلل من الحج بالاحصار والقوات وابعاد ابى يوسف  
 رعى جنس لحم للحاج في الموسم بسم او ليس بحرم للحكمة والفتاى وبيع  
 الموصوف في الزمة كالمسلم جوز على القياس دفعا للحاجة المفاليس  
 بروية ظاه الصبرة والاموذج ومشروعية خيار الشرط للتروى دفعا  
 للندم وخيار نقد الثمن دفعا للماطلة ومن هذا القبيل بيع الابانة  
 المستحي ببيع الوفاء جوده مشايخ بلخ ونجاري توسعة وببانه في شرح  
 الكفر من باب خيار الشرط ومن ذلك ايضا المتأخرين بالرد بخيار  
 الغيبين الفاضل اما مطلقا واذا كان فيه غرور رحمة على المشتري ومنه  
 الرد بالعيب والتخالف والاقالة والحوالة والرهن والضمان والابراء والوصف  
 والشركة والصلح والحجر والوكالة والاجارة والمزارعة والمساقاة على قولها  
 المفتى به للحاجة والمضاربة والعارية والوديعة للمثقة العظيمة في  
 ان كل احد لا يتقاع الا بما هو ملكه ولا يستوفى الا من عليه حقه  
 ولا يأخذ الا بكماله ولا يتعاطى اموره الا بنفسه فسهل الامر باباحة  
 الاستفاعة بملك الغير بطريق الاجارة والاعارة والقرض وبالكساف  
 من غير المدبون حواله وبالتوفيق على الدين برهن وكفيل ولو بانفس  
 وباسقاط بعض الدين صلى او كلف ابراء والحاجة اقتداء بميمنه  
 جوزنا الصلح على النكار ولغفد ما شرعت الاجارة على من منفعته  
 غير مقصود ومن العين لا يجوز للاستغناء عنها بالعارية كما

وبالاستعانة بالغير وكالة  
 وابداعا وشركة ومضاربة  
 ومساقاة صح

لكن جعل المنافع اجرة عند  
 اتحاد الجنس قلنا لا يجوز  
 قلنا الاجارة صح

على اجارة البزازية ومن التخصيف جواز اجارة الارواح  
 شاق يكون سببا لعدم تعاطيها ولزوم الملازمة والالم يستقر  
 بيع ولا غيره ووقفنا على الوكيل على علم دفعا للرجح عنه وكذا  
 الفاضل وصاحب وضيفة ومنه اباة النظر للطيب والشاهد  
 وعند الخطبة والاستبد ومنه جواز النكاح من غير نظر لما في الشتر  
 من المثقة التي لا تجلبها كثير من الناس في بناتهم واخوانهم من  
 نظر كل خاطب فناسب التيسير فلم يكن فيه خيار روية بخلاف  
 البيع يصح قبل الرؤية ولا يجازي لعدم المثقة ومن ثم قلنا  
 ان الامر ايجاب في النكاح بخلاف البيع ومن هنا وسع فيما هو  
 خفيف فحوزه بلا دلي ومن غير اشتراط عدالة الشهود ولم ينفذ  
 بالشرط المفدة ولم ينفذ بلفظ النكاح والفروج بل قال ينفذ  
 بما يقيد ملك العين للمحال وصح بحسنو رابن العافدين وما حيين  
 وسكاري يذكرون بعد الصبح وبعبارة النساء وجوز شهادتهن  
 فيه فانفقد بحضرة رجل وامرأتين كل ذلك دفعا للمثقة الزنا  
 يشرب عليه ومن هنا قيل عجبت لمن غنى بوني ومنه اباة اربع  
 نسوة ولم يفتقر على واحدة تبسيرا على الرجل وعلى النساء ايضا  
 لكثرة تيق ولم يرد على اربع لما فيه من المثقة على الزوجين في القسم  
 وغيره ومنه مشروعية الطلاق لما في البقاء على الزوجية من المثقة  
 عند التنافر وكذا مشروعية الخلع والافتداء والرجعة في العدة  
 قبل الثلاث ولم تشرع دالما لما فيه من المثقة على الزوجية ومنه  
 دفوع الطلاق على المولى بمضى اربعة اشهر دفعا للضرر عنها ومنه



مشروعية الكفارة في الطهارة واليمين نسيها على المكلفين وكذا  
 التحجير في كفارة اليمين ككفرها بخلاف بقية الكفارات لنذرة  
 وقوعها ومشروعية التحجير في نذر معلق بشرط لا يرد كونه بين كفارة  
 اليمين والوفاء بالمندة وما عليه الفتوى واليه رجع الامام قبل  
 موته بسبعة ايام ومنه مشروعية الكتابة ليتخلص العبد  
 من واد الوق لما فيه من العسر ولم يطلها بالشروط الفاسدة  
 توسعة ومنه مشروعية الوصية عند الموت لتبداك الالة  
 ما قوط منه في حال حياته وفتح له في الثلث دون ما زاد عليه  
 دفعا لضرر الورثة حتى اجزأها بالجميع عند عدم الوارث و  
 اوقفناها على اجازة بقية الورثة اذا كان لوارث وابقينا  
 الزكاة على ملك الميت حكما حتى تقتضي حواجة منها رحمة ووسعنا  
 الامر في الوصية فيجزاها بالمعذور ولم ينطلمها بالشروط الفا  
 ومنه اسقاط الائم عن المجتهدين في الخطاء والتيسير عليهم  
 بالظن ولو كفوا الاخذ باليقين لشق وعسر الوصول اليه ووسع ابو  
 حنيفة رحمه الله في باب القضاء والشهادت تبسيرا ففتح توليته الفاسق  
 وقال ان فسقة لا يقول وانما بسقفة ولم يوجب تركية الشهود جملا  
 لحال المسلمين على الصلاح ولم يخرج المجرم في الشاهد ووسع ابو  
 حنيفة في القضاء والوقف والفتوى على قوله فيما يتعلق بهما هو  
 فيجوز للقاضي تعيين الشاهد وجوز كتاب القاضي الى القاضي  
 من غير سفر ولم يشترط فيه شيئا مما شرطه الامام رحمه الله ووسع  
 على النفس وعلى جهة تقطع ووقف المشاع ولم يشترط تسليم

الى المتولى ولا حكم القاضي وجوز استداله عند حاجه اليه بلا شرط وجوز  
 مع الشرط ترغيبا في الوقت وتيسيرا على المسلمين فقد بان بهذا ان هذا  
 القاعدة يرجع اليها غالب ابواب الفقه **الباب الثاني** في انواع  
 من المشقة فناسب التخفيف من ذلك عدم تكليف الصبي المجنون لغرض  
 امر اموالهما الى الولي وتربيته وحضانته الى النساء رحمة عليه ولم يجز  
 على الحضانة تبسيرا عليهن وعدم تكليف النساء بكثرة مما وجب  
 على الرجال كالجاجة وجمعة وجمعة وتحميل العقل على قول الصريح  
 خلافا وابعادة بسحر وحرى الذهب وعدم تكليف الارفا بكثرة مما وجب  
 على الاحرار ككونه على النصف من بحر في الحدود والعدة مما سبغة  
 في احكام العبيد وهذه فوايد قيمة تحتم بها الكلام على هذه القاعدة  
**الاولى** المشاق على قسمين مشقة لا تشقك عنها العبادات غالب مشقة  
 البرد في الصوم والفصل ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار  
 ومشقة السفر التي لا تشقك الحج والجهاد عنها ومشقة الحدود ووجوب  
 الزكاة وقيل الجنازة وقيل النجاسة فلا اثر لها في اسقاط العبادات  
 في كل الاوقات واما جواز التيسير في مشقة البرد للجنازة فالمراد  
 من خوف الخوف من الاغتسال على كف او على عضو من اعضائه او من  
 حصول مرض ولا شرط في البدائع لجوازه من نجاسة انه لا يجد مكانا يابوا  
 ولا فوايد في فيه ولا ماء مستحاضا ولا حاضا والصحيح انه لا يجوز للحدث  
 الا صغر كما في النجاسة لعدم اعتبار ذلك بالخوف في اعضاء الوضوء واما  
 المشقة التي تشقك عنها العبادات غالب مشقة في ترتيب الاول مشقة غير  
 موجبة للتخفيف وكذا اذا لم يكن المخرج طريق الامن اليه وكان الغالب

صحيح

للكوف بيان



عدم السلام لم يجب **باب** مشقة خفيفة كاد في وجع في اصبع او اذى صدأ  
في الرأس او سوء مزاج خفيف فهذا لا اثر له ولا التفات اليه لان يحصل مصالح العباد  
اولى من دفع مثل هذه المفاسد التي لا اثر لها ومن ينارده على من قال من شأنا  
ان المريض اذا نوى الصوم في رمضان من واجبه فانه يقع عما نوى ان كان مريضا  
لا يصبر معه الصوم والافق عن رمضان بان مالا يصبر ليس يرضى للفطر  
في رمضان وكلامنا في مريض رخص له الفطر **باب** مطلق المريض وان لم يصبر  
ان كان بالزوج مانع من صحة خلوة بها بخلاف مرضها **الثالث** متوسطة  
بين هاتين كمرض في رمضان يخاف من الصوم زيادة المرض او بطلان البر فحوز  
الفطر وهكذا في المرض المبيح للنيك في الحج والاداء والراحة المناسب للشخص  
حتى قال في فتح القدير يعتبر في حق كل ان بما يصح معه بركة وقال لا يكتف  
بالعقبة في الراحة بل لابد من شق محل او رأس زائلة ومن الشكك بينهم فانهم  
كشتر طوافي المرض المبيح له ان يخاف من الماء على نفسه او غصوه ذهابا او  
منقعة او حدوث مرض او بطويرة ولم يبيحوا بمطلق المرض مع ان مشقة  
السفر دون ذلك بكثير ولم يوجبوا شراء الماء بزيادة فاحشة على قيمة السفر  
**القائمة الثانية خفيفة الشرح** **باب** خفيف استفاط استفاط كاستفاط العبادات  
عند وجود اغذارها **الثاني** خفيف يقبض كالقصر في السفر على القبول  
بان الاعام اصل واما على قولنا من ان القصر اصل والاعام فوضعه فلا  
الاصورة **الثالث** خفيف ابدال كابدال الوضوء والغسل بالنيم والقيام  
في السجدة بالقعو او الاضطجاع والركوع والسجود بالاياء والقيام  
**الرابع** خفيف تقديم كالمجمع برفات وتقديم الزكاة على التحول ودكوة  
الفطر في رمضان وقيل على الصحيح بعد ملك النصاب في الاول ووجود

باب خفيف  
باب خفيف  
باب خفيف  
باب خفيف

الرأس بصفة المؤنة والولاية **باب** خفيف  
ثانيه كالمجمع برفاهه وتأخير رمضان للمريض والمسافر  
وتأخير الصلوة عن وقتها في حق مشغل بانقاذ غريب  
ونحوه **والسابع** تخفيف ترخيص كصلوة المستجمع  
بقية النجوس وشرب الخمر **العقبة** **باب** تخفيف تغيير كثير  
نظم الخوف **القائمة الثالثة** المشقة والخرج انما يعتبر في  
موضع لا يقع فيه واما مع النص بخلافه فلا في كذا قال  
ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله بحرمه دعي حشيش الحرم وقطعه  
الا الاخير وجوز ابو بوبن رحمه الله وعبه الحجج في تركه عليه  
بما ذكرنا ذكره الزيلعي في جنابات الاحرام وقال في باب  
الاخماس ان الامام رحمه الله يقول بتقليط نجاسة الارواح  
لقوله عليه الصلوة والسلام انها ركص اي نجس ولا اعتبار  
عنده بالبلوى في موضع النص كما في قول الادي فان البلوى  
فيه اتم انتهى وفي شرح منية المصلين في المشايخ من منزه في  
تفسير العليظة على قول اجماع ولا حرج في اجتنابه كما في الاختيار  
وفي العليظة على قولهما في اجتنابه كما في الاختيار ايضا  
والحيط وهو زيادة حنة يشهد لها ببعض فروع الباب  
والمراد بكونه ولا حرج في اجتنابه ولا بلوى في اجتنابه على  
اختلاف عبارتيهما هو بالنسبة المحض للكافر فيقع  
الاتفاق على صدق القضية المشهورة وهي انما تمت بالنسبة  
خفتة قضيتها انتهى **القائمة الرابعة** ذكر بعضهم الامر اذا

باب خفيف  
باب خفيف  
باب خفيف



وذكر في بعض النسخ

اذا ضاق التسع و اذا اتسع ضاق و جمع بينهما بعضهم بقوله طماننا  
عن حده انعكس الى ضده و نظيرها بين القاعدة بين في السالكين قولهم  
يفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابداء و ما لا يفتقر في البقاء و ساء  
ان شاء الله ذكره و عرفها **القاعدة في المسئلة** لا يبرأ اصلها قوله  
عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار اخرج الامام مالك رحمه الله في الموطا عن عمر بن  
الحبح عن ابيه مرسل و اخرجه الحاكم في المستدرک و البيهقي و الدارقطني  
من حديث ابن سعيد و اخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس و عباد  
ابن الصامت رضي الله عنهم و فسر في المغرب بانه لا يضر الرجل اخاه  
ابتداء ولا خواتمته و ذكره كثير من ابواب الفقه فمن ذلك قوله لا يضر  
و جميع انواع الجوارح و الجوارح انواع على المفتي به و الشفقة فانها  
للمشرك لا دفع ضرر القسمة و لا الجار لا دفع جوار السوء و يجرها تغلي  
الديار و ترخص الفساص و الحدود و الكفارات و ضمان المسلمات  
و الحرج على القسمة بشرط و لقب الائمة و القضاة و دفع السائل قسما  
المشركين و البغيات و في البراري من الكهنة باع اغصان فريصاد  
و المشتري اذا ارتقى لقطعها يطاع على عودات الجيران يوم بان بجرحهم  
وقت الارتقاء لبستر و امرأة او مرتين فان فعل و لا دفع الى الحاكم  
ليمنعه من الارتقاء انتهى و هذه القاعدة مع التي قبلها متحدة او متحدة  
و يتعلق بها في اعد **الاولى** الضرورات تبيح المحرمات  
و في ثم جاز اكل الميتة عند الحاجة و اساعة القمة و الملقطة  
بكلمة الكفر للاكره و كذلك المال و اخذ المستعجلة اداء  
الدين بغير اذنه و دفع الصائل و لو ادعى القتل و اذنت

الحذر

صاحبنا و كانا في بعض النسخ و في بعض النسخ

مطلب الضرورات تبيح المحرمات

خوف السفينة

و رحم الله على هذه القاعدة بشرط عدم نقصانها لو اخرج ما لو كان الميت  
تيسرا فانه يحل اكله للمضطر لان حرمته اعظم في نظر الشرع من حرمته  
الشرعية و لكن ذكر اصحابنا ما يفيد فانهم قالوا لو اكره على فعل غيره يقتل نفسه  
لا يرضى له و ان قتله اثم لان مفسدة قتل نفسه اخف من مفسدة قتل  
غيره و قالوا لو دفن بلا كفنين لا ينش عليه لان مفسدة هتك حرمته  
اشد من عدم تكفينه الذي قام الستر بالتراب مقامه و كذا لو دفن بلا  
غسل و اهيل عليه التراب صل على قبره و لا يخرج **القاعدة** ما يباح للضرورة  
يتقدرها و لذا قال في الايمان الظاهر ان اليقين الكاذبة لا يباح للضرورة  
و انما يباح التعريض انتهى يعني لا يذفع عنها بالتعريض و من فوهة المضطر  
لا ياكل من الميتة الا قدر سد الرمق و الطعام في دار الحرب لو خذ على  
سبيل الحاجة لانه انما يباح للضرورة قال في الكثرة و ينفع فيها بعلف  
و طعام و حطب و سلاح و دهن بلا قسمة و بعد اخذ جوارح منها لا دماء  
فضل ردة الى الغنيمة و اقنوا بالعفو عن بول السور في الشباب دون  
الا و لانه لا ضرورة في الا و الجوارح العادة يخرجها و فرق كثير من النسخ  
في السور بين ابار الغلوات فيبقى عن قليله للضرورة لا يحل لها  
رؤس حاضرة و الا بل يجر حولها و بين ابار الاعصار لعدم الضرورة  
و بخلاف الكثرة و لكن المعتمد عدم الوقف بين ابار الغلوات و الا عصا  
و بين الصحيح و المنكر و بين الرطب و اليابس و يبقى عن ثياب  
الموتى اذا احباها من المأستعمل على رواية النجاسة للضرورة  
و لا يفتي عن ما يصب ثوب غيره لعدمها و دم الشهيد طاهر في حق  
نفسه بخلاف في حق غيره لعدم الضرورة و كجيرة يجب ان لا تستر

مطلب ان اليقين الكاذبة لا يباح للضرورة

لا نه



من العورة  
 من الصحيح لا يقدر ما لا يرميه والطبيب انما ينظر بقدر الحاجة بها انتهى ولم  
 ارهون انما **منها** يقرب من هذه القاعدة ما جاز لعذر بطل بؤاله  
 فيبطل البتيم اذا قد تحلى استحقاق الماء فان كان لفقد الماء بطل بالعذرة  
 عليه وان كان لمض بطل بغيره وان كان لمض بطل بؤاله وينبغي ان يخرج  
 القاعدة الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل مضيا فصح بعد الشهادة  
 او مسافرا فقدم ان يبطل الاشهاد او مسافرا فقدم ان يبطل الاشهاد  
 على القول بانها لا يجوز الاموت الاصل او مرضه او سوءه **الثالث** الضرر لا زال  
 بالضرر وبمقيدة لقولهم الضرر يزال الى لا يضر ومن فوضها عدم وجوب  
 العارة على الشريك وانما يقال لم يربها انفق واجبل العين الى استيفاء قيمة  
 البناء او ما انفقته فالاول ان كان بغيره ان القاضي والثاني ان كان باؤ  
 وهو المعتمد وكتبنا في شرح الكنتري مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك  
 يحرم عليها في ثلاث مسائل ولا يجزى السيد على تزويج عبده او امته وان تضررا  
 ولا يأكل المضطر طعام مضطر آخر ولا يشاء من بدنه **تيسر** يحمل الضرر  
 الخاص لا اجل دفع ضرر عام وهذا مقيد لقولهم الضرر لا يزال بمثلته وعليه  
 فروع كثيرة **منها** جواز الرجوع الى كفارة شرعوا بصبيان المسلمين **منها** وجوب  
 مملوك ماله الى طريق العامة على مالكها دفعا للضرر العام **منها** جواز التحريم  
 على البالغ العاقل الحر عند ايجافه رحمه الله في ثلاث المقتضى للماجن والطبيب  
 الجاهل والمكاري الفلاس دفعا للضرر العام **منها** جوارده على السفينة  
 وعليه الفتوى لدفع الضرر العام **منها** بيع مال المديون المحبوس عند ماله  
 دفعا للضرر عن الفداء والمعتد **منها** التسعير عند تعدى ارباب الطعام  
 في بيعه بغير فاحش بيع طعام المحكمه عليه عند الحاجة واعتنا عنه من  
 ومنها

فروع الشريعة في الضرر عليها ان يكون للضرر واحدة لا ذراع الحاجة بها

في كتاب الضرر  
 في كتاب الضرر  
 في كتاب الضرر

من البيع دفعا للضرر العام **منها** منع ايجاد حائض للطبخ بين الزمان  
 وكذا الكل ضرر عام كذا في الكافي وغيره وتما في شرح المنظومة ابن  
 وهبان من الدعوى **تيسر** تقتيد القاعدة ايضا بما لو كان احدهما عظم  
 ضررا فان الاشدة يزال بالاخف فمن ذلك الاجبار على قضاء الدين  
 الواجبة **منها** حبس الاب اذا امتنع عن الانفاق على ولده بحلاف  
 الدينون **منها** لو غضب ساجدة او خشية وادخلها في بناء فان  
 كانت قيمة البناء اكثر من ثمنها صاحبه بالقيمة وان كانت قيمتها اكثر لم  
 ينقطع حق المالك عنها **منها** لو غضب ارضا فبني فيها او غرس فان  
 كانت قيمة الارض اكثر فلعاد وردت والارضين له قيمتها **منها** لو سبعت  
 وجاجة لولد لو ينظر الى اكثرهما قيمة فيضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل  
 وعلى هذا الواو دخل فضيل غيره في دارة فكبر فيها ولم يكن اخواجه الا اهدم  
 الجدار وكذا لو ادخل البقرة رأسه في قدر من النحاس فتعدرا اخواجه  
 هكذا ذكر اصحابنا كما ذكره الربيعي في كتاب العصب وفصل الشافعية  
 فقالوا ان كان صاحب البهيمة معها فهو مغرط بترك الحفظ فان كانت  
 غيره ما كولة كسرت القدر وعليه ارض النقص او ما كولة ففي ذبحها وجها  
 وان لم يكن معها فان فوط صاحب القدر كسرت القدر ولا ارض والا  
 فله الارش وينبغي ان يجوز بمسئلة البقرة مال الوسط دينار في حجة غيره  
 ولم يخرج الا بكسرها **منها** جواز دخول بيت غيره اذا سقط متاعه  
 فيه وخاف صاحبه انه لو طلب منه الاخفاء **منها** مسئلة الظفر  
 بخس دينة **منها** جواز شق بطن الميتة لا اخواج الولد اذا كانت ترجى  
 حيوته وقد اورد ابو حنيفة فحاش الولد كافي المنقط فالواجب خلاف

من يمتد



ما اذا ابلع لونه فمات فانه لا يشق بطنه لان حرمة الادنى اعظم من  
 حرمة المال وسوى الشافعية بينهما في جواز الشق وفي تهذيب الغلاة  
 من الخط والباحة وفيه الدرة في تركه وان لم يترك شيئا لا يجتنب  
 انتهى **منها** طلب صاحب الاكثر العتمة ومشاركة بقدر فان صاحب  
 اكثر يجاب على احد الاقوال لان ضرره في عدم العتمة اعظم من ضرر  
 شركه بها ونشاء من هذه القاعدة قاعدة الافة وهي اذا تعارض  
 مفسدان روعي اعظمهما ضررا بارتكاب اخهما قال الزيلعي رحمه  
 في باب شروط الصلوة ثم الاصل في جبر هذه المسائل ان من  
 ابتلى بلبتين وهما متساويتان ياخذ باتهما وان اختلفا  
 يختار اهنونهما لان مباشرت الحرام لا يجوز الا للضرورة ولا ضرورة  
 في حق الزيادة مثال رجل عليه جرح لوسيد راسه جرحه وان لم يجز  
 لم يسلم فانه يصلي قاعدة يومي بالسجود والسجود لان ترك السجود  
 اهلون من الصلوة مع احدث الا ترى السجود ان ترك السجود  
 جاز حال الاختيار في التطوع على الدابة ومع احدث لا يجوز بحال وكذا  
 شيخ لا يعذر على القراءة قائما ويعذر عليها قاعدا يصلي قاعدا لا يجوز  
 حال الاختيار في النفل ولا يجوز ترك القراءة بحال ولو صلى في الفضل  
 قاعدا مع احدث وترك القراءة لم يجز ولو كان معه ثوبان نجاسة  
 كل واحد منهما اكثر من قدر الدرهم يجتنب ما لم يبلغ احداهما ربح الثوب  
 لا يستويان في المنع ولو كان احدهما قدر الربع ودم الاخر اقل يصلي  
 في اقلهما دما ولا يجوز عكسه لان للربع حكم الكل ولو كان في كل واحد  
 منهما قدر الربع صلى في اتهما شاء لا استوائهما في الحكم والا فضل

او كان في احدهما اكثر لا يبلغ ثوبا بعد وفاة الاخر في الجمع

ان يصلي في اقلهما نجاسة ولو كان ربع احدهما طاهر والاخر اقل من الربع  
 يصلي في الذي ربعه طاهر ولا يجوز في العكس ولو ان امرأة صليت قاعة  
 يتكشف من عورتها ما يمنع جواز الصلوة ولو صلت قاعة لا يتكشف  
 منها شيء فانها يصلي قاعة لما ذكر ان ترك القيام اهلون ولو كان الثوب  
 يغطي جدها وربع راسها فتركت تغطية الرأس لا يجوز ولو كان يغطي  
 اقل الربع لا يصلي لان للربع حكم الكل وما دونه لا يغطي حكم الكل والستر  
 افضل لتبديل الاكتشاف انتهى ومن هذا القبيل ما ذكره في الخلاصة انه  
 لو كان اذا خرج للجماعة لا يعذر على القيام ولو صلى في بيته صلى قائما  
 يخرج اليها ويصلي قاعدا وهو الصحيح ونقل في شرح منتهى المصلح  
 آخا انه يصلي في بيته قائما وهو الاظهر ومن هذا النوع لو اضطر وعنده  
 ميتة وماله العز فانه يأكل الميتة وعن بعض اصحابنا من وجد طعام  
 الغيرة لا يباح له الميتة وعن ابن سماعه العقب اولى من الميتة وبه  
 اخذ الطحاوي وخير الكرخي كذا في البرازية ولو اضطر المحرم وعنده  
 ميتة وصيد اكلها دونه على المعتمد وفي البرازية لو كان الصيد مندوبا  
 فالصيد اولى وفاقا ولو اضطر وعنده صيد وماله العز فالصيد  
 وكذا الصيد اولى من لحم انسان وعن محمد رحمه الله الصيد اولى من الخنزير  
 انتهى وذكر الزيلعي من احو كتاب الاكراه لو قال له تلبس ثوبا في الله  
 او من جليل اولئك فقلت لك وكان الالفاء بحيث لا يجوز منه ولكن فيه نوع  
 خفة فلا يجاز ان شاء فصل ذلك وان شاء لم يفعل وصبر حتى يقبل  
 عند الله حنيفه رحمه الله انتهى بلبتين فيختار ما هو الاهلون في رعيه  
 وعندهما يصبر ولا يفعل ذلك لان مباشرة الفعل سعي في اهلالات



في اهلاك نفسه فيصير حيا مباحا واصلان بحرق اذا وقع في سفينة  
وعلم انه لو صبر فيه يهلك في ولو وقع في الماء غرق ففنده بخيارها  
وعند حيا يصبر ثم اذا انقضى في النار فاحرق فعلى المكلف ان  
يخلاف ما اذا قال لتلقين نفسك من رأس جبل ولا تقلبك بالسيف  
فالتي نقتل ففنده حيفه حجب الدية وهي مسنة القتل بالنقل  
استقر ونظر القاعدة الرابعة قاعدة خامسة وهي رد المفسد اول من  
حلب المضالج فاذا انقضى من مفسدة ومصلحة قدم دفع المفسدة  
غالب لان اعتناء الشرع بالمنزيات اشده من اعتناءه بالمأمورات ولذا  
قال عليه الصلوة والسلام اذا امركم بشئ فانوه منه ما استطعتم واذا  
نهيتكم عن شئ فاجنبوه وروى في الكشف حديث ترك ذرة  
مما نهى افضل من عبادة الثقلين ومن ثم ترك الواجب دفعا  
للمفسدة ولم يباح في الاقدام على المنزيات خصوصا الكبائر ومن  
ذلك ما ذكره البرازية في فتاواه ومن لم يجد ستره ترك الاستنجاء  
ولو على شط نهر لان النهي راجع على الامر حتى استوعب النهي الزمان  
ولم يقف الامر التكرار نهى والمرأة اذا وجب عليها الغسل ولم تجد  
ستره من الرجال توفرت والرجل اذا لم يجد ستره كبره والغرف  
ان النجاسة الحكيمة اقوى والمرأة بين النساء كالرجل بين الرجال  
كذا في شرح النقاية ومن فروع ذلك المباعدة في المصافحة والاشتماء  
مستوفى وذكره للصائم وتحليل الشعر سنة في الطهارة ويكره للحجم  
وقد تراعى المصلحة لغلبتها على المفسدة فمن ذلك الصلوة مع  
اختلال شرط من شروطها من الطهارة او الستر والاستقبال

بين الرجلان فانما لا يكره فيهما اذا لم يتكلموا

فان في كل ذلك مفسدة لما فيه من الاختلال لجلا الله تعالى في ان  
لا يباحي الا على اجل الاحوال ومن تغذي شئ من ذلك جازت  
الصلوة بدونه بقدر ما يصلح الصلوة على هذه المفسدة ومنه الكذب  
مفسدة محرمة ومن يغتن حجب مصلية يربو عليه جاز كالكذب  
للاصلاح بين الناس وعلى الزوجة لاصلاحها وهذا النوع راجع  
الى ارتكاب خفا المفسدين في الحقيقة **القاعدة السادسة من كتاب**  
الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت او خاصة ولهذا جازت  
الاجارة على خلاف القياس للحاجة ولذا قلنا لا يجوز اجارة بيت  
بمناخ بيت لا تخاد جسر المنفعة فلما اختلف ما اذا اختلف  
**ومنها** ضمان الدرك جوز على خلاف القياس ومن ذلك جواز  
السلم على خلاف القياس كونه بيع المعلوم دفعا للحاجة المفا  
**ومنها** جواز الاستصناع للحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكنته  
فيها وما يستعمل من مأثها وشربة السقاء **ومنها** الاقفا بصفة بيع  
الوفاجين كثر الدين على اهل بخارا وهكذا بمصر وقد سمع بيع الامانة  
دائلا فعية بتمونه الرهن المعاد وهكذا بسماء به في الملتقط و  
قد ذكرناه في شرح الكثرة من باب خيار الشرط وفي الغنم والبغية  
يجوز للمحتاج الاستفاض بالبيع انتهى **القاعدة السابعة من كتاب**  
واصل قول الله عليه وسلم ما راه المسلمون حيا فهو عند الله حسن  
قال العلائي لم اجده مرفوقا في شئ من كتب الحديث اصله ولا  
ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال وانما هو  
من قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفا عليها فوجه الامانة

ليس



احمد رحمه الله في مسنده واعلم ان اعتبار الوفاء والعادة رجع اليه  
 في العقبة مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك مصلا فعالوا في الاصول في باب  
 تركه بحقيقة ترك الاحتقة بدلالة الاستعمال والعادة هكذا ذكره  
 في الاسلام فاختلف في عطف العادة على الاستعمال فقليل بما مر اذا  
 وقبل المراد من الاستعمال نقل اللفظ عن موضوعه الاصل الى معناه  
 المجازي شرعا وغلبة استعماله فيه ومن العادة نقله الى معناه المجازي  
 عرفا وتما في كشف الكبير وذكر الهندى في شرح المغنى العادة عبارة  
 عما ينشأ في النفوس من الامور المتكررة المعقولة عند الطباع السليمة  
 وهي انواع ثلثة الوفاء العامة كوضع القدم والوفية الخاصة كاصطلاح  
 كل طائفة مخصوصة كالرفع النخاعة والوفى والجمع والنقض بالنظر  
 والوفية الشرعية كالصلوة والزكاة والجمع تركت معانيها اللغوية بمجازها  
 الشرعية انتهى وما فزع على هذه القاعدة حد الجارى الاصح انه ما يورد  
 الشرح جازيا ومنها وقوع السواك في المصحف الجارى الاصح تقوى بضم  
 الى معنى المتعبد به لا التقدير بشئ من العشر وخوجه **منها** كحصى النفاس  
 قالوا لو زاد الدم على اكثر كحصى النفاس يرد الى ايام عادتها ومن  
 ذلك العمل المعتمد للصلوة بفوض الى الوفاء لو كان بحيث لو رآه رأى  
 بطن انه خارج الصلوة ومنه تناول الثمار الساقة وفي اجارة النظر  
 وفيما لا ينقض فيه من الاموال الربوية بعين فيه الوفاء في كونه كلبيا او  
 وزنيا او بالنصوص على كلبا وزنه فلا اعتبار في الوفاء فيه عند ابى  
 حنيفة ومحمد خلا لا يوجب يوسف رحمه الله وقواه في فتح القدير من باب  
 الربو والخصوصية للربا وانما الوفاء غير معتبر في النفوس عليه قال

في النكاح لا يفسد الوفاء بالربو ولا بالكلية

في الظهيرة من الصلوة وكان محمد بن الفضل يقول الشرة الى موضع  
 الشرح من العانة ليست بعورة لتعامل الحال في الابداء عن ذلك  
 الموضوع عند التنازل وفي المنع عن العادة الظاهرة نوع صريح وهذا  
 ضعيف ويبعد لان التعامل بخلاف النص لا يعتبر انتهى بلفظه ويوم  
 يوم الشك فلا يكره لمن له عادة وكذا صوم يومين قبله والمذهب  
 عدم كراهية صومه بنية النفل مطلقا ومنه يقول الهدية للقاضي  
 من له عادة بالاهداء له قبل توليته بشرط ان لا يبرى على العادة فان  
 زاد عليها ردة الراية والكل من الطعام المقديم ضيقة بلا صريح اللان  
 ومنه العاط الوافقين بنى على عرفهم كما في فتح القدير وكذا لفظ النافق  
 والموصى وبخالف وكذا الاثار بر بنى عليه الا فيما ذكره من مسائل  
 الامان وينطبق بهذه القاعدة مباحث **الاول** ما اذا ثبت العادة  
 وفي ذلك فروع **الاول** العادة في باب كحصى النفاس فيها ففقد  
 ابى حنيفة ومحمد رحمه الله لا تثبت الا بمرتين وعند ابى يوسف تثبت  
 مرة واحدة قالوا عليه الفتوى وهل يختلف في الاصلية او في الجعلية او  
 فيهما مستوفيا في الخلاصة وغيرها **الثاني** تعلم الكلب الصائد ترك  
 اكله للصيد بان يصير تركه عادة له وذلك بتركه للاكل ثلث مرات **الثالث**  
 لما رجا اذا ثبت العادة بالاهداء للقاضي المقنضية لقبول **الرابع**  
**الثاني** انما تعتبر العادة اذا اطردت او غلبت ولذا قالوا في البيع  
 لو باع بذر اثم او ذباير وكاف بلد اختلفت فيها النقص مع الاختلاف  
 في المالة والرواج انصرف البيع الى الغلب قال في الهداية لانه هو  
 المتعارف فيصرف المطلق اليه **منها** لو باع الساجر في السوق شيئا

في النكاح



بشن ولم يصح جملول ولا ناجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان البائع  
 ياخذ كل جمعة قدرا معلوما انصرف اليه بلا بيان قالوا لان المورد  
 كالشروط ولكن اذا باعه المشتري توليه ولم يبين التقسيط للمشتري  
 فكل المشتري انما يبيعهم من انبته وصحور على انه يبيعه من اجرة بلا بيان  
 لكونه حالاً بالعقد ذكره الزبيدي في التولية **ومنها** في الاستيجار الكاتب  
 قالوا بحسب علمه وانما ط قالوا ان الخط والابرة عليه عملاً بالعرف وينبغي ان  
 يكون المثل على الحال للعرف ومن هذا التبديل طعام العبد فانه علم المتعارف  
 بخلاف علف الدابة فانه على الموصو حتى لو شرط على المتعارف فسدت  
 كما في البرازية بخلاف استيجار الظئر بطعامها وكسوتها فانه جائز وان  
 كان مجهولاً للعرف وتفرغ على ان علف الدابة على مالكها دون المتعارف  
 ان المتعارف لو تركها بلا علف حتى ماتت جوعاً لم يضمن كما في البرازية  
**ومنها** ما في وقف القنينة بعث شمعاً في شهر رمضان الى مسجد فخر  
 وبني منه ثلثة اودونه ليس للامام ولا للمؤذن ان ياخذ بغير اذن  
 الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن ياخذونه  
 من غير حرج الماذن في ذلك فله ذلك انتهى **ومنها** البطالة في المدارس  
 كايام الاعياد ويوم عاشوراء وشهر رمضان في دروس الفقه لم  
 ارها صريحة في كلامهم والمسئلة على وجهين فان كانت مشروطة  
 لم يسقط من المعلوم شيء والا فينبغي ان يلحق ببطالة القاضي وقد  
 اختلفوا في اخذ القاضي ما رتب له من بيت المال في يوم بطالته  
 فقال في المخط انه ياخذ يوم البطالة لانه يستريح لليوم الثاني  
 وقبل لا ياخذ انتهى وفي المنية القاضي يستحق الكفاية من بيت المال

الكحل مائة

احوال وظائف المدرسين

في يوم البطالة في الاصح واختاره في منظومة ابن وهبان وقال انه لا يظن  
 فينبغي ان يكون كذلك في المدارس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة  
 يكون للمطالبة والتحرير عند ذي المهمة ولكن تعارف العقيدة في زماننا  
 بطالة طويلة ادبت الى ان صار الغالب البطالة وايام المدرس قليلة  
 وبعض المدرسين يقدم في اخذ المعلوم على غيره محتجاً بان المدرس  
 من الشعائر مستدلاً بما في الحاوي القدسي مع ان ما في الحاوي القدسي  
 انما هو في المدارس للمدرسة لا في كل مدرس فخرج مدرس المسجد كما هو  
 في مصر والوفق بينهما ان المدرسة تنقطع اذا غاب المدرس بحيث  
 تعطل اصلاً بخلاف المسجد فانه لا يتعطل لغيبه المدرس **فانه** نقل  
 في القنينة ان الامام للمسجد يساهج في كل شهر اسبوعاً للاستراحة  
 ولزيارة اهل بيته وعيادته في باب الامامة امام يترك الامامة لزيارة  
 اقرباءه في الرسايق اسبوعاً او نحوها بلصية بالاستراحة لا بأس به ومثله  
 عموماً للعادة والشرع انتهى **ومنها** المدارس الموقوفة على درس الحديث  
 ولا يعلم امد الواقع فيها هل يدرس فيها علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح  
 كتحقيق الصلاح او لغو من الحديث كالتجاري والمسلم ونحوهما كما هو  
 عرف الناس الا ان قال الجلال الاسيوطي رحمه الله وهو شرط المدرسة  
 الشيخونية كما رايته في شرح واقفها قال وقد سأل شيخ الاسلام ابو الفضل  
 بن حجر شيخنا الحافظ ابا الفضل الوائلي عن ذلك فاجاب بان الظاهر اتباع  
 شروط الواقفين فانهم يخلطون في الشروط وكذلك اصطلاح كل بلد فان  
 اهل الشام يلقون رؤس الحديث بالسماع ويحكم المدرس في بعض الاوقات  
 بخلاف المصريين فان العادة جوت بينهم في هذه الاعصار بالجمع بين الامرين

في يوم البطالة في الاصح واختاره في منظومة ابن وهبان وقال انه لا يظن فينبغي ان يكون كذلك في المدارس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة يكون للمطالبة والتحرير عند ذي المهمة ولكن تعارف العقيدة في زماننا بطالة طويلة ادبت الى ان صار الغالب البطالة وايام المدرس قليلة وبعض المدرسين يقدم في اخذ المعلوم على غيره محتجاً بان المدرس من الشعائر مستدلاً بما في الحاوي القدسي مع ان ما في الحاوي القدسي انما هو في المدارس للمدرسة لا في كل مدرس فخرج مدرس المسجد كما هو في مصر والوفق بينهما ان المدرسة تنقطع اذا غاب المدرس بحيث تعطل اصلاً بخلاف المسجد فانه لا يتعطل لغيبه المدرس فانه نقل في القنينة ان الامام للمسجد يساهج في كل شهر اسبوعاً للاستراحة ولزيارة اهل بيته وعيادته في باب الامامة امام يترك الامامة لزيارة اقرباءه في الرسايق اسبوعاً او نحوها بلصية بالاستراحة لا بأس به ومثله عموماً للعادة والشرع انتهى ومنها المدارس الموقوفة على درس الحديث ولا يعلم امد الواقع فيها هل يدرس فيها علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح كتحقيق الصلاح او لغو من الحديث كالتجاري والمسلم ونحوهما كما هو عرف الناس الا ان قال الجلال الاسيوطي رحمه الله وهو شرط المدرسة الشيخونية كما رايته في شرح واقفها قال وقد سأل شيخ الاسلام ابو الفضل بن حجر شيخنا الحافظ ابا الفضل الوائلي عن ذلك فاجاب بان الظاهر اتباع شروط الواقفين فانهم يخلطون في الشروط وكذلك اصطلاح كل بلد فان اهل الشام يلقون رؤس الحديث بالسماع ويحكم المدرس في بعض الاوقات بخلاف المصريين فان العادة جوت بينهم في هذه الاعصار بالجمع بين الامرين

نحوه



بحسب ما يقرأ فيها من الحديث **فصل في نكاح الوفاء مع الزوج** فإذا  
تعارضا قدم عرف الاستعمال خصوصاً في الأيمان فإذا حلف لا يجلس  
على النواش أو على الباب أو لا يستضيء بالشمس وأن سماها الله فرأى وتسمى النفس  
الأرض ولا بالاستضاءة بالشمس وأن سماها الله فرأى وتسمى النفس  
سراجاً ولو حلف لا يأكل لحمًا لم يحث بأكل لحم السمك وأن سماها الله تعالى  
لحمًا في الوان ولو حلف لا يركب دابة فركب كافراً لم يحث وأن سماها  
تعا دابة في الوان ولو حلف لا يجلس تحت السقف فجلس تحت السماء  
لم يحث وأن سماها الله تعالى سقفاً في مسائل فتقدم الشرع على الوفاء  
**الأول** لو حلف لا يصوم لم يحث بمطلق الامساك وإنما يحث بصوم  
ساعة بعد الفجر بنية من أهله **الثاني** لو حلف لا يصلح لم يحث بصلوة  
اختارة كما في عامة الكتب **الثالث** حلف لا ينكح فلانه حثت  
بالعقد لانه النكاح شرعاً لا بالوطئ كما في كشف الاسرار بخلاف لا ينكح  
زوجته فانه للوطئ **الرابع** لو قال لها ان رأيت الهلال فانت طالق  
فعلت به من غير روية ينبغي ان يقع لكون الشارع استعمل الروية  
فيه بمعنى العلم في قوله على الصلوة والسلام صوموا الروية فلو كان  
الشرع يقتضيه لخصوص واللفظ يقتضيه العموم اعتبرنا بخصوص  
الشرع قالوا لو ادعى لا قاربه لا يدخل الوارث اعتباراً بخصوص  
الشرع ولا يدخل الوالدان والولد للعرف وهذا نوعاً من حرجان  
لم ارهما الآن صريحاً **الحامد** حلف لا يأكل لحمًا لم يحث بأكل الميتة  
**الثاني** حلف لا يطأ لم يحث بالوطئ في الدبر وأما لو حلف  
لا يشرب ماء فشراب ماء بغير غيره فالعبارة للغالب كما صرحوا به

في الرضاع **فصل في نكاح الوفاء مع الزوج** صرح الربيع وغيره بان الأيمان  
منه على الوفاء لا على التزام اللقوة وعليها فروع **منها** حلف  
لا يأكل لحمًا حثت بما يعتاده أهل بلده ففي القاهرة لا يحث  
لا يأكل لحم البقر وفي طبرستان ينصرف إلى خبز الارز وفي الرند إلى  
خبز الدرة والدخن ولو أكل الخائف خلاف ما عندهم من لحم  
لم يحث ولا يحث بأكل القطايف الآبانية **منها** الشويط الطبخ  
على اللحم فلا يحث بالباذنجان ولحم المشوي فلا يحث بالمرورة  
في الطبخ بالارز المطبوخ بالسمن بخلاف المطبوخ بالدهن ولا  
بقية يابسة **منها** الرأس ما يباع في مصره فلا يحث الرأس  
الغنم **منها** حلف لا يدخل بيتاً فدخل بيعة أو كنيسة أو بيت  
نارا والكعبة لم يحث **ثاني** خرج عن بناء الأيمان على الوفاء  
مسائل **الأول** حلف لا يأكل لحمًا حثت بأكل لحم البقر والآدمي على  
في الكثرة ولكن الفتوى على خلافه وجواب الربيع بانه عرف عملي  
فلا يصلح معيار بخلاف الوفاء اللفظي فقدره في فتح القدير  
بقوله في الاصول الحقيقة ترك بدلالة العادة اذ لا العادة  
الاعرفا عكساً انتهى **الثاني** حلف لا يركب حيواناً لم يحث بالركوب  
لتناول اللفظ والعرف العملي وهو انه لا يركب عادة فلا يصلح  
معيار ذكره الربيع بخلاف لا يركب دابة وقد استمر على هذه  
وقد علمت رده لكن لم يجب ابن الهمام عن هذا النوع **الثالث**  
حلف لا يهدم بيتاً حثت بهدم بيت العنكبوت بخلاف لا يدخل  
بيتاً وقرى الربيع بما كان العمل بحقيقته في الهدم بخلاف الدخول  
بنيتهما



ووضح هذا المسلك لم يقع بناء الايمان على العرف الا عند تعذر العمل بحقيقة  
 اللغوية **الاولى** حلف لا ياكل لحمًا حنت بكل الكبد والكبد على ما في الكفر  
 مع انما لا يسمى لحمًا فاذن قال في المحبطة انما بحثت على عادة اهل  
 الكوفة واتا في عرفنا فلا بحث لانه لا يجد لحم النهر وهو من جدا  
 ومن هنا وامشاه عليم ان البحث يعتبر عرفه قطعاً ومن هنا قال الربيعي  
 في قول الكثر والواقف على السطح داخل ان المختار ان لا بحث في العجم  
 لانه لا يسمى داخل عندهم انتهى **الثاني** العادة المطردة سهل  
 تنزل منزلة الشرط قال في جارة الظهيرة والمودع عرفا كالمشروط نظراً  
 انتهى وقالوا في الاجارة لو دفع ثوباً الى خياط يحنطه اولى صانع يصبغه  
 ولم يعين له اجراً ثم اختلغا في الاجرة وعدمه وقد جرت عادة بالعمل  
 بالاجرة فهل ينزل منزلة شرط الاجرة فيه اختلاف قال الامام الاظم رحمه  
 الاجرة وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان الصانع حوفاً الى معاملته فله  
 الاجرة والا فلا وقال محمد رحمه الله ان كان الصانع معروفاً بهذه الصفة  
 بالاجرة وقيام حاله بها كان القول قوله والا فلا اعتبار للنظر المعنى قال  
 الربيعي والقنوي على قول محمد رحمه الله انتهى ولا خصوصية لصانع بل كل صانع  
 مضى نفسه للعمل بالاجرة فان السكوت كالاشرط ومن هذا القبيل  
 نزول الحان ودخول الحمام والدلال كما في البرازة ومن هذا القبيل المعنى  
 للاستقلال كذا في المنقط ولذا قالوا المعروف كالمشروط قطعاً المنقضي  
 صارت عادته كالمشروط صريحاً وهذا مستلزم لم ارهما الآن يمكن  
 تخبر بهما على ان المعروف كالمشروط عرفاً وفي البرازة المشروط عرفاً  
 كالمشروط شرعاً **ثانياً** لو جرت عادة المعترض برد اريد مما اقرض

بل يحرم اقراضه تنزيلاً لعادة منتهى الشرط **ثانياً** ولو بارز كافر  
 مسلماً واطردت العادة بالامان للكافر هل يكون بمنتهى اشرط  
 الامان له فيجزم على المسلمين اعانة المسلم عليه وحين تأليف هذا  
 المحل ورد علي سوال فيمن أجبر **الطابع** السكونية **فصل** في اذن للمسلم  
 في استعمال قتلته وقد جرى العرف في الطابع بضمها على المستأجر  
 فاجبت بان المودع كالمشروط فصار كانه صرح بضمها على العادة  
 اذا شرط فيها الضمان المستعير يصير مضمونة عندنا ورواية ذكره الربيعي  
 في العارية وجزم به في الجوزة ولم يقبل في رواية لكن نقل بعد في البرازة  
 عن الباقين ثم قال اما الوديعة والعين الموجهة فلا ضمانان بحال انتهى  
 ولكن في البرازة قال اعرفي هذا على انه ان ضاع فانا ضامن له فاعا  
 فضاء لم يضمن انتهى ومما توقع على ان المودع كالمشروط لوجهه **الاول**  
 بنيت جهاراً ودفعه لها ثم ادعى انه عارية ولا بينة فنية اختلاف  
 والمختار للقنوي انه ان كان العرف مستمراً ان الاب يدفع ذلك  
 بجواز ملكاً لا عارية لم يقبل قوله وان كان العرف مشتملاً على القول  
 للاب كذا في شرح منقومة ابن وهبان وقال قاضيان وعندنا  
 ان كان الاب من كرام الناس واشترافهم لم يقبل قوله وان كان  
 من اوساط الناس كان القول قوله انتهى وفي الكبرى للحاكمي ان  
 القول للزوج بعد موتها وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد  
 للزوج كمن دفع ثوباً الى خياط ليقمه ولم يترك الاجرة فانه يحمل على  
 الاجارة بشهادة العرف الظاهر انتهى وعلى كل قول فالمنطوق به  
 العرف فالقول للمفتي نظر الى عرف بلدهما وقاضياً نظر

في آخره  
 مطبوعاً

مطبوعاً الضمان في العارية  
 رضاع ابن يمين

مطبوعاً الاب ان يجزى عارية  
 دعوى



الى حال الاب في العرف وما في الكبرى نظر الى مطلق الوفاء من ان الاب  
 انما يحز ملكا وفي الملتقط من البيوع وعن اب العائيم الصفاد الاشياء  
 على ما خربت به العادة فاذا كانت الغالب في الاسواق لا يجب السؤال  
 وان كان الغالب احرام في وقت او كان الرجل يأخذ المال من حيث وجده  
 ولا يأمل في احوام والحلال فالسؤال عنه حسن انتهى وفيه ايضا ان  
 دخول البردية والاكاف في بيع لهما مبني على الوفاء وفيه ايضا ان  
 حمل الاجرة الاحمال الى داخل الباب مبني على التعارف ذكره في الاجارات  
 وفي اجارات مينة المفتى دفع علامة الى جابل مدة معلومة لتعليم  
 الشيخ ولم يشترط الاجر على احد فلما علم العمل طلب الاستاد الاجر من المولى  
 من الاستاد ينظر الى عرف اهل تلك البلدة في ذلك العمل فان كان العرف  
 يشهد للاستاد حكمه لم يشترط عليه تعليم ذلك العمل على المولى وان كان  
 يشهد للمولى فاجر مثل الغلام على الاستاد وكذلك لو دفع ابنه انتهى  
 وما تبوه على العرف ان اكثر اهل السوق اذا استأجروا حارسا ذكره السابقون  
 فان الاجرة يؤخذ من الكل وكذا في منافع التوتة ومما في مينة المفتى وفيها  
 لو دفع غلة الى جابل ليشج بالصف جوزه مشايخ بخاري والواليت وغيره  
 للعرف انتهى **المشكلة الرابع** العرف الذي يحمل عليه اللفاظ انما هو المفادون  
 السابق دون المتأخر ولذا يقولون لا عبرة بالعرف الطاري فلذا اعتبر العرف  
 في المعاملة لم يعتبر في التعليق فيبقى على عموم ولا يختص العرف وفي آخر  
 الميوط اذا اراد الرجل ان يغيب خلفته امراته فقال كل جارية اشترى بها  
 حرة وهو يعني كل سفينة تجارية عملت نسيئة ولا يقع عليه التعليق قال الله  
 تعالى ولا تجوار المنشأة في البحر كالاعلام والمراد السفن فاذا نوى ذلك عملت

باجهر

مينة لا تهاطل في هذا الاستحلاف ونية المظلوم فيها يحلف عليه معية  
 وان حلفه بطلاق كل امرأة تزوجها عليك فليقبل كل امرأة تزوجها  
 عليك في طالق وهو ينوي كل امرأة على رقتك فتعمل مينة لانه نوى  
 حقيقة كلامه انتهى واما الاقوال فهو اخبار عن وجوب سابق وربما تقدم  
 الوجوب على العرف الغالب ولذا لو اقربوا هم ثم فسخها انها زبوف  
 او نهزجة بصرف ان وصل وان اقربا لم ينشأ من من متاع او قرض لم يصدر  
 عند الامام رحمة الله اذا قال هي زبوف وصل او فصل وصدقاه ان وصل  
 وان اقربا لم يعضا او ودبعة ثم قال هي زبوف صدق مطلقا وكذا الدعوى  
 لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرار بما تقدم فلا يقيده العرف  
 المتأخر بخلاف العقد فانه باشره للمحال فقيده العرف قال في البرازية  
 من الدعوى معرنا الى المشي اذا كان النكود في البلدة مختلفة احدهما  
 اروج لانفتح الدعوى مالم يبين وكذا لو اقرب عشرة دنائير في البلدة  
 نفود مختلفة لم يفتح بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الادراج  
 انتهى وقد اوسعني الكلام في ذلك في شرح الكنز من اول البيع ويمكن ان  
 يخرج عليها مثلان احدهما مسئلة البطالة في المدارس فاذا استمر  
 عرف بها في شهر مخصوصة حمل عليها ما وقف بعدها لا ما وقف  
 قبلها الثانية اذا اشترط الواقف النظر للحاكم وهو كان الحاكم اذا ذاك  
 شافيا لم يصاد لان حقيقا لا فاضل غيره الا بناية هل يكون النظر لانه  
 حاكم او لا لانه متأخر فلا يحمل المتقدم عليه فتعني القاعدة الشافعية ولذا  
 قالوا في الايمان لو حلف والى بلدة ليعلمه بكل داعر دخل البلدة بطلت  
 البمين بغل الوالي فلا بحث اذا لم يعلم الوالي الشافعية ولم ار الا حكم

الترجوه

داعر ظالم كثر به كسر الشافعية



ما اذا حلف متى رأى منكرا دفعه الى القاضي هل معين القضاة حاله  
 ومن هذا النوع لو وقف بكذا على الحرم الشريف وشرط النظر للقاضي  
 هل ينصرف الى القاضي احرى او قاضي البلد الموقوفة او قاضي البلد لو  
 ينبغي ان يستخرج من مسئلة ما لو كان النبي في بلد وماله في بلد اخر  
 قبل النظر عليه لقاضي بلد النبي او القاض ببلد ماله صرحوا بالاول فينبغي ان  
 يكون النظر لقاضي الحرم ويمكن ان يقال ان الارجح كون النظر لقاضي البلد  
 الموقوفة لانه اعرف بمصالحها فالظاهر ان الواقف قصد به تحصيل  
 المصلحة وهذا خلافه فيما اذا كان العقار في ولاية القاض وتمازعا  
 فيه عند قاض اخر فمنهم من لم يفتح قضاءه ومنهم من نظروا في التداخي  
 والتدافع واختلاف التصحيح في هذه المسئلة **تنبيه** هل المعترف في  
 بناء الاحكام العرف العام او مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب  
 الاول قال في البرازية موقرا الى الامام البخاري رحمه الله الذي ختم به الفقه  
 العرف العام لا يثبت بالعرف لخاص وقيل يثبت انتهى وينبغي على ذلك  
 لو استقرض القاض واستأجر المقرض حفظ مائة او مئتيه كل شهر عشرة  
 وفتيمتها لا تزيد على الاربعة فتمها ثلاثة اقوال صحة الاجارة بلا كراهة  
 اعتبار العرف خواص بخاري والصحة مع الكراهة للاختلاف وانما  
 لان صحة الاجارة بالتعارف العام ولم يوجد وقد افنى الاكابر  
 وفي الغنية من باب استيجار المستقرض المقرض التعارف الذي  
 يثبت به الاحكام لا يثبت بتعارف اهل بلدة واحدة عند البعض  
 وعند البعض ان كان يثبت لكن احده بعض اهل بخاري فلم يكن  
 متعارفا مطلقا كيف وان هذا الشيء لم يعرفه عامتهم بل

يكون

تعرف

خواصهم فلا يثبت التعارف بهذا القدر قال رحمه الله وهو  
 الصواب انتهى وذكر في كتاب الكواحة قبيل النحرى لو تواسع  
 اهل بلدة على زيادة في سجناتهم التي يوزن بها الدراهم والبرك  
 على مخالفة سائر البلدان ليس لهم ذلك انتهى وفي اجارة البرازية  
 وفي اجارة الاصل استأجره ليحل طعامه بقبض منه فالاجارة فاق  
 ويجب اجبر المثل لا يجره المسمى وكذا لو دفع الى حاكم غلا على ان  
 ينسج بالثلث ومشايج بلخ وخورزم اقبوا بخور اجارة الحائك  
 للعرف وبه افنى ابو علي النسفي ايضا الفتوى على جواب الكتاب  
 لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص انتهى وفيها من البيع القاسد  
 في الكلام على بيع الوفاء في القول السادس من انه صحيح قالوا الحاجة  
 فزار من الربا فيبلغ اعتاده الدين والاجارة وهي الاصح في الحكم  
 وبخاري اعتاده والاجارة الطويلة ولا يمكن في الاشجار فاضطروا  
 الى بيعها وفاء وما ضاق على الناس امر الا اشع حكمه انتهى في اصل  
 ان مذهب عدم اعتبار العرف لخاص ولكن افنى كثير من المشايخ بان  
 فاقول على اعتباره ينبغي ان يعني بان ما يقع في بعض اسواق القاض  
 من خلوات الخواص لازم ويصير خلوات في الحانوت فعال فلا يملك صاحب  
 الحانوت اخراجه منها ولا اجارة بها العينة ولو كانت وقفا وقد وقع  
 في حواشيه يجلون بالغورية ان السلطان الغوري لما ساءها سكنها  
 للتمج بالملوك وجعل لكل حانوت قدرا اخذه منهم وكنت ذلك يكتبون  
 الوقف وكذا القول على اعتبار العرف لخاص قد تعارف الفقهاء بالقاض  
 النزول عن الوظائف بما يقطر لصاحبها وتعارفوا ذلك فيسعى بخوار

لانه منصوص عليه

خواص



وانه لو نزل له وقضى منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه للملك ذلك والاحوال ولا  
قوة الابانة العظمى وقد عرفت القاهرة في مسائل منها ما في  
فتح القديري من دخول السلم في البيت المبيع بالقاهرة دون غيرها لان بيوتهم  
طبقات لا ينفع بها الآب وقد تمت القاعدة الكلية وهي **الاول**  
**لا ثواب الا بالنية الثانية** الامور بمقاصدها **الثانية** اليقين لانزول الملك  
**الرابعة** المشقة تجلب التيسير **الخامسة** الضرر يزال **السادس** العادة محكمة  
والآن نشرح في النوع الثاني من القواعد في قواعد كلية يخرج عليها ما لا ينحصر  
من الصور **الخبر الاول** الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ودليلها الاجماع  
وقد حكم ابو بكر رضي الله عنه في مسائل وخالفه عمر رضي الله عنه فيها ولم ينقض  
حكمه وعلته بانه ليس الاجتهاد الثاني باقوى من الاول وانه يودى ان لا  
يستقر حكم وفيه مشقة شديدة وهذا **الاول** من قوله في الهداية لان الاجتهاد  
الثاني كاجتهاد الاول وقد ترجح الاول بانصال القضاء به فلا ينقض  
بما هو دون انتهى لانه يكفي بان الثاني كالاول ولا حاجة الى ترجيح الاول بغير  
السبق مع ما اوردته في الغاية على قول ان الاول ترجح بانصال القضاء بانه  
ترجح الاصل بغيره **لانه الاصل** في القضاء راي المجتهد فكيف يترجح القضاء  
وان احاب عنه بان الفرج ترجح اصله من حيث بقائه لا من حيث انه منه  
فالشبان اذا تساوا في القوة وكان لاحدهما فرع فانه يترجح على ما لا فر  
له الى اخره ومن فروع ذلك لو تغير اجتهاده في القبلة عمل الثاني حتى لو صل  
اربع ركعات لاربع جهات فلا قضاء وانما اختلفوا فيما لو صلى ركعة بالقرى  
الى جهة ثم تغير الى اخرى ثم عاد الى الاولى وقد بيناه في الشرح وذكره خلا  
في خلاصة منهم من قال لا يستقبل ومنهم من قال يستقبل انتهى **نها**

لو حكم القاضي بربو شهادة الفاسق ثم تاب فاعادها لم تقبل  
وعلمه بعضهم بان قبول شهادة بعد التوبة يقتضي نقض الاجتهاد  
بالاجتهاد واصله كما في الخلاصة من ردت شهادة لعلمه ثم زالت  
ثم اعادها في تلك الحادثة لم تقبل الا في اربعة الصبي والعبد والكافر  
والاعلى انتهى **نها** لو كان لرجل ثوبان احدهما نجس فمخرى وصلى ثم  
وقع خبزه على طهارة الاخر لم يعتبر الثاني وعلى هذا مسئلة في الشهادة  
شهدت طائفة بقبلة يوم الخميس وطائفة يومه بالكوفة لغنا فان  
قضى احدهما قبل حضور الاخرى لم تعتبر الثانية لانصال القضاء بهما  
ومقتضى الاول انه لو مخرى وطن طهارة الاثنان فاستقبل وتول الاخر  
ثم تغير طن لا يعمل الثاني بل يستعمل ولكن هذا مبني على جواز المخرى في الاثنان  
وفي شرح صحيح قيل انهم لو كانا اثنان يجران معهما وبشم اعناقهما **ومنها**  
لو حكم الحاكم بشي ثم تغير اجتهاده لا ينقض الاول وحكم في المستقبل  
بما رآه ثانيا **ومنها** حكم القاضي في المسائل الاجتهادية لا ينقض وهو  
معنى قول اصحابنا في كتاب القضاء وادفع اليه حكم حاكم امضاء ان  
لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع وقد بينا شروط القضاء وممن  
الامضاء في شرح الكنتز وكتبنا المسائل المستثنى في النوع الثاني  
ثم اعلم ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة اعني الاجتهاد لا ينقض  
باجتهاد مستثنان **احدهما** نقض التهمة اذا ظهر فيها عين  
فاختبر فانها وقعت بالاجتهاد فكيف تنقض بمثلها وبجواب  
ان نقضها لغوات شرطها في الاستدلاء هو المعادلة فظهر انها  
لم تكن صحيحة من الاستدلاء فهو كالمظهر خطأ القاضي لغوت شرط

الاجتهاد



فانه ينقض قضاءه **الثاني** اذا راي الامام شيئا ثم مات او غل فلما  
تغير حيث كان من امور العامة وجواب ان هذا حكم بدور مع المصلحة  
فاذا رايها الثاني وجب اتباعها **تنبيهات الاول** كثر في زماننا  
وقيل ان الموثقين يكتبون عقب الواقعة عند الحكم من بيع ونكاح  
واجارة ووقف واقرار وحكم بوجبه فهل يمنع النقص او رفع الى اخر  
فاجبت مرارا بانه ان كان في حادثة خاصة به ودعوى صحيحة من خصمه  
منعه والا فلا يكون حكما صحيحا مستكما بما ذكره العماد في فضوله وتعم  
في جامع المصولين والكروري في فتاواه البرزانية والعلمانية قاسم فيهما  
من ان شرط نفاذ القضاء في المجتهدين ان يكون في حادثة ودعوى فان كانت  
بهذا الشرط كان فتوى لا حكما وزاد العلامة قاسم ان الاجماع عليه وقال لو  
قضى شافعي بوجوب بيع عقار لا يكون قضاؤه بانه لا شفعة للمجار لو  
كان القاضي حنفيا لا يكون فضلا بان الشفعة للمجار الى آخر ما ذكره من  
الدروع ومشي عليه ابن الغرس واوضحه بامثلة لو قال الموثق وحكم بوجبه  
حكما صحيحا مستوفيا شرعية فبطل يكتفي به فاجبت مرارا بانه  
لا يكتفي به ولا بد من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية الحكم لما في المتن  
من كتاب الشهادة ولو كتب في السجل ثبت عندي بما ثبت لحوادث  
الحكمة انه كذا لا يقع ما لم يبين الامر على التفصيل ثم قال وحكي انه لما استفتي  
قاضي عينية بجاري كان يكتب الامام المحلواني في محاضرهم لا فادرا  
عليه اجوبته في سجلات كتبت تلك النسخة بعينها بغير فقال انكم  
لا تقررون الشهادة وقبلت القاضي على السعدى وقبلت شفعنا ابو علي  
النسفي وكان لا يخفى عليهما فاما انت وامثالك لا تنق بالوقوف

كتاب محكي

معلق

على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير وعن السيد الامام ابي شجاع قال  
كتبتا هبل في ذلك كتابنا حتى طالبتهم بتفسير الشهادة فيما نواها  
صحيحة فتحقق عندي ان الصواب هو الاستفسار انتهى وفي الخلاصة  
من كتاب المحاضر والسجلات الاصل في المحاضر والسجلات ان يبالغ في الذكر  
والبيان بالصرح ولا يكتفي بالاجمال حتى قيل لا يكتفي في المحضر ان يكتب  
حضر فلان واحضر معه فلانا فادعى هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب  
بهذا الذي حضر على هذا الذي حضره الى ان قال وكذا لا يكتفي بذكر قوله  
شاهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر عقب دعوى المدعى  
هذا الى ان قال ويكتب في السجل حكم القاضي ولفظة الشهادة تمامها  
ولا يكتفي بما يكتب ثبت عندي على الوجه الذي ثبت لحوادث الحكمة  
الى اخره وحكي فيها واقعة المحلواني مع قاضي عينية الى ان قال والمحاضر  
في هذا الباب ان يكتب به في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد  
من محضر اخر فلا يكون في التذكار خرج انتهى **الثالث** انه لا فوق بين الحكم  
بالصحة والحكم بوجوب باعتبار الاستوى في الشرط السابق فان وقع  
التنازع بين خصمين في الصبي كان الحكم بها صحيحا وان لم يقع تنازع  
بينهما فيها فلا وكذا الحكم بالموجب ان وقع تنازع في موجب خاص  
من مواجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي ووقعت الدعوى  
بشرطها كان حكما نيكدا الموجب فقط دون غيره والا فلا فاذا اقر  
بوقف عقاره عند القاضي وشرط فيه شروطا وثبت ملكه لما وقعه  
وسمعه الى انظر ثم تنازعا عند قاض ضفي وحكم بصحة الوقف ولو زعم  
و موجب لا يكون حكما بالشروط فلو وقع التنازع في شيء من الشروط



عند مخالف كان له ان يحكم بمقتضى مذهبه ولا ينفذ حكمه في السابق  
 اذ لم يحكم بمقتضى الشرط المتاحك باصل الوقف وما يقتضيه من صحة  
 الشرط فليس للشافعي الحكم بابطاله باعتبار اشتراط الفلأه او  
 النظر والاستبدال **الرابع** بينا في الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضعيف  
 في مذهبه او برواية مرجوح عنها وما اذا خالف مذهبه عمدا او  
 ناسيا **مما** تخامر مما لا ينفذ القضاء به ما اذا قضى بشئ يخالف  
 للاجماع وهو ظاهر وما خالف الائمة الاربعة مخالف للاجماع وان  
 كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح في التحري ان الاجماع انعقد على  
 عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة لانضباط مذهبهم واشتهارهم  
 وكثرة اتباعهم **السادس** القضاء بخلاف شرط الواقف كنقص  
 الشارع صرح به في شرح المجمع للمصنف وابن ملك وصرح بسبيل  
 في فتاويه بان ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنقص  
 وهو حكم لا دليل عليه سواء كان بضعة في الوقف بضما او ظاهرا  
 انتهى ويدل عليه قول اصحابنا كما في الهداية ان الحكم اذا كان  
 لا دليل عليه لم ينفذ وعبارة ان يكون قول لا دليل عليه وفي بعض  
 نسخ القدوري بان الى حوزة ويدل عليه ايضا ما في الرخينة والواحدة  
 وغيرهما من ان القاضي اذا فرأى ان الممسح بغير شرط الواقف  
 لم يجز له ولا يحل للفراش تناول المعلوم انتهى وهذا علم حوزة احد الوطاء  
 واحدا المرتبات بالاولى وان فعل القامان واقف الشرع ففقد الاداء عليه  
 والله سبحانه وتعالى اعلم **القاعدة الثانية** ما اجتمع اهل العلم والادب على  
 ومبعضها ما اجتمع محرم ومبيح الاغلب المحرم والعبارة الاولى لفظ

كانت خلاف القصد لا ينفذ بقول العمل بشرط الواقف

حديث اوردته جماعة ما اجتمع اهل العلم والادب الاغلب المحرم اهل العلم قال  
 القول ارحمة الله للاصل وضعه البيهقي واحضره عبد الرزاق موقفا  
 على ابن مسعود رضي الله عنهم وذكره الزيلعي شارح الكنتز في كتاب الصيد  
 مرفوعا **فمن قهره** ما اذا تعارض دليلان احدهما يقتضي التحريم  
 والاخر الاباحة قدم التحريم وعلله الاصوليون بتفصيل النسخ لانه لو  
 قدم المبيح لزم تكرار النسخ لان الاصل في الاشياء الاباحة فاذا جعل  
 المبيح متناظرا كان المحرم ناسخا للاباحة الاصلية ثم يصير منسوخا  
 بالمبيح ولو جعل المحرم متناظرا كان ناسخا للمبيح وهو لم ينسخ شيئا  
 لكونه على وفق الاصل وفي التحريم قدم المحرم تفصيلا للنسخ او اجبا  
 وقد اوضحناه في شرح المصارف في باب التعارض ومن ثم قال عثمان  
 رضي الله عنه لما سئل عن الجمع بين الاثنين بملك البيهقي حلتها  
 اية وحرمها اية فالتحريم اوجب ايضا وذكر بعضهم ان من هذه النوع  
 حديث لك من الحائض ما فوق الارض وحديث اصنعوا كل شئ الا  
 السكاح فان الاول يقتضي تحريم ما بين السرة والركبة والثاني يقتضي اباحة  
 ما عدا الوسطي فخرج البيهقي احتياطا وهو قول الحنفية واليه يوسف ما  
 كذا في الشافعي رحمه الله وحضه محمد شعار الدم وبه قال الامام احمد  
 عمدا بالاشارة **ومما** لو اشبه حرم ما جنبات محظورات لم تحل كما قد مضى  
 في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم **ومما** ما احذوا به ما كوله والاخر  
 غير ما كوله لا يحل كل على الاصح فاذا تراكل على شاة فولدت  
 لا يوكل الولد واذا تراكل الحمار على فرس فولدت بغلا لم يوكل والا حلي  
 اذا تراكل الوحشي ففنج لا يجوز الاضحية به كذا في الفتاوى الساجية



**ومنها** لو شارك الكلب المعلم غير المعلم او كلب مجوسي بذكر اسم الله عليه  
 عند احوام كافي الهداية **ومنها** ما في صيد الخنازية مجوسي اخذ بغير مسلم  
 فذبح والكلب في يد المسلم لا يحل اكله للاجتماع المحرم والمباح فيجوز كماله  
 مسلم عن مدقوسه بنقه فاعانه على مرة مجوسي لا يحل اكله انتهى **ومنها**  
 عدم جواز وطى تجارية المشتركة **ومنها** لو كان بعض الشجرة في محل وبعضها  
 في الحرم **ومنها** لو كان بعض الصيد في محل والبعض في حرم والمنقول  
 في الثانية كما ذكره الاصحاح ان الاعتبار لقوا به لا الرئاسة حتى لو كان  
 قايما في محل وارثه في حرم فلا شيء يقتله ولا يشترط ان يكون جميع قوايه  
 في حرم حتى لو كان بعضها في حرم والبعض في محل وجب نجاسة يقتله لتقليب  
 لخطر على الاباحة انتهى **واما** المنقول في الاول في الاجناس الاغصان  
 تابعة لاصولها وذلك على ثلثة اقسام احدها ان يكون اصلها في حرم والاغصان  
 في محل فحلي قاطع اغصانها في حرم فلا ضمان على القاطع في اصلها واغصانها  
 الثالث بعض اصلها في محل وبعضه في حرم فعلى القاطع الضمان سواء كان  
 الغصن من جانب محل او من جانب حرم انتهى **ومنها** لو اختلط مسباح  
 مسباح الميتة ولا علاقة بتميز وكانت الغلبة للميتة او استويا لم يميز تناول  
 شيء منها ولا بالانجس الا عند المحضه **واما** اذا كانت الغلبة للميتة فانه  
 يجوز النجس **ومنها** لو اختلط ودن الميتة بالزيت ونحوه لم يוכל الا عند  
 الضرورة والمسلكت في صلوة فخلاصة من فضل استناب القبله ومقتضى  
 الثانية انه لو اختلط لبن بغير لبن اثنان او ماء وبول عدم جواز تناول  
 ولا بالنجس **ومنها** لو اختلطت روجية بغيرها فليس الوطى ولا بالنجس  
 سواء كان محصورات او لا كما ذكره اصحابنا في الطلاق المهم قالوا وطلق

العورة والثاني ان يكون اصلها في محل واغصانها في حرم

اخرى روجية مباحا حرم الوطى قبل الغيبين ولهذا كان وطى احداهما  
 يغيب الطلاق الاخرى ومن صوبها ما لو سلم على الزمن الربح فانه يحرم  
 عليه الوطى قبل الاختيار على قول من حيزه وهو محمد والشافعي رحمه الله  
 واما الشبان فقالا بطلان النكاح قال في الجمع من فضل نكاح الكافر  
 ولو لم يمتد خمسة او اثنان او ام وبنت بطل النكاح فان رقت فلا فرق  
 وحيزه في اختيار اربع مطلقا واحدا الاخيرين والبنت انتهى **ومنها**  
 لو رمى صيدا فوقع في ماء او على سطح او جبل ثم نزلت عنه الى الارض حرم الاكل  
 والاحتياط في نجاسة بخلاف ما اذا وقع على الارض ابتداء فانه يحل لانه لا  
 يمكن التحرز عنه فسقط اعتباره وخرج عن هذه القاعدة مسائل **الاولى**  
 من احاد الوطى كيتي والاخر مجوسي فانه يحل نكاحه وبزيجته ويجعل كتابيا  
 وبه يقتضى ان يجعل مجوسيا وبه قال الامام الشافعي رحمه الله ولو كان  
 الكسائي الاب في الاظهر عنده تغيبا لجانب النجس لكن اصحابنا تركوا  
 ذلك نظر للصيغة فان المجوسي شر من الكسائي ولا يجعل الولد باعلا **الثانية**  
 الاجتهاد في الاواني اذا كان بعضها طاهرا وبعضها نجسا والافل نجس  
 جازر ويرى ما غلب على ظنه انه نجس مع الاحتياط ان يريق الكل  
 وبنيهم كما اذا كان الاقل طاهرا غلبا لاغلب فهما **الثالثة** الاجتهاد  
 في ثياب مختلطة بعضها نجس وبعضها طاهر جازر سواء كان الاكثر  
 نجسا او لا والفرق بين الثياب والاواني انه لا خلف لها في ستر  
 العورة ولتوضوء خلف في السطر وهو ستر وهذا كله حاله الاغصان  
 واما في حالة الضرورة فينجس الشرب اتفاقا كما في شرح الجمع فينبل  
 السهم وينبغي ان يلحق بمسئلة الاواني الثوب المشوي لحنة من حبر

احتمال ساء

في روجية راجحة



وغيره فيمن كان له زنا او استويا بخلاف ما اذا زاد وزنا ولم اره الا  
 وفي خلاصة من الخوي في كتاب الصلوة واختلفوا فيه باوا في اصحابه في السجدة  
 وهم عيب او اختلفوا في عيبه بارعة غيره قال بعضهم بخوي وقال بعضهم  
 لا بخوي وبغيره حتى يجرى اصحابه وهذا في حالة الاختيار وفي حالة الاضطرار  
 جاز الخوي مطلقا انتهى وقد حوز اصحابنا من كتب التفسير الحديث ولم يفتوا  
 بين كون الاكثر تفسير او قرانا ولو قيل به اعتبارا للغالب فكاحشا  
 لو سقى شاة خمر من ساعته فانها تحل بلا كراهة كذا في البرازية  
 ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الفرع انه لو غلبها غلبا مطلقا لم يحرم  
 لبنها ولحمها وان كان الورع الزكوى ثم قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة  
 الى يوم كل مع الكراهة انتهى **قاسم** ان يكون الحرام مستهلكا فكل الحرام  
 شيئا قد استهلك فيه الطيب فلا فدية وقد اوضحناه في شرح الكفر من جناس  
 الاسرار **الثاني** اذا اختلف مزيج طاهر بماء مطلق فالعبرة للغالب فان  
 غلب الماء جازت الطهارة به الا فلا يبيح في الطهارات في شرح الكفر  
 بماء او بغير الغلبة **الثاني** لو اختلف بين المرأة بماء او بغيره ولو بلبس شاة  
 فالعبرة بالغالب ونسب الحومة اذا استويا احتياطا كما في الغاية واختلف  
 فيما اذا اختلف بين امرأة بلبس خوي فالصحيح نبوت الحومة منها من غير  
 اعتبار للغلبة كما بيناه في الرضاع **الثاني** ان كان غلب مال المهردي حلالا  
 فلا بأس بقبول هديته واكلا له مالم يبيع انه من حرام وان غلب مال المهردي حلالا  
 لا يقبلها ولا يأكل الا اذا قال انه حلال ورنه او استقضى قال كلوا في وكان  
 الامام ابو القاسم يحكم باخذ حوائج الطهارة وحليته فيه ان يشتري شيئا  
 بمال مطلق ثم ينفقه من اي مال شاء كذا رواه الشيخ عن الامام محمد بن الحسن

ان كان غلب الماء جازت الطهارة به  
 الا فلا يبيح في الطهارات في شرح الكفر  
 بماء او بغير الغلبة

ان كان غلب الماء جازت الطهارة به  
 الا فلا يبيح في الطهارات في شرح الكفر  
 بماء او بغير الغلبة

عليه السلام  
 في

ان المبطل بطعام السلطان والظلمة بخوي فان وقع في قلبه حلة قبل واكل  
 والا لا لقوله عليه السلام استغفرت قبلك الحديث وجواب الامام فحين ذبح  
 وصفا قلبه بنظر نور الله تعالى ويرك بالنواصة كما في البرازية من الكراهة  
**الثاني** اذا اختلف حمامة المملوك بغير المملوك فظاهر كلامهم لا يحرم وانما  
 يكره قال في البرازية من اللقطة اخذ بروج حمام في قرية ينبغي ان يحفظها  
 ويؤتمرها ولا يتركها بلا علف كبل لا يضر الناس فان اختلف حمام غير  
 صاحبها لا ينبغي له ان ياخذها ولو اخذها طلب صاحبها كالضالة  
 الاخر ما فيها **الثاني** قال في العينة من الكراهة غلبت غلبة ان اكثر  
 بياها اهل السوق لا تخلو عن الفاد فان كان الغالب هو حمام تبره  
 عن شره ولكن مع هذا لو اشتراه بطيب انتهى وقد مناه عن الملقط  
 في البحث الثالث من قاعدة اعتبار الورع ثم قال ولا بأس بشراء جوز  
 الدلال الذي يعدل كوز فياخذ من كل الف عشرة وشراء لحم السلاطين  
 اذا كان المالك راضيا بذلك عادة ولا يجوز شراء بعض المعامرين  
 المكسرة وجوزاتهم اذا عرف انه اخذها قمارا انتهى وانما مشد الحلقة  
 فذكره باقسامها في البرازية من الوديع وانما مشد ما اذا  
 اختلف الحلال بالحرام في البلد فانه يجوز الشراء والاخذ الا ان تقوم  
 دلالة على انه من الحرام **الثاني** يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين  
 الحلال والحرام في عهد او نية ويدخل ذلك في ابواب **منها** الكساح قالوا  
 لو جمع بين من تحل ومن لا تحل كحزمة ومجوسية ووشية وخلية  
 منكوبة او معتدة ومحرمة صحح كساح الحلال انفاقا وانما الخلاف بين  
 الامام وصاحبه في انعام المسمى من المهر وعدمه وهي في الهداية

اخذ حمام ينبغي ان  
 يحفظها ويؤتمرها

لا بأس بشراء الدلال الذي يعدل كوز  
 اذا كان المالك راضيا

في

كأمره حرم  
 كساحه



والأختين في عقد فأنه يبطل في الكل لأن المهر  
 لا أحد بين واحد منهما فقط وكذا الزوج أمه وحرمة معا في عقد بطل  
 فيهما واحدة المهر فإذا سمي ما يحل وما يحرم كأن تزوجها على عشرة  
 دراهم ودين من خمرة فلها العشرة وبطل في **ومنها** ان يجمع وكالمهر فيهما  
 غلب الحلال لحرام لما أن شرطه بمنزلة الشرط الفاسد وبطلان  
 به وأما إذا زوج الولي الصغيرة بكر من مهر المثل فإن كان أباً أو جدّاً **النكاح**  
 محرم والآفة النكاح وقيل يصح بمهر المثل **ومنها** البيع فأجمع بين  
 حلال وحرام صفقة واحدة فإن كان لحرام ليس بمال كالجمع بين الذكوة  
 والميتة وحرمة عبدة فأنه يسرى البطلان إلى الحلال بقوة بطلان  
 المحرم لأن أجمع بين خبر وفيل وأن كان الحرام ضعيفاً كان يكون مالا في  
 محله كما إذا جمع بين المدبر والقن أو بين القن والمكاتب أو أم الولد  
 أو عبد غيره فأنه لا يسرى الفساد إلى القن لضعفه واختلف فيما  
 إذا جمع بين وقف وملك والاصح أنه لا يسرى الفساد إلى **الوقف**  
 على الملك الصحيح لأن الوقف مال نعم إذا كان مسجداً عامراً فهو كالحرم  
 بخلاف العام بالمعجم على الخراب فكما المدبر ومن هذا القبيل ما إذا  
 شرط اختيار فيه أكثر من ثلاثة فأنه لا يصح في الثلاثة ويبطل فيما زاد  
 بل يبطل في الكل لكن إذا سقط الزائد قبل دخوله انقلب البيع صحيحاً  
**ومنها** ما إذا جمع بين مجهول ومعلوم في البيع فإن كان المجهول  
 لا ينعني جهالة إلى المنازعة لا غير في أنهما يبطلان بالشرط الفاسد  
 وصرحوا بأنه لو استأجر داراً كل شهر كذا فأنه ينعني في الشهر  
 الأول فقط فلم أر الآن حكم ما إذا استأجر نساءً جالساً في شهر  
 أو أكثر

محل بين المطلق والمطهر  
 في البيع

والأختين في عقد فأنه يبطل في الكل لأن المهر  
 لا أحد بين واحد منهما فقط وكذا الزوج أمه وحرمة معا في عقد بطل  
 فيهما واحدة المهر فإذا سمي ما يحل وما يحرم كأن تزوجها على عشرة  
 دراهم ودين من خمرة فلها العشرة وبطل في **ومنها** ان يجمع وكالمهر فيهما  
 غلب الحلال لحرام لما أن شرطه بمنزلة الشرط الفاسد وبطلان  
 به وأما إذا زوج الولي الصغيرة بكر من مهر المثل فإن كان أباً أو جدّاً **النكاح**  
 محرم والآفة النكاح وقيل يصح بمهر المثل **ومنها** البيع فأجمع بين  
 حلال وحرام صفقة واحدة فإن كان لحرام ليس بمال كالجمع بين الذكوة  
 والميتة وحرمة عبدة فأنه يسرى البطلان إلى الحلال بقوة بطلان  
 المحرم لأن أجمع بين خبر وفيل وأن كان الحرام ضعيفاً كان يكون مالا في  
 محله كما إذا جمع بين المدبر والقن أو بين القن والمكاتب أو أم الولد  
 أو عبد غيره فأنه لا يسرى الفساد إلى القن لضعفه واختلف فيما  
 إذا جمع بين وقف وملك والاصح أنه لا يسرى الفساد إلى **الوقف**  
 على الملك الصحيح لأن الوقف مال نعم إذا كان مسجداً عامراً فهو كالحرم  
 بخلاف العام بالمعجم على الخراب فكما المدبر ومن هذا القبيل ما إذا  
 شرط اختيار فيه أكثر من ثلاثة فأنه لا يصح في الثلاثة ويبطل فيما زاد  
 بل يبطل في الكل لكن إذا سقط الزائد قبل دخوله انقلب البيع صحيحاً  
**ومنها** ما إذا جمع بين مجهول ومعلوم في البيع فإن كان المجهول  
 لا ينعني جهالة إلى المنازعة لا غير في أنهما يبطلان بالشرط الفاسد  
 وصرحوا بأنه لو استأجر داراً كل شهر كذا فأنه ينعني في الشهر  
 الأول فقط فلم أر الآن حكم ما إذا استأجر نساءً جالساً في شهر  
 أو أكثر

والأختين في عقد فأنه يبطل في الكل لأن المهر  
 لا أحد بين واحد منهما فقط وكذا الزوج أمه وحرمة معا في عقد بطل  
 فيهما واحدة المهر فإذا سمي ما يحل وما يحرم كأن تزوجها على عشرة  
 دراهم ودين من خمرة فلها العشرة وبطل في **ومنها** ان يجمع وكالمهر فيهما  
 غلب الحلال لحرام لما أن شرطه بمنزلة الشرط الفاسد وبطلان  
 به وأما إذا زوج الولي الصغيرة بكر من مهر المثل فإن كان أباً أو جدّاً **النكاح**  
 محرم والآفة النكاح وقيل يصح بمهر المثل **ومنها** البيع فأجمع بين  
 حلال وحرام صفقة واحدة فإن كان لحرام ليس بمال كالجمع بين الذكوة  
 والميتة وحرمة عبدة فأنه يسرى البطلان إلى الحلال بقوة بطلان  
 المحرم لأن أجمع بين خبر وفيل وأن كان الحرام ضعيفاً كان يكون مالا في  
 محله كما إذا جمع بين المدبر والقن أو بين القن والمكاتب أو أم الولد  
 أو عبد غيره فأنه لا يسرى الفساد إلى القن لضعفه واختلف فيما  
 إذا جمع بين وقف وملك والاصح أنه لا يسرى الفساد إلى **الوقف**  
 على الملك الصحيح لأن الوقف مال نعم إذا كان مسجداً عامراً فهو كالحرم  
 بخلاف العام بالمعجم على الخراب فكما المدبر ومن هذا القبيل ما إذا  
 شرط اختيار فيه أكثر من ثلاثة فأنه لا يصح في الثلاثة ويبطل فيما زاد  
 بل يبطل في الكل لكن إذا سقط الزائد قبل دخوله انقلب البيع صحيحاً  
**ومنها** ما إذا جمع بين مجهول ومعلوم في البيع فإن كان المجهول  
 لا ينعني جهالة إلى المنازعة لا غير في أنهما يبطلان بالشرط الفاسد  
 وصرحوا بأنه لو استأجر داراً كل شهر كذا فأنه ينعني في الشهر  
 الأول فقط فلم أر الآن حكم ما إذا استأجر نساءً جالساً في شهر  
 أو أكثر

طوله كذا وعرضه كذا فأنه لا يبرأ من زيادة أو نقص بل يستحق بقدره  
 أو لا يستحق أصلاً **ومنها** الكفالة والاراء ويستحق أن لا يتعدى إلى  
 الجارية وقالوا وقال لها صحت لك نفقتك كل ألفاً سد ولا يتعدى  
 إلى الجارية **ومنها** الأهدى قالوا الواهدى إلى العائى من له عادة بالأهدى  
 له قبل القضاء وراى برود العائى الزايد لا الكل كما في فتح القدير فلم  
 يتعد إلى الجارية وظاهر كلامه أنه راى في القدر وأما إذا زاد في المعنى  
 كأن كانت عادة أهدها ثوب كنان فاهدى ثوباً جديراً لم أر  
 الآن لأصحابنا ويستحب وجوب رد الكل لا بقدر ما زاد في قيمته  
 لعدم بمنزلة هبتها من الجارية **ومنها** الوصية ولو أوصى لأجنبي ووارثه  
 فلأجنبي نصيبها وبطلت للوارث كما في الكفر وكذا الوأوصى  
 للمقتل والأجنبي **ومنها** الأقوار قال الزيلعي هو الواقف بعين أو  
 دين لو ارثه ولا جنى لم يصح الأجنبي أيضاً انتهى وفي المجمع من  
 الأقوار لو أوقف لوارث مع أجنبي فتكاد بالشركة صح في الأجنبي  
 انتهى **ومنها** باب الشهاد فأذا جمع فيها بين من يجوز شهادته  
 ومن لا يجوز ففي الظاهرية منها رجل مات وأوصى لفقراء جيرانه  
 بشئ وأبكر الورثة وصيته فتهد على الوصية رجلان من جيرانه  
 لهما أولاد محاديج قال محمد رحمه الله لا تقبل شهادتهما لأنهما شهدا  
 لأولادهما فيما يخص أولادهما فبطلت شهادتهما في ذلك فإذا  
 بطلت في حق الأولاد بطلت أصلاً لأن الشهادة واحدة واحدة  
 كما لو شهدا على رجل أنه قدف امرأته فدلالة لا تقبل شهادتهما  
 وذكر محمد رحمه الله في وقف الأصل إذا وقف على فقراء جيرانه

فيما عدا



فشهد بذلك تغيران من جبرانه جازت شهادتهما قال الفقهاء  
 ما ذكر في الوقف قول ابي يوسف رحمه الله اما على قياس محمد رحمه الله في  
 ان لا تقبل في الوقف ايضا لان عند ابي يوسف يجوز ان يبطل الشهادة  
 في البعض ويبقى في البعض وعلى قول محمد لا تقبل اصلا ويجوز ان ما ذكر  
 في الوقف محمول ما اذا كانوا قليلا لا يخصصون انتهى وفي القنية اخ واخت  
 ادعي ارضا وشهد زوجها ورجل اخر توردها بينهما في حق الاخت  
 والاخ فان الشهادة متى رد بعضها ترك كلها وفي روضة الفقهاء اذا  
 شهد لمن لا يجوز له الشهادة ولغيره لا يجوز لمن لا يجوز له الشهادة بالانفا  
 واختلف في حق الاخر فقبل بطل وقيل لا تبطل انتهى وكنت في شرح الكنت  
 ان شهادة العدة لا تقبل اذا كانت لاجل الدنيا سواء كانت على  
 عدة او غيره بناء على انها فسق لا يجوز ومن هذا القبيل اختلاف  
 الشاهدين مانع من قبولها لان احدهما طابق الدعوى والاخر  
 خالفها وكنت من الغواير المستثنى من ذلك ومنها القضاء فاذا  
 امتنع القضاء للبعض امتنع للباقين كما في شهادات النيران  
 ومنها باب العبادات فلو نوى صوم جميع الشهر بطل فيما عدا اليوم  
 الاول وليس منه ما اذا عجل ركوة ستين فانه ان كان بعد ملك  
 النقص فهو صحيح فيها والافلا فيهما وليس منه ايضا ما اذا نوى  
 محبتين واحدهما معا فاننا نقول بدخولهما كمن اختلفوا في  
 وقت رخصة لاجلها كما علم في باب اضافة الاحرام الى الاحرام  
 وليس منه ما اذا نوى التيمم لوضيئ لانا نقول يجوز له ان يصلي بيمين  
 الواحد ما شاء من الوضوء والنوافل ومنها ما اذا صلى على حي ميت

بولي

وينبغي ان يفتح على الميت ومنها ما اذا استنجى للبول بحجر ثم نام فاضلم  
 فامنى فاصاب بوثبه لم يطهر بالفرك لان البول لا يطهر به فلا يطهر المني  
 كما هو جوابه ولهذا قال شمس الائمة الحارثي مشكلا لانه  
 كل محل يمدى والمذى لا يطهر بالفرك الا يجعل يتعاين به وقد يقال  
 يمكن جعل البول الباقي بعد الاستنجار يتعاين ايضا وجوابه ان السبعية  
 فيما هو لازم له وهو المذى بخلاف البول ولم من نية عليه ومنها ما اذا  
 الطلاق والعناق فلو طلق زوجته وغيرها او عبدا او عبدة غيره  
 او طلقها اربعا فعقد فيما يملكه ومنها لو استمار شيئا لغيره على قدر  
 معين فزهره يارز قال في الكنت ولو عين قدر او جسا او بلدانها  
 ضمن المغير المستعير والمزمن ويستثنى الشارح رحمه الله ما اذا عين  
 له اكثر من قيمة فزهره باقل من ذلك بمثل قيمته او اكثر فانه لا يضمن  
 خلافا الى غير انتهى ومنها لو شرط الواقف ان لا يوجر وقعة اكثر من  
 سنة فزاد الناظر عليها وظاهر كلامهم الفساد في جميع المدة لا فيما  
 زاد على المشروط لانها كالبيع لا تقبل تفريق الصفقة وصرح به  
 في فتاوى قارئ الهداية ثم قال والعقد اذا قصد في بعضه قدر  
 جميعه تنبيه وليس من القاعدة ما اذا اجتمع في العبادة فكذا  
 لا تحجب جانب محض وجانب فانما لا تغلب جانب محض و  
 مقتضاها تغليب لانه اجتمع المبيع والمحرم لان اصحابنا قالوا  
 في المسح على الخفين لو ابتداه بمقعد ثم فرغ من تمام يوم ولبية  
 انتقلت مدته الى مدة المسافر فيمسح ثلاثا ولو كان في عكة  
 انتقلت الى مدة المقيم ومقتضاها اعتبار مدة الإقامة



بينهما تغليب الجانب المحض وبه قال امام الشافعي وعنده لو مسح احد الخفين  
 حضرا والاخرى سقرا فذلك على الاصح طرد القاعدة واما عندنا فلا خلاف  
 ان مدته مدة للمسافر واما لو اوجم فاصرا قبلت سفينة دارا فافتمت  
 فانه يتم فلو شرب في الصلوة في دار الاقامة فسارت سفينة فليس القصر  
 ولم ارها الآن وعندنا فائتة السفرا فاضاها في حضر يقضيها ركعتين  
 وعكسها يقضيها ركعتين لان القضاء يحكي الاداء واما باب الصوم فاذا اصاب  
 مقيما فساقر في شاء النهار وعكسها حرم الفطر **فصل** في دخول في  
 هذه القاعدة قاعدة اذا انفارض المانع والمقضى فانه يقدم المانع فلو  
 ضاق الوقت والماء عن سنن الطهارة حرم فعلها ولو جرح جرحا  
 عمدا وخطا او مضونا وهدرا ومات بهما فلا قضاء وخروج عنها  
 مسائل **الاول** لو استشهد بجنب فانه يغسل عند الامام رحمه الله ومقتضاها  
 ان لا يغسل كقولها **الثانية** لو اختلط موتي المسلمين بموتي الكفار  
 فقتلها عدم التغسيل للكل والشافعية قالوا بتغسيله ولم يغسلوا و  
 اصحابنا فصلوا فقال الحاكم في الكافي من كتاب التحريم واذا اختلط  
 موتي المسلمين وموتي الكفار فمن كانت عليه علامة المسلمين صلى عليه  
 ومن كانت عليه علامة الكفار ترك فمن لم يكن عليهم علامة المسلمين اكثر  
 غسلوا وكفنوا وصلى عليهم ويسوءة بالصلوة والدعاء للمسلمين دون  
 الكفار ويدفنون في مقابر المسلمين وان كانا الفرقتان سواء كانت  
 الكفار اكثر لم يصلى عليهم ويغسلون ويكفنون ويدفنون في مقابر  
 المشركين وقد رجح المانع على المقتضى في مسئلة سفل رجل وغلف  
 لاخر فان كلا منها ممنوع عن التصرف في ملكه حتى لا يفرق فذلك مطلق

مطلق  
 التشديد في غسل

له وتعلق حق الاخر به مانع وكذا تصرف الراهن والموجر في المهرين  
 والعين الموصولة تمنع حق المهرين والمستأجر واما قدم الحق هنا على  
 الملك لا يفتوت به الامتفعة بالتأخر وفي تقديم الملك تفويت عين  
 على الاخر وتامة في العارية من مسائل الحيطان القاعدة الثالثة  
 لم ارها الآن الى اصحابنا وارجوا من كرم الفلاح ان يفتح بها او  
 بشي من مسائلها وبهي الاشارة في القرب قال الشافعية الاشارة في  
 القرب مكرهه وفي غيرها محبوب قال الله تعالى ويؤثرون على انفسهم  
 ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ غير الدين لا اشارة في القرب  
 فلا اشارة بعباء الطهارة ولا بستر العورة ولا بالصف الاول لان  
 الغرض بالعبادة الشفيع والاحلال فمن التز به فقد ترك اجلال الله  
 وتعظيمه وقال الامام رحمه الله تعالى لو دخل الوقت ومعه ماء يتوضأ  
 فوسيه بغيرة ليتوضأ به لم يجز الا ان يفر فيه خلا فالان الاشارة انما  
 يكون فيما يتعلق بالقرب والعبادة وقال في شرح المهذب في باب المحبة  
 لا قيام احد من مجلسه يجلس في موضع فان قام باخضاره لم يكره  
 فان انتقل الى بعد هذا الفرق من دخل عليه وقت الصلوة ومعه  
 ماء يكتفيه لطهارته وهناك من يحتاج بالطهارة لم يجز له الاشارة  
 ولو اراد المضطر اشارة غيره بالطعام لا يستيقا محتججا كان له ذلك  
 وان خاف قوامة محبة والفرق ان الحق في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ  
 فيه الاشارة والحق في حال المحبة لنفسه وكره اشارة الطالب غيره  
 بنوينة في العراف لان قراءة العلم والمسايرة اليه قربة والاشارة  
 بالقرتب مكرهه قال الحلال الاستبوط رحمه الله من المشكل على

من الامام كرهه فاما اصحابنا لا يكره الاشارة في القرب



هذه القاعدة من جاء ولم يجد في الصف فرجة فانه يجوز شخصاً  
 بعد الاحرام وينزب للمجرور ان يساعده فهذا يعوت على نفسه  
 قربة وهو اجر الصف الاول انتهى ثم رابت في الهبة من منية المفتي  
 فغير محتاج معه دراهم فاراد ان يؤثر الفقراء على نفسه ان علم انه  
 يصير على الشدة فالانبار افضل والآتي على نفسه افضل انتهى  
**القاعدة الواحدة** التابع تابع يدخل فيها قواعد **الاولى** انه لا يورث  
 ومن فوزه على الحمل يدخل في بيع الام يتعا ولا يورث بالبيع والهيئة كالبيع  
**ومنها** الشرب والطريق يدخلان في بيع الارض يتعا ولا يورثان  
 بالبيع على الاظهر **ومنها** لا كفارة في قتل المحمديون امة بشرط ان تلده  
 لاقل من ستة اشهر **ومنها** يصح افواهه بالوصية بالشرط المذكور **ومنها**  
 يصح الانصاء له ولو حمل دابة **ومنها** يصح الاقوال له ان يني المفسد  
 صالحاً وولد لاقل من ستة اشهر **ومنها** انه يرث بشرط ولادته حياً  
**ومنها** انه يورث فتقسم الوفاة بين ورثته كجنتين اذا ضربت بطرفي الفنة  
**ومنها** يصح الاقارب وان لم يبين له سبب اذا جاءت به لاقل المدة  
 في الادنى وفي مدة تنصوّر عند اهل الخبرة في البهايم **ومنها** صحته تبريره  
**ومنها** ثبوت شبه فتقول صاحب الهداية في باب اللعان ان الاحكام  
 لا تنزب على الحمل قبل وضعه ليس على اطلاقه لما علمت من ثبوت الاحكام  
 له قبله فالمراد بعضها كما اشار اليه في الفتاوى وخروج عنها ايضا ما لو  
 مال المديون تركه لاجل ابطاله او جعلت المال حالاً فانه يبطل الا  
 كما في الثانية وغيرها مع انه صفة للدين والصفة تابعة لموصوفها  
 فلا تفردهم وما خرج عنها لو اسقط الجوده فانه يصح لانها حقة

منها ما لا يورث من ثبوتها على ما في المتن  
 ومنها ما لا يورث من ثبوتها على ما في المتن  
 ومنها ما لا يورث من ثبوتها على ما في المتن

وما خرج لو اسقط حقه في حبس الرهن قالوا صح ذكره العاوي في  
 الفضولين **ومنها** الكفيل لو ابراه الطالب صح مع ان الرهن والكفيل  
 تابعان للدين وهو باق وواقفنا الشافعية في الرهن والكفيل على  
 الاصح وخالفونا في الاجل وجوده فارقت بان شرط القاعدة  
 ان لا يكون الوصف مما يورث بالعقد فان افرد كالرهن والكفيل افرد  
 بالحكم **الثانية** **التابع** **بمقتضى المتبوع** **ومنها** من فاته صلوة ايام حنوية  
 قلنا بعدم القضاء لا تقضى سنتها الواجب **ومنها** من فاته الحج وكحلل  
 بافعال العمرة لا ياتي بالرمي والمبيت لانهما تابعان للوقوف وقد سقط  
**ومنها** لو مات الفارس سقط سهم الفرس لا عكسه وخروج عنها من له  
 حق في ديوان كخراج كالمعائنة والعلماء وطلبهم والمعتيق والفقير  
 يفرق الاولاد من يتعا ولا يقطعت الوفاة بترعينا وقد اوضحناه في  
 شرح الكفر وما خرج الاخر من ترك كركب التسان في بكيرة الاقتسام و  
 التسمية على الفولاب واما بالولاية فلا على المختار مع ان المتبوع قد  
 سقط وهو الملقط **ومنها** اجور المولى على رأس الاقارب فانه واجب  
 على المختار **تتبع** يورث من ذلك ما قبل يسقط الفرع اذا سقط  
 الاصل ومن فوزه عد قولهم اذا برى الاصل برى الكفيل بخلاف  
 العكس وقد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل وقد قالوا قال لزيد  
 على عمر الف وانا من به وانكر عمر ولم الكفيل اذا ادعاه  
 زيدا دون الاصل كما في الحامية **ومنها** لو ادعى الزوج الخلع فانكرت  
 المرأة بابت ولم يثبت المال الذي هو الاصل في الخلع **ومنها** لو قال لعنت  
 عبدي من زيد فاعنته فانكر زيدا عني العبد ولم يثبت المال **ومنها**

اجبر ادعى

الحاج ساء وان كان على العروة سقط الجزاء كسقط المتبوع  
 وان لم يكن له ثمن سقط الجزاء كسقط المتبوع  
 وان لم يكن له ثمن سقط الجزاء كسقط المتبوع



لو قال بعت من نفسي فأنكر العبد عتق بلا عوض **السؤال السابع** لا يتفق  
**على المنوع** فلا يتفق تقدم المأموم على إمامه في بكيرة الافتتاح ولا في الأمان  
 أن انتقل قبل مشاركة الإمام وفتح عليه قاضي خان في الفتاوى ما إذا سبق  
 إمامه في الركوع والسمو في الرابعة **الرابعة** **بفتقر في التوابع** **ما لا يتفق**  
**في غيرها** وقرب منها يفتقر في الشيء ضمنيا ما لا يفتقر قصدًا وفي العفل  
 المسح والتلايين من جامع الفضولين فيما ثبت ضمنيا حكمها  
 قصدًا **ومن** قن لهما عتق أحدهما وهو موصوفو شري المفق  
 الساكن لم يجوز ولا يمكن الساكن من نقل ملكه إلى أحد لكن لو أدى المفق  
 الضمان إلى الساكن ملكه نصيبه **ومن** عصب قنًا فابق من يده و  
 ضخته المالك ملكه العاصب ولو شره قصد المجر **ومن** فضولي زوجة امرأة  
 برضاها لم تزوج وكله بعده بان يزوجه امرأة فقال نقضت ذلك  
 النكاح لم ينقض ولو لم ينقضه قولًا ولكن روجه أياها بعد ذلك  
 انتقض النكاح الأول **ومن** شرا كزبر عينا وأمر المشتري  
 البائع بقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع إليه غرارة وأمره أن  
 يكبله فيها صح إذا البائع لا يصلح وكبلا عن المشتري في القبض قصد  
 ويصلح ضمنيا وحكما لا جلا الفارة **ومن** شرا ماله بده فوكل وكبلا  
 بقبضه فقال الوكيل قد اسقطت خيارا عني خيار الردية لم يسقط  
 خيار الموكل ولو قبضه الوكيل وهو يراه سقط خيار ردية موكله عند  
 إجماع حنفية رحمه الله خلافا لهما وقرب من هذا الجنب من لا يجوز إذا  
 ابتداء ويجوز انتهائهما **ومن** القاضي إذا اختلف مع الإمام لم يولد  
 الاختلاف لم يجوز مع هذا الحكم خليفته وهو يصلح أن يكون قاضيا

وأجاز القاضي أحكامه يجوز **منها** أن الوكيل بالبيع لا يملك التوكيل به و  
 ويملك أجازة بيع ببيع فصولي والمعنى فيه أنه إذا أجاز فخطب عليه بما أتى به  
 خليفته ووكيل الوكيل كذلك فتكون أجازته في الانتهاء عن بصيرة بخلاف  
 الأجازة في الابتداء **ومن** القاضي لو قضى في كل أسبوع يومين بأن كان له  
 ولاية القضاء في يومين من كل أسبوع لا غير فقضى في الأيام التي لم يكن  
 ولاية القضاء فأجازة يوميه أجازة قضى جازت أجازة فأنه طهرت بغير  
 يفتقر في الابتداء ما لا يفتقر في البقاء عكس القاعدة المشهورة الأولى  
 نقض القاضي القضاء ابتداء ولو كان عدلا ففسق انزل عند الشك  
 وذكر ابن خال أن الفتوى عليه الثانية لو أبق المأذون النحر ولو أذن  
 للأبق صح كافي قضاء المعراج وقبلة قاضي خان بما في يده **القاعدة**  
**الحاجات** **تصرف الإمام على الرعية** **منوط بالمصلحة** وقدر جوابه في مواضع  
 منها في كتاب الصلح في مسئلة صلح الإمام عن الظلمة المنبئية في طريق العامة  
 وصرح به الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج في مواضع وصرح في كتاب  
 الخجرات أن السلطان لا يفتقر عفو عن قاتل من لا ولي له وإنما العفو  
 والصلح وعلقه في الإيضاح بأنه يقب ناطق وليس من النظر للتحقق  
 العفو وأصلها ما أخرجه سعيد بن منصور عن البراء بن رباح عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يفتقر عفو عن قاتل من لا ولي له وإنما العفو  
 أخذت منه فإذا أسيرت ردية فإن استغفبت وذكر الإمام أبو يوسف  
 في كتاب الخراج قال بعث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه على القضاء  
 وبيت المال وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الأرضين وحصل بينهم  
 شاة كل يوم شطرها وبطنها لهما ورتبها لعبد الله بن مسعود ورتبها  
 الآخر لعثمان بن حنيف وقال إنه أنزلت نفسي وأياكم من هذا المال بمنزلة  
 دالي السيم فان الله تبارك وتعالى ومن كان غنيا فليستعفف ومن  
 كان فقرا فليأكل بالمعروف والله ما أرى أرضا يؤخذ منها شاة في كل  
 يوم إلا أن يستخرج خواصها التي فعل هذا لا يجوز له التفضل ولكن قال في المحيط  
 من كتاب الزكوة والري الإمام من تفصيل وتسمية من غير أن  
 يسئل في ذلك إلا الهوى ولا يجل لهم إلا ما يفتقرهم ويقتضي اعوانهم بالمعروف

بمنزلة القاضي بالصلح  
 وعلى الفتوى

السلطان لا يصلح عفو عن قاتل  
 من لا ولي له وإنما العفو من الصلح

بمنزلة القاضي في عفو عن قاتل من لا ولي له



فان فضل من المال شيء بعد ابطال الخوف الى اربابها من المسلمين  
وان قصر في ذلك كان الله عليه حسيبا انتهى ورتبوا الرعي من الخراج بعد  
ان ذكر ان اموال بيت المال اربعة انواع قال وعلى الامام ان يجعل لكل نوع حكمه  
من هذه الاصلح بيتا يحضه ولا يخلط بعضه ببعض لان لكل نوع حكما  
يخص به قال ويجب على الامام ان يتق الله تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر  
حاجة من غير زيادة فان قصر في ذلك كان الله عليه حسيبا انتهى و  
في كتاب خراج لابي يوسف رحمه الله ان ابا بكر رضي الله عنه قسم المال بين  
الناس بالسوية فجاءت ناس فعاولوه باخليفة رسول الله انك قسمت بيننا المال  
فصوبت بين الناس ومن الناس اناس لهم فضل وسوابق وقدم فلو قضيت  
اهل السوابق والقدم والفضل بفضلهم فعلا ما زادكم من السوابق والقدم  
والفضل ما اعزني بذلك وانما ذلك شيء توابه على الله تعالى فهذا معاش  
فانصت فيهم من الاثرة فلما كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجاء الفتوة  
فضل فقال لا اجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم من قاتل معه  
قروض لاهل السوابق والقدم من المهاجرين والانصار عن شهيد بدر اول  
يشهد بدر اربعة الاف وفرض لمن كان اسلامه كاسلام اهل بدر دون  
ذلك انزلهم على قدر منازلهم من السوابق انتهى وفي الفتية من باب ما حل  
للمدرس والمتعلم كان ابو بكر رضي الله عنه يسوي بين الناس في القظام بيت  
المال وكان عمر رضي الله عنه يعطيهم على قدر الحاجة والسفقة والفضل والاضافة  
بما فعله عمر في زماننا فتغير الامور الثلاثة انتهى وفي البرزانية السلطان  
اذا ترك العشر لمن هو عليه جاز غنيا كان او فقيرا لكن اذا كان المشرك  
له فقرا فلا ضمان على السلطان وان كان غنيا فكل السلطان العشر  
للفقراء من بيت مال خراج لبيت مال الصدقة انتهى **باب** اذا كان  
فعل الامام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ  
امره شرعا الا اذا وافقه فان خالف لم ينفذ ولهذا قال الامام ابو يوسف  
في كتاب خراج من باب احياء الاموات وليس للامام ان يخرج شيئا  
من يد احد الا بحق ثابت معروفا انتهى وقال قاضي خان في فتاويه  
من كتاب الوقف ولو ان سلطانا اذن لعموم ان يجعلوا ارضا

الاموال

على التوبة  
بصفة حسيب  
فلا سعة

من اراضي البلدة جازيت موقوفة على المسجد وامره ان يزيد وفي نسخة  
قالوا ان كانت البلدة فتح عنوة وذلك بقدر الماد والناس ينفذ امر  
السلطان فيها وان كانت البلدة فتح صلحا يتق على ملكها فلا ينفذ  
امر السلطان انتهى وفي صلح البرزانية لم تعط في الديوان ومات عن ابنين  
فاصل على ان يكتب في الديوان اسم احدهما او ياخذ العطايا والاخر  
لا شيء له من العطايا وبذلك له من كان العطايا مالا معلوما فالصلح با  
وبذلك بدل الصلح والعطايا للذي حصل الامام العطايا لان الاستحقاق للعطايا  
بأشياء الامام لا يدخل له رضاء الغير وجعل غير السلطان ان منع  
المستحق واشياء غير المستحق مقامه انتهى **باب** تصرف العائض الامام  
فيما له فعلة في اموال النجاشي والبركات والاقاف مقبلة بالمصلحة فان لم  
يكن مبنيا عليها لم يقع ولهذا قال في شرح تلمنصن الجامع من كتاب الوصايا  
اوصى ان يشترى بالثلث عبدا ويعتق فبان بعد الايام ردين بحيط  
الثلثين فشر العائض عن الموصي كمالا بعير حضا بالعبدة واعناق لغو  
ليعتق الوصية هي الثلث بعد الذين قال العائض شارحه واعناق  
فهو لغو وتغير تنفيذه باعتبار الولاية العائض مقبلة ولم يوجد  
فيلغو انتهى وفي قضاء الولو الحجة رجل اوصى الى رجل وامر ان يصدق  
من ماله على فقراء بلدة كذا بمائة دينار وكان الوصي بعد من ملك البلدة  
ولم يملك البلدة عشرين له عليه وراهم ولم يجد الوصي الى ملك البلدة  
فامر العائض الغريم بصرف ماله من الدراهم الى الفقراء فالدين عليه  
باق وهو منقطع في ذلك ووصية الميت قائمة انتهى وهذا علم ان  
امر العائض للفقراء اذا وافق الشرع وصريح في الرجعية والولو الحجة

فقط من ان ينفذ في ان المستحق

الصلح با



وغيرهما بان القاضي اذا قرر فرائض المسجد بغير شرط الواقف لم  
يحل للقاضي ذلك ولم يحل للفراش تناول المعلوم وبه علم حجة احداث  
الوظائف بالادواق بالاولى لان المسجد مع احتياجه للفراش لم يحجز  
تقريره لا مكان المسجد فرائش بالانفرد بغير غيره من الوظائف  
لا يحل بالاولى وبه علم ايضا حجة احداث المربيات بالادواق بالاولى  
**وقد سئل** عن تقرير القاضي للمربيات بالادواق **فاجبت** بانه  
ان كان من وقف مشروط بالفقراء فالنوع صحيح لكنه ليس بلازم  
والناظر الصرف الى غيره وقطع الاول الا اذا حكم القاضي بعدم تقرير غيره  
فحينئذ يلزم وبه في ادواق الخصاص وغيره وان لم يكن من وقف  
الفقراء وقدره لمن يملك نصا **بالمسئل** لو قرر من فائض وقف  
سكت الواقف عن مصرف فائضه فهل يصح **فاجبت** بانه لا يصح ايضا  
لما في التنازع فيه ان فائض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يستحق  
به القولي مستغلا وصرح في البراءة وبتبعه في الدرر والغرابة لا  
يصرف فائض وقف لوقف اخر اخذوا فقها واختلفوا انتهى وكذا  
في شرح الكنت من كتاب القضاء ان من القضاء الباطل القضاء بخلاف  
شرط الواقف لان مخالفة كخالفه النص وفي المتنقط القاضي  
اذا اخرج الصيغة من غير كقولهم جرائنتي فعلم ان فعله مقيد بالمصلحة  
ولهذا صرحوا بان الحابطة اذا مال الى الطريق فاشهدوا احد على ما  
ثم ابراهه القاضي لم يصح كما في التهذيب وكذا لا يصح تأجيل القاضي  
لان الحق ليس له كذا في جامع الفصولين **القاعدة السادسة**  
**محدود تقرير الشبهة** وهو حديث رواه الجلال السيوطي مؤثرا

طريقه في احوالها ان كان من وقف الفقراء

نفس الجوار

الى ابن عدي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وخرج ابن  
ماجه من حديث ابن مبرزة اذ فواحد وما استطعت فان وجدتم  
للمسلمين خرجوا فخلوا بسلام فان الامام لان يخطي في العفو و  
اخرج طبراني عن ابن مسعود رضي الله عنهما موقفا اذ رواه الجرد  
تدرا بالشبهة واخذت الروي في ذلك متفق عليه وعلقته لا تمتد  
بالقول والشبهة في الفعل وهي شبه اشتباه والى شبهة في محل  
فالاولى تحقق في حق من اشتبه عليه محل والحكمة فظن غير الدليل  
دليلا فلا بد من الظن والافلا شبهة اصلا كقطة حل وطل جارية  
روضة اوابية او امة او جده او جدته وان علبا ووطي المطلعة  
ثلاثا في العدة او باينا على مال او المصلحة وام الولد اذا اعتقها  
وبه في العدة ووطي العبد جارية مولاه والمرئ في حق المروءة  
في رواية ومستجير الرهن كالمزني ففي هذه المواضع لا اذا  
قال طنت انها محل ولو قال علمت انها حرام على وجه  
ولو ادعى احد من الطرفين والاخر لم يدع لاحد عليهما حتى لو اجمعا  
بعلما بالحكمة والشبهة في محل في ستة مواضع جارية ابنه و  
المطلقة طلاقا باينا بالكنابات ومجارية المبيعة اذا وطئها ابنت  
قبل تسليمها الى المشتري وانجهوه فمهر اذا وطئها الزوج قبل  
تسليمها الى الزوجة والمشاركة بين الواطئ وغيره والمهونة اذا  
وطئها المرئ في رواية كتاب الرهن وعلمت انها ليست بالخنا  
ففي هذه المواضع لا يجب الحدة وان قال علمت انها على حرام  
لان المانع هو الشبهة في نفس الحكم ويدخل في النوع الثاني في

واخرج الترمذي والحاكم من حديث عائشة  
او رواه الجرد عن المسلمين ما استطعت  
في العفو خير من ان يخطي  
والقتل عن عباد الله ما استطعت  
في فتح القدير اجمع فقرا الامصار  
على الحدود مع

وطي



جارية عبده المأذون المديون ومكانه ووطى البائع الجارية المبيعة  
بعد القبض في البيع العاصم والتي فيها الخيار للمشتري وجارية التي هي  
أختة من الرضاع وجارية قبل الاستبراء والزوج المحرم بالردة  
وبالمطالبة لابنة أو جماعة لا قها انتهى ما في فتح القدير وهذا شبهة  
ثالثة عندنا حنفية رحمه الله وهي شبهة العقد فلا حد إذا وطئ محرمة  
العقد عليها وإن كان عالما بالمحرمة فلا حد على من وطئ أمه أو تزوجها  
بلا شهود أو بغير إذن مولاه أو مولاه وقال الجدي في وطئ محرمة العقد  
عليها إذا قال علمنا أنها حرام والعنوى على قولهما كان في خلاصة ومن شبهة  
وطئ امرأة اختلف في صحته نكاحا **ومنها** شرب خمر المذموم وإن  
كان المعقد كحرمه **ومنها** أنه لا يجوز التوكيل باستيفاء الحدود وأختلف  
في التوكيل بأشياء مما بنا على أنها تدرك بها أنها لا يثبت بشهادة  
النساء ولا بكتاب القاضي إلى القاضي ولا بالشهادة على الشهادة ولا  
تقبل الشهادة بحمد متقدم سوى حد القذف إلا إذا كان بعد  
عن الإمام ولا يصح إقرار الكون بالحدود والخالفه إلا أن يضمن المال  
ولا يمتثل فيها لأنه ترجاء التناول وفيه شبهة حتى إذا ذكر القاذف  
ترك من غير يمين ولا يصح الكفالة بالحدود والعصا ولو برهن  
القاذف برجلين أو رجل وامرأتين على إقرار المقدوف بالزنا فلا  
حد ولو برهن بثلاثة على الزنا حد وحده ولا قطع بصفة مال أصلا  
وإن علما وفرعه وإن سفل واحد الزوجين وسببه وعبد وكف  
بيت مأذون في دخوله ولا فيما كان أصلا مباحات كما علمت  
رعيه في كتاب السرقة ويسقط القطع بدعواه كون المسروق ملكه

وإن لم يثبت وهو اللص الطرף وكذا إذا أعتق الموطوءة روجبا  
ولم يعلم **تتبع** تقبل قول المترجم في الحدود لا تثبت كغيرها فإن قيل  
وجب أن لا يقبل لأن عبارة المترجم يدل عن عبادة العجم والحدود  
لا تثبت بالأبواب الأخرى أنه لا تثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب  
القاضي إلى القاضي اجيب بأن كلام المترجم ليس سيدا عن كلام القاضي  
كن القاضي يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرف  
ويقف عليه فكانت عبارة كعبارة ذلك الرجل لا بطريق العدل بل بطريق  
الامانة لأنه يصار إلى الترجمة عند العجم عن معرفة كلامه كالشهادة  
يصار إليها عند عدم الإقرار كذا في شرح الأدب للصدر الشهيد من  
الثامن والثلاثين **تتبع** العصاص بالحدود في الدفع بالشبهة  
فلا تثبت إلا بما يثبت به الحدود وما فرغ عليه أنه لو دعي نائما فقال  
نكحة وهو ميت فلا قصاص ووجب الدية كما في العدة **ومنها**  
لو حن القاضي بعد حكم عليه بالعصا فإنه يقتل دية ولا قصاص تقبل  
من قال أقبلني فقتله وأختلف في وجوب الدية والامتنع عدمه ولا  
قصاص إذا قال أقبل عبدي أو أخي أو ابني أو ابني كمن لا شيء في العبد  
ويجب الدية في غيره وأسنن في حرارة المصنوعين ما إذا قال  
أقبل ابني وهو صغير يجب العصاص وتمايم في البرارية وينبغي  
أن لا قصاص تقبل منه لا يعلم أنه محفون الدم على التأبيد ولا  
وفي الحاشية ثلاثة قتلوا رجلا عذرا ثم شهدوا بعد التوبة أن القاتل  
عني عينا قال الحسن لا تقبل شهادتهم إلا أن يقول اثنتان منهم  
عنا عينا وعن هذا الواحد وفي هذا الوجه قال أبو يوسف

ذكره



تقبل في حق الواحد وقال الحسن يقبل في حق الكل انتهى وكتبنا  
 في العفو في شرح الكنت من الدعوى عند قوله وقبل الخصم اعطى  
 فلتراجع وكتب في الفوايد ان القصاص كالحدد والآخ  
**الاول** يجوز القصاص في القصاص دون الحدود كما في قوله  
**الثاني** الحدود ولا تورث والقصاص يورث **الثالث** لا يصح العفو  
 في الحدود ولو كان حد القذف بخلاف القصاص **الرابع** التقادم  
 لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحدود سوى حد القذف **الخامس**  
 ثبت بالاشارة والكتابة من الاخر بخلاف الحدود كما في الهدية  
 في مسائل شتى لا يجوز الشفاعة في الحدود ويجوز في القصاص **السادس**  
 حدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص  
 لا بد فيه من الدعوى والله سبحانه وتعالى **السابع** التعزير ثبت مع  
 البينة ولذا قالوا ثبت بما ثبت به المال ويجوز فيه كلف و  
 فيه بالنكول والكفارات ثبت **الثامن** ايضا الا كفارة الفطر  
 في رمضان فانه سقطها ولذا لا يجب مع النسيء والخطاء وفي  
 صوم مختلف في صحته كما علم في محله واما الفدية فهل سقطها  
 لم ارها الا ان ومن النجس الشافعية شرطوا في الشهية ان يكون  
 قوية قالوا فلو قتل مسلم ذميا فقتله ولى الذمي فانه يقبل به وان  
 كان موافقا لراى به حنيفه رحمه الله ومن شرب النبيذ جحد ولا  
 يرعى خلاف ابو حنيفة رضي الله عنه **القاعدة السابعة** **الحدود**  
**لا يرسل في اليد** فلا يضمن بالعصب ولو صبا ولو عصب صبا فما  
 في يده في ثأث او جحى لم يضمن ولا يرد مالوا بصا عقة او

يعلمه

او ثأث حبة او ينقله الى ارض مسبعة او الى مكان الصواعق  
 او الى مكان يغلب فيه الحمى والامراض فان دبت عاقلة الفاعل  
 لانه صما الاطلاق لا ضمان غضب وكريه يضمن بالاطلاق والمجسد  
 يضمن بالاطلاق والعبد يضمن بهما والمكاتب كالحرة لا يضمن بالعصب  
 ولو صغيرا ونمائه في شرح الربيعي قبل باب القسامة وام الولاء كالحرة  
 ولم ار الا ان حكم ما اذا وطئ حرة بشبهة فاحبلها وماتت بالولادة  
 وينبغي عدم وجوب دينها بخلاف ما اذا كانت امه ومن فروع  
 لو طأ وعده حرة على الزنا فلا مهر لها كما في الحائنة ولو كان الوطئ صبيا  
 فلا حد ولا مهر وهذا يقال لنا وطئ خلا عن القصاص والعقوبة  
 ما اذا طأ وعده امه لكون المهر حق السيد وخرج عن القاعدة قولها  
 اذا تسارع رجلا في امرأة وكانت في بيت احدهما او دخل بها احد  
 فهو الاول لكونه دليلا على سبق عقده والاولى ان يقال ان الزوجة  
 في يد الزوج كقافة مناهة ولقولهم في باب النكاح ان القول قوله  
 فيما يصح لهما معنيين بانها في يد الزوج فهي وما في يدها في يده  
 فيقال في اصل القاعدة كقولنا يدخل تحت يد احد الا الزوجة فانها  
 في يدها ووجهها والله سبحانه اعلم ثم رايت في جامع الفضولين من  
 التاسع عشر ما نصه امرأة في دار رجل يدعى انها امه وخارج  
 يدعيها وهي تضدقه فالقول لرب الدار فقد صح بان السيد  
 ثبت على حرة بحفظ الدار كما في المناع انتهى **اذا اجتمع اركان من صبي**  
**واحد ولم يختلف** معقودهما دخل احدهما في الآخر غائب  
 فمن فروعها اذا اجتمع حدث وجنابة او جنابة وحيض كفي الفصل

التي عدها الشافعية



الواحد ولو باشر المحرم فيما دون الفرج ولو منه شاة ثم جامع ومقتضاها  
 الاكتفاء بوجوب الجماع ولم ار الآن صريحا **ومنها** لو فضل المحرم بدمه وحلي  
 في مجلس واحد فانه يجب دم واحد انفا وان كان في مجلس فذلك  
 عند محمد وعلي قولهما رجمهما الله يجب لكل يرد دم ولكل رجل دم اذا وجد  
 ذلك في كل مجلس حتى يجب عليه اربع دماء اذا وجد في كل مجلس فلم يرد رجل  
 فعملناها جناية واحدة معنى الاتحاد المقصود وهو الارتفاق فاذا  
 اتحد المجلس بعينه المعنى واذا اختلف يعقبن جنبايات لكونها اعظاما متبنا  
 وعلى هذا الخلاف لو جامع مرة بعد اخرى مع امرأة واحدة او نسوة  
 الا ان مشايخنا قالوا في الجماع بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدمته وفي  
 المرة الثانية عليه شاة كذا في المبسوط وفي النجاة فان جامعها مرة  
 بعد اخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعوفة ولم يقصد به رفض الحجة  
 العائدة بدمه الاخر بالجماع الثاني في قول ابي حنيفة وابي يوسف رجمهما  
 ولو نوى بالجماع الثاني رفض الحجة العائدة بالدم بجماع الثاني شيء انتهى  
**ومنها** لو دخل المسجد وصلى الفرض والرائية دخلت فيه التحية ولو طواف  
 العاد من فرض ونذر دخل فيه طواف القدوم بخلاف ما لو طواف  
 للافاضة لا يدخل فيه طواف الوداع لان كلا منهما مقصود مقصودهما  
 مختلف ولو دخل المسجد بحرام ففضل مع الجماعة لا ينوب عن تحية البيت  
 لا خلاف في مجلس الوصل فريضة عقيب طواف ينبغي ان لا يكفيه عن  
 ركعتي الطواف واجبة فلا تقطع بفعل غيرها بخلاف تحية الوصل  
 اية سجدة صليية قبل ان يقرأ ثلاث ايات وكفت عن المداوة لصل  
 المقصود وهو التعظيم وكذا لو ركع لها فورا اجازت قياسا وهذه

في سجدة  
 واحدة

بخلاف تحية المسجد  
 لانه ركعتي الطواف

من المواضع التي يعمل فيها بالقبس كما بيناه في شرح المنار ولذا  
 لو تلاه في ركعتي سجدة واحدة في مجلس واحد كسجدة واحدة ولو تعد السهو  
 في الصلوة لم يبعد الجابر بخلاف الجابر في الاحرام فانه يبعد بعد  
 الجناية اذا اختلف جنسها لان المقصود بسجود السهو رغم ان الشيطان  
 وقد حصل بالتحديد بين احوال الصلوة والمقصود في الثاني جبره هناك  
 كحرمة فلكل جبر فاختلف المقصود ولو زني او شرب حرام او سرق  
 مرارا كفي واحد سواء كان الاول موجبا لما اوجب الثاني او لا فلو  
 زني بكرا ثم شيا كفي الرجم ولو قد فرج رارا واحدا او جماعا في مجلس  
 او مجلس كفي واحد بخلاف ما اذا زني فحدث ثم زني فانه يجزئانيا ولو زني  
 وشرب وسرق اقيم لكل لا خلاف في مجلس ولو طلى في نهار رمضان مرارا  
 لم يلزمه النكاح وما بعده شيء ولو في يومين فان كانا من رمضان  
 تعدت والا فان كثر الاول تعدت والا تعدت ولو فضل المحرم صبيا  
 في تحريم فعله جازا واحدا للاحوام لكونه اقوى ولو لبس المحرم ثوبا مطيبا  
 فعليه ثوبان لا خلاف في مجلس ولذا قال الزبيدي في قول الكشي او خضب  
 رأسه بخناء هذا اذا كان ما بيا وان كان ملتبسا فعليه دمان دم  
 ودم لتغطية الرأس انتهى وسعد الجزار على العاد فيهما على المزدحم  
 دم لكونه محرما باحوامين عندنا وقولهم الا ان تجاوز الميقات  
 غير محرم استثناء منقطع لانه حالة المجاوزة لم يكن قازيا ولو تكرر الوطى  
 بشبهة واحدة فان كانت شبهة ملك لم يجب الا مرة واحدة لان الثاني  
 صادق ملكه وان كانت شبهة استنباه وجب لكل وطى مهر لان كل  
 وطى صادق ملك الغير فلا اول كوطى جارية ابنه او مكاتبه والنكاح

سجدة

ولو زني وشرب وسرق اقيم لكل  
 ولو زني او شرب او سرق اقيم لكل



فاسد ومن الثاني وطني احد الشريكين التجارية المشتركة ولو وطني  
مكاتبته مشتركة مراد اخذ في نصفها وتقدر في نصيب شريكه الكلي  
لها ولا يتعد في التجارية المستحقة كذا في الظهيرة ومن زني بامه فقتلها  
لزمه احدى العتمة لاختلافهما ولو زني بكرة فقتلها وجب احدى مع  
الدية ولو زني بكبيرة فاقضاه فان كانت مطاوعة من غير دعوى  
شبهة فعليه احدى ولا شيء في الافضا ولو ضاها به ولا مهر لها  
لوجب احدى وان كان مع دعوى شبهة فلا احدى ولا شيء في الافضا  
ووجب العفو وان كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه احدى ونها  
ولا مهر لها فان لم يتمسك بوليها فعليه الدية كاملة والاخذ وضمن ثلث  
الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا احدى عليهما وان كان البول  
يتمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يتمسك  
البول فعليه الدية كاملة ولا يجب مهر عندهما خلافا لمحمد رحمه الله وان  
كانت صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة الا في حق سقوط الاشهر  
وان لا يجامع مثلها فان كان يتمسك بوليها فعليه ثلث الدية  
وكمال مهر ولا احدى عليه والا فالدية فقط كذا في شرح الزبيري من محدود  
واما الجناية اذا تعدت بقطع عضو ثم قتل فانها لا تدخل فيها  
الا اذا كانا خطابين على واحد ولم يتخللها برء وصورها ستة  
عشر لانه اذا قطع ثم قتل فاما ان يكونا عدينا او خطابين او احدهما  
عديا والاخر خطاء وكل من الاربعة اما على واحد او اثنين وكل من  
الثمانية اما ان يكون الثاني قبل البرء او بعده وقداؤنا في شرح  
المشار في بحث الاداء والقضاء والمعتدة اذا وطئت بشبهة وجب

اخر وتداخلتوا المري منها سوار كان الوطني صاحب العدة الاولى او غيره  
لحصول العتصود وقد علمنا احترزا عنه بقولنا من جنس واحد ونقول  
لم يختلف مقصودهما ويقولنا غالبا وانه الموفق **القاعدة السابعة**  
**اعمال الكلام اول من مال له ان كان له مال** ولا انفق اصحابنا في  
الاصول على ان الحقيقة اذا كانت متعذرة فانه يقصر الى المجاز فيقول  
لا يأكل من هذه التخلل او يهدى الدقيق حيث في الاول باكل ما يخرج منها  
ان باعها واشترى به ما كولا في الثاني بما يتخذ منه كالخمر ولو اكل عين  
الشجرة والدقيق لم يثبت على الصحيح والمجوز شرعا او عرفا كالمعتد  
وان تعدت الحقيقة والمجاز او كان اللفظ مشتركا بلا قرع اهل  
الامكان فالاول قوله لامرارة المودة لا يسبها هذه بنى لم يحرم بذلك  
ابدا والثاني لو اوصى بوابه وله معتق بالكسر ومعتق بالفتح بطلت  
ولو لم يكن معتق بالكسر وله موال اعتقهم ولهم موال اعتقهم انصرف  
الى موابه لانهم حقيقة ولا شيء لموال موابه لانهم المجاز ولا يجمع بينهما  
وقد فرغنا على هذه القاعدة ما في النجاسة رجل به اقران فقال لا احدى  
انت طالق اربعاً فقالت الثلاث تكفيني فقال الزوج او قعت  
الزيادة على فلانة لا يقع على الاخرى شيء وكذا لو قال الزوج الثلاث  
لك والباقى لصا جئت لا تطلق الاخرى انت لم تعد امكان العمل  
فاحمل لان الشارع حكم بطلان ما زاد فلا يمكن ايقاعه على  
احد وفيها حكاية لاسناد الطحاوي حكاها في سنة الدهر من  
الطلاق ولو جمع بين بيع الطلاق عليها ومن لا يقع وقال  
احدك طالق فني لجانته ولو جمع بين منكوحته ورجل وقال



الحمد لله

۱۲۲

فذكر كلاما - ما لم يذكر يا ربنا الله من احوال  
قال الرب في نفسه  
فذكر كلاما - ما لم يذكر يا ربنا الله من احوال  
قال الرب في نفسه  
فذكر كلاما - ما لم يذكر يا ربنا الله من احوال  
قال الرب في نفسه



ينتقل نصيب فاطمة المذكورة **فاجاب** الذي ظهر لي الآن ان نصيب عبد  
 القادر جميعه ينقسم هذا الوقف على سبتي خرا لعبد الرحمن منه اثنان  
 وعشرون ملكة احدى عشر ونصيب سبعة وعشرون ولا يتم هذا الحكم  
 في عقابهم بل كل وقف يحسبه قال وبيان ذلك ان عبد القادر لما توفي  
 انتقل نصيبه الى اولاده الثلاثة وهم علي محمد والطيفه المذكور من حظ  
 الاثنين علي خياه ولهم خياه ولطيفه خياه وهذا هو الظاهر عندنا  
 ونحتمل ان يقال بشاركتهم عبد الرحمن وملكه ولدا محمد المتوفى في حيوة  
 ابيه ونزول منزله بينهما فيكون لهما السبعان ولعلي السبعان والطيفه  
 السبع وهذا وان كان محتملا فهو مرجوح عندنا لان التمكن في ما اخذه  
 بثلاثه امور **احدها** ان مقصود الواقف ان لا يحكم احدا من ذريته وهذا  
 ضعيف لان المقاصد اذا لم يزل عليها اللفظ لا يفسر **الثاني** اذا خالهم  
 في حكم وجعل الترتيب بين كل اصل وفرعه لابن الطيفتين جميعا وهذا  
 محتمل لكنه خلاف الظاهر وقد كنت ملت اليه مرة في الوقف للفظ  
 فيه لست اعلم في كل ترتيب **الثالث** الاستناد الى قول الواقف ان من  
 مات من اهل الوقف استخفافه بشي قام ولده مقامه وهذا اقوى لكن  
 انما يتم لو صدق على المتوفى في حيوة والده انه من اهل الوقف وهذه  
 مسئلة كان قد وقع مثلها في الشام قبل السبعين وسمائه وطلبوا فيها  
 نقلا فلم يجدوه فارسلوا الى الديار المصرية يستلون عنها ولا ادري  
 ما اجابوهم لكني رايت بعد ذلك في كلام الاصحاب فيما اذا وقف  
 على اولاده على ان من مات ولا ولد له انتقل الى الباقيين من اهل  
 الوقف فمات واحد عن ولد انتقل نصيبه اليه فاذا مات اخوه

من مات انتقل الى اولاده

ختم

غير ولد انتقل نصيبه الى اخيه لانه صار من اهل الوقف فهذا التعديل  
 يقتضيه انما صار من اهل الوقف بعد موت والده فيقتضي ان  
 ابن عبد القادر المتوفى في حيوة والده اذا آل اليه الاستحقاق قال  
 وما يتنبه لان ابن اهل الوقف والموقوف عليه عموما وخصوصا  
 من وجه فاذا وقف مثلا على زيد ثم عمه وولاده فعمه وموقوف  
 عليه في حيوة زيد لانه معين وقصده الواقف بخصوصه وسماه وعينه  
 وليس من اهل الوقف حتى يوجد شرط استخفافه وهو موت زيد  
 واولاده اذا آل اليه الاستحقاق كل واحد منهم من اهل الوقف ولا  
 يقال في كل واحد انه موقوف عليه بخصوصه لانه لم يعينه الواقف وانما  
 الموقوف عليه جهة الاولاد كالعقار قال فبين ان ابن عبد القادر  
 والد عبد الرحمن لم يكن من اهل الوقف اصلا ولا موقوفا عليه  
 لان الواقف لم ينص على اسمه قال وقد يقال ان المتوفى في حيوة  
 ابيه يستحق ان لو مات ابوه جاز عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق  
 الى اولاده قال وهذا قد كنت في دقة الحق ثم رجعت عنه فان قلت  
 قد قال الواقف ان من مات من اهل الوقف قبل استخفافه بشي  
 فقد سماه من اهل الوقف مع عدم استخفافه فدل على انه اطلق  
 اهل الوقف على من اتصل اليه الوقف مع عدم استخفافه فدخل محمد  
 والد عبد الرحمن وملكه في ذلك فاستحقاقا ونحن انما نرجع في الاول  
 الاما دل عليه لفظ واقفها سواد واقف ذكر عرف الفقهاء ام لا قلت  
 لانهم مخافة ذلك لما قلنا اما اولاد فلانه لم يقل قبل استخفافه  
 وانما قال قبل استخفافه بشي فيجوز ان يكون قد استحقق شيئا صار

ليس من اهل الوقف وانما يصدر عليه اسم اهل الوقف  
 بعد موت والده

بذلك



من اهل الوقف وبنت استحقاقا اخر يموت قبله فنقص الوقف على ان  
والده يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل اليه ولو سلمنا انه قال قبل  
استحقاقه فنحن لان يقال ان الموقوف عليه والموطن الذي بعده وان وصل اليه  
الاستحقاق اعني انه صادر من اهل الوقف قد بناه في استحقاقه اما لانه مشروط  
بمدة كقوله في كل سنة كذا فيموت في انسابها او ما اشبه ذلك فنص ان هذا من اهل  
الوقف والى لان ما احتج من الغلة شيئا اما لعدم الاستحقاق بمضي زمان  
او غيره هذا حكم الوقف بعد موت عبد القادر فلما توفي عمر عن غير نسل انتقل  
بضيه الى اخوته على شرط الوقف لمن في درجته فيضرب بضم عبد القادر كل  
بينهما اثلاثا على الثلثان وللطيفة الثلث ويستمر حرم عبد الرحمن ومملكته  
فلما ماتت الطيفة انتقل بضمها وهو الثلث الى بنتها ولم ينتقل لعبد الرحمن  
شي لوجود ولاد عبد القادر وهم يحجبونهم لانهم اولاد وقد قدم على اولاد  
الاولاد الذين هم منهم ولما توفي علي بن عبد القادر وحلف بنته زينب  
اخف ان يقال بضم كذا وهو ثلثا بضم عبد القادر لها عملا بقول  
الواقف من مات منهم عن ولد انتقل بضمه لولده ونحوه بنت عمته  
مستوعبين بضم جدهما زينب ثلثاه ولعاطة ثلثه واخف ان يقال  
ان بضم عبد القادر كل ينقسم لان علي اولاده عملا بقول الواقف ثم اولادهم  
على اولاده فقد اثبت لجميع اولاد الاولاد استحقاقا بعد الاولاد واما  
جينا عبد الرحمن ومملكته وهما من اولاد الاولاد بالاولاد فاذا انقرض الاولاد  
لا الحجب فيستحقان وينقسم بضم عبد القادر بين جميع اولاد اولاده  
فلا يحصل لزينب جميع بضم ابنها وينقص مكان بيد فاطمة بنت لطيفة  
وهذا امر اقتضاه النزول لمحدث بانقرض طبقة الاولاد المستفاد

منه فانه

من شرط الوقف ان اولاد الاولاد بعدهم ولا شك ان فيه مخالفة لظاهر  
قوله ان من مات فنصيب لولده فان ظاهره يقتضي ان نصيب على البنت  
زينب واستمر نصيب لطيفة لبنتها فاطمة في الفاء بهذا العمل فيها جميعا  
ولا يمتنع في ذلك لزمنا مخالفة قول الواقف ان بعد الاولاد يكون  
لاولاد الاولاد قطا به يشمل الجميع فهذا ان الظاهر ان يعارضوا به  
تعارض قوي صعب ليس في هذا الوقف نحو اصعب منه وليس المرجح  
فيه بالهاتين بل هو محل نظر الفقيه وخطره في طرق **وهنا** ان الشرط  
المقتضي لاستحقاق اولاد الاولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف  
والشرط المقتضي لاجراءهم بقوله من مات انتقل بضمه لولدها فخر  
فالعمل بالمتقدم اولى لان **هنا** من باب النسخ حتى يقال العمل بالمتأخر  
اولا **وهنا** ان ترتيب الطبقات اصل وذكر انتقال نصيب الوالد الى  
ولده فرع وتفضل لذلك الاصل فكان التمسك بالاصل اولى **وهنا** ان من  
صيغته عامة بقوله من مات ولده صالح لكل فرد منهم ولجميعهم ولذا  
اورد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم الى مجموع الاولاد من مقتضات  
هذا الشرط فكان اعماله من وجه مع اعمال الاول وان لم يعمل بذلك  
كان العمل الاول وان لم يعلم بغيرك من وجه وهو مروج **وهنا** اذا تعارض  
الابوين اعطاء بعض الذرية وهو ما يتم تعاضدا لا ترجيح فيه فالاعطاء  
اولا لانه لا شك انه اقرب الى غرض الواقف **وهنا** ان استحقاق زينب  
لاقل الابوين وهو الذي يحضرها اذا اشرك منها وبين بقية الاولاد  
محقق وكذا فاطمة والذرية على المحقق في حقها مشكوك فيه ومشكوك  
في استحقاق عبد الرحمن ومملكته فاذا لم يحصل ترجيح في التعارض

بما يقتضيه الشرط



انما هو من اهل الوقف

ابن النعمان يسمي بينهم فيقسم بين عبد الرحمن وملكة وزينب  
وقاطمة واهل بيته المذكور مثل خط الاثنين فيكون لعبد الرحمن خمسة  
وكل من الاناث خمسة نظر اليهم دون اصولهم فينزلون منزلةهم ولو كان  
موجودين فيكون لفاطمة خمسة ولزینب خمسة ولعبد الرحمن وملكة  
خمسة فياحتمل انما الى الثاني اميل حتى لا يفضل فخذ على فخذ في المقدار  
بعد ثبوت الاستحقاق فلما اوفيت فاطمة من غير نسل والباقيون من  
اهل الوقف زينب بنت خالتها وعبد الرحمن وملكة ولدا غميا وكلهم  
في درجتها وجبت قسم نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه وملكة ربعه  
ولزینب ربعه ولا نقول هنا ننظر الى اصولهم لان الانتقال من ساوهم  
ومن هو في درجتهم فكان اعتبارهم بانفسهم فاجتمع لعبد الرحمن  
وملكة النخس حصلا لها بموت علي ونصف ورع لخص الذي لفاطمة  
بينها بالنصف فلعبد الرحمن خمس ونصف خمس وثلاث خمس وملكة  
ثلاث خمس ورع خمس واجتمع لزینب النخس بموت والدها ورع  
خمس فاطمة فاجتبا الى عدد يكون له خمس والنخس ثلث ورع وهو  
ستون ففمنها نصيب عبد الله ورع عليه لزینب خمسة ورع خمسة  
وهو سبعة وعشرون ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهي خمس  
ونصف خمس وثلاث خمس وملكة احد عشر وهي ثلثا خمس ورع خمس  
وهذا ما ظهر لي ولا استحي احد من الفقهاء في قوله في بل ينظر لنصف  
انتم كلام السبكي قلت قابلا لجلال الاسيوطي الذي يظهر اختياره  
اولاد خول عبد الرحمن وملكة بعد موت عبد الله ورعها بقوله ومن  
مات من اهل الوقف الى اخوه وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه

انما هو من اهل الوقف

انما هو من اهل الوقف ممنوع وما ذكره في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف  
الظاهر من اللفظ وخلاف المبادر الى الافهام بل صرح كلام الواقف انه اراد  
باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق وكيفية  
بصد ان يصير اليه وقوله يشي من منافع الوقف دليل قوي لذلك  
فانه نكرة في سياق الشرط وفي سياق كلام معناه النفي فيقسم لان النفي  
ولم يشي شيئا من منافع الوقف وهذا صريح في رد التأويل الذي  
قار و يوتيه ايضا قوله استحق ما كان بسحقه المتوفى ولو بقي حيا الى ان  
يصير لشي من منافع الوقف فهذه الالفاظ كلها صريحة في انه مات  
قبل الاستحقاق وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله  
اولا على ان يملك عن ولد عاد ما كان جاريا عليه على ولده فانه يفتي  
عنه ولا ينافي في هذا اشتراط الزينب في الطبقات لان ذلك عام  
فخصه ايضا قوله على ان يملك عن ولد الى اخوه وايضا فاما اذا علمنا  
بعموم اشتراط الزينب لزم منه الغا هذا الكلام بالكلية وان لا يعمل  
في صورته على هذا التعديرا بما يستحق عبد الرحمن وملكة لما استوفوا  
في الدرجة اخذ من قوله عاد على من درجة فيقول ومن مات قبل  
استحقاقه الى اخوه محملا لا يظهر له اثر في صورة خلاف ما اذا علمنا  
وخصه في عموم الزينب فان فيه اعمالا للكلامين وجمعها بينهما  
وهذا امر ينبغي ان يقطع به حينئذ فتقوله مات عبد الله ورعهم  
نصيب بين اولاده الثلاثة وولد له اسباعا لعبد الرحمن وملكة  
السباع اثنان فمات عمر عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخوه  
وولدي اخيه فيصير نصيب عبد الله ورعهم لعلي حسان

فخصه بهذا



والطبعة خمس وعبد الرحمن ومكة حيث انما ولد لما توفيت لطيفة انتقل  
بعضها بكال لنتها فاطمة ولما مات على انتقل بضيه بكال بنته زينب ولما  
توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقيون في درجاتها زينب وعبد الرحمن ومكة  
فبعضها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا بهم لا باصولهم كما ذكره  
السكي لعبد الرحمن نصف ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت  
خمس وثلاث وموت فاطمة نصف خمس ملكة بموت عمر ثلثا خمس وموت  
فاطمة ربع خمس فيقسم بضيب عبد القادر ستين جزءا زينب سبعة وثلاثون  
وهي خزان وربع خمس لعبد الرحمن اثنان وعشرون وهي خمس ونصف  
وثلاث وملكه احدى عشر وهي ثلثا خمس وربع فتخرج ما قاله السكي لكن الفرق  
بعدم استحقاق عبد الرحمن ومكة والحزم جسد بصرى هذه القسمة السكي  
نرد فيها وجعلها من باب تسمية الشكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد  
في ذلك ونسب السكي ايضا عن رجل وقف على حمزة ثم اولاده ثم اولادهم  
وشروط ان يات من اولاده انتقل بضيه للباقيين من اخوته ومن مات  
قبل استحقاقه شيء من منافع الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه  
المتوفى لو كان حيا فمات حمزة وخلف ولدين هما عماد الدين وخديجة  
وولد ولد ما ابوه في حيوة والده وهو نجم الدين بن المؤيد الدين بن حمزة  
فاخذ الولدان بضيهما وولد الولد بضيب الذي لو كان ابوه حيا  
لاخذه ثم ماتت خديجة فقبل يخس اخوها بالباقي ادين اكره ولدا حيه  
نجم الدين **فاجاب** تخارص فيه اللفظان فيحمل المراكمة ولكن  
الاربع اخصاص الاخ وبرجته ان التضيق على اخوة وعلى الباقيين  
منهم كالحاص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم الحاص

على العام اثني هذا اخر ما اورده لجلال الاسيوطي رحمه الله في هذه المسئلة  
وانا اذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السكي وحاصل ما خالف فيه  
لجلال الاسيوطي رحمه الله ثم اذكر بعده ما عندي في ذلك وانما اصيل فيها  
لكثرة وقوعها وقد اقيمت فيها ارا اما حاصل السؤال ان الواقف وقف  
على ذرية مرتبين بين البطون بتم للذكر مثل حظ الانثيين وشرط انتقال  
نصيب المتوفى عن ولد له وعن غيره ولد الى من هو في درجة وان  
من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لو بقي حيا فمات الواقف  
عن ولدين ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم مات واحد  
من الثلاثة من غير ولد ثم مات احد الوالدين عن غير ولد وحاصل جواب السكي  
ان ما حق المتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة ولا شيء  
لولد كائنه المتوفى في حيوة ومن مات من الثلاثة من غير ولد  
رد بضيه الى اخوته فيكون النصف بينهما ومن مات عن ولده فضيه  
ما دام اهل طبقة ابيه فمن مات بعدهم يقسم بضيه بين جميع  
الاولاد بالسوية فيدخل ولد المتوفى في حيوة ابيه فنقص القسمة  
بموت الطبقة الثانية ويروى له عن ولد المتوفى في حيوة  
ابيه عملا بقوله ثم على اولاد اولاده وانه انما يعمل بقوله من مات  
عن ولده انتقل بضيه الى ولد ما دام البطن الاول فمن مات من  
اهل البطن الاول انتقل بضيه الى ولده ويقسم الربع على هذا فاذا  
لم يبق احد من البطن الاول تنقص القسمة ويكون بينهم بالسوية  
فمن مات من اهل الثاني عن ولد انتقل بضيه اليه الى ان ينقرض  
اهل تلك الطبقة فنسقط القسمة ويقسم بينهم بالسوية وهكذا

احدهما عن ثلاثة وولديها  
لم يستحق شيئا

من الثلاثة



يفعل في كل بطن وحاصل مخالفة الجلال لا سيوطي رحمه الله في شيء واحد  
 وهو ان اولاد المتوفى في حيوة ابهم لا يحرمون مع بقاء الطبقة الاولى  
 وانهم يستحقون معهم ووافق على انتفاض القسمة **قلت** اما مخالفة  
 في اولاد المتوفى في حيوة ابهم فواجبة لما ذكره الجلال لا سيوطي رحمه الله  
 واما قوله ينقض القسمة بعد انقراض كل بطن فقد اتي به بعض علماء  
 وعزوه الى الخصا ولم يشبهوا بما صورته كخصاف في الاختصار وابتدأ  
 ما بينهما من الفرق فذكر كخصا صور **الاول** وقف على ذرية بلا  
 ترتيب بين البطون استحق الجميع بالسوية الاعلى والاسفل تستحق  
 القسمة في كل سنة بحسب قوتهم وكثرة ثمهم **الثاني** وقف عليهم شارطا  
 تقديم البطن الاعلى ثم ومن لم يزد فلا شيء لاهل البطن الثاني مادام  
 من الاعلى ومن مات عن ولد فلا شيء لولده ويستحق من مات ابوه قبل  
 الاستحقاق مع اهل البطن الثاني لامع الاول كونهم منهم **الثالث** وقف  
 على ولده واولادهم وسلم لا يدخل ولد من كان ابوه مات قبل  
 الوقف لكونه حصصا واولاد الولد الموقوف عليهم يخرج المتوفى قبل **الرابع**  
 وقف على ولاده واولاد اولاده وذريته على ان يبدأ بالبطن الاعلى  
 ثم ومن فلنا لاشي للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى فلو مات  
 واحد من البطن الثاني وترك ولدا مع وجود الاعلى ثم انقضى الاعلى  
 فلا مشاركة له مع البطن الثاني لانه من الثالث فاذا انقضى الثاني  
 شارك الثالث **خامس** وقف على اولاده واولاد اولاد اولاده و  
 ذريته وسلم ولم يرث وشيطان من مات عن ولد فضيبه  
 وحكمه قسمة بين الولد وولد الولد بالسوية فما مضى المتوفى

وما صدره السبكي فانما ذكر  
 حاصل ما ذكره الخصاص

في كل سنة بحسب قوتهم  
 وكثرة ثمهم

كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجهول معهما بالسوية  
 وما انتقل اليه من والده **السادس** وقف على ولده لصلته ذكرا وانثى وعلى  
 اولاد الذكور من ولده واولاد اولادهم وسلم وحكمه قسمة الغلة  
 بين ولده ذكرا وانثى واولاد الذكور ذكرا وانثى بالسوية فيدخل اولاد  
 بنات البنين فلو قال بعد تقديم الاعلى ثم ومن اخضع ولده لصلب  
 ذكرا وانثى فاذا انقضوا صار لولد البنين دون اولاد البنات  
 ثم لا واولادهم لاولاد البنات وقف على بناته واولادهن واولاد اولادهن  
 وحكمه ان الغلة للبنات وسلمت فلو قال تقدم البطن الاعلى انبع فان  
 شرط بعد انقراضهن وسلمت لولد الذكور وسلمت انبع فان مات  
 بعض ولده الذكور عن اولاد وبنى البعض ولده وولده حكمه عند عدم  
 الترتيب ان الغلة لهم سواء فان رتب فالغلة للباقي من ولده  
 وسلمت وبنات شارطا ان من مات عن ولد فضيبه له وعن غيره  
 فراجع الى الوقف وحكمه ان الغلة للاعلى ثم ثم فان قسمت سنين ثم مات  
 بعضهم عن نسل قال تقسم على عدد اولاد الواقف الموجودين يوم  
 الوقف وعلى اولاد الحياتين بعده فما اصاب الاحياء اخذوه وما  
 اصاب الميت كان لولده وانما جعل لولد من مات حصته ابية مع وجود  
 البطن الاعلى مع كون الواقف شرط تقديم الاعلى لكونه قال بعده ان  
 من مات عن ولد وفضيبه له وكذا لو مات الاعلى والا فبجملتهم  
 الميت لانه وان كان من البطن الثالث مع وجود الاعلى ولو كان عدد  
 البطن الاعلى عشرة فمات اثنان وحصل لباقي ثم مات اخوان عن  
 ولد لكل ثم مات اخوان عن غير ولد وحكمه ان تقسم الغلة على ستم

فانما انقضت كانت لولد المتوفى  
 ولده



الذين تركوا اولادهم واحدا  
الاربعون منهم واحد  
يتبين

على هؤلاء الاربعين وعلى الميت كان لاولادهما ولومات واحد عشر  
عن ولدهم مات ثمانية عن غيرهم تسعة على سبعين سهم للميت  
يكون لاولاده قلوبهما سبعة بنين الاعلى وهم عشرة ثم مات اثنان  
من غير ولدهم مات واحد من اربعة اولاد واحد عن اولادهم مات من  
الاربعين واحد وترك ولدهم مات الاخر عن غير ولد تقسم العشرة على ثمانية  
فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الموتى كان لاولادهم لكل سهم  
ابيه ثم نظر الى ما اصاب الاربعين بقسم اربعة عشر سهم من مات عن  
غير ولد الى اصل الوقف فتعاد القسمة على ثمانية فما اصاب والدهم  
قسم بين الاثنين الباقي وبين اجنهم الميت الذي مات عن ولد  
اثلاثا فما اصاب الميت كان لولده قلوب ميت واحد من البطن الاعلى  
ومات واحد من الثاني من غير ولد وومات بعض الاعلى من الثاني رجل  
او رجلان عن ولد وحكمة انه لا ينشئ لولد من مات قبل ابيه ولا لاولاد  
من مات من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم عاد الامام كفا الصورة  
الثامنة من غير زيادة ولا نقص وفرع ان البطن الاعلى لو كانت عشرة  
وكان له ابنان ماتا قبل الوقف وترك كل ولدا الاحق لهما مادام  
واحد من الاعلى لانهما عن البطن الثاني فلاحق لهما مادام واحد  
ومات العشرة وترك كل ولدا اخذ كل نصيب ابيه ولا شيء لولد من  
ومات قبل الوقف وان استويا في الطبقة فان بقى منهم واحد تمت  
على عشرة فما اصاب اخذه وما اصاب الموتى كان لاولادهم فان  
ومات العاشر عن ولد انتقلت القسمة لانقراض البطن الاعلى ورقت  
الى البطن الثاني فنظر الى اولاد العشرة واولاد الميت قبل الوقف

فقسم

فقسم بالسوية بينهم ولا يرث نصيب من مات الى ولده الا قبل ان  
البطن الاعلى فتنقسم على عدد البطن الاعلى فما اصاب الميت كان  
لولده فاذا انقرض البطن الاعلى نقضنا القسمة وجعلناها على  
عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراط انتقال نصيب الميت الى ولده  
هناك كون الواقف قال على ولده وولده فلزم دخول اولاد من  
ومات قبل الوقف فلزم نقض القسمة فلو لم يكن له ولا الا العشرة  
فما توا واحد بعد واحد وكل مات واحد ترك اولاد حتى مات  
العشرة فمنهم من ترك ستة اولاد ومنهم من ترك واحدا البقية  
من مات كان نصيب لولده فلما مات العاشر كيف تقسم العشرة  
قال انقض القسمة الاولى وارتد ذلك الى عدد البطن الثاني فتنظر  
فما نظر حيا عنهم فاقسمها على عددهم وبطل قوله من مات عن ولد  
انتقل نصيب لولده لان الامر يؤول الى قوله وولد ولدي وكذلك لو مات  
جميع ولد ولد القصب فلم يبق منهم احد فنظرنا الى البطن الثالث  
فوجدناهم ثمانية الغنص وكذلك كل بطن يصير لهم فانما تقسم على عدد  
فيستل ما كان قبل ذلك انتهى فاخذ بعض القصة من الصورة  
الثانية وبيان حكمها ان حقا فاقبل بنقص القسمة في مثل مسألة  
السبكي ولم يتأمل الفرق بين الصورتين فان مسألة السبكي وقف  
على اولادهم بكلمة ثم بين الطبقتين وفي مسألة حقا وقف  
على ولده وولد ولده بالاولاد ثم قصدر مسألة حقا وقف  
اشترى البطن الاعلى مع الغنص وصدر مسألة السبكي انقض  
عدم الاشتراك فالقول بانقض القسمة وعدمه مبني على هذا

فمنهم من ترك ستة اولاد ومنهم من ترك واحدا

اولادهم

من المصريين



والربيل عليه ان يخصاف بعد ما قرر نقض العتمة كما ذكرناه قال  
قلت فلم كان هذا القول عندك المعمول به وترك قولك كما حدث على احد  
منهم الموت كان نصيبه مردو والى ولده وولد ولده وولد ولده وولد ولده  
تناسوا قال من قبل انا وجدنا بعضهم يدخل في الغلة ويجب حقه فيها  
بنفسه لانه فعلها بذلك قسمنا الغلة على عدد هم انتهى فقد افاد  
ان سبب نقضها دخول ولد الولد مع الولد يصدر الكلام فاذا كان صدر  
لا يتناول ولد الولد مع الولد بل يخرج كيف يقال بنقض العتمة **فقلت**  
قد صدقت خصاف صورها بالواو لكن ذكر بعد ما يفيد معنى ثم وهو تقدم  
البطن الاعلى فاسنوا **قلت نعم** لكن هو اخراج بعد الدخول في الاول بخلاف  
التعريض من اول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول فكيف  
يقع ان يستدل بكلام خصاف على مسألة السبكي مع ان السبكي يبي القول  
بنقض العتمة على ان الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل باولهما  
قال وليس هذا من باب السخ حتى يعمل بالمتأخر فان كان هذا رأى السبكي  
في الشرطين فلا كلام في عدم التعويل عليه وان كان مذهب الامام السبكي  
فهو مشكل على قولهم ان شرط الواقف كنقض الشارع فانه بنقض العمل  
بالمناخ وجب ان كان مبني كلام السبكي على ذلك لم يصح القول به على  
مذهبنا فان مذهبنا العمل بالمناخ منها قال الامام محصا انه لو كتب  
في اول المكتوب بعد الوقف لا يباع ولا يوهب وكنت في اخوه على  
ان لفلان بيع وذكر الاستبدال الثمينة كان له الاستبدال قال من قبل  
ان الاخ لا يسخ للاول ولو كان على عكس امتنع بعبء انتهى فالحاصل ان  
الواقف اذا وقف على ولده وولاد اولاده وعلى اولاد اولاد اولاده

ثم على ذرية ونسبه طبقة بعد طبقة ويطنا بعد بطن تحت العليا  
السفل على ان مات قبل دخوله في هذا الوقف او استخفاف نشي من  
معاظه وترك ولدا له ولد وااسفل من ذلك اسفل ما كان  
بستحقه ابوه لو كان حيا **هذه الصورة كثيرة الوقوع بالقاهرة**  
لكن بعضهم يعتبر بينهم بين الطبقات وبعضهم بالواو تقيم الوقف بين  
الطبقة العليا وبين اولاد المتوفى في حياة الواقف قبل دخوله  
فلهم ما خص ابائهم لو كان حيا مع اخوته فمن مات في اولاد الواقف  
ولد ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لاختوته  
فبغير حال كذلك الى ان فرض البطن الاعلى وهي مسألة خصاف الذي  
قال فيها بنقض العتمة حيث ذكر بالواو وقد علمته وان ذكر بينهم  
فمن مات عن ولد من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده واستمر  
له ولا بنقض اصلا بعده ولو ان فرض اهل البطن الاول فاذا مات  
احدى ولد الواقف عن ولد واخر عن عشرة كان النصف لولد  
من مات ولد والنصف للاخر للعشرة فاذا مات من الواقف استمر  
النصف للواحد والنصف للعشرة وان استوفوا في الطبقة فقوله  
على ان من مات ولد مخصوص من ترتيب البطون فلما برأى الترتيب  
فيه ثم من كان له شئ ينتقل الى ولده وهكذا الى اخر البطون حتى  
لو قدر ان الميت مات عن ولد واحد خلف ولدا واحدا و  
هكذا الى البطن العاشر ومن مات عن عشرة خلف كل اولاد  
حتى وصلوا الى امانة في البطن العاشر يعطى للواحد نصف الوقف  
والنصف للاخر بين المائة وان استوفوا في الدرجة ثم اعلم ان المراد

عن ولد انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن غير ولد  
انتقل نصيبه الى من هو في درجته وذو طبقة  
وعلى ان من مات صحيح

فان كان بالمراد



من قولهم تجب الطبقة العليا الطبقة السفلى في الحجارة ان لم ينظر  
 انتقاله بغير من ما كان كل اصل تحت فرع فرع فلاحق لاهل  
 البطن الثاني مادام واحد من البطن الاول جودا في شروط الانتقال  
 الى الولد فالمراد ان الاصل يجب فرع غيره لكن يقع في بعض كتب الاوقاف  
 انهم يقولون بطننا بعد بطن ثم يقولون تجب الطبقة العليا السفلى لا  
 شك انه من باب التاكيد وان جيب العليا السفلى مستغاد من قوله  
 طبقة بعد طبقة وبطننا بعد بطن وسلا بعد سل ولا شك ان الجمع بين ثم  
 وما ذكرناه كان ما بعد ثم تاكيد الان ترتيب الطبقات مستغاد من ثم  
 كما افاده الطرسوسي في انفع الوسائل ثم علم ان العلامة عبد البر بن محمد  
 نقل من شرح المنظومة عن فتاوى السبكي واقعين غير ما ذكره بحلال الاستيذان  
 وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التناقض وحكي عنه انه كتب خطا تحت  
 جواب ابن القماح بشئ ثم تبين له خطاؤه فخرج عنه والحال في تقريره  
 ونظم للرافعة ابياتا فمن رام زيادة الاطلاق فليخرج اليه ولم ترزل العلماء  
 في سائر الاعصار مختلفين في فهم شروط الواقفين الا من هم الله وهو  
 الموافق المستر لكل غير **تنبيه** يدخل في هذه القاعدة قولهم التاكيد  
 خير من التاكيد فاذا دار اللفظ بينهما تعين الحمل على التاكيد ولذا قال  
 اصحابنا لو قال لزوجتي انت طالق طالق طالق طلقك ثلاثا فان قال  
 اردت به التاكيد صدق ديانة لا قضاء ذكره الزيلعي في الكنايات  
 وفي الخلاصة اذ اختلف على امر لا يفعله ثم خلف في ذلك المجلس في مجلس اخر  
 ان لا يفعله ابد ثم فعله ان نوى يمينا او الشديدا ولم ينو فعليه كفارة  
 يمينا وان نوى بالثانية الاول فعليه كفارة واحدة وفي الخبرين عن

نفسه لا صح  
 فرع

الي حنفية رحمه الله اذ اختلف بايمان فعليه لكل بين كفارة والمجلس  
 والمجلس فيه سواء ولو قال عنت بالثانية الاول لم يستغفر ذلك في المي  
 بانه تعالى ولو خلف بحجة او عمة يستغفر وفي الاصل ايضا لو قال  
 هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا يمين واحدة ولو قال هو يهودي  
 ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فها يمينان وفي النوازل رجل  
 قال لا تحو والله لا اكله يوما والله لا اكله شهرا والله لا اكله سنة ان  
 كلمه بعد ساعة فعليه ثلاثة ايمان وان كلمه بعد الفد فعليه يمينان وان  
 كلمه بعد سنة فلا شيء عليه انتهى ما في الخلاصة **القاعدة الشريفة**  
 هو حديث صحيح رواه الامام احمد وابوداود والترمذي والنسائي  
 وابن ماجه وابن حبان من حديث عايشة رضي الله تعالى عنها وفي  
 بعض طرقه ذكر السبب وهو ان رجلا اتبع عبد افام عنده ماء  
 الله ان يقيم ثم وجده عيبا فحاضه الى النبي صلى الله عليه وسلم فزده عليه  
 فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال اخراج بالضم قال  
 ابو عبيدة اخراج في هذا الحديث غلة العبد يشتره الرجل في عمله  
 زمانا ثم يعثر منه على عيب ذلك السابغ فيرده وياخذ جميع الثمن ويعوز  
 بعقله كلها لانه كان في زمانه ولو بهلك هلك من ماله انتهى وفي السابق  
 كلما خرج من شئ فهو خواجه فخرج الشجر ثمه وخرج الحيوان ذره ونسل  
 انتهى وذكر في الخلاصة في اصول ان هذا الحديث من جوامع الحكم لا يجوز نقله  
 بالمعنى وقال اصحابنا في باب خيار العيب ان الزيادة المنفصلة غير  
 المنوولة من الاصل لا تنفع الرد بالعيب كالكتاب والعلة وتسلم  
 المشتري ولا يصح حصولها له مجانا لانها لم تكن جزءا من المبيع فلم يملكها

وان كلمه بعد شهر فعليه عيب واحدة صح



بالقن وانما ملكها بالضمان وبطلبه يطيب الروح للحدث وهنا سؤالا  
 لم ارهما **حدا** لو كان الخراج في مقابلة الضمان لكانت الزوايد قبل القبض  
 للبائع ثم العقد وانفسخ لكونه من ضمانه ولا فائده **وجيب** ان الخراج  
 يعقل قبل القبض بالملك وبعده به والضمان معا واقتصر في الحديث على  
 التعليق بالضمان لانه اظهر عند البائع واقطع لطلبه واستبعاده **الضمان**  
 للمشتري **الثاني** بان الخراج العقد الضمان لزم ان يكون الزوايد  
 لان ضمانه اشتد من ضمان غيره وبهذا اخرج لاح صنف في قوله ان  
 الغاصب لا يضمن الغصب **واجب** بانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك  
 في ضمان الملك وجعل الخراج لمن هو ملكه اذا تلف على ملكه وهو المشتري  
 والغاصب لا يملك المعضوب وبان الخراج هو المنافع جعلها  
 لمن عليه الضمان ولا خلاف ان الغاصب لا يملك المعضوب بل  
 اذا تلفها فاختلاف في ضمانها عليه فلا يتناول موضع خلاف  
 ذكره الجلال السيوطي وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله فيما اذا  
 دفع الاصيل الدين الى الكفيل قبل الاداء عنه فوج الكفيل لو كان مما  
 يتعين ان الرجوع بطيبه واستدل بها في فتح القدير بالحدث وقال  
 الامام رحمه الله برده على الاصيل في رواية وبصدق به في رواية و  
 قالوا في المبيع فاسدا اذا فسح فانه يطيب للبائع ما ربح لا  
 للمشتري والحاصل ان كنه ان كان لعدم الملك فان الرجوع لا يطيب  
 كما اذا ربح في المعضوب والامانة ولا فرق بين المتعين وغيره وان  
 كان الفاد الملك طاب فيما لا يتعين لا فيما يتعين ذكره الزيلعي  
 في البيع الفاسد قال الجلال السيوطي خرج عن هذا الاصل مسئلة

الاشباحا

لو كانت العدة  
نسخ

ان الخراج  
بيانا

وهي ما لو اعتقت المرأة عبدا فان ولأه يكون لايها ولو جنى خيانة  
 خطاة فالعقل على عصبتها وونه وقبحه مثله في بعض العصابات  
 يعقل ولا يرث **واما** منقول مشايخنا رحمهم الله فيها **الفاء**  
**فادع** **عشر السوال** قال البرزلي في فتاواه من او احو الوكالة  
 وعن الثاني قال امرأة زبد طالق او عبده **فادع** المشي الربيب الله تعالى  
 ان دخل هذه الدار **فادع** زيد نعم كان يكلمه لان الجواب يتضمن اعادة  
 ما في السوال ولو قال اجرت ذلك علي ان دخلت الدار او الزوجة نفسي  
 ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجارة لا يقع شيء الى اخوه وفيها من  
 كتاب الطلاق قالت ثريا طالق فقال نعم تطلق ولو قالت طلقني فقال  
 نعم لا وان نوى قبل الت طلقته اتركك قال لي طلقت لانه جواب  
 الاستفهام بالاشبات ولو قال نعم لانه جواب الاستفهام بالنفي كانه  
 قال نعم ما طلقت انتهى ومن كتاب الايمان قال فعلت كذا امس فقال  
 نعم فقال اسأله الله بعد فعلتها فقال نعم فهو حالف انتهى وفي اقرار  
 القنية قال لا حولي عليك كذا فادفعها الي فقال لا استنزه نعم اجبت  
 فهو اقرار عليه ونوا خذ به انتهى وقد ذكرنا الفرق بين نعم ولى وما وقع  
 على ذلك في شرح المنار من فصل الادلة العائدة في شرح قوله والعام  
 اذا خرج مجزئ نحو الى اخوه فمن دام الاطلاع فليرجع اليه وفي تنبيه الدار  
 في فتاوى اهل العصر قالت لزوجها احلف علي فقال انت طالق ثلاثا ان  
 اخذت بهذا الشيء فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يرد هل يتضمن  
 الجواب اعادت ما في السوال فيكون تعليقا ام يكون تنجيها فقال  
 بل يكون تنجيها انتهى **الفاء** **الثاني عشر** **لابيب** **الى ساكن قول**

فقال

حالف  
 ولم يقل نعم  
 فهو لم يحلف  
 على شيء فلو قال  
 اجرت ذلك علي  
 ح



فلو راي اجنبيا بيع ماله فسكت ولم يهه لم يكن وكذا بسكوت ولو  
راي قاضي القضاة او المعنوا او عبدا يبيع ويشترى فسكت لا يكون  
ازنا في التجارة ولو راي المهر من الزمان يبيع الرهن لا يبطل الرهن ولا  
يكون رضى في روايته ولو راي غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذا  
ما طافه ولو كان يبيع عبدا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذا  
كذلكه الزلمي في المأذون ولو سكت عن وطى امته لم يقط المهر  
وكذا عن قطع عضو اخذته سكوتة عند اطلاق ماله ولو راي المالك  
رجلا يبيع وهو حاضر ساكت لا يكون رضا عند خلافه الا ان  
يبيع ولو راي فته يتزوج فسكت ولم يهه لا يصير اذنا في الكاح  
ولو تزوجت غير كفوف سكوت الولي عن مطالبة التفريق ليس رضا  
وان طال ذلك وكذا سكوت امرأة العنين ليس رضا ولو قامت  
معسنتين وهي في جامع الفضولين وفي حجة الخائفة الاعارة لانت  
بالسكوت وخرج عن هذا المصنف ما ذكره في كثير من كتابه كالنطق **الاول**  
سكوت البكر عند استنادهما قبل التزوج وبعده **الثاني** سكوتها  
عند قبض مهرها **الثالث** سكوتها اذا بلغت بكرة الوالدة حلفت  
ان لا تتزوج فزوجها الوها فسكت حث **الرابع** سكوت  
المتصدق عليه قبول الموهوب **السادس** سكوت المالك عند قبض  
الموهوب او المتصدق عليه اذن **السابع** سكوت الوكيل قبول  
ويرتد بده **الثامن** سكوت المولى قبول ويرتد بده **الثاني** سكوت  
المفوض اليه قبول للتفويض وله رده **الثالث** سكوت الموقوف عليه  
قبول ويرتد بده وقيل لا **الرابع** سكوت احد المتبايعين

في قول القضاة  
في قول القضاة

ما لم تندمج  
سارية  
القاعدة

يكون السكوت  
في

في بيع التلحمة حين قال لصاحبه قد بذان اجعله بيعا صحيحا  
**الثاني عشر** سكوت المالك القديم حين قسمه ماله بين الغائبين  
رضا **الثالث عشر** سكوت المشتري بالخيار حين راي العبد يبيع  
بشترى مسقطا لخياره **الرابع عشر** سكوت البائع الذي حق  
حين يبيع حين راي المشتري قبض البيع اذن يقبضه صحيحا اذ  
فاسدا **الخامس عشر** سكوت الشفع حين علم بالبيع **السادس عشر**  
سكوت المولى حين راي عبده يبيع ويشترى اذن في التجارة **السابع عشر**  
لو حلف المولى لا ياذن له فسكت حث في طاهر الوالية **الثامن عشر**  
سكوت الفتن وانقياده عند بيعه او رهنه او دفعه بخاتبة اقرب  
برقة ان كان يعقل بخلاف سكوتة عند جارية او عرضة للبيع  
**التاسعة عشر** لو حلف لا ينزل فلانا في داره وهو نازل في داره  
فسكت حث لا وقال له اخرج منها فاني ان اخرج فسكت **العشرون**  
سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتبينته اقرب **الحادية والعشرون**  
السكوت قبل البيع عند الاخبار بالغيب ان كان المخبر عدلا لا لو  
فاسقا عنده وعندهما هو رضى ولو فاسقا **الثانية والعشرون**  
سكوت البكر عند اخبارها بتزوج الولي على هذا الخلاف **الثالثة والعشرون**  
سكوتها عند بيع زوجة او قريبة عقار اقرار بانه ليس  
عليها اذن به مشايخ سمرقند خلافا لما في تجاري فينظر المفتي **الرابعة**  
**والخامسة** راه يبيع عرضا او دارا فتصرف فيه المشتري زمانا  
وهو ساكت تسقط دعواه **السادس والعشرون** احد شركي الغنان  
قال لا اخرا في شترى هذه الامه لنفسه خاصة فسكت الشريك

كان البيع

سكوت المولى عند ولادة ام ولده اقرب  
الثانية والعشرون



لا يكون لهما **سابع عشر** سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراو  
 معين اني اريد شراؤه لنفسه فشراؤه كان له **الثامن عشر** سكوت  
 ولي الصبي العاقل اذا رآه يبيع ويشترى اذن **التاسعة عشر** سكوت عند  
 رؤية غيره شق ذقه حتى قال ما فيه رضا **الثاني** سكوت الخالف  
 لا يستخدم مملوكه اذا خدعه ملا امره ولم ينهه حنث **هذه المثلثون**  
 في جامع الفصولين وغيره وزدت ثلاثة اشيا عن الفقه **الاول**  
 دفعت في تجزئتها لثبوتها اشياء من امتعة الاب وهو ساكت فليس  
 الاسترداد **الثاني** انفق الام في جوارها ما هو معتاد فسكت الاب  
 لم تضمن الام **الثالث** باع جارية وعليها حلق وقطعان وفرطان ولم  
 يشترط ذلك للمشتري لكن سلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع  
 ساكت كان سكوت بمنزلة السلم فكان كالحق لها كذا في الظهيرة ثم زدت  
 اخرى القراءة على الشيخ وهو ساكت ينزل منزله نطقه في الاصح وانحر  
 على خلافها سكوت المدعي عليه ولا عند عدم انكاره وقبل لا ويجبس  
 في قضاء الخلاصة فهو جنس وثلاثون ثم دلت اخرى كتبها في الشرح من  
 الشهادت سكوت المذكي عند سؤاله عن الشاهد فقبل **السابعة**  
**والثلثون** سكوت الراهن عند قبض المرتهن العين الموهونة كما في الفقه  
**القاعدة الثالثة عشر** افضل من النفل الا في مسائل **الاول** ابراء  
 المعسر مندوب افضل من نظاره الواجب **الثاني** ابتداء السلام سنة  
 افضل من رده الواجب **الثالث** الوضوء قبل مندوب افضل من  
 الوضوء بعد الوقت وهو الوضوء **القاعدة الرابعة** ما حرم احد الحرم  
 كالربا ومهر البغي وحلوان الكاهن والرشوة واجرت الناحية والراية

استاذ

الا في مسائل الرشوة لحوق على نفسه او ماله او لبيوت امره عند السلطان  
 او امير الا للقاضي فانه يحرم الاخذ والاعطاء كما بيناه في شرح الكنز  
 من القضاء وفك الاسير واعطاء شئ لمن يخاف بوجهه ولو خاف  
 الوصي ان يستولى غاصب على المال اداء شئ لتخلصه كما في الخلاصة  
 وهبل يحمل دفع الصدقة لمن سال ومعه قوت يومه تردد الاكل في شرح  
 المشارق فيه فمقتضى اصل القاعدة حكمة الا ان يقال ان الصدقة  
 هنا كالتصدق على الفتي **تتبع** يقرب منها قاعدة ما حرم  
 فعله حرم طلبه الا في مستلزمات **الاول** ادعى دعوى صادقة فانكر التوكل  
 فله تخليعه **الثاني** كخزيه يجوز طلبها من الزمي مع انة يحرم عليه اعطاؤها  
 لانه تمكن من ازالة الكفر بالاسلام فاعطاؤه اياها انما هو لا  
 على الكفر وهو حرام والاولى منقولته عندها ولم اذكر الثانية **القاعدة**  
**الخامسة عشر** من استعير الشئ في عوقب حرمة حرام العاقل مؤثر  
 عن الارث **ومنها** ما ذكره الطحاوي في مشكل الآثار ان المكاتب اذا كان  
 له قدرة على الاداء فاحقه ليدوم له النظر الى سيده لم يجز له ذلك لانه  
 منع من بيعه عليه ليعق ما يحرم عليه اذا اداءه نقله عنه التبعي في شرح  
 المنهاج وقال انه يخرج حسن لا بعد من جهة الفقه انتهى ولم يظهر لي  
 كونه من فروعها وانما هو من فروع ضده وهو انه من احوال بني حجر  
 بعد اوانه فاليتامل في حكمه فانه لم يذكر الا عدم يجوز فلم يعاقب بحرمان  
 شئ ومن قرعها لوطقها بلا رضاها فاصدا حراما منها من الارش  
 في مرض موته فانها ترشه فجوز **مسائل الاول** لو قتل ام الولد  
 سيدها عتقت ولا تحرم **الثاني** لو قتل المدبر سيده عتق

واجب

ومنها



ولكن يبي في جميع قيمته لانه لا وصية لعل **الثاني** قبل صلاته  
 المدبول جل دية **الثالث** امسك روجه مينا غير تها لاجل اربها  
 ورثها **الرابع** امسكها كذلك لاجل الخلع **الخامس** شرب دواء  
 لم تقض الصلوة **السادس** باع مال الزكوة قبل تحول فاداعها صح ولم يجب  
**السابع** شرب شيشا ليمرض قبل العج فاصح ونضا جازله الفطر **الثامن**  
 قال لجلال الاسوي رحمه الله رايته هذه القاعدة نظير في العربية وهو  
 ان اسم الفاعل يجوز ان ينعى بعد استيفاء معوم فان نعت قبل المتنع  
 علم من اصله انتهى **القاعدة التاسعة** **الاول** في ذلالية العامة  
 ولهذا قالوا ان الفاضل لا يزوج اليمين والبيمة الا عند عدم وتي لهما في  
 النكاح ولو ارحم حرم او ام ولا ومقتضا للولي الخاص استيفاء  
 والصلح والعفو جانا والامام لا يملك العفو ولا يبارضه ما قال في الكفر  
 ولا يملكه العفو والعقد والصلح لا العفو قبل وليه لانه فيما اذا قتل  
 وفي المعتوكا بنة قال في الكفر والاعلى كالاب والوصي يصالح فقط فلا  
 يقتل ولا يعفو **خامس** الولي قد يكون وليا في المال والنكاح وهو الاب  
 ويجوز قد يكون وليا فقط وهو سائر العصبا والام وذوي الارحام وقد  
 يكون في المال فقط وهو الوصي الاجنبي وظاهر كلام المشايخ انها اربع  
**الاول** والاب والجد وهي وصف ذاتي لهما ونقل ابن السكيت الاجماع  
 على انها لو عز لا تنضم لها لم ينزل **الثاني** استعلى وهي ولالة الوكيلين غير  
 لازمة فلم يكل عزله ان علم والوكيل عزله نفسه بعلم موكله **الثالث** الوصية  
 وهي بمنزلة فلم يجز له ان يقول نفسه **الرابع** ناظر الوقف واختلف الشيخان  
 فيوزان في الوقف عزله بلا شرط ومنعه واختلف المتصنفين

جرحه في حقها

جواز الفطر لمرض بعد  
 الصبح

القاعدة لايزوج اليمين والبيمة  
 عند وجود الولي

الامام لا يملك العفو  
 عن اخصاص

في الاوقاف والقضاء قول الشافعي واما اذا غل نفسه فان اوجبه الكفا  
 خرج كافي الفينة وفي القينة لا يملك الفاعل التصرف في مال مع وجود الوصي  
 ولو كان منصوبه انتهى وعلى هذا لا يملك الفاعل التصرف في الوقف مع وجود  
 ناظره ولو من قبله **القاعدة السابعة عشر** لا عبثة بالحق السبعين خطاوه  
 صرح به اصحابنا في مواضع منها في باب قضاء الغوايت قالوا لو طعن  
 ان وقت العج ضاق فضال العج ثم تبين انه كان في الوقت سعة بطل العج  
 فاذا بطل ينظر فان كان في الوقت سعة يصلى العشاء ثم يعيد العج  
 فان لم يكن فيه سعة يعيد العج فقط وتمامه في شرح الزيلعي **ومنها** لو  
 طعن الماء نجسا فتوضا ثم تبين انه طاهر جاز وضوءه كذا في الخلا **ومنها**  
 لو طعن المدفوع اليه غير مصرف للزكوة ودفع له ثم تبين انه مصرف اخرائه  
 اتفاقا وخرج عن هذه القاعدة مسائل **الاول** لو طعن مصرفا للزكوة  
 فدفع ثم تبين انه يحبه عنى او انبه اخراؤه عندهما خلا لا يوسع  
 ولو تبين انه يحبه او مكاتبه او حوتى لم يجز له اتفاقا **الثاني** لو صلي في يوم  
 وعنده انه نجس ثم طهره طاهرا عاد **الثالث** لو صلي وعنده انه محدث  
 فطهره ثم وضى **الرابع** صلي الوضوء وعنده انه ان الوقت لم يدخل فطهره  
 كان قد دخل لم يجزه فيها دوى في فتح العذر من الصلوة والثانية ان ينقض  
 ان تحلل مسئلة تحلل صفة سابقا على ما اذا اصيل اما اذا اصيل فانه يعيد فني هذه  
 المسائل الاعتبار لما طنة المختلف لما في نفي على عكسها الاعتبار لما في  
 نفس الامر فلو صلي وعنده ان النوب طاهر وان الوقت قد دخل او ان  
 منوضي بيان خلافا عاد فينبغي انه لو تزوج امرأه وعنده انها غير محل  
 فبين انها محل او عكسه ان يكون الاعتبار لما في نفس الامر وقالوا







لم يكن في اول كثير القواعد في الحقيقة هي الضوابط والاشتراطات  
والفرق بين الضابط والقاعدة تجمع في وعاء من ابواب شتى والقضا  
بجمعها من باب واحد هذا هو الاصل **كتاب الطهارة** شرطا  
نوعان شروط وجوب وهي تسعة الاسلام والعقل والبلوغ  
وجود الحدث ووجود الماء المطلق الطهور الكافي والغدرة على استعماله  
وعدم كبحض وعدم النفاس وتنجيز خطاب المكلف بصيق الوقت  
**وشروط صحة** وهي اربعة مباشرة الماء المطلق الطهور لجميع الاعضاء  
وانقطاع كبحض وانقطاع النفاس وعدم التلبس في حالة التطهر  
بما ينقصه في حق غير المعذور بذلك **المطهرات** للتجاسة خمسة عشر  
الماء الطاهر القالع وكذلك الثلج بالارض وخفاف الارض بالنس  
ومسح البقل وخبث الخشب وفول البني من الثوب ومسح الحماض  
المستبلة بالماء والنار والغلاب الحين والرباغة والتفود في الغارة  
اذا ماتت في سمن والذكاة من الابل في الحبل ونزع البئر ودخول الماء  
من جانب وجوه من اخذ حفر الارض بقلب الاعلى اسفل وذكر  
بعضهم ان قسمة المنخل من المطهرات فلو نجس بئر فقم طهره في الحقيقة  
لا يظهر وانما حاز لكل الانقاع للشك في نها حتى لو جمع عادت الثوب  
يطهر بالبول من الحق الا في مسئلتين ان يكون الثوب جديدا وامني  
عقب بول لم يزل بالماء وقد ذكرناه في شرح الكنز **الابوالكلها**  
الابوالكلها في انه ظاهر واختلاف الضمير في بول الهرة وحرارة  
كل شئ كبول وجريرة البعير كسقيه **الدماء وكلها نجس** الا دم  
الشريد والدم الباني في اللحم الممزول اذا قطع والباني في العروق

شرط ما في  
التنجيز بالركبة  
بوتنق احد  
التفود بالركبة  
او بيق احد

مطلوب  
الابوالكلها نجس  
مطلوب  
الدماء وكلها نجس

والباقي في الكبد والطحال ودم قلب الشاة ودم بيل من بن الاس  
على المختار ودم البق ودم البراغيث ودم الغل ودم السمك المستخرج  
عشرة **كلها نجس** الا حوز طير مأكول وغير مأكول على احد القولين وخود  
الفارة على احد الروايتين لحوز المنفصل من الحي كهيئة كالاذن  
والسن الساقطة الا في صاحب فظاهر وان كثر **مالا ينص** اذا نجس  
فلا بد من التحفيف الا في البدن فتوالي الفلوات يقوم مقام شدة  
في الاستنجاء والاصبع الذي استنجى به الا اذا نجس والارض عنه غافلون  
نوضاء من ماء نجس وهناك من بعده يفترض عليه الا علام راي في  
ثوب غيره نجاسة مانعة ان غلب على طهارة لواجبه ازالها وجب  
والا فلا المرفة اذا انتشت لا تنجس الطعام او الثوب واستند  
بغيره نجس وحرم اللبن والزيت والسمن اذا انتل لا يحرم اكله  
الدجاجة اذا ذبحت ونفث ريشها واعليت في الماء قبل شق  
بطونها صا للماء نجس وصارت نجسة بحيث لا يطريق اليها الا ان  
تحمل الهرة اليها فاكلها **كتاب الصلوة** اذا شرع في صلوة  
قطعا قبل اكمالها فانه يفسد الوضوء والسنة فلا قضاء فيها  
وانما يؤدونها وكذا اذا شرع فلان ان عليه فريضة ولم يكن عليه  
اقتداء الانسان ياد في حاله فاسد مطلقا وبالا على صحيح  
مطلقا وبالمماثل الا لثمة المستحاضة والضاة والخنثى العرلة  
في الوضوء الرباعي فرض في ركعتين الا فيما اذا احدث الامام بعد  
الاوليين ولم يكن قراءتهما فاستخلف مسوقا بها فانهما  
فرض عليه في الاربعة المسبوق منفرد فيما يقض الا في اربع فبذلك

الذلة المراكبة على من لا يقرأ

صحيح



ولا يقضى به ولو كبرنا وبنا الاستيناف صح وتباعد امامه في سجود  
الاستهوا فاذ لم يجد اليه سجدا خوها وبقي تكبيرات التشرقي اجماعا  
المسبوق لا يكون اما الا اذا استخلفه الامام لم يحدث كما ذكره مثلا  
المسبوق يقضى اول صلوة في حق الفداء واخوها في حق الشهد تمام  
في البرازية لا اعتبار بنية الكافر الا اذا قصد التسليم لنا الا اذا سلم  
في شدة الملة يقصر نية على قصده السابق بخلاف الصبي اذ يبلغ كما  
اذا كثر رتبة السجدة في مكان متحد كفته واحدة الا في مسئلة اذ قرأها  
خارج الصلوة وسجد لها ثم اعادها في مكانه في الصلوة فانه تدرج اوى  
لا يكبر جهرا الا في مسائل في عيد الاضحى وفي يوم عرفة للتشريق وباراء  
عدو وباراء قطاع الطريق وعند وقوع حربي وعند المخاوف كذا في  
عيد البناية السنة بالقلب ولا يقوم القلب مقامه الا عند التعذر  
كما في الشرح الدعوة المستحابة يوم الجمعة في وقت العصر عند ما على قول  
عامة مشايخنا كذا في التيممة اذا صحت صلوة الامام صحت صلوة  
المأموم الا اذا حدث الامام عامدا بعد العقود الاخير دخله مسوق  
فان صلوة المأموم صحيحة دون هذا المأموم اذا حدث صلوة المأموم  
لا تعد صلوة الامام الا في مسئلة اقتدى قارئ باي فصلواتهما فاسدة  
والمسئلان في الايضاح اذا ادرك الامام لا عاشر دعه يحصل الركعة  
في الصف الاخير افضل من وصل الصف الاول مع قوتها شرعا مستغلا  
بثلاث وتسليم زمة قضاء ركعتين شرعا في العجز ناسيا سنة مضي  
ولا يقضيتها الا اشتغال بالسنة عقب الغرض افضل من الدعاء  
قراءة الفاتحة افضل من الدعاء المأثور كل ذكر فاته محله لم يات

به فلا يكمل السجدة بعد رفع راسه ولا باقي بالتسليم بعد رفع راسه من  
الركوع صلى مكشوف الرأس لم يكره الرابعة المسنونة كالوضوء فلا يصلي  
في الفقرة الاولى ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة الا في حق الفداء فانها  
واجبة في جميع ركعاتها بغيره في كل ركعة الفاتحة والسورة الاولى ان  
لا يقص على مندبل الوضوء الذي مسح به كل صلوة اوتت مع ترك واجب  
او فعل مكره كحرقها فانها تعاد وجوبا في الوقت فان خرج لا تعاد اذا  
رفع راسه قبل امامه فانه يعود الى السجود ومن جمع ما جهل لا يقال ثواب  
لجماعة الا اذا كان لعذر دخل المسجد في الفجر فوجد الامام يصلي فانه  
يأتي بالسنة بعدد عن الصفوف الا اذا سلم الامام مسجد المحلة افضل  
من الجامع الا اذا كان عالما ومسجد المحلة في حق السوني في نهار رمضان ما كان  
عند حائضه ولبس ما كان عند منكره ان لا يرت بين السور  
الا في النافذة تعيد الفداء في سنة الفجر افضل من تطويلها نذر النافذة  
افضل وقيل لا التكلم بين السنة والوضوء لا يقطعها ولكن ينقص  
الثواب بكونه ان يخصص لصلوة مكانا في المسجد وان فعل شيعة  
غيره لا ينجح بكون شارعا بالتكبير الا اذا اراد به التقى دون التكلم  
اذا تفكر المصل في غير صلوة كتهجئة ودرس لم يبطل وان شغل  
هجومه عن خشوعه لم ينقص وجهه ان لم يكن عن تقصير ولا يوجب  
اعادتها ترك الخشوع لا ينفي للمؤمن والامام انتظار احد الا ان كثر  
شررا بفتح اقله الرجل بالمصل وان لم ينو امامته ولا بفتح اقله المرأة  
الا اذا نوى امامتها الا في جمعة والعبد بين تقصير نية امامته في  
عقبته من جرح الخطيب بعد شرعه مستغلا قطع على رأس الركعتين

باب سجدة



ألا إذا كان في سنة بجمعة فانه يتمها على الصحيح لم يجد الأئمة حرج  
 حصل فيه بل اختيار خلاف الثوب المحس حيث يخرج فلو لم يجد الأئمة صلى  
 في حجر قنار المسجد كما لم يجد فيصنع الاقتداء وان لم يتصل الصفوف  
 المانع من الاقتداء طريق ترفية العجلة أو نهج جرى فيه التسف أو خلافه  
 الصور أربع صفتين وتخلوا في المسجد لا يمنع وإن وسع صفوفه لأن له  
 حكم بجمعة واحدة وتحتل في محال بينهما والواقع الصحة إذا كان لا يشبه  
 عليه حال امامه المأفود لم يبعد على رأس الركعتين فانه يتصل بالآداء  
 نوى الإقامة قبل ان يعيد الثالثة بسجدة الأسيمة إذا اختلص بقصص صلوة  
 المعتمدين الآداء دخل العدة به إلى مكان آداء الإقامة فيه إلى خمسة عشر  
 يوماً فيقضها صلوة الساترين ولم ينه شفقة برباؤسه لما لو كان  
 المريض لو خرج الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته قدر عليه  
 أن يخرج ويصل قاعداً لأن الوقوف معذور بحاله على الاقتداء وعلى اعتبار  
 سقط القيام واخضعوا في رمضان قام لا يقدر على رعايته  
 التواة وان قدر قدر الأصح أنه يقدر براعبها قدر المريض على بعض  
 القيام قام بقدرته إذا كثر أية سجدة واحدة في مجلس فالأفضل  
 الاكتفاء بسجدة واحدة وإذا كثر اسم النبي صلى الله عليه وسلم قال الأفضل  
 تكرار الصلوة عليه وأن كفاه واحدة بينهما ولا يرفع يديه بسجدة الصلاة  
 ولا يجنبه التعيين لها والسنة القيام لها ولو صلى إذا أفرد الإمام  
 أية سجدة فالأفضل الركوع لها إن كان في صلوة المخافة والأسجد  
 بكرة ترك السجدة في الآخرين من التطوع عمداً وان سرقوا فعلية  
 السجود ولو ضمها في آخر الوقوف سبها لا يسجد وعليه الفتوى

واخضعوا

طالع  
 من السورة  
 الوقوف  
 عليه  
 السجود

لا يجر

التشاور

لا يجوز الاقتداء بالتأفقي في الوتر وأن كان لا يقطع القرآن بجمع  
 عن التوائية بقصد التشاء فلو قراءت تحت الفاتحة بقصد التشاء  
 لم يحرم ولو قصد بها التشاء في الجارة الآداء المصلح فاصداً  
 فاتمها تجزئه لأرباء في الوتر في حق سقوطها إذا أراد فعل طاعة  
 وخاف الربا لا يتركها قراءة الفاتحة لأجل المما عقيب المكتوبة  
 بدعة الوتر في محام حرم أمكروهة وسرأ لا هو المختار ولا يكره للحدث  
 مسكتب الفقه وحديث على الأصح وضع المقلة على الكتاب مكره  
 الآداء المكتوبة وضع المصحف تحت رأسه مكرهه إلا للحفاظ لا ينبغي  
 تأقية الدعاء الآداء في الصلوة بكرة الاقتداء في صلوة الرغائب و صلوة  
 البراءة ولبنة القدر الآداء قال نذرت كذا وكذا بهذا الإمام بالحاجة  
 كذا في البرازية لقدر السهو لا يوجب تعدد الآداء في المسبوق بكرة الآداء  
 قاعدة الألفه الأسفار بالمفضل لا يزداد في الحاجاج ناخية المغرب بكرة  
 الآداء التوا على مائة وأسمه سبحانه أعلم **كتاب الزكوة**  
 الفقهاء لا يكون غنياً بكنه المحتاج إليها الآداء بن العباد قنباغ لقضا  
 الدين كذا في منظومة ابن دهبان الآداء لوزن ملكة من له دين  
 على مفلس مقرفير على المختار المريض فرض الموت إذا دفع ذكوة  
 إلا أخيه ثم مات وهي وارثته أجراه ووقعت موقعها فإن كان  
 لم وارث آخر دت لأنه لا وصية لو ارثت تصدق بطعام الغنم  
 صدقة فطره توقف على إجازته فإن أجاز بغير أهلها وصته جازت  
 المأمور بدفع الزكوة إذا تصدق بدراهم نفقه أخوان كان على نية  
 الرجوع وكانت دراهم المأمور قاعة نوى الزكوة الآداء سمته قرضاً

طالع  
 تعدد السجود لا يوجب  
 تعدد السجود الآداء  
 في المسبوق



اختلفوا والصحيح يجوز بعد الحزمة اذا اذن له في التجارة لا يكون للتجارة  
فوجب صدقة قطره عين النادر مسكنا فله عطاء غيره اذا لم يعين المنذور  
كما قال الله تعالى ان اطعم هذا المسكين شيئا فانه يبعثني ولو عيني مسكين  
له الاقتصار على واحد بحسن المتع عن اداء الزكاة واختلفوا في اخذها  
من غير المعد لاحول الزكاة فمضى لا شئ من كل الصدقات حرام على من  
زكاة او عمل فيها او عشر او كفارة او مندورة الا ان يطوع والوقف شذوذا  
انه ادى الزكاة ام لا فانه يؤذيها لان وقتها العراود مالا ونسبة ثم تزك  
لم يجب الزكاة الا اذا كان للمودع من المعارف دين العباد مانع من وجوبها  
الا ان لم يؤجل اذا كان الزرع لا يورث اياه بكرة اعطاء نصاب للفقير  
منها الا اذا كان مدبونا او صاحب عيال لو فقه عليهم لم يخص كذا  
نصا بأكبر نقلها الا لا فائدة او اخرج او من دار الحرب الى دار الاسلام  
او الى طالب علم او الى الزهاد او كانت ذكوة معجزة المنفعة لانه لا يجوز  
دفع الزكاة لاهل البديع وفيها لائحة المنزلة ان كان زوجها موصرا  
جازه وان كان موصرا وكان مهرها اقل من النصاب فكذلك وان كان  
المعسر قد رده لم يجوز به بغير وكفا في لزوم الاصلية الولد من الزنا لا يش  
نسب من الزنا في شيء الا في الشهادة لا يقبل للزنا في وفي الزكاة  
لا يجوز دفعه من الزكاة في الزكاة لا يجوز دفع الزكاة الزاني الى الولد من  
الزنا الا اذا كان من اوائله زوج معروف كما في جامع الفصول في الزكاة  
واجبة بقدره مبصرة فتعقب بهلاك المال بعد كماله وصدقة كغيره  
وجبت بقدره ممكنة فلو افتقر بعد يوم العيد لم تعقب النقص على اقل  
بنية الزكاة تجاز الا اذا حكم عليه بنقصه وتحمل الصدقة لمن له على عتق

مبادي

لا تكفيه وعياله سنة ومن معه الف وعليه مثلها كره له الاخذ وانجز  
الدفع ولو لم يوت سنة نصابا او كسوة شوية لا يحتاج اليها في الصيف  
فالصحيح حل الاخذ تجلتها عن نصاب عنده فتم تحول وعنده اقل من نصاب  
ان دفعها الى الفقير لا يستردها مطلقا والى الساعي استردها ان قاما  
وان قسمها الساعي بين الفقير وضمنها من مال الزكاة خلا فالصحيح  
ولو عجل زكاة حمل السوايم بعد وجوده جاز لا قبله وفي الملتقط من  
الاجارة المعلن اذا اعطى خليفته شيئا نأى بالزكاة فان كان بحيث  
يعمل له لولم يعطه بغير عنها والا **كتاب الصوم** نذر صوم الاب  
فاكل بعد زكوى لما اكل نذر صوم اليوم الذي يقضي فيه فلان فقدم  
بعد ما نواه نطوعا ينوب عن النذر للزوج ان يمنع زوجته عن كل  
صوم وجب لها بها لا عن صوم وجب بايجاب الله تعالى وتوقف  
المشايع في منعها عن قضاء رمضان اذا افطرت بغير عذر  
قال بعض اصحابنا لا بائس بالاعتماد على قول النجاشي ومحمد بن مقاتل  
انه كان يسلمهم ويعتمد قولهم بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم  
ورده الامام الرضائي بالمجديث من صدق كاهنا او منجما فقد  
كفر بما انزل محمد صلى الله عليه وسلم نية الصوم في الضلوة صحيحة ولا  
يفيدها اذا اكل او شرب ما يتغذى به او يتداوى به فعليه الكفارة  
والا فلا الا الدم اذا شربه فان عليه الكفارة فانه طعام لبعض الناس  
الصوم في السفر افضل الا اذا خاف على نفسه او كان له رفقة اشترى  
معه في الزاد واختاروا الفطر صوم يوم الشكر مكره الا اذا نوى نطوعا  
او واجبا اخر على الصحيح والا فضل فطره الا اذا وافق صوما ما كان يصوم



او كان مقبلا لا يصوم العبد والامة والمدبر واما الولد تطوعا الا  
 باذن المولى لا تصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج او كان مسافرا  
 لا يصوم الاجير تطوعا الا باذن المتاجر اذا اضطر بالقسوم لا يلزم  
 النذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان من جنس واجب على  
 التعيين فلا يصح النذر بالمعصية ولا بالواجب ولو نذر حجة الاسلام  
 لم تنزعه الا واحدة ولو نذر صلوة سنة وعنى الفريضة لا تنزعه عليه  
 وان عنى مثلها الزمته بكل المغرب ولو نذر عيادة المريض لم تنزعه  
 في المشهور ولو نذر السجرات بغير الصلوات لم تنزعه الزوج اذا  
 اذن له زوجة بالاعساف ليس له الرجوع ومولى الامة يصح رجوعه  
 ويكره اذا دعاه واحد من اخوانه وهو صائم لا يكره له القطر الا اذا  
 كان صائما عن قضاء رمضان سافر في رمضان ثم رجع الى اهله فاجب  
 فيه ما فاكله عندهم فعليه القضاء والكفارة رآى صائما ياكل ناسيا  
 يخبره الا اذا كان يضعف عنه المسافر يعطى صدقة فطره عن نفسه  
 حيث هو ويكتب الى اهله يعطون عن انفسهم حيث هم وان اعطى  
 عنهم في موضعه جاز قال الامام الاعظم اذا شهد واحد بالهدمال  
 قضا مواثيقه لم يفطر واحتمى يصوموا يوما اخر رمضان يقطع  
 التسابع في حق المعتمدين لا فوق بين المجنونة والعاقلة في حجب الكفارة  
 بجاءوا الجماع في الدبر بوجوب الكفارة اتفاقا على الاصح بخلافه في زهار  
 رمضا لا يجوز له ان يعمل عملا يوصل به الى الضعف فيخسر نصف النهار  
 ويستريح الباقي وقوله لا يافقني كذب وهو باطل باقتضائهم الشاء  
 لمن طلع العجر فاكل فاذا هو طالع الاصح وجوب الكفارة انتهى

كتاب

فمما في الفعل يتعد ويتعد الفاعل وضمان المحل لا فلو ترك  
 محرمان في فعل صيد تعدد الجوار ولو جاز لان في فعل صيد يحرم لا ضمان  
 حقوق العباد جامع مرارا فعليه لكل مرة دم الا ان يكون في مجلس  
 واحد فيكفيه دم واحد لا ياكل من الهدايا الا ثلثة هدى المتعة والنكاح  
 والطلاق تحج تطوعا افضل من الصدقة النافلة بكونه الحج على الحاد  
 بناءا الرباط بحيث ينفع به المسلم افضل من الحج الثانية اذا كان  
 الغالب السلام على الطريق فالج فرض والا لا يحل الفرض اولى من طاعة  
 الوالدين بخلاف النفل اذا لم يكن الاب مستغنيا لم يحل الخروج وعن  
 ابن الميث كان اذا دخل العشر لا يقبل الظاهرة ولا يأخذ من شواربه  
 قال ابن المبارك السنة لا تؤخر وبه اخذ الفقيه مقة الفارسي وهو يخاف  
 العوزة فعليه الحج ولا ينزوح اذا كان وقت خروج اهل بلده فان كان  
 قبل جازله النزوح يحتاج عن الميت اذا خلط ما دفع اليه بما يجوز فان اخذ  
 للمامور المال والخبرة وخرج وخرج عن الميت قال الامام ابو حنيفة وابو يونس  
 رحمهما الله لا يجوز الحج خلافا لمحمد بن محمد من لا يجوز له نكاحها المروا بنكاح  
 الوطى تاثيرا الا الصبي والعاسق والمجوس اتفق المامور بالحج الكفاية والرجوع  
 ورجوع من ماله ضمن المال ببداء بالحج الفرض قبل زيادة النبي صلى الله عليه وسلم  
 ويجوز ان كان تطوعا حج الفتي افضل من حج الفقيه لان الفقيه يودى  
 الفرض من مكة وهو منقطع في ذهابه وفضيلة الفرض افضل من فضيلة  
 النفل اذا جمع بين الصلواتين بوفية لا تنقل بوجوبها كما في البيعة المأمور  
 بالحج له ان يؤخره عن السنة الاولى ثم يحج ولا يضمن حجا في الثانية راجع  
 ولو عين له هذه السنة لان ذكرها للاستعمال لا للتعبد كما في

وكاف

رسل

الخاتمة



والصحيح وقوعه عن الاموال الفاضل من النفقة للامور ولو ارثته ان كان ميتا  
الا ان يقول وكلت ان تهيب الفضل من نفسك وتقبله بنفسك الوصي  
عند الاطلاق المخرج بنفسه الا اذا قال ادفع المال لمن يحج عني او كان الوصي وارث  
الميت فيوقف على اجازته للمامور الاتفاق من مال الامور الا اذا قلتم ببلدية  
خمس عشرة يوما الا اذا كان لا يقبل على خروج قبل الفافلة واقامة محكمة  
بعد حج اقامة معنادة كسوة وغرفة على الاقامة زيادة على المقام مبطل  
لنفقته الا اذا غرم بعده على خروج فانها تعود الا اذا كان اتخذتمك دارا  
ونفقة خادم المامور عليه الا اذا كان ممن لا يجزم نفقه للمامور خلط  
الدرهم مع الرفقة والادراع وان ضاع المال بمكة او بقرق منها فاتفق  
من مال نفقه رجوعه وان بغير قضاء للاذن دلالة المامور اذا امسك  
مؤنة الكراء وحج ما شيا ضمن المال ادعى المامور انه يمنع من حج وقد اتفق  
في الرجوع لم يقبل الا اذا كان او اظاهرا بشهادة على نفقته واذا ادعى انه حج  
وكذب فالقول له الا اذا كان مدعيون الميت وقد اهر بالانفاق منه  
ولا تقبل بنية الوارث انه كان يوم النحر بالكوفة الا اذا برهنوا على  
اقراره انه لم يحج ليس للمامور بالحج الاعتماد قبله وبعده وكل دم وجب  
على المامور فهو في ماله الا دم الاحصاء في قول الامام اوصى الميت بالحج  
فبشرع الوارث او الوصي لم يحج ولو حج الوصي بماله يرجع جاز ولا الرجوع  
وكذا الزكوة والكفارة بخلاف الاجنبي ليس للمامور الامر بالحج ولو مرض  
الا اذا قال له الامر اضنع ما شئت فله ذلك مطلقا يصح استنجاار الحج  
عن الغير وله ايجور مثله المامور اذا امسك البعض وحج بالبقية جاز  
وبعض ما خلف واذا اتفق من ماله ومال الميت فانه يقضن الا اذا كان

المنفق

اكثرها من مال الميت وكان مال الميت يكتفي للكرام وعامة النفقة كذلك  
**كتاب النكاح** المقبوض على سوم النكاح مضمون كذا في حكم  
العضولين اصطاط اصحابنا في الزوج الا في مسئلة ما اذا كانت تجارية بين  
شركيين فادعى كل واحد منهما من شركه وطلب الوضغ عند عدل لا يجازي  
الى ذلك وانما ذلك وانما يكون عند كل يوم حاشمة للمكاتب في كراهية المواجه  
ما شئت لجماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل **الاول**  
ولاية النكاح للصغيرة والصغيرة ثابته للاولياء على سبيل الكمال لكنه  
**الثاني** الغصاص للمورث ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى  
قال الامام رحمه الله للوارث الكبير استيفاءه قبل البلوغ بخلاف ما  
اذا كان لغايبين فان محاضر لا يملكه في غيبة الا اذا اتفقا لاحتمال  
العفو **الثالث** ولاية المطالبة بارادة الضر العام عن طريق المسلمين  
ثبت لكل من له حق المورث على الكمال والقصاص ان يحق ان كان مما  
لا يتجوزي فانه ثبت لكل على الكمال فلا استخدام في المملوك مما يتجوزي  
من عهد لم يسر لعا عبادة شرعت لهم الى الآن ثم تستمر في حجة الا اليانما والنكاح  
المولى لا يستوجب على عبده ديناً فلامهر ان زوج عبده من امته  
ولا ضمان عليه بالملء مال سيده ولو قبل العبد مولاه وله اثنان  
فعلى احد ما سقط الغصاص ولم يجب شئ لغير العاني عند الامام  
الفرق ثلاثة عشر فرقة تسعة منها محتاج الى القضاء وستة لان  
قال الاول الفرقة بالمجب والعنة وبخيار البلوغ وبعيد الكفارة  
المهر وباباد الزوج عن الاسلام وباللعان والثاني الفرقة بخيار  
العنف وبالاطلاق وبالردة وببائن الدارين وبملك احد الزوجين



صاحب وفي النكاح الفاسد النكاح يقبل الفسخ قبل التمام للعدو  
 فلم يصح اقله ولا يفسخ بالجمود الا في مسئين فيقبل بعده  
 احدهما الا في كل المهر بربعة بالخلوة والصحيحة وبوجوب  
 العدة عليها منه سابقا وبموت احد المزوج ان يضرب امراته على  
 اربع وما بعناها على ترك الزينة بعد طلبها وعلى عدم اجابتها الى  
 فراشه وهي طاهرة من الحيض والنفاس وعلى خروجها من منزله بغير  
 اذنه بغير حق وعلى ترك الصلوة في رواية وقد بينا في شرح الكنتروليم  
 وما كان بعناها لها ان يخرج بغير اذنه قبل انهاء العجل مطلقا وبعد  
 اذا كان لها حق او عليها او كانت او غسالة او لزيادة ابوها كل جمعة  
 مرة او لزيارة المحارم كل سنة وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب  
 وعيادتهم والوليمة لا يخرج ولا ياذنه ولو خرجت باذنه كانا عابدين  
 واختلفوا في خروجها للتعام والمعتد يجوز بشرط عدم التزويج والقب  
 ينعقد النكاح بما افاد ملك العين للحال الا في لفظ المتعة فانه  
 يفيد ملك العين لما في هبة الخاتمة لو قال منعك بهذا النوب كان  
 هبة مع ان النكاح لا ينعقد به الوطى في دار الاسلام لا يخلو عن  
 حد او هو الا في مسئين تزويج صبي امراته مكلفة بغير اذن وليه  
 ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما في الخاتمة ولو وطئ البائع المسبية  
 قبل العتق فلا حد ولا مهر وبسقط من الثمن ما قبل البكارة والا فلا  
 كما في السبع الولو الحية لا تقو كالمردة قطع شعرها ولو ابدن الزوج  
 ولاجل لها وصل شعرها بشعرها تزويجها على انها بكرة فاذا هي بش  
 فغلبه كمال المهر والعذرة تذهب بشيء فليجس الظن بها كذا في المتن

وذلك احد ما  
 في نسخة اخرى

في نسخة اخرى

طلب  
 زوجها على ما لو كان  
 من بيت فقبله  
 حال المهر

ولو غلط وكيلها بالنكاح في اسم اسما ولم تكن حاضرة لا ينعقد النكاح  
 تزويج امرأة اخوى وخاف ان لا يولد لاسبعة ذلك وان علم انه بعد  
 بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل واحدة مسكنا على حدة جاز  
 له ان يفعل ذلك فان لم يفعل فهو مأجور لترك الغم عليها وفي  
 زماننا ينظر الى مجل منها من مثله واما نصف المسمى فلا يعتمد  
 فانه قد مر حبس الف دينار ولا يفي الا اقل من الف ثم ان شرط  
 لها شيئا معلوما من المهر معيلا فافاها ذلك ليس لها ان تستغ  
 وكذا المشرط عادة نحو الخف والمكعب وديباج اللقافة ودرار  
 الكوع على ما هو عرف سمرقند وان شرطوا ان لا يدفع شيئا من ذلك  
 لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف من غير تردد وفي  
 الاعطاء بمنزله من مثله والعرف الضعيف لا يلحق بالسكون عنه  
 بالمشرط كذا في المتنقط الفقير لا يكون كفوا للغنية كبر او صغيرة  
 الا ان يكون عالما او شرفيا كذا في المتنقط ادعت بعد الزفاف انها  
 روجت بغير رضاها فالقول لها الا اذا طأ وعت في الزفاف  
 ولو تزوجه بنته وسلمها الاب الى الزوج فزربت ولا ندرى اين  
 هي لا يلزم الزوج طلبها كذا في المتنقط لا ينبغي للمفاتيح ان تزوج صغيرة  
 الا اذا كانت راءقة فطلب ذلك منه ايضا يحبس من خدع بنت  
 رجل وامرأة واخرجها من منزله يحبس الى ان ياتي بها او يعلم مو  
 كذا في المتنقط اختلفوا في الصحة والفاد فالقول مدعى الصحة  
 كذا في الخاتمة الاقرار بالولد من حرة اقرار بكماله الا اقرار بمهرها  
 وقوله خدي هذا من نفقة عدت لا يكون اقرارا بطلانها وقولها

مطلوب  
 من نفقة عدت  
 لا يكون اقرارا بطلانها



اعطى مهرى اذ ار بالنكاح كذا في افراد البتمة يجوز خلو النكاح عن  
 التصديق والنكاح باقل مهر المثل الذي في صيغة بزوجه غير الاب  
 ويجوز ومجوزة وهو كونه غيبه النكاح لا يقبل المنع بعد التمام هكذا  
 ذكره ابو بنو علي ان مجوده لا يكون فسخا **قلت** يقبله بعد في  
 ردة احدهما كما كتبناه في الشرح واما طر والرضاع عليه والمصارف  
 ففقدنا فيه ولا يفسخ كما في الشرح **كتاب الطلاق** الكراه  
 كالصاحي الذي لا قرار باجود والخاصة والودة والاشهاد على  
 شهادة نفسه كذا في خلع كحايته النكاح للاعلام فلا يثبت به حكم  
 الا في الطلاق باطلاق وفي العتق يا حود في حدود يارانية وفي التوس  
 شارق فتفرع على الاول لو قال لجارية يا سارق يارانية بالجنونه  
 وابعادها **المشترى** يقول البائع لا يوردها لانه للاعلام لا للتحقيق  
 ولو قال زوجته يا كافه لم يفرق بينهما كذا في الجامع ولذا الملا عن  
 لا يثبت في نسبة في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة والمناكية  
 والعنق على العرب الذي حكمين الارث والنفقة كذا في البدائع **المجنون**  
 لا يقع طلاقه الا في مسائل اذا علق عاقل ثم جن فوجد الشرط وفيما  
 اذا كان مجنونا فانه يفرق بينهما بطلبها وهي طلاق وفيما اذا كان  
 عتقا او جل بطلبها فان لم يصل فرق بينهما بجنونه وله وفيما اذا  
 استلمت وهو كافر واما ابواه الاسلام فانه يفرق بينهما وهي  
 طلاق الصبي لا يقع طلاقه الا اذا استلمت فعرض عليه مجزا فاني  
 وقع الطلاق على الصحيح وفيما اذا كان مجنونا وفرق بينهما فهو  
 طلاق على الصحيح ويوهل له لكونه مستحقا عليه عتق قريبه كذا

بطلان ساء

عنين المراج العلق بالشرط لا ينعقد سببا لحيال والمضاف منعته  
 في الطلاق والعتاق والنكاح فاذا قال انت حرة قد لم يملك بيعه  
 اليوم وملكه اذا قال اذا جاء غدا وتو قال لله على التصديق بدم  
 غدا ملكك العتق بخلافه اذا جاء غدا في مستلزم الاول في ابطال  
 خيار الشرط قالوا لا يفتح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال اذا  
 جاء غدا فعذا بطلت خيارى او قال بطلت غدا فجاو غدا بطل  
 خياره كذا في خيار الشرط من كناية الثانية قال الفقيه ابو الليث  
 والاكشاف لو قال اجرتك غدا او اذا جاء غدا فعذا جرتك  
 صححت مع ان الاجارة لا يفتح تعليقها ونقض اضافتها **من نكح**  
**الصل السقف** ما في ايمان الجامع لو حلف لا يخلف ثم قال لها اذا  
 جاء غدا فانت طالق حث بخلاف ان دخلت وفي كناية بفتح اضاف  
 فتح الاجارة المضافة ولا يفتح تعليقه طلب المرأة لخلع حرام  
 الا اذا علق طلاقها البائن بشرط فشهد وبوجوده فلم يقض  
 بها فعلمها ان تخاطب في طلب الغد المتعارفة الغول ان اخلفا  
 في وجود الشرط فيما لا يعلم من جهتها الا في مسائل لو علقه بعدم  
 وصول نفقتها شهرا فادعاه فانكرت فالقول لها في المان  
 والطلاق على الصحيح كما في محلا وفيما اذا اطلقها السنة وادعى  
 جماعة في كحض وانكرت وفيما اذا ادعى المولى قربانها بعد المدة  
 فيها وانكرت وفيما اذا علق عتقه بطلاقها ثم خبرها وادعى انها  
 اختارت بعد المجلس وهي فيه كما في الكاف اذا علقه بفسخها  
 العتق سرت لم يقع كما في كناية من الطلاق اذا علقه بمال

فقد سوتوا بينهما

من نكح الصل السقف ما في ايمان الجامع لو حلف لا يخلف ثم قال لها اذا جاء غدا فانت طالق حث بخلاف ان دخلت وفي كناية بفتح اضاف



يعلم الامنا كحضها فالقول لها في حقها واذا علق عتقه بما لا يعمل الا  
فالقول لها في حقها على الاصح كقوله للعبد ان احملت فانت تحرر  
احملت وقع باخباره كما في المحيط وفرق بينهما في الخاصة بامكان  
النظر الى خروج المتي بخلاف الدم خارج من الرحم كذا الشرط ثلاثا  
واجزاء واحد فوجد الشرط ورة طلفت واحدة ولو تعدد اجزاء بعد  
الوقوع كما في الخاصة ولو طلقها ثم عطفها مع اخوي بالواو ولو ثم اوالها  
طلعت الاولى شنتين والاخرى واحدة ولو طلقها ثم اضراب واشت  
لها لا يتعد الا بالنية ولو جمع الاولى مع اخوي في الاضراب تعد على  
الاولى واذا دخل كلمة او في الابعاع على امرأتين واعقب بشرط فان  
التعقبين لم يعد وجود الشرط اذا اطلق ثم اتى باو فان كان ما بعد او  
كذا وقع بالاول والا لا كذا الشرط ثم اعقبه جزاء واحد بعد الشرط  
لا يجوز ولو ذكر جزاء بين شرطين تعد الشرط كل امرأه اتزوجها فتست  
بالمسألة عند سما خلافا للشافعي وبه اخذ الفقهاء ابو القاسم بن كبر الجواز  
ينكح الشرط كلما دخلت فكذا اكلمها فقدت عندك فكذا افقعه  
ساعة طلعت ثلاثا كلما ضربت بك فضر بها بغيره طلعت شنتين  
وان نكح واحد فواحدة كلما طلقك فطلقها وقع ثنتان كلما  
وقع عليك طلاقا فطلقها طلعت ثلاثا وسقط الشرط بين طلاقين  
نحو النسخ وتعلق الاول ذكر من ادعى بين شرط وجزاء ثم نادى اخوي  
تعلق طلاق الاول في ديني في الاخوي ولو بداء بالنداء لو احدث ثم  
ذكر الشرط وجزاء ثم نادى اخوي فاذا وجد الشرط طلقها كلمة كل في  
التعليق عند عدم امكان الاحاطة بالافراد منصرفه الى ثلاثة

كذلك

كقولهم لو قال لها ان لم اقل عليك لا خيك بكل قبيح في الدنيا فانت  
كذا بغيره بل لانه انواع من القبيح اذا علقه بوصف قائم بها كان على  
وجوده في المستقبل كقوله لي ان حضت وللمهر بغيره ان حضت  
الا اذا قال للصبيحة ان صححت والضابط ان ما يمتد فلدوامه حكم  
الابناء والا لان على التراخي الابوية الفور ومنه طلب جماعها  
فابت فقال ان لم تدخل معي البيت فدخلت بعد كون شهوته  
ومنه طلقني فقال ان لم اطلقك علقه على زناه فشهدا على  
افرازه به وقع وان على معانة لا كما لو شهدا بربعة به فعدل منهم  
انسان قال لاربعة المدخولات كل امرأة لم اجامعها منكن البيلة  
قالا خريات طوالق في امع واحدة ثم طلع الفجر طلعت التي جامعها  
ثلاثا وغيرها شنتين اضافة وعلقه فان قدم الجواز واخر الشرط وفي  
وسط الوقت تعلق ولغت الاضافة ولو قدم الشرط تعلق المضا  
به ولو ذكر شرطا ولا ثم جزاء ثم عطف عليه بالواو ثم ذكر جزاء آخر  
تعلق الاوليان بالاول والثالث بالثاني ولو كان الجواز واحد كان  
المعلق بالثاني جزاء للاول فلا يقع لو وجد الثاني قبل الاول ثم الاول  
وهذه المسائل في الصفتين مع ايضا حراما من مخانية كل من علق  
على صفة لم يقع دون وجودها الا اذا قال انت طالق امس فانها  
تطلق للحال ولم ار الآن ما اذا علقه بربيتها الهلال فزاه غيرها و  
ينبغي الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء الكل من الكل باطل  
وقوع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء انه لو اقرب بعض  
عشرة دراهم جياذ وقال مقصلا الا انها دون لم يصح الاستثناء



لأن الكل من الكل كما لو قال له على ما به درهم ودينار لم يصح انتهى 2  
 الابيضاح قبيل الايمان اقال غلاماى حوان سالم ويزنغ الابريغيا  
 حتى الاستثناء لانه فضل على السبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى  
 المفسر وقد ذكرها جملته فصيح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم  
 حو ويزنغ حوالا بريغيا لانه اورد كلا منهما بالذكو فكان هذا الاستثناء  
 بجملته ما تكلم به فلا يصح انتهى **كتاب غنى وتواضع** في ابيضاح الكرم  
 رجله خمس من الرقيق فقال عشرة من ماله الى واحد اوارعنى  
 خمس لانه قد يره تسعة من ماله الى اوار وله خمسة فعقوا ولو  
 قال مما ليكى العشرة اوار الى واحد اعنى اربعة منهم لانه ذكر  
 العشرة على سبيل التفسير وذلك غلط منه فلفى فانصرف الى ما ليكى  
 اذا وجبت قيمة على ان واختلف المقومون فانه يفيض بالوسط  
 الا اذا كانت على قيمة بنفسه فانه لا يعنى حتى يورثى الاعلى كما في كتابة  
 الظورية احد الشركين في العبد اذا اعنى نصيب بلا اذن شريكه وكان  
 موسرا فان لشريكه ان يضمه حصته الا اذا اعنى في روضه فلا ضم  
 عليه عند الامام خلافا لما كان في عنق الضرورية دعوة الاستعداد  
 شند والتجوير تقتصر والاولى وبما انه في اجماع معتق البعض  
 كالمكاتب الا في ثلاث الامة اذا عجز لا يورث في الرق الثانية اذا  
 جمع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى القن بخلاف  
 المكاتب اذا جمع الثالث اذا قيل ولم يترك وفاء لم يجب  
 بخلاف المكاتب اذا قل عن غير وفاء فان العتاص واجب  
 ذكره الربيعي في انجاسه الثانية في السراج الوهاج والاولى في

مطل  
 اصل الشريك في العبد اذا اتفق لغيره بلا اذن  
 شريكه وكانا موصرا فان لشريكه ان يضمه  
 حصته الا اذا اذنت في روضه فلا ضم  
 عليه عند الامام

الموتون التومان كالولود الواحد فاشاء يقع للاول في احكامه  
 فاذا اعنى ما في نظرها فولدت توأمين الاول لاقل من ستة اشهر  
 والثاني لتمامها فاكثر عتق الثاني تبع الاول بخلاف ما اذا ولدت  
 الاول تمامها فانه لا يعنى واحد منهما الا في مسئلتين الاولى  
 من جناسا المبسوط لو ضرب بطن امرأة فالت جنينين فخرج  
 احدهما قبل موته والاخر بعد موته وهما ميتان ففي الاول عرة  
 فقط الثانية نفاس التوأمين من الاول وما رآته عتق الثاني  
 لانه ملك ولد من الزنا فانه يعنى عليه ومن ملك اخنة لابنه من  
 الزنا لم يعنى ولو كانت اخنة لامة من الزنا عتقت والوفى في غايته  
 البيان من باب الاستعداد التدبير وصية فيعتق المدبر من الثلث  
 الا في ثلاث لا يقع الرجوع عنه ويصح عنها وتدبير المكروه صحيح لا وصية  
 ولا يبطل محجور ويبطل الوصية والثلاث في الظهورية التأسيس  
 لامة لا يعيش الانسان اليها غالبا تابيد معنى في التدبير على  
 المختار فيكون مطلقا في الاجارة تفقد الى نحو ماني سنة الا في  
 السكاح فتاقت عقد المنكح بما لا يعلم معناه بلزمه حكمه في الظلا  
 والعساق والسكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح  
 فلا يلزمها المال والاجارة والهبته والابراء عن الدين كما في سكاح  
 الخانة العتق لا يبرأه بالرق **قلت** الا في مسئلة لو كان  
 المعتق مجهول النسب فاقرب بالرق لرجل وصدقه المعتق فانه  
 يبطل عتاقه كما في اقرار الشخص الولاء لا يجزى الا بطلان **قلت**  
 الا في مسئلة هي المذكورة فانه يبطل الولاء باقراره والثانية

ان يكون له  
 وصية او عتق  
 او بيع



لو اردت العتقة ونسيت فاعتقها التاني كان الولاده وبطل  
الولاد عن الاول كما في اقرار النكاح لو اخلف المولى مع عبده في جود  
الشرط فالقول للمولى الاتي مسائل كل امة في حرة الامة خيانة الامة  
اشترتها من زيد الامة نكحها الباردة الامة شيئا ففي هذه الامور  
اذا انكوت ذلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا قال  
الامة نكحوا ولم اشترها من فلان او لم يطلها بالبرحة او لا حراتا  
فالقوله وتامه في ايمان الكافر المدبر اذا خرج من الثلث فانه  
لا سحابة عليه الا اذا كان السيد سفيها وقت التدبير فانه يبيع  
في فتيحة مدبرا كما في الخانية من يحرق وفيما اذا قيل سيدة كما في شخص  
المدبر في زمن سعيته كالمكاتب عنده شهادة كما في البرازية  
وفي المعتق في المرض وجنائه جنابة المكاتب كما في الكافر وفرعت  
عليه لا يجوز نكاحه ما دام يبيع وعندهما حرم مدبون في الكل  
**كتاب الايمان** المعرفة لا تدخل تحت النكحة الا للمعرفة في جواز  
كذا في ايمان الظهري بيمين اللغو لا مواخذه فيها الا في ثلاث الظلال  
والعناق والنذر كذا في خلاصة لا يجوز نعيم المشرك الاتي اليه  
حلف لا يسكر مولا له وله اعلون واسفلون فايهم كلهم حنت  
كما في المبسوط فتبطلت الوصية للموال وبخاله هذه ولو وقف  
عليهم كذلك فهي للفقراء لا يكون جمع للواحد الا في مسائل وقف  
على اولاده وليس الا واحد بخلاف سببه وقف على اربعة الميعين  
في بلد كذا ولم يبق منهم فيها الا واحد كما في العدة حلف لا يسكر اخوة  
فلان وليس له الا واحد حلف لا ياكل ثلاثة ارغفة من هذا الخبز

سماحة الوفا حلف لا يجلف  
الفقر او المسكين او الرجل  
حنت بواحد صح

وليس فيه الا واحد بخلاف رجلا حلف لا يركب دواب فلان  
لا يلبس ثيابا لا يسكر عبده ففعل بثلاثة حنت لا يسكر روجات  
فلان واصدقائه واخوته لا يحنث الا بالكل والاطعم والنساء و  
التياب مما يحنث فيه بفعل البعض كما في الواقعات لا يحنث  
بفعل بعض المحلوف عليه الاتي مسائل حلف لا ياكل هذا الطعام  
ولا يمكن اكله في مجلس واحد حلف لا ياكل فلانا و فلانا و فلانا و فلانا و  
كلهم مولا القوم او كلام اهل بغداد على حرام فكل واحد الكل من  
الواقعات الصغيرة او كرات فيحنث بها في قوله ان تزوجت امرأة  
الاتي مسئلة لا يشتري امرأة لم يحنث بالصغيرة الا بان مبنية  
على الالفاظ لا على الاغراض فلو حلف ليغديته اليوم بالغ فاشترى  
رضيقا عنده به بتر ولو حلف ليغديته فمولا اليوم بالغ فاشترى  
مملوكا بالغ لا ب او بها فاعتقه بتر الاتي مسائل حلف لا يشتري  
بعشرة حنت باحد عشر ولو حلف البائع لم يحنث به لان مراد  
المشتري المطلقة ومراد البائع المفردة ولو اشترى او باع بسعة  
لم يحنث لان المشتري مستنقص والبائع وان كان مستزيدا  
لكن لا حنت بالوض بلا مستمى وتامه في الجامع من باب المساواة  
حلف لا يجلف حنت بالتفليق الاتي مسائل ان يعلق بافعال العكس  
او يعلق بمجيء الشهر في ذوات الاشهر او بالنظيق او يقول ان اذنت  
الا كذا فانت حر او ان عجزت فانت رقيق او ان حنت جيفة  
او عشرين جيفة او بطلوع الشمس كما في الجامع الحالف على عقد  
لا يحنث الا بالجاب والقول الاتي تسع مسائل فانه يحنث بالاجابة



وحده الهبة والصدقة والافوار والابراء والاباحة والصدقة  
والاعارة والوض والكفالة ان تزجت النساء او اشتريت  
العبيد وكلت الناس او بنى ادم او اكلت الطعام او طعما او شرابا  
الشراب او شرابا يكتن بواحد للجنس ولو قال نداء وعبيدا  
قبلا للجمع ولو نوى الجنس في الكل صدق للحقيقة المعلقة  
بشأخره والمضاف يقارن قال للملازمة انت طالق قبل  
ان تزوجك بشهر او اطلق لا تنعقد ولو قال اذا تزوجت  
فانت طالق قبل ذلك بشهر فترتزوجا قبل الشهر لا تطلق وبعد  
تطلق آتية انما تعمل في الموقوف وهي مسئلة ان اكلت ونوى  
طعاما دون طعام الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر المنوع  
وفيما اذا حلف لا يتزوج ونوى حبشة او عربية الموقوف لا يدخل  
تحت المنكر قال ان دخل دارى هذه احدا وكلتم غلامي هذا او  
ابنى هذا او اضاف الى غيره لا يدخل المالك لتعريفه بخلاف  
النسبة ولو لم يصف يدخل لتكثيره الا في الاجزاء كالبيد والراس  
وان لم يصف للاتصال الفعل يتم بفاعله قرعة ومحمد اخى  
قال ان شتمتني في المسجد او رميت اليه فشرطتني كونه العاقل  
فيه وان ضربته او جرحته او قتلته او رميته كونه المحل فيه الشرط  
متى اعترض على الشرط لا يقدم المؤخر المعلق بشرطين ينزل عند  
اخرهما واما عند الاول والمضاف بالعكس مقابله للجمع  
بالجمع تنقسم وبالغزل لا وصف الشرط كالشرط اخرج للصدق  
وعنه الا ان يصيد بالبا وكذا الكتابة والعلم والشارة على

الصدق في النظرية وتجعل شرطا للتعذر صفة المالكه نزل  
بزوال ملكه وكونه مشترا بالاول اسم لغو سابق والاوسط  
فرد بين عدد من متساوين والاخر فرد لاحق او في النفي نعم  
وفي الاثبات خفض الوصف المعناد معتبر في الغاييب لا في المعين  
اضافة ما يمتد الى زمن الاستغناء بخلاف غيره الوقت  
الموصوف معرف لا شرط **كتاب محمود والتعزير**  
اذا صار الشئ خفيا ثم عاد الى مذهبه يعز عند البعض لانها  
الى المذهب الا دون كذا في شفعة البرازية من اذى غيره بقول  
او فعل يعز كافي النافذ خانية ولو يعز العين ولو قال لزمي  
يا كافر يا ثم ان شق عليه كذا في القنية وضابطا التعزير كل معصية  
ليس فيها حد مقدار فيها التعزير وظاهر اقتضاهم انه يعز  
على ما فيه الكفاية ولم اره مسلم دخل دار كجوب واركب ما وجب  
لحد والعقوبة ثم رجع البناء لو اخذ به الا في الفعل فيجب الدية  
في ماله عمدا او خطأ يعز على التورع البارد كنوع كخوفه كذا  
في النافذ خانية قال له يا فاسق ثم اراد انشاء فسقة بالنية  
لم يقبل لانه لا يدخل تحت حكم كافة القنية التعزير لا بسقط بالتوبة  
كالحد كذا في النسيئة من له دعوى على رجل فلم يجده فامسك  
اهله بالظلمة يعز كفاية فقيدوهم وجسومهم وضروهم  
وعزموهم عزرا كذا في النسيئة رجل خدع امرأة انسان و  
اخرجها وزوجها من غيره او صغيرة يجس الى ان يحدث  
توبة او يموت لانه ساع في الارض بالف وكذا في قضاء



الولوالجية على عتق عبده على زناه فادعى العبد وجود الشرط حلف  
 المولى فان نكل عتق واختلفوا في كون العبد قاذفا كذا في قضاء الولوالجية  
 وفي منافع الكردري حرمه اللواط عقوبة فلا وجود لها في محنة ومثل  
 سمعية فلها وجود فيها وقبل يخلق الله طائفة يكون نصفها الا على صفة  
 المذكور والنصف الاسفل على صفة الاناث والصح  
 هو الاول انتهى وفي الغنية ان الاب يقر اذا شتم ولده مع كونه لا يجده  
 واستثنى الامام الشافعي حرمته من لزوم التعزير ذوى الهيات  
 فلا تعزير عليهم واختلفوا في نفسه فقبل صاحب الصغيرة  
 فقط من اذا اذنب ندم ولم ار لاصحابنا **كتاب سير بالردة**  
 بجمل الكافر فلو سلم على الذمي بجمل الكفر ولو قال المجوسي يا  
 استاذ بجمل الكفر كذا في صلوة الظهرية في الصغرى الكفر شريع  
 فلا اجعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر لا بقرعة  
 الكون الا بالردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقبل ولا ينفق  
 كذا في الزانية كل كافرا بفتوته مقبولة في الدنيا والاخرة الا  
 جماعة الكافر بسبب النبي وسبب الشيخين او احدهما او بالسحر  
 ولو امرأة بالزينة اذا اخذ قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقبل  
 ان لم يتب الا المرأة ومن كان اسلام يتعاود الصبي اذا اسلم  
 والمكوه على الاسلام ومن ثبت اسلام بشهادة رجل وامرأتين  
 ومن ثبت اسلام برجلين ثم رجعا كما في شهادة اليتيم حكم  
 الردة وجوب القتل لم يرجع حبس الاعمال مطلقا لكن اذا اسلم  
 بعضها الا الخ كالكافر الاصل اذا اسلم ويبطل ما رواه غيره من

كذا

الحديث فلا يجوز للسامع منه ان يرويه عنه بعد ردة كافي شهادا  
 الولوالجية وبينونة امراته مطلقا وبطلان وقفه مطلقا واذا ما  
 او قبل على ردة لم يردن في مقابر اهل ملته وانما يلقى في حفرة كالكلب  
 والمرتب في كفر من الاصل الايمان تصديق محمد صلى الله عليه وسلم  
 في شيء مما جاء به من الدين ضرورة ولا يكفر احد من اهل القبلة  
 الا بخروج ما اذخل فيه وحاصل ما ذكره اصحابنا في الفتاوى من  
 الفاظ التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يفتي  
 بما فيه خلاف سبب الشيخين والعنينا كروان فضل عليا رضي الله  
 عنه عليها فمبتدع كذا في خلاصة وفي منافع الكردري يكفر اذا  
 اكر خلافتها او ابغضها لمحبة النبي صلى الله عليه وسلم لها واذا اجت  
 عليها اكثر منها لا يواخذ به انتهى وفي التهذيب ثم انما يصبر مرتدا  
 باحكار ما وجب الاقرار به او ذكر الله تعالى او كلاما واحدا من  
 الانبياء بالاستنواء انتهى يقبل المرتد ولو كان اسلام بالفعل كالقتل  
 جماعة وشهود مناسب كالحج مع التلبية الكار الردة توبة فاذا  
 شهيد واعلى مسلم بالردة من **كتاب** وهو منكرو لا يتعرض له  
 لا التكذيب الشهود العدول بل لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح  
 العزيز فان قلت قد قال قبله وتقبل الشهادة بالردة من  
 عدلين فما فائدة قلت يشوت ردة بالشهادة وانكارها  
 توبة فتشت الاحكام التي للمرتد ولو تاب من حبس الاعمال وبطلان  
 الوقف وبينونة الزوجية وقوله لا يتعرض له انما هو في مرتد تقبل توبته  
 في الدنيا اما من لا تقبل توبته فانه لا يقبل كالردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم

لا يكفر احد من اهل القبلة  
 الا بخروج ما اذخل فيه

سبب الشيخين  
 وتفصل على يدعة

سبب الردة توبة  
 انكار الردة توبة

وسلم



والشأن رضي الله عنهما كما قد مناه واختلعا في تكفير معتقد  
قطع المسافة البعيدة في زمن يسير لا يفرق بينه وبين الاصل لا يجوز  
الا يشترط في صحة الايمان محمد صلى الله عليه وسلم معرفة اسم الله بكنى معرفة  
اسم وصف الله تعالى فحجرت روجه فقالت كنت ظننت ان الله تعالى  
في السماء كبرت ولا يكفر بقوله انا فرعون انا ابليس الا اذا قال اعتقاد  
كاعتقاد فرعون واختلعا في كفر من قال عند الاعتذار كنت كافرا  
فاسلمت قبل لها انت كافرة فقالت انا كافرة كبرت استحل التواطع  
يزوجه كفر عند جمهور تكفير بوضع رجله على المصحف مستخفا والالا  
الاستهزاء بالعلم والعلماء كفو ويكفر بالبخار اصل الوتر والاضحية وبترك  
العبادة بها فاما مستخفا واما اذا تركها كحاشا او ما لا فلا وهي  
في الجنى ويكفر بادعاء علم الغيب ويكفر بقولها لا اعرف الله تعالى الاستهزاء  
بالاذان كقول الملوذ قال اتاجران الكفار ودارحوب خير من دار  
الاسلام والمسلمين لا يكفر الا اذا اراد ان دينهم خير ولا يكفر بقوله لا يجب  
فتملك فان موسى لم يوحى عليه الصلوة والسلام اعجب بنف فتملك  
وبسفر فان فشرة بما يكون كفا كقوله قل لا اله الا الله فقال  
لا اقول لا يكفر ولا يكفر ان قال اراي حجب الى من الله تعالى ان اراد الشهادة  
وان اراد محبة الطاعة كقول لا اعتبار بما في قلبه وكذلك لو سخر بقوله  
عليه الصلوة والسلام او كشف عنده عبورته وكذا الوصية عيسى عليه  
السلام يسجد له وكذا النجاة الصنم لذلك وكذا الاستخفاف بالقرآن  
والمسجد وخوفا مما يعظم ولو استعمل نجاسة لعقد الاستخفاف  
فكذلك وكذا الوتر بوزن نار اليهود والنصارى دخل كنيستهم ادم

المجلد عز ربه باب المكفرات  
لا يكفر قهرا

والاولى ان لا يكفر قهرا

عبادة الصنم كقوله

يدخل وتو قال كنت استنزي بهم ولا اعتقد دينهم صدق ديانة ويكفر  
اذا شك في صدق النبي او سبته او نفضه او صفوه وفي قوله محمد بن حنبل  
والاصح لا كتمية ان لا يكون الله بعينه ان لم يكن عداوة ولوطن الفاجر  
نبيا فهو كافر لا ينبي ويكفر بنسبة الانبياء عليهم الصلوة والسلام  
الى الفواحش كقوله علي الزنا وخوفا في يوسف عليه السلام لا استخفاف  
وقيل لا ولو قال لم يصح حال النبوة وقبلها كونه لانه رد النبوة من ادا  
لم يعرف ان محمدا هو الانبياء عليه وعليهم الصلوة والسلام فليس  
بمسلم لانه من الضرورة **كتاب النقطه والنقطة والابن المتقوي**  
يجعل يجعل لاد الا اذ ارده من في عيال السيد اوردته احد الابوين  
مطلقا او الابن الى احدهما او احد الروجين للآخر او وصي اليتيم او  
من يولد او من استعان به ما لكان في رده اليه اوردته السلطان او  
الشحنة او الخليفة فالمشني عشرة من اطلاق لو اراد المتقوي الانتفاع بها  
بعد السقوط وكان غنيا لم يجعل له وان كان فقيرا فلكذلك الا باذن  
القاضي كما في الحائنية الصبي في الانتفاع كالبالغ والعبد كالحرة وان رده  
العبد الا بغير فالحاصل لمولاه ان استشهد راد الا بغير انه اخذ له رده على  
ماله انتفى الضمان عنه واستحق جعله والا فلا فيها **كتاب الشبهة**  
الفتوى على جوازها بالعلوس البتر لا يصلح الا في موضع يجزى بجري النقوط  
للتعاقد من العقد مع من لا يقبل شهادته لا يجوز شركة التوادد والوعا  
والدالين والشحانين والحقت بهم الشهود في المحاكم وان شرط  
الرجل للعامل اكثر من رأس ماله لم يصح ويكون حال الدافع عند العامل  
مضاربة ولو شرط الرجل للدافع اكثر من رأس ماله لم يصح الشرط ويكون



مال الدافع عند العامل بصناعة ولكل منهما ربح ماله كما في السرية  
 او اعمل احد الشريكين دون الآخر بعد اولى غيره فالربح بينهما بخلاف  
 ما اذا تقبل ثلاثة عملا من غير عقد شركة فعلة احدهم كان له ثلث الاجر  
 ولا شيء للآخرين ما اشترى اليوم من انواع التجارة فهو يبيعه ويشتري  
 فقال نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال لا اشترى فيه فقال قد اشترى  
 فيه جاز الا ان يكون قبل قبضه من احد ما شركة عن الخروج وعن بيع  
 النسبة جاز ليس لاحد ما السويعر اذن الآخر فان سافر فله ربح لم  
 يضمن فيما لا حمل ولا مونة والربح بينهما كره الشركة مع الذي اختلف  
 ربح المال مع المضارب في التقيد والاطلاق فالقول للمضارب  
 وفي الوكالة القول للموكل ولو اختلف المولى مع غلام العبد فالقول  
 لرب **كتاب الوقف** لو وقف على المصالح في الامام ومخيط والقيم  
 وشراء الوهن وكسبه والمراج كذا في منظومة ابن وهبان كل من  
 بنى في ارض غيره بامر فالبناء لما اكتمل ولو بني لنفسه بلا امر فهو  
 وله رفعه الا ان يضرب بالارض واما البناء في ارض الوقف فان كان  
 الباقي المتولى عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف وان كان بماله  
 للوقف او اطلق فهو وقف وان كان لنفسه فهو له وان لم يكن متوليا  
 فان باذن المتولى لربح فهو وقف والا فان بني للوقف فهو وقف  
 وان لنفسه او اطلق رفعه لو لم يضرب وان اضرب فهو المصنع لما لم يرض  
 الاخلاص وفي بعض الكتب للناظر تمسكه باقل التيمين للوقف  
 منزوعا وغير منزوع بمال الوقف الناظر اذا اوجز مات فان  
 الاجارة لا تنسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الربح

لو قال

له فانها تنسخ بموته كما حره ابن وهبان معزنا الى غيره  
 كتب ولكن اطلاق المتن بخلاف الاستدانة على الوقف لا يجوز  
 الا اذا اخرج اليها لمصلحة الوقف كتجره وشراء بذر فنجو بشرط  
 الاول اذن القاضي الثاني ان لا تستر اجارة العين والضرب من  
 اجرتها كذا حره ابن وهبان وليس من الضرورة الضرب على تخلف  
 كما في القنية والاستدانة القرض او الشراء بالنسيئة وهل يجوز للمتولى  
 ان يشتري متاعا اكثر من قيمته وبيعه ويصرفه على العمارة ويكون  
 الربح على الوقف لجواب نعم كما حره ابن وهبان لا يشترط  
 لصحة الوقف على شيء وجود ذلك الشيء وقته فلو وقف على ولد  
 ربه ولا ولده صح وتصرف الغلة الى الفقراء الى ان يوجد له ولد  
 واختلفوا فيما اذا وقف على مدرسة او مسجد وهما مكانا  
 لبنانه قبل ان يبنيه والصحيح يجوز اخذ من السابقة كما في  
 فتح القدير اذ قاله الناظر عقد الاجارة الا في مسئلتين الاولى  
 اذا كان العاقد ناظر قبل كافتهم من تعليمهم الثانية اذا كان  
 الناظر نجل الاجرة كما في القنية ومشي عليه ابن وهبان استدلال  
 الوقف العام لا يجوز الا بالاموال الاولى لو شرطه الواقف الثانية  
 اذا خص به غاصب واجرى الماء عليه حتى صار كحر لا يصلح للزراعة  
 فيضمنه القيم القيمة ويشترى بها ارضا بدلا الثالثة ان  
 يحجره الغاصب ولا يبنيه في الحائنة الرابعة ان ينفذ انسان  
 فيه ببدل اكثر غلة واحسن كسبا فنجوز على قول ابن يوسف  
 وعليه الفتوى كما في فتاوى فارسي الهنديه اجارة الوقف



بأقل من اجرة المثل لا يجوز الا اذا كان لا يرغب احد في اجارتها الا مالا  
 وقما اذا كان النقصان يسيرا بشرط الواقف يجب ابتاعه لقولهم  
 شرط الواقف كفض الشارح اي في الوجوب العملي وفي المفهوم  
 والدلالة كما بيناه في الشرع الا في مسائل الا لا بشرط ان القاضي  
 لا يغفل الناظر فله غل غير اهل الثانية بشرط ان لا يوجد وقفه  
 اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجاره سنة او كان في  
 الزيادة نفع للفقراء فللقاضي المخالفة دون الناظر الثالثة لو شرط  
 ان يورث على من يورثه فالتعيين باطل الرابعة بشرط ان يتصدق بفصل  
 العلة على من يورثه في مسجد كل يوم لم يرعى شرطه فللقاضي التصديق  
 على سائر غير ذلك المسجد او خارج المسجد وعلى من يورثه الخامس  
 لو شرط للمستحقين خبز او لحم كل يوم فللقاضي ان يدفع القيمة من  
 النقد وفي موضع آخر لهم طلب العين واخذ القيمة السادس  
 يجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان  
 عالما بقبالا بعة شرط الواقف عدم الاستبدال فللقاضي  
 الاستبدال اذا كان اصلح لا يجوز للقاضي غل الناظر المشروط له  
 بلا حيانة ان كان منصوب القاضي اذا غل القاضي الناظر غل  
 القاضي فتقدم المخرج الى الثاني وهو ان الاول غل بلا سبب  
 لا بعده ولكن باوره بان ثبت عنده انه اهل الولاية فاذا  
 ثبت اعاده ليس للقاضي غل الناظر محرم وشك المستحقين  
 حتى يثبتوا عليه حيانة وكذا الوصي الواقف اذا غل الناظر  
 فان شرطه القول حال الوقف صح اتفاقا والا عند محمد رحمه

سئل عن رجل اراد ان يورث  
 له من ماله ما يشاء من  
 ماله ما يشاء

ولو غل الناظر الثاني متوليا  
 كذا في النسخة

ويصح عند اب يوسف رحمه الله ومشايع بلح اختاره وقول الثاني  
 اختاره قول محمد وعلى هذا الخلاف لو مات الواقف فلا ولاية للناظر  
 كونه وكيله عن فمك غل بلا شرط وبطل ولايته بموته وعند محمد رحمه  
 ليس بوكيل فلا يملك غل ولا يبطل بموته ويختلف فيما لا لم بشرط الولاية  
 في جنونه وبعد مائة اما لو شرط ذلك لم يبطل بموته اتفاقا هذا حاصل  
 ما في خلاصة النزاع والقوي على قول اب يوسف رحمه الله كما في الاول والحيث  
 وفي العناية لو لم يجعل الواقف اخراجه شقي ولم ادر حكم غل الواقف للمدعي  
 والامام الذي ولاهما ولا يمكن لحاق الناظر لتعديهم لصحة غل عند  
 الثاني بكونه وكيله عنه وليس صاحب الوضيفة وكيل من الواقف ولا  
 يمكن منعه عن الغل مطلقا لعدم الاشرط في اصل الايقاف كقولهم  
 جعلوا له نصب للامام والمؤذن بلا شرط كما في البرارية الثاني اولى  
 بنصب الامام والمؤذن ولد الباني وعشرة اولى من غيرهم بنى مسجدا  
 في محلة فتنازعه بعض اهل المحلة في العمارة فالباني اولى مطلقا وان  
 تنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة اولى من الذي اختاره  
 الباني فاختره اهل المحلة اولى وان كانا سواء فنصوب الباني اولى  
 وان كانا في زماننا اجارة ارض الوقف مقبلا ومراجا فاصدين  
 نذكر لروم الاجر وان لم تروجا بالنيل ولا شك في صحة الاجارة  
 لانها لم تستأجر للزراعة وبها منفعتان مقصودتان كما في اجارة  
 الهداية الارض تستأجر للزراعة وغير قال في البناء اي لغرض الزراعة  
 كذا البناء وغرس الاشجار ونصب الفساطط ونحوها وفي القراج  
 وفتح القديس من البيع العاقد ولا يجوز اجارة المزارعي اي الكلا

له فيما يورثه لقوله لم يملك الواقف  
 نفسه القاضي له فيما

ان كان ما اختاره اهل المحلة



وتجسد في ذلك ان يستأجر الارض ليضرب فيها فسطاطا او يجعلها  
 خيمة لغنمه ثم يسبح المرحى وذكر الزبلي في الحيلة ان يستأجرها لاتباع  
 الدواب او منعقة اخرى انتهى والحاصل ان المقيبل مكان القبولة  
 وهي النوم نصف النهار قال الامام الرازي رحمه الله في تفسير سورة النور  
 المقيبل زمان القبولة او مكانها وهي الفردوس في الآية وهي اصحاب الجنة  
 يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا وفي القاموس القائله نصف النهار  
 وقال قبلا وقابلا وقبولة ومقالا ومقبلا انتهى واما المراح فقال  
 في القاموس اروح الابل اردوها الى المراح بالضم اي المادى والماء  
 وفي الصحاح اراح الابل اي ردها الى المراح وفي المصباح الرواح روي  
 الغنى وهو من الزوال الى الليل والمراح بضم الميم حيث ماوى الماشية  
 بالليل والمناخ والمادى مثله وفتح الميم بهذا المعنى خطأ لانه اسم  
 مكان واسم المكان والزمان والمصدر من افعل بالالف مفعل بضم  
 الميم على صيغة اسم المفعول واما المراح بالفتح قاسم الموضوع من راحته  
 واسم المكان من التلاني بالفتح والمراح ايضا الموضوع الذي يروح القوم  
 منه او يرجون اليه انتهى ورجع معنى المقيبل في الاجارة الى مكان القبولة  
 وبدل على صحته قوله استأجرها لنصب الفسطاط جاز لانه للقبولة  
 ورجع معنى المراح الى مكان ماوى الابل وبدل على صحته قوله  
 لو استأجرها لاتباع الدواب او يجعلها خيمة لغنمه جاز تخليته  
 باطله فلو استأجره بقرية وهو بالمصر لم يقع تخليتها على الاصح كما في  
 الحائنة والظهيرية في البيع والاجارة بيع وهو كثيرة الوقوع في اجارة  
 الاوقاف فينبغي للمتنولي ان يذهب الى القرية مع المستأجر فخل

ببينة وبينها او يرسل وكيله او رسوله احياء لما لا الوقف او الموقوف  
 عليه ان قلنا ان يستأجر مع كلاً وانه يستحق الربح دون وصدقة فلا  
 صح في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف  
 مخالفاً لجله على ان الواقف رجوع عن ما شرطه وشرط ما اقره المقر  
 ذكره المحقق في باب مستقل واطال في تقريره ما شرطه الواقف لا  
 ليس لاحد من الانفراد الا اذا شرط الواقف الاستبداد لنفسه ولا  
 فان للوقف الانفراد للفلان كما في فتاوى قاضي خان ومقتضاه  
 لو شرط لهما الادخال والاخراج ليس لاحد من ذلك ولو بعد موت  
 الآخر فيبطل ذلك الشرط بموت احدهما وعلى هذا لو شرط النظر لهما  
 فمات احدهما اقام القاعية وليس للحي الانفراد الا اذا اقامه القاعية  
 كما في الاسعاف انما نظر وكيل الواقف عندنا يوسف بن وكيل  
 الفقهاء عند محمد بن غفرل بموت الواقف عندنا يوسف وله غلة يستحق بغير اللزوم  
 وسقط ما شرط له بموته خلافاً لمحمد رحمه الله في الكل في الدور والكوا  
 المسئلة في يد المستأجره يملكها بغير فاحش نصف المثل او نحو  
 لا يقدرا اهل المحلة بالسكوت عنه اذا امكنهم دفعه ويجب على الحاكم  
 ان يافره بالاستحار باجر المثل ويجب عليه تسليم رد النسخ المأثمة  
 ولو كان القيم ساكتاً مع قدرته على الترفع الى القاضي لا غرامة عليه  
 واما هي على المستأجر واذا نظر الناظر بما لا يمكن فلاخذ النقض  
 منه فيصرفه في مصرفه قضاء وديانة كذا في القنينة غل القاضى  
 فادعى القيم انه قد اجرى له كذا مشاهرة او مسانحة وصدقه  
 المعزول فيه لا يقبل الا ببينة ثم ان كان ما عينه اجر مثل عمل او دونه

لا يبعد رتبته

منه



يعطيه انما في الابطال الزيادة ويعطيه الباقي انما يصح تعليق الترتيب  
 في الوظائف اخذ من حوازل تعليق القضاء والامارة بجامع الولاية فلو  
 مات المعلق بطل الترتيب فاذا قال القاضي ان مات فلان او شغل  
 وظيفة كذا فقد قرر ذلك فيها صح وقد ذكره في النفع الواسع لتفصيلها  
 وهو فقه حسن وفي فوائدها المحيط للامام والمؤذن وقف لم يتوكل  
 حتى ما سقط لانه في معنى الصلة وكذا قيل لا يقط لانه كالاجرة التي  
 ذكره في الدرر والنور وجوز في البقية لتخص البقية بانه يورث قال  
 بخلاف رزق القاضي في الشروع للجدال الاسيوطي رحمه الله فرغ نذكر  
 ما ذكره اصحابنا الفقهاء في الوظائف المتعلقة بالادواق واقاف  
 الامراء والسلاطين كلها ان كان لها اصل من بيت المال او ترجع  
 اليه فيجوز لمن كان بصفة الاستحقاق من عالم للعلوم الشرعية وطلب  
 العلم كذلك وصوب على طريقة الصوفية اهل السنة ان ياكل مما فقهه  
 غير متعبد بشرطه ويجوز في هذه الحالة الاستئابة ليعذر عنه  
 ويتناول المعلوم ولم يباشر الوظيفة ولا استئابة واستمر ان كان  
 اثنين فاكثري الوظيفة الواحدة وللواحد عشرة وظائف ومن لم  
 يكن بصفة الاستحقاق من بيت المال لم يكل من هذا الوقف ولو فوره  
 الناظر وباشر الوظيفة لان هذا من بيت المال لا يجوز عن حكم الشرع  
 بجعل احد وما يتوكلهم كثير من الناس من يقول في ملك الذي وقف  
 فهو توهم فاسد ولا يقبل في باطن الامراء واقاف ملكها واقفوها  
 فلها حكم اخر وهي قابلة بالنسبة الى ملكها واذا عجز الوقف عن التصرف الي  
 جميع المستحقين وان كان اصله من بيت المال روي فيه صفة الاجبة

جيب من بيت المال في الوظائف  
 جيب من بيت المال في الوظائف

لا كل

من المال

من بيت المال في الوظائف

من بيت المال فان كان في اهل الوظائف من هو بصفة الاستحقاق  
 من بيت المال وليس كذلك قدم الاولون على غيرهم من العلماء و  
 طلبت العلم والرسول صلى الله عليه وسلم وان كانوا كلهم بصفة  
 الاستحقاق منه قدم الاحوج فالاحوج فان استوفوا في الحاجة قدم  
 الاكبر فالاكبر فقدم المدرس ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم وان كان  
 الوقف ليس مأخوذا من بيت المال اتبع فيه شرط الوقف فان  
 لم يشترط تقديم احد لم يقدم فيه احد بل يعسم على كل منهم جميع  
 اهل الوقف بالسوية اهل الشعار وغيرهم انتهى بلفظه وقد  
 اعترف بذلك كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا تناول معالم  
 الوظائف بغير مباشرة او مع مخالفة الشروط وكحال ان ما نقله  
 نقته الاسيوطي عن فقهاءهم انما هو فيما يتعلق ببيت المال ولم يثبت  
 له ما قل اما الاراضي التي باعها السلطان وحكم بصفحة بيعها ثم  
 وقفها المشتري فانه لا بد من مراعات شرائطه فان قلت  
 هل في مذهبنك ذلك اصل قلت نعم كما بينت في الرسالة  
 المرسلة في الاراضي المصرية وقد سئل عن ذلك المحقق ابن الهمام  
 فاجاب بان للامام البيع اذا كانا للمسلمين حاجة والعياد  
 بالله تعالى وبنت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة صح وان لم  
 يكن حاجة كبيع عقار اليتيم على قول المتأخرين المفتي به فان قلت  
 هذا في واقف الامراء ايا واقاف السلاطين فلا قلت  
 لا فرق بينهما فان للسلطان الشر من وكيل بيت المال وهي  
 حواب الواقعة التي اجاب عنها المحقق ابن الهمام في فتح القدير



فانه سئل عن الاشرف برسي اي اذا اشترى من وكيل بيت المال  
ارضاً ثم وقفها فاجاب بما ذكرناه واما اذا وقف السلطان من  
بيت المال ارضاً لمصلحة العامة فذكر قاضي خان في فتاواه جواز  
وهل يراعى ما شرطه دائماً واما استواء المستحقين عند الضيق فخالفاً  
لمذهبنا لما في محاوي القدي الذي يبداه من ارتفاع الوقف عما  
شرط الواقف ام لا ثم ما هو اقرب الى العمارة واهم للمصلحة كالامام  
للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج  
والسياط كذلك انتهى وظاهره ان المقدم في الصرف للامام والمدرس  
والوقاد والنواش وما كان بمعناهم بتعبيره بالكاف فيما كان بمعنا  
الناظر وينبغي احقاق الشارح من العمارة والكاتب بهم لاني كل ركن  
وينبغي احقاق الجاني المباشر للجباية بهم والسواق ملحق بهم ايضا  
وتحيط ملحق بالامام بل هو امام جمعة ولكن قيد المدرس بمدرس  
المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة فهو اقرب الى العمارة  
كمدرسي الروم واما مدرسي الجامع كأكثري المدرسين بمصر فلا ولا  
يكون مدرسي المدرسة من الشعاب الا اذا لازم التدريس على  
حكم الشرط اما مدرسو زماننا فلا كمال لا يخفى وظاهر ما في محاوي تقدم  
الامام والمدرس على بقية الشعاب بتعبيره بهم فاذا علمت ذلك  
ظهر لك ان الشاهد والمباشر والشاخي غير من العمارة والمز  
والشخنة وكانت الغنية بخازن الكنت وبقية ارباب الوظائف  
ليسوا منهم وينبغي احقاق المؤدين بالامام وكذا المبقاة ككثرة  
الاخصاج اليه للمسجد وظاهر ما في محاوي تقدم من ذكرناه ولا

وظاهر من خارج ادراك الجامع والاشرف برسي ما بينه وبين الواقف

شرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه جعلهم كالعمارة ولو  
شرط استواء العمارة بالمستحقين لم يعتبر شرطه وانما تقدم عليهم  
لما ملكه في الاوقاف لها شبهة الاجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة  
فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه حقوق الاجرة في اعتبار  
المباشرة وما يقابل من المعلوم وتحمل للاغنياء وشبه الصلة باعتبار  
انه اذا قبض المستحق المعلوم ثم مات او غل فانه لا يسترد منه حصته  
ما بقي من السنة وشبه الصدقة لتعجيل اصل الوقف فانه لا ينفع على الاغنياء  
ابتداء فاذا مات المدرس في اثناء السنة قبل تحي الغلة الى هذه مباد  
من جاء بعده وبسط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرسين  
المفضل والمتصل فيعطى بحسبه مدته ولا يعتبر في حقه اعتبار زمان  
محي الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يفتقر بحكم  
منهم وبين المدرسين والفقهاء وصاحب وطيفة ما وهذا هو الاشبه  
بالنفع والاعدل كذا حرة الطرسوسي في النفع الوسائل ثم اعلم  
ان اعتبار من يحي الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف الموجرة على  
الاقساط الثلاثة لكل اربعة اشهر فسط فحجب اعتبار ادراك  
القسط فكل من كان مخدوماً قبل تمام الشهر الرابع حتى ثم وهو  
مخدوم استحق القسط ومن لا فلا كما في فتح القدير لا تنفخ الاجارة  
بموت الموجر للوقف الا في مثلين ما اذا اجرها الواقف ثم ارتد  
ثم مات لم يطل ان الوقف برودة فانتقلت الى ورثته وفيما اذا اجر  
ارضته ثم وقفها على معين ثم مات تنفخ ذكره ابن وهبان في  
اخر شرحه الناظر اذا اجر في حطب الوقف حتى ضاع فانه يضمن

فيما لو اجرها وقد كثر مرة ثم مات او غل فانه لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة وشبه الصدقة لتعجيل اصل الوقف فانه لا ينفع على الاغنياء ابتداء فاذا مات المدرس في اثناء السنة قبل تحي الغلة الى هذه مباد

انما يفرق بين مال الوقف وبين غيره من اموال الناس في ان مال الوقف لا ينفق على ما يشاء المالك بل على ما يشاء الواقف



في سنة خالية بخلاف ما اذا شرط في خيب الوقت حتى ضاع فانه يضمن  
اقراره في يرضه انما وقف ولكنه لم يشترها او ورثها صارت نفقا  
مواخذه له ثم عهده وقد كتبنا نظارها في الاقرار وقفت حادثة وقف  
على اولاده ثم على اولاد اولادهم ثم من بعدهم على اولاد الامير فلان ثم من بعده  
على ذريتهم وسلمهم وعقبهم من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقضى  
اولاد الذكور صرف الى كذا فكل قول من الذكور قيد للاباء والابناء حتى  
لا يستحق انني ولاد انني ام هو قيد في الابناء دون الاباء حتى يستحق  
الذكور ولو من اولاد الاناث ام هو قيد في الاباء دون الابناء حتى يستحق  
ولد الذكور ولو كان الانتي فاجبت هو قيد في الاباء دون  
الابناء لان الاصل كون الوصف بعد متعاطفين للاخير فاصروا  
به في باب المحرمات في قوله تعالى من نساءكم اللاتي دخلتم بهن بعد  
قوله تعالى وربائبكم وامهات نساكم ولان الظاهر ان مقصوده حمان  
اولاد البنات لكونهم ينسبون الي ابائهم ذكورا كانوا واناثا و  
تخصيص اولاد الابناء ولو كانوا اناثا لكونهم ينسبون اليه بقرينة  
قوله بعده فاذا انقضى اولاد الذكور ولم يبق ابناء الذكور والابناء الاولاد  
وانه سبحانه اعلم ثم بلغني ان بعض الشافعية جعله قيد في الاباء  
والابناء ووافقه بعض الحنفية فوايت الامام الاشتواي في التمسك  
تعل عن الوصف بعد يحمل يرجع الى الجميع عند الشافعية والى الاخير عند  
الحنفية وان كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواد اما يتم بشئ  
الى الاخير اتفاقا الاستدانة على الوقف لمصالح الوقف عند الضرورة  
لا يجوز الا باذن القاضي وان كان المتولى بعد منه يستدين بنفسه

كذا في خزانة المصنفين الناظر اذا فوض النظر لغيره وان كان لا تقوى  
بالشرط صحت مطلقا والآفاق فوض في صحة لم يصح وان فوض في مرض  
موت صح كذا في الغنية والبيتم وخزانة المصنفين وغيرها واذا  
صح التفويض بالشرط لا يملك غيره الا اذا كان الواقف جعله التفويض  
والقول كما حرة الطرسوسي في نفع الوسائل ولم يذكر ما اذا فوض  
في مرض موت بلا شرط وقبلنا بالصحة وينبغي ان الاول والتفويض  
الى غيره كالا بقاء وسندت عن ناظر معين بالشرط ثم بعد  
وفاته لحكم المسلمين فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل الى الحاكم  
اولا فاجبت فانه ان فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل  
لحاكم بموت لعدم صحة التفويض وان في مرض موت لا ينتقل مادام  
التفويض له باقيا لقيام مقامه وعن واقف شرط مرتبا لرجل  
معين ثم من بعده <sup>للقدر</sup> فخرج عنه لغيره ثم مات فهل ينتقل  
الى الفقراء فاجبت بالاستعمال ليس للقاضي ان يقرر وتشفيع  
في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر ان لا يخذ الا النظر على  
الوقف ذكره الحاشي في واقعاته ان للقاضي نصب العيتم بغير شرط الواقف  
وليس له نصب خادم للمسي بغير شرط فاستفدت منها  
مأذونة بكونه اعطاء لغيره من وقف الفقراء ما في درهم لانه صدقة  
فاثبتت الزكوة الا اذا وقف ما في درهم لانه صدقة فاشتبهت  
الزكوة الا اذا وقف على الفقراء قرابته فلا يكره كالوصية كذا في الاختيار  
ومن هنا يعلم حكم المرتب الكثير من وقف الفقراء لبعض العلماء  
الفقراء فلنحفظ اذا وقف على فقراء قرابته لم يستحق مدعوما



لا يثبت على القرابة والفقر والابتداء من بيان حجة القرابة ولا من بيان  
 انه فقير معدوم ومن ثم نفقة على غيره والامال له فقير ان كان لا تحت  
 الا بالقضاء كذوي الرحم المحرم وان كان تحت بغير قضاء فليس فقيرا ولا  
 المستحق كذا في الاختيار اذا حصل بغير الوقف في سنة وقطع معلوم  
 المستحقين كلمة او بعضه فما قطع لا يبقى لهم وبنوا على الوقف اذا لا  
 حق لهم في العتقة ومن التعمير لمن الاحتياج اليه عمره او لا في الرضوخة  
 ما يفيد ان الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن انتهى  
 وفائدة ما ذكرناه لو جازت العتقة في السنة الثانية وقاض شئ بعد  
 صرف معلومهم هذه السنة لا يعطونهم الفاضل عما قطع وقد استفت  
 على ما شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للعتقاء وقد قطع للمستحقين  
 شئ في سنة بسبب التعمير هل يعطى الفاضل في الثانية لهم ام لا يعطى  
 فاجبت للقضاء لما ذكرناه والله سبحانه اعلم واذا قلنا  
 الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه  
 لكونهم قبضوا مالا يستحقونه اولالم اره صريحا ان يكونوا في باب  
 النفقات ان مودع الغائب اذا انفق المودعة على ابوي المودع  
 بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن واذا ضمن لا يرجع عليها لانه لما  
 ضمن يبين ان المودع ملكه لاستناد ملكه الى وقت التعدي  
 كما في الهدية وغيرها وقالوا في كتاب الفصب ان المضمونات  
 ملكها المضمون مستند الى وقت التعدي حتى لو غيب الغاصب  
 العين المضمونة وضمنه المالك ملكها مستند الى وقت الفصب  
 فنفسه يبعث اليه ولو اعتق العبد المضمون بعد التضمين

تعوضا

القصاص

ولو كان محرمة عنق عليه كما بيناه في النوع الثالث من بحث الملك ولا  
 يخالفه ما في الفتنة من باب الشروط في الوقت لو شرط الواقف قضاء  
 دينه ثم يصرف الفاضل الى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفاضل  
 الى المصروف المذكور ثم ظهر دين على الواقف يسترد ذلك من المدفوع اليهم  
 انتهى لان الناظر ليس بمتعدي في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت  
 الدفع فلم يملكه القاضي فكان للقاضي استرداده بخلاف مسئلتنا  
 لانه متعدي لكونه اصرف عليهم مع علمه بالحاجة الى التعمير وكذا لا ترد  
 اذا اذنه القاضي بالدفع الى زوجة الغائب فلما حضر محمد النكاح وحلف  
 فانه قال في العتابة ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن الدافع ويرجع  
 هو على المرأة انتهى لانه غير متعدي وقت الدفع وانما ظهر الخطأ في  
 الاذن فانه ما دفع بناء على صحة اذن القاضي فكان الرجوع عليه لانه  
 وان ملك المدفوع بالضمين فليس بمتعدي وفي النوازل مثل  
 ابو بكر عن رجل وقف دارا على مسجد على ان ما فضل من عمارته  
 فهو للفقراء فاجتمع العتقة والمسجد الى العتقة للعمارة هل يصرف  
 الى الفقراء قال لا يصرف الى الفقراء وان اجتمع عتقة كثيرة لانه  
 يجوز ان يحدث للمسجد حدث والدار كمال لا تغفل قال الفقيه  
 مثل العقبة ابو جعفر عن هذه المسئلة فاجاب هكذا ولكن لا خيرا  
 عندي انه اذا علم انه قد اجتمع من العتقة مقدار ما لو احتاج  
 المسجد والدار الى العمارة لم يكن العمارة منها صرف الزيادة الى  
 الفقراء على ما شرط الواقف انتهى بلفظه فقد استفدنا منه ان  
 الواقف اذا شرط تقديم العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين

لناظر

لا يحتاج



كما هو الواقع في اوقاف القاهرة فانه يجب على الناظر امساك قدر  
 ما يحتاج اليه للتجارة في المستقبل وان كان الآن لا يحتاج للوقوف  
 الى التجارة على القول المختار للفقهاء وعلى هذا فيفرق بين اشتراط  
 تقديم العادة في كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم  
 العادة عند الحاجة اليها ولا يدخلها عند عدم الحاجة ومع الاشتراط  
 تقدم عند الحاجة ويدخلها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف  
 انما جعل الفاضل عنها للفقراء نعم اذا اشترط الواقف تقديمها عند  
 الحاجة اليها لا يدخلها عند الاستثناء وعلى هذا فيدخر الناظر في كل  
 سنة قدر العادة ولا يقال انه لا حاجة اليه لانا نقول قد علمت  
 في النوازل يجوز ان يحدث للمسجد حدث والدار رجال لا تغل ولا  
 جاز خراب المسجد وبعض الموقوف لا تغل له فيؤدي الصرف الى الفقر  
 من غير دخال شي للتعلم الى خراب العين المشروط بغيرها اولا وصحي  
 الواقف ناظر على اوقافه كما هو متصرف في امواله ولو جعل رجلا  
 بعد جعل الاول كان الثاني وصبا لاناظر كما في الغاية من الوقف  
 ولم يظهر في وجهه فان مقتضى ما قالوه في الوصايا ان يكونا وصيين  
 حيث لم يزل الاول فيكونان ناظرين فلينظر في الراجح غيره  
**كتاب البيوع** احكام المثل ذكرناها هذا المناسبات ان لا يكون  
 بيعه هو تابع لانه في احكام العتق والتدبير المطلق لا المقيد كما في  
 الظهيرة والاستيلاء والكتابة وكسبة الاصلية والرق والمكسب  
 اسبابه وحق المالك القديم يسري اليه وحق الاسترداد في البيع  
 وفي الدين فبياع مع امة للدين وحق الاصحب والرهين وهي اثني

والموقوف

وصايا

عشر مسئلة وما زاد على ما في المتن من جامع الفضولين وسبعها  
 في الرهن فاذا اولدت المربونة كان رهنها معها بخلاف المتاجر  
 والكفيلة والموصى بخذ منها فانه لا يتبعها كما في الرهن من التوقيعي ولم  
 اره لان حكمه اذ باع جارية وحملها او مع حملها او بحملها او اذ  
 كذلك فان علمنا قولهم بفساد البيع فيما لو باع جارية الاحملها  
 يكون مجهولا استثناء من معلوم فصار الكل مجهولا فقولنا  
 البيع لكونه جمع بين معلوم ومجهول لكن لم اره صريحا وفي فتح  
 القدير بعد اعتراف كل يجوز بيع الام يجوز هبتها لتدبره حمل  
 على الاصح كذا في المبسوط ولم ار حكم ما اذا حملت امة كافرة من كافر فاسلم  
 ولا يتبع امة في الجارية فلا يدفع معها الى وليها وكذا لا يتبعها في حق  
 الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء في الزكوة على اية ولا في وجوب الفضا  
 على الام ولا في وجوب كسبها فلا تقتل وتحد ولا تعذب وضعا ولا  
 يتكلم بجنين بذكوة امة فلا يتبعها في ست مسائل ولا يتبعها في الكفا  
 والاجارة والابناء بخذ منها فمستحق ولا يفردها بكمها اذ ام متصلا  
 فلا يباع ولا يوهب الا في مسائل احدى عشرة يغرد فيها في الاعاق  
 والتدبير والوصية وله الاقرار وله بالشرط المذكور في المتن في الوصية  
 والاقرار ولم اره لان حكم الاجارة له وينبغي فيه الصحة لانه يجوز  
 للمعذور فالحمل اولى وينبغي ان يقع الوقف عليه كالوصية بل اولى ولا  
 فرق في كون الجنين متعلا لامة بن بن ادم ومحبواتا فالولد منها  
 لصاحب الانثى لا لصاحب الذكر كذا في كراهية البهرازية وبنت  
 نسبه ويجب نفقة لامه ويرث وبورث فان ما يجب فيه من

ولا يجوز هبتها  
 ولا يفردها  
 ولا يفردها

شهل يوم ما كلفا ببيعها الصغير ورثته  
 مستحيا بسلام بيده والحال  
 ان نسبه كافر



الفرة يكون مورد ثابتي ورثة ويصح تجميع على ما في بطن جارتها  
 ويكون الولد اذا ولدت لا قبل في ستة اشهر ولا يبيع الله في شيء  
 من الاحكام بعد الوضع الا في مسئلة وهي ما اذا استخفت الام  
 بيمينه فانه يتبعها ولدها باقرارها في الكفر ويمكن ان  
 يقال ثمانية ولد البهيمة يبيع الله في البيع ان كان معها وقتة على  
 القول برودة البيع بعيب بقضاء فصح في حق الكل الا في مسئلتين  
 احدهما لو احوال البايع بالتقنين ثم ردة البيع بعيب بقضاء لم تطل  
 لحواله الثانية لو باعه بعد الرد بعيب بقضاء من غير المشتري وكان  
 منقولا لم يحز ولو كان ضحيا لم يحز قال الفقهاء يوجع كما تظن ان  
 يبيعه جاز قبل قبضه من المشتري ومن غيره لكونه ضحيا في حق الكل  
 فيما على البيع بعد الاقالة حتى رايان نص محمد رحمه الله على عدم جوارده  
 قبل القبض مطلقا كما في بيع الخيار الاعتبار للمعنى لا اللفاظ صرح  
 به في مواضع منها الكفاية في شرط براءة الاصيل حواله وهي شرط  
 عدم براءة كفاية ولو قال بعثتك ان شئت او شاء ابني او زيدان ذكر  
 ثلاثة ايام او اقل كان بيعا بخيار للمعنى فلا يتوقف على القول على  
 الصحيح ولو قال اعتق عبدك غني بالف كان بيعا للمعنى لكنه ضمنى  
 اقتضاء فلا تراعى شروطه وانما تراعى شروط المقتضى فلا بد ان يكون  
 الامر اهلا للاعتاق ولا يفد بالف ورطل من خمر ولو راجعها بلفظ النكاح  
 صححت للمعنى ولو نكحها بلفظ الرجعة صح ايضا ولو قال لعبدك ان  
 ادبت الى الغفانت حر كان اذنا له بالتجارة وتعلق عقده بالاداء  
 نظر للمعنى لا الكتابة فاسدة ولو وقف على ما يحصى كمنى فصح نظرا

لا يبطل بالتقليد وهو  
 لا يحتمله ولو وهب  
 لغيره لم يملكه كان  
 للمعنى ص

للمعنى وهو بيان محنة كالفرد لا اللفظ ليكون تمليكاً لمجهول ويتعد  
 البيع لقوله خذ هذا كذا فعلا اخذت ويتعد بلفظ الهبة مع ذكر  
 البدل ولفظ الاعطاء والاشراك والادخال والرد والاقالة على  
 قول وفيه شبهة متصلة معروفة في شرح الكفر وتتعد الاجارة بلفظ  
 الهبة والتمليك كما في تخاينه ولفظ الصلح عن المنافع ولفظ الغارية  
 ويتعد النكاح بما يدل على ملك العين للمحال كالباع والشراء والهبة  
 والتمليك ويتعد التمسك بلفظ البيع كعكسه ولو قال لعبدك بعث  
 نفسك منك بالف كان اعتاقا على ما لنظر للمعنى ولو شرط رب  
 المال للمضارب كل الربح كان المال قرضا ولو شرط لرب المال كان  
 بضاعة ويقع الطلاق والافاط العتق ولو صالحه عن الف على  
 نصفه قالوا انه سقاط للباقي فمقتضاه عدم اشتراط القول  
 كالبراءة وكونه عقد صلح يقتضي القول ولو وب المشتري المبيع  
 من البايع قبل قبضه فقبل كانت اقالته وخرج عن هذا الأصل  
 مسائل منها لا تتعد الهبة بالبيع بلائمن ولا العارية بالاجارة  
 بلا اجرة ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج ولا بيع العتق بالافاط  
 الطلاق وان نوى الطلاق والعتاق راعى فيها اللفظ لا المعنى  
 فقط فلو قال لعبدك ان ادبت الى كذا في الكبر أسير فادها  
 اليه في كبر احضر لم يعتق ولو وكله بطلاق زوجته منحرا  
 عما كان لم يطلق وفي الهبة بشرط العوض نظر الى جانب اللفظ  
 ابتداء فكانت هبة ابتداء الى جانب المعنى فكانت بيعا  
 انتهاء فنشأ احكامه من تخيارات ووجوب الشفعة

لان الصلح دكت وهو  
 الإيجاب والقول صح



ابيع الابن لاجوز الامن بزعمة عنده ولولده الصغرة كافي مخانه  
 الشراوا اذا وجد نفاذا على الباشرة فلا يتوقف شراء الفضولي ولا  
 شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المتوفى اجير للوقوف بدرهم ودانق بل  
 يتخذ عليهم والوصي كالموتى وقيل يقع الاجارة للبيتم وتظل الزيادة  
 كافي القينة الآتي مسئلة الامير والفاي اذا استأجر اجير بكثر من  
 اجرة المنزل فان الزيادة باطلة ولا تقع الاجارة له كافي سيرة لمخانه  
 الذرع وصف في المذوق الآتي الدعوى والشهادة كذا في دعوى البرائة  
 المتضمن على سوم الشراء مضمون لا المقبول على سوم النظر كافي الخبر  
 تكرار الابحار مبطل للقول الآتي العتق على مال كذا في بيع الرخيرة  
 العقود تعتمد صحتها الفائدة فما لا يفيد لم يصح فلا يصح بيع درهم  
 بدرهم استويا وزنا وصفة كافي الرخيرة ولا تقع اجارة ما لا يحتاج  
 كسني دار بكسني دار اذا قبض المشتري المبيع فاسد املاكه الآتي مسائل  
 الاول لا يملكه في بيع الهزل كافي لاصول الثانية لو اشتراه الاب  
 من مال لابنه الصغيرة او باعه له كذلك فاسد لامله بالقبض حتى  
 يستعمل كذا في المحيط الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري فانه  
 لا يملكه به الطاعة المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد باذن باعه  
 ملكه وثبت احكام المالك كلها الآتي مسائل لا يحل له اكله ولا لبه  
 ولا وطنها لوجارية ولو وطنها ضمن عقرها ولا شفعة لجاره لو كان  
 عقالا الخامسة لاجوز ان ينزوجهما البائع من المشتري كما ذكرناه  
 في الشرح اذا اختلف المتبايعان في الصحة والمطلان فالقول  
 لمدعي المطلان كافي البرائة وفي الصحة والفساد فالقول لمدعي الصحة

في بيع الرخيرة  
 في بيع الرخيرة  
 في بيع الرخيرة

كذا في الثانية والظاهرة الآتي مسئلة في اقاله فتح العديروا في المشتري انه  
 باع المبيع من البائع باقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقاله فالقول  
 للمشتري مع انه يدعي فساد العقد ولو كان على القلب مخالفا وادعى  
 شراوا اشار الى خلاف جفته كما اذا سمي باقويا و اشار الى رجحان البيع  
 باطل لكونه بيع المعذور واختلفوا فيما اذا سمي هرويا و اشار الى مردى  
 قبل باطل فلا يملك بالقبض وقيل فاسد كذا في مخانه كل عقد عديد  
 فان ان كان باطل فالصلح بعد الصلح باطل كافي جامع الفضولين والكتاب  
 بعد النكاح كذلك كافي القينة ومحوالة بعد كحا باطلة كافي التلقيق  
 الآتي مسائل الاول الشراء بعد الشراء صحيح اطلقة في جامع الفضولين  
 وقيدة بالقينة بان يكون الثاني اكثر ثمن من الاول واقل او يجنس اخر  
 والا فلا الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوفيق بخلاف  
 كحا فانها نقل فلا يجتمعان كافي التلقيق واما الاجارة بعد الاجارة  
 من المستأجر الاول فالثانية فسخ للاول كافي البرائة التحلية تسليم  
 الآتي مسائل الاول قبض المشتري المبيع قبل النقد بلا اذن البائع  
 ثم حل بينه وبين البائع لا يكون رد المثل الثانية في البيع الفاسد غل  
 ما صححه العمدى فاضحان انها تسليم الثالثة في الهبة الفاسدة  
 اتفاقا الرابعة في الهبة لجارية في رواية خيار الشرط ثبت في ثمانية  
 البيع والاجارة والقسمة والصلح عن مال والكتابة والرهق  
 للواهن وتخلع لها والاعاق على مال للمقن للستيد والزوج هكذا  
 في فضول العمدى مغرا الى الاستروشن نفعلا عن بعضهم وتبعضها في  
 جامع الفضولين وزدت عليها في الشرح سبعة اخرى فصارت

في بيع المانع تموز

وضح



خمس عشرة الكفالة والحالة كما في البرارية والبراء عن الدين كما  
 في اصول فخر الاسلام من بحث النزل وتسلم الشفعة بعد الطلوع  
 كما ذكره ايضا منه والوقف على قول ابي يوسف رحمه الله والوارث  
 والمعامله كما في الاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة النكاح والطلاق  
 الا للخلع لها واليمين والنذر والافقار الا الاقرار بعقد يقبله الصرف  
 والسلم بشرط التقاض قبل الافتراق في الصرف فان تفرقا قبله بطل  
 العقد لا فيما اذا استهلك رجل بدل الصرف قبل القبض واخبار  
 المشتري ابتاع مخفي وتفرق العاقدان قبل قبض القيمة من السلف  
 فان الصرف لا يفسد عندهما خلافا لمحمد رحمه الله كما في المجمع لا يبطل  
 بالشرط في الشرط في اثنين وثلاثين موضعاً شرط رهن وكفيل واحداً  
 معلومين واشهاد وجبار ونعتن في الثلاثة وما جيل الثمن الى وقت  
 معلوم وبرادة من العيوب وقطع الثمار المبيعة وتركها على النجيل  
 بعد ادراكها على المفتي به ووصف مرغوب فيه وعدم تسليم البيع  
 حتى يسلم الثمن ورده لعيب وجد كون الطريق لغير المشتري  
 وعدم خروج البيع عن ملكه في غير الادق والطعام المشتري المبيع الا  
 اذا علق ما يطعم الادق وحمل بجارته وكونها مغتصة وكونها حلوبة وكون  
 الفرس هلالاً وكونه بجارته ما ولدت وانعادت الثمن في بلد آخر وحمل  
 الى منزل المشتري فيما ارسل بالعارضة وخذ النعل وخذ الخلف  
 وجعل رقة على الثوب وخياطتها وكون سداسياً وكون السوقي  
 ملتوناً بمن سمن وكون الصائون متخذاً من كذا جرة من الرب  
 وبيع العبد الا بقر الا اذا قال من فلان وجعلها بيعة والمشتري

زنى بخلاف اشراط ان يجعلها المسلم مسجداً ويرضى بحجر ان ادايته  
 في بيع الدار الكل من الخانية كجودة في الاموال الربوية هدر لا في  
 اربع مسائل في مال الميراث بغير من الثلث وفي مال اليتيم والوقف  
 وفي القلب الرهن اذا انكسر ونقصت قيمته فله رهن نصيب الميراث  
 قيمته ذهباً وتكون رهنها كما ذكره الربيع في الرهن ما جاز الاداء  
 العقد عليه بانفاده صح استناده الا الوضعية بالحزمة بفتح اقوالها  
 دون استناده هاتين اشترى ماله بيرة وقت العقد وقبله  
 ووقت القبض فله خيار اذا اراد الا اذا حمله البائع الى بيت المشتري  
 فلا يردّه اذا اراد الا اذا اعان الى البائع بيع الفضولي موقوف  
 الا في ثلاث فباطل اذا شرط خيار فيه للمالك وهي في التلغيم وفيما  
 اذا باع لقف وهي في البذيع وفيما اذا باع عرضاً من غاصب  
 عرض آخر للمالك به وهي في فتح القدي ببيع البراوت التي يكتبها القدي  
 على العمال لا يصح فاوردان ائمة بخاراً جوزوا بيع خطوط الائمة  
 ففرق بينهما بان مال الوقف قائم ثمه والا كذلك هناك في القنبة  
 بيع المعدوم باطل الا فيما يستجده الانسان من النقال اذا كان  
 على امانها بعد استهلاكها فانه جائز استحساناً كما في القنبة  
 من باع او اشترى او اوجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوضعي  
 من مدبون الميت داراً بعشرين وقيمتها جنسون لم يصح الاقالة  
 اشترى المادون غلاماً بالف وقيمتها ثلاثة آلاف لم يصح ولا يمكن الرد  
 بالعيب ولا يمكنه خيار شرط ورؤية والمتولى على الوقف لو اجر  
 الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم تجز على الوقف والوكيل بالشر

على العاقد المالك



لا تصح اقله بخلاف البيع تصح وبضمن والوكيل بالتسلم على خلافه تصح  
 اقله الوارث والموصي دون الموصي له وللوارث الرد بالعيب دون  
 الموصي له لا تصح الاجارة بعد هلاك العين الا في القطة وفي الاجارة  
 الغراء بيع المادون المدبون بعد هلاك الثمن الموقوف يبطل بموت  
 الموقوف على اجارته ولا يقوم الوارث مقامه الا في قسمة كما في  
 القسمة الولوية لا يجوز تزويق الصفقة على البائع الا في الشفعة  
 ولها صورتان في شفعة الولوية اذ اجاز القوم قسمة الوارث  
 فان لم يرجع له الا في شفعة الولوية الموقوف عليه العقد  
 كحقوق المجرى لا يجوز الاعتراض عنها حتى الشفعة فلو صالح عنه  
 بمال بطلت ورجع به ولو صالح المجرى بمال لغيره بطلت ولا شيء لها  
 ولو صالح احدي زوجتيه بمال لتترك ثوبتها لم يلزم ولا شيء لها يمكن  
 في الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتراض عن الوطائف بالاداف وخرج  
 عنها حتى القصاص ومالك الكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتراض عنها  
 كما ذكره الزبيدي في الشفعة والكفيل بالنفس اذ اصالح المكفول له بمال  
 لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان وفي بيع حق المرور في الطريق  
 روايتان وكذا بيع الشرب والمعمد لا لا تبعا للعقد العائد اذا  
 تعلق به حق عبد لزم وانفق الفاء الا في مسائل اجر فاسد فاجر  
 المستاجر صحيح فللاول نفعها المشتري من المكرة لو باع صحيحا  
 فلم يكره نفعه المشتري فاسد اذا اجر فللبائع نفعه وكذا اذا  
 زوج العتق حرام في مسلمتين احدهما في الولوية المجبة لشترى الاسير  
 المسلم من دار الحرب ودفع الثمن درهمين زبوا او عرضا مفشورا

الموقوف عليه العقد اذا  
 اجازته نفذ ولا يرجع له  
 الا في مسئلة في شفعة  
 الولوية المجبة صح

جاز ان كان الاسير حرا وان كان الاسير عبدا لم يجز الثاني يجوز  
 اعطاء الرنوف والساقص في الحيات لا يباع حتى خسر البيع ثمن  
 حال الا في مسائل في البرارية لو اشترى العبد نفسه من مولاه ولو  
 امر عبدا بشترى نفسه من مولاه فاشترى للام ولو باعه دارا  
 بهو ساكنها اذا قبض المشتري المبيع بلا اذن البائع قبل نقد الثمن  
 ثم تصرف فللبائع نقص تصرفه الا في التدبير والاعتاق والاستيلاء  
 وله ابطال الكتابة كما في البرارية شراء الام لابنها الصغيرة ما لا يجز  
 اليه غير ما نفذ عليه الا اذا اشترت من ابية او منه ومن اجنبي  
 كما في الولوية اقله الاقالة صحيحة الا في السلم يكون المسلم فيه دينيا حقا  
 والساقط لا يعود كما ذكره الزبيدي من باب التحالف للمؤمنين  
 حتى يبيع مدبره ومكاتبه دون ام ولده ومن باع مال العايب  
 بطل بيعه الا بالاحتياج كذا في نفقات البرارية المقبوض على  
 سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن على وجه النظر ليس بمضمون  
 مطلقا كما بيناه في شرح الكنتز تحببه في عدم رجوع المشتري على الباع  
 بالثمن عند استحقاق البيع ان يقر المشتري انه باعه من البائع قبل  
 ذلك فلو رجع عليه لرجع عليه كذا في البرارية جبار الشرط في البيع  
 داخل على الحكم لا على البيع فلا يبطله الا في بيع الفضولي اذا اشترى  
 للمالك فانه يبطله كما في فروق الكرابسي في دعوى البرارية المرافق  
 عند الامام الثاني في المنازع وكحقوق والطريق والمسبل في ظاهر  
 الرواية المرافق هي حقوق انتر البيع لا يبطل بموت البائع  
 الا في الاستضعاف فيبطل بموت الصانع اذا اختلف في اصل



تأجيل فالقول لنافية الاتي السلم وان اختلفا في مقداره فلا يحكم  
 الا في السلم رأس المال بعد الاقالة كمو قبليها فلا يجوز التصرف فيه بعد  
 قبليها الاتي مسلمين لا يختلف اذا اختلفا فيه بعد اهلها بخلاف ما قبلها  
 ولا بشرط قبضه بعدها قبل الافتراق بخلافه قبلها بدل الصرف  
 كرايس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق بخلافه قبلها بدل الصرف  
 كرايس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيها ولا يجوز التصرف  
 فيها قبل القبض الاتي مسلمين لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد  
 الاقالة لقبليها بخلاف رأس المال والكلفة شرح بشرط قيام المبيع عند  
 الاختلاف للتحالف الا اذا استعمله في بدل البائع غير المشتري  
 كما في الهداية الربوا حوام الاتي بمائل بين مسلم وحر في ثمة و  
 وبين مسلمين اسلمانه ولم يخرج النيا وبين المولى وعنده وبين  
 المتغاوضين وشريكا الغنان كما في البضاح ككرامه **كتاب الكفالة**  
**والكفالة** برادة الاصيل موجبة لبرادة الكفيل الا اذا ضمن له  
 الا ان التمس له على فلان فبهره فلان على انه قضاه قبل ضمان  
 الكفيل فان الاصيل برودون الكفيل كذا في نجاسة التأخر عن  
 الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قبل العمد بمال لم كفله ان  
 ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله  
 مطالبة الكفيل الآن كذا في نجاسة ولو كان الدين موقفا وكفيل به  
 فمات الكفيل حل بوبته عليه فقط فللمطالب اخذه من دار  
 الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل له  
 الاجل عند كذا في الجمع اداء الكفيل بوجوب برائتها للمطالب

الاصيل  
 عن الاصل  
 تأخير

في بيع المشتري على البائع  
 ان يكون ضمن عقد عا وحنة

الا اذا احال الكفيل على مديونه وشرط برادة نفسه خاصة كما في الهداية  
 الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك بهذا الطريق فانه آمن فلكه فاحذره  
 التصريح وكل هذا لا يوجب الرجوع فانه ليس بمسموم فالكفالة لا ضمان  
 وكذا لو اجبره رجل انها حرة فتر وجها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع بعتبة  
 الولد على المخبر الاتي ثلاث مسائل الاولى اذا كان الغرور بالشروط كما  
 لو زوجه امرأة على انها حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غشه  
 لم يمتحى من قيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بعتبة البناء  
 لو بنى المشتري ثم استحققت الدار بعد ان يسلم البناء واذا قال الاب  
 لاهل السوق باعوا ابني فقد اذنت له فبايعوه ولحقه من ثم ظهر  
 عبد الغير رجعوا عليه ان كان الاب حرا والا فعند العتق وكذا اذا ظهر  
 حرا او دبر او مكاتب ولا بد في الرجوع من اضافة اليه والامر بعبادة  
 كذا في ما ذوق السراج الوهاج الشا الله ان يكون في عقد يرجع بعتبة  
 الى الدافع كالودعة والاحارة حتى لو هككت الودعة او العين  
 المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع والمساخر فانها يرجعان  
 على الدافع بما ضمنه وكذا من كان بمضاهها وفي العارية والهبة  
 لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتما في نجاسة من فصل الغرور  
 من السوء وقد ذكر في القنية مسائل مهمة من هذا النوع ومنها  
 لو جعل المالك نفسه ذللا فاشتراه بناء على قوله ثم ظهر انه ارنب  
 من من قيمة وقد انلف المشتري بعتبه فانه يرد مثل ما انلفه  
 ويرجع بالثمن ومنها اذا غر البائع المشتري وقال له قيمة متاعي  
 كذا فاشتراه بناء على قوله ثم ظهر فيه غبن فاحش فانه يرد به

فاشتره

في الخسارة تظهر ان ابن عمه ارجعوا عليه المورور والارقال  
 باعوا عبدا على فقه اذنت لهم

الطعام



بغني وكذا اذا عثر المشتري البايع وبرده المشتري بفوز الدلال وما  
 تدرناه ظهر ان قول الزبني في باب ثبوت الشب ان الغور باجرام من  
 بالشرط او بالمعاوضة قاصروا وتفرع على الشرط الثاني مستلذان في باب  
 متفرقات بيع الكثرة اشترى فانا عباد انتهى فانا عباد لا يلزم احدا  
 احضار احد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى المجلس القاضي لسماع  
 دعوى عليها ولا يمنعها منه الا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدر  
 وفي الاب اذا امر اجنيا بضممان ابنة فطلبه الضامن منه فعلى الاب  
 احضاره لكونه في تبريره كافي جامع الفضولين الثالثة سبحانه العا  
 خلا رجلا من المسجونين حبه القاضي برين عليه فلبس الدين  
 ان يطلب سبحانه باحضاره كافي القينة الرابعة ادعى الاب مهر بنته  
 من الزوج فادعى الزوج انه دخل بها وطلب احضارها من الاب  
 فان كانت تخرج في جوابها امر القاضي الاب باحضارها وكذا لو ادعى  
 الزوج عليها شيئا آخر ولا ارسل اليها امينان من امثاله ذكره  
 الاول والي من القضاء من اقام عن غيره بواجب باعه فانه يرجع عليه  
 بما دفع وان لم يشترطه كالاثر بالاتفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل  
 امره بتعويض عن هبته او بالا طعام عن كفارته او باداء زكوة مال  
 او بان يهب فلانا عني واصله في وكالة البرازية في كل موضع بملاك المدعي  
 اليه مقابل بملاك مال فان المأمور يرجع بلا شرط والآفل وكره اصلا  
 في السراج الواجب من الوكالة فليرجع الكفيل بالنفس مطالب بتسليم  
 الاصيل الى الطالب مع قدرته الا اذا كفيل بنفس فلان الى شهر على ان  
 يبراه بعده لم يصير كفيل اصلا في ظاهر الرواية وهي احيلة في كفالة لا يلزم

هذا هو الوجه في جواب السؤال  
 في جواب السؤال الثاني

اما في دفع  
 الى المدعي

هذا هو الوجه في جواب السؤال  
 في جواب السؤال الثاني

كما في جامع الفضولين كفل بنف فاقوطالبة لا حق له على  
 فلاخذ كفيله في جامع الفضولين بنف انتهى وهكذا في الرز  
 الا اذا قال لا حق لي قبله ولا موكل ولا لبيتم نا وصية ولا لوقف  
 انما متوليه فحسب سيرا الكفيل وهو ظاهر في آخر وكالة البدائع ضمان  
 الغور في حقيقة هو ضمان الكفالة انتهى للكفيل منع الاصيل  
 من السفر ان كانت الكفالة حالة لم يخلصه منها الا بالاداء والاب  
 وفي الكفيل بالنفس برده اليه كافي الصغرى وينبغي ان يعقد  
 با اذا كانت باعه لا تصح بغيره كيدل الكتابة فانه يسقط بالتبطل  
 قلت الا في مسألة لم ار من اوضحها قالوا لو كفل بنفقة  
 المقررة الماضية صححت مع انها تسقط بموتها وموت احدهما  
 وكذا لو كفل بنفقة شهر مستقبل وقد قرر لها كل شهر كذا او يوم  
 باي وقد قرر لها كل يوم كذا فانها صحيحة كما صرحوا به القاضي  
 ياخذ كفيل من المدعي عليه بنف اذ ابرهن المدعي ولم يزل  
 شهوده او قام واحدا وادعى وقال شهودي حضور وياخذ  
 كفيل باحضار المدعي عليه ولا يجبر على اعطاء الكفيل بالمال ونسب  
 كفيل بنف اذ كان المدعي عليه وصيا او وكيل ولم يثبت المدعي  
 الوصاية والوكالة وما في ادب القضاء للمختصاف وما اذا  
 ادعى يد الكتابة على مكاتبه او دينها غيرها وما اذا ادعى العبد  
 المأذون الغير المديون على مولاه دينها بخلاف ما اذا ادعى الكا  
 على مولاه او المأذون المديون فانه يكفل كذا في كافي لها كيم  
 كتاب القضاء والشهادات والاعاير لا يعتمد على خط

الكفالة لا بد من صح  
 وهو لا يسقط الا ب  
 بالاداء او الابدان فلا يصح



ولا يعمل به فلا يعمل بكتب الوقف الذي عليه خطوط القضاة لما  
لان القاضي لا يقضي الا بالحجة وهي البينة او الاقرار او التناول كما  
وقف الخانية تواضعت المدعى خط اقرار المدعى عليه لا خلفه انه ما كنت  
وانما خلفه على اصل المال كما في قضاء الخانية وفي بيع القنية اشترى  
حائوتا فوجد بعد القبض على باب مكتوبا وقف على مسجدا لا يرد  
لانها علامة لا تبني الاحكام عليها انتهى وعلى هذا لا اعتبار بكتاب  
الوقف على كتاب او مصحف قلت في مسائل من الاول  
كتاب اهل الحرب بطلب الامان الى الامام فانه يعمل به ونيت الامام  
خاصة كافي سيرة الخانية ويمكن لحاق البرات السلطنة بالوظائف  
في زماننا ان كانت العلة انه لا يزور وان كانت العلة الاحطاط  
في الامان لحسن الدم فلا الثانية يعمل بدفع التماسه والاصرار  
والباع كما في قضاء الخانية وتعقبه الطرسوس بان مشاخره اذوا  
على الامام ما لك حماسة في عمله بالخط لكون الخط يشبه الخط فكيف  
عملوه ورواه ابن وهبان عليه بانه لا يكتب في دفتر الامام  
وعليه وقامه فيه من الشهادة وفي اقرار البرازنة ادعى مالا  
فقال المدعى عليه كلما يوجد في تذكرة المدعى بخطه فقد التزمته  
لا يكون اقراره كذا الوفاك ما كان في جريدتك فعلى الا اذا كان  
في جريدة شئ معلوم او ذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى  
عليه ما ذكرنا كان قصدا لانا التصديق لا يلحق بالمجهول كذا  
اذا اشترى الجريدة وقال ما فيها فعلى كذا كذا يصح ولو لم يكن مشارا اليه  
لا يصح للمجهول اشترى من عليه حق اذا امتنع عن قضاءه فانه يضرب

كذا

ولذا قالوا ان المدبون لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا يفعل قلت  
الا في ثلث اذ امتنع عن الاتفاق على قرضه كما ذكره في النفقة  
واذا لم يقسم بين نفسه ووعظ فلم يرجع كذا في السراج الوهاج من القسم  
واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته كاصح جوابه في باب العلة  
لجامة ان الحق يقوت بالتأخير فيها لان القسم لا يقضي وكذا النفقة  
التي تبسقط بمضي الزمان وحقها في الجماع يقوت بالتأخير لا في  
لا يخلف القضاة على حق مجهول فلو ادعى على شريكه خيانة بمهمة الا في  
مسائل الاولى اذا اتهم القاضى وصي السيم الثانية اذا اتهم الموقوف  
الوقف فانه يخلفهما نظر السيم والوقف كما في دعوى الخانية الثانية  
اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطلقة فانه يخلفه كما في القنية  
الرابعة الرهن المجهول الخامسة في دعوى الغصب السادسة  
في دعوى السرقة وهي الثلاث التي تسمح فيها الدعوى مجهول  
فصار ستة القضاة يقتصر على المقتضى عليه ولا يتعدى  
للغير الا في خمسة ففي اربعة يتعدى الى كافة الناس فلا يسمع  
احد دعوى فيه بعده في الحرة الاصلية والنسب وولاء العتاقة  
والشكاح كذا في الفتاوى الصغرى والقضاة بالوقف يقتصر ولا يتعدى  
الى الكافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف المحكوم به كما في الخانية  
وجامع القصولين وفي واحدة يتعدى الى من تلقى المقتضى عليه  
الملك منه فلو استحق المبيع من المشتري بالبينة والقضاء كان قضاء  
عليه وعلى من تلقى الملك منه فلو برهن البائع بعده على الملك لم  
يفعل ولو استحق عين من يد وارث بقضاء ببينة ذكرت

لم يخلف



انه ورثها كان قضاء على سائر الورثة والميت فلا يسمع بيته وارث  
 اخر كما في البرائة وفي شرح الدرر والنور لما خسر ومن باب الاستحقاق  
 وحكم بالوجه الاصلية حكم الكافة حتى لا يسمع دعوى الملك من احد  
 وكذا العتق وفروعه وانما الحكم في الملك المورث فعلى الكافة من النبايع  
 لا قبله يعني اذا قال زيد ليكرانك عبدى ملكتك منذ خمسة اعوام  
 فقال ليكرانك كنت عبد بشر ملكنى منذ ستة اعوام فاعتقني وبرهن  
 عليه انرفع دعوى زيد ثم اذا قال عمرو ليكرانك عبدى ملكتك منذ  
 سبعة اعوام وانت ملكى الآن فبرهن عليه يقبل ويصح الحكم بحريته  
 ويجعل ملكا لعمرو ويدل عليه ان قاضي خان قال في اول البسوع في شرح  
 الزيادات فصار مسائل النبا على قسمين احدهما عتق في الملك  
 مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على كافة الناس  
 الثاني القضاء بالعتق في الملك المورث وهو قضاء على كافة الناس  
 من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن بهذا على ذكر منك  
 فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة انتهى وهذا فائدة  
 اخرى هي انه لا فرق في كونه على الكافة بين ان يكون ببيته او بقوله  
 انما هو اذا لم يسبق منه اقرار بالوقف كما صرح به في المحيط البرهاني  
 في اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق  
 لفظا ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف يقضى باقرارهما كما في شهادتهما  
 ذات فتح القدير موصيا الى الخصاص الثانية في المهر اذا اختلفا  
 في مقداره يقضى بالاقول كما في البرائة الثالثة شهادتهما بالهبة  
 والاخر بالعطية تقبل الرابعة شهادتهما بالنكاح بالتمديد

واما في شرح الربيعي الخامسة شهدان له اعتقه بالعربية عليه الف والآخر  
 انه اقوله بالف تقبل كما في العمدة السادسة شهدانه اعتقه بالعربية  
 والاخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القول فنهما  
 بخلاف السابعة واجمعوا انها لا تقبل في القذف كذا في الصبرية وذكر  
 في الشرح ستة عشر اخرى فالمستثنى ثلاث وعشرون ثم راييت  
 في الخصاص في باب الشهادة بالوكالة مسائل تراود عليها فلتراجع  
 وقد ذكرت في الشرح ان المستثنى اثنان واربعون مسألة ومنها  
 مفصلة يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا  
 في البرائة والواجبة والفضول وعليها فروع الا في مسألة في  
 الولو الواجبة فان يوم القتل لا يدخل وهي مسألة الزوجة التي معها  
 وله فائدة تقبل بيتهما بتاريخ مناقض لما قضى به من يوم القتل  
 وفي القينة من باب الرفع في الدعوى ذكر مسألة الصواب  
 فيها ان اليوم الموت يدخل تحت القضاء فارجع اليها ان شئت وذكر  
 مسائل في خزانه الاكمل في الدعوى في ترجمة الموت فلتراجع وقد استغنينا  
 الكلام عليها في الشرح من باب دعوى الرجلين شهادتهما اذا  
 اقر شهدانه بغير عذر لا تقبل لفقه كما في القينة اني احد الشريكين  
 العمارة مع شركته فلا جبر عليه الا في جدار بينهما وصيا وحاف  
 سقوط وعلم ان في تركه ضرر فان الا في من الوصيين جبر كما في الحائنة  
 وينبغي ان يكون في الوقف كذلك الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في  
 ثلاث اذا شهدوا انه لفلان بنفس فلان ولا يعرفه واذا شهدوا  
 برهن لا يعرفونه او غصب شي مجهول كما في قضاء الحائنة الشهادة



به من خمول صححة اذا لم يعرفوا قدر ما بهن عليه من الدين كما في  
 القينة للقاضي ان يقال عن سب الدين احتياطا فان ابي الخصم  
 لا جبر كما اذا طلب منه الخصم اخراج دفتر احياب باثمه باخرجه  
 ولا يحرم كذا في الحاشية قضاء القاضي في موضع الاختلاف جازي الا  
 في موضع الخلاف ومحل الاول فيما اذا كان فيه اختلاف السلف والثاني  
 ليس فيه وانما هو حادث كذا في التاخر حاشية ومنهم من فرق بينهما  
 بان الاول دليل دون الثاني كل من قبل قوله فعليه اليقين الا في مسائل  
 عشرة مذكورة في القينة الوحي في دعوى الانفاق على اليتيم او رقيقة  
 وفي بيع القام مال اليتيم وادعى اشتراط البراءة من كل عيب واذا  
 ادعى على القام اجارة مال الوقف او يقيم وفيما اذا ادعى الموصوب  
 له هلاك العين او اخلفا في اشتراط العوض وفي قول العبد البائع  
 انما ما دون ولا ب في مقدار الثمن اذا اشترى لابة الصغير واختلف  
 مع الشفيع وفيما اذا انكر الاب براءة نفسه وادعاه لابة وفيما  
 لا يرعية المتولي من الصرف المقتضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه  
 ولا يثبت الا اذا ادعى تلفي الملك من المدعي او النسخ او برهن على  
 ابطال القضاء كما ذكره العماد والدفع بعد القضاء بواحد ما ذكر  
 صحيح وينتقض القضاء فكما لا يسمع بالدفع قبل بيع بعد لكن يند  
 الثلاث وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول كما في حاشية التناقض  
 غير مقبول الا فيما كان محل انقضاء ومنه تناقض الوحي والورث  
 كما في حاشية الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادة  
 الظهيرة الا اذا كان عبدا بين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان عليها

المراد بالمدعي  
 الصحابة فمن  
 بعدهم  
 فتدبر

بالحق

بالحق

بالحق فانها تقبل في حق النصراني فقط كما في العتاق منها بينة النفي  
 غير مقبولة الا في عشر فيما اذا علق طلاقا عليها على عدم شيء فشهدا بالعدم  
 وفيما اذا شهدا الله اسلم ولم يثبت وفيما اذا شهدا الله قال المسح ابن  
 الله ولم يقل قول النصراني وفيما اذا شهدا بفتح الدابة عنده ولم  
 تنزل عن ملكه وفيما اذا شهدا بجمع او طلاق ولم يثبت وفيما اذا  
 امن الامام اهل مدينة فشهدا ان هؤلاء لم يكونوا فيها وقت الاما  
 وفيما اذا شهدا ان الاجل لم يدر في عقد السلم وفي الارث اذا  
 قالوا لا وارث له عيضة وفيما اذا شهدا انها ارضعت الظئر بلبن  
 شاة لا بلبن نفسها كما في جامع الفضولين وتقبل بينة النفي للمتو  
 كما في الظهيرة والبرنية وفي ايمان الهداية لا فرق بين ان يحيط به علم  
 الشاهد او لا في عدم القبول بشر اذ كره في قوله عبده حر ان لم يحج  
 العام فشهدا بنحوه بالكوفة لم يعنق بناء على انه نفي بمعنى بمعنى  
 لم يحج القضاء محمول على الصقي ما امكن ولا ينقض بالسك كذا  
 في شهادة الظهيرة الفتوى على عدم العمل بعلم القامى زمانا كما في  
 جامع الفضولين الفتوى على قول ابي يوسف فيما لا يتعلق  
 بالقضاء كما في القينة والبرنية لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الكس  
 في ظاهر المذهب كالادلة وما ذكره محمد في السير الكبير من جواز الاحتجا  
 به فهو خلاف ظاهر المذهب كما في الدعوى من الظهيرة واما مفهوم  
 الرواية فحجة كما في غاية البيان من الحج الحق لا يقطع شفا دم الزمان  
 قد فاقا وقصا او حقا لغير كذا في لغا في كجوهرة اذا سئل المفتي  
 عن شيء فانه يفتي بالصقي حمله على الكمال وهو وجود الشرط كذا

القينة على قول  
 الشيخ



في صلح البرزانية المفتي انما يفتي بما يقع عنده من المصلحة كذا في مهر البرزانية  
يتعين الافتي في الوقف بالانفع له كما في شرح الجمع والمجدي العذسي  
يقبل قول الواحد العدل في احد عشر موضعاً كما في منظومة ابن هباني  
في تقويم التلف وفي الحج والتعديل والمترجم وفي جوده المسلم فيه وردا  
وفي الاجابة بالنفس بعد مضي المدة وفي رسول الله الى المكي وفي ابيات  
العب وبوابة رمضان عند الاحتفال وفي اخبار ان سيد المبعوث  
وفي تقدير ارض المتلف وزدت اخي قول امين الله اذا اجزئتها  
شهود علي بن نقذ حضوراً كما في دعوى القينة بخلاف ما اذا ثبت  
تخليف المخدرة فقال خلفتها لم يقبل الا بشاهد معه كما في الضوي  
الناس احرار بلا بيان الا في الشهادة والقصاص والحدود والدية  
اذا اخطأ الله كان خطاؤه على المفضل وان تعد كان عليه كذا في  
سير الحانية وقامه في قضاء الخلاصة لا تسبح الدعوى بعد الابراء العام  
بحو لا حتى في قبله الا ضمان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الثقة فانها  
تقطعة واما اذا ابرأ الوصي ابرأ عما بان اقوانه قبض  
تركه والده ولم يبق له حق منها الا استوفاه ثم ادعى في ير الوصي شيئاً  
من تركه آية ثم ادعى على رجل ديناً يسبح كذا في الحانية وبجنت فيه الطرموس  
بخارواه ابن وهبان الرابعة صلح احد الورثة وابرأ عما لم يظهر  
شي من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح حوازه دعواه في حصته كذا في  
صلح البرزانية الخامسة الابراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى  
كما في دعوى البرزانية وقد ذكرنا بعد هذا ان الابراء عن الربا لا يصح  
فتسمع الدعوى به ويقبل البينة وفي السبعة لوقال لا حتى في هذه

مطل  
يقبل قول الواحد العدل  
ما جرى في شروفا

الاعتلال  
يقبل

مطل  
يقبل قول الواحد العدل  
ما جرى في شروفا

فانها تسقط  
وهرس يقبل  
وكذا اذا اقر  
الوارث انه  
قبض جميع ما على  
الناس من تركه  
ايه

الضعة

الضبعة ثم ادعى ان البذر له سمع ثم قال لوقال لا حتى في هذه الضبعة  
ثم ادعى انما وقف عليه وعلى اولاده فبينة خلاف المشايخ وفي السبعة  
ايضا ما عن ورثة فاقسموا التركة بينهم وابرأ كل واحد منهم صاحبه من  
جميع الدعاوى ثم احدى الورثة ادعى ديناً على الميت وعائنه الميت سمع انتهى  
وفي نسمة القينة فسمارضا مشتركة واقول كل واحد منهما انه لا دعوى له على  
صاحبه وزرع نفسه ثم اراد احدهما البيع بالعين فله ذلك ان كان العين  
فاذا عند بعض المشايخ انتهى وفي اجابة البرزانية ان الابراء العام انما  
يمنع اذا لم يقربان العين للمعسر فان اقر بعد ان العين للمعسر ستمها له ولا  
يمنع الابراء وفي دعوى القينة ان الابراء العام لا يمنع من دعوى الوكالة وفي  
الراية عشر من دعوى البرزانية ابرأه عن الدعوى ثم ادعى عليه بوكالة او وصاية  
سمع اقوانه ثم ادعاه شراها بلا مانع يقبل بخلاف لوقال لا حتى في قبله  
ثم ادعى لا تسبح حتى يبرهن انه حادث بعد الابراء والنق في جامع الفصول  
ثم اعلم ان قولهم لا تسبح الدعوى بعد الابراء العام الا حتى حادث بعد  
يفيد جواب حادثة اقوان في ذمته لعل ان كذا وابرأه عما ثم ادعى  
بعد ما ان الاشياء في ذمته فانه سمع دعواه ويقبل بينة ولا يمنعها الابراء  
العام لانه لما ادعى بما يبطل بعده لا قبله وقول فاضل خان في الصلح انه لو  
برهن بعده على اقوانه بعد الابراء العام مبطل ولكن في جامع الفصول من التناقص  
كفارة بالعارض بل لا بدع به فبرهن الكفيل على اقوانه المكفول له وهو محذور  
انها قاروا ومن خسر لا يقبل ولو اقر به الطاعن عند القضاة وانما يقبل البينة على الاقوان  
لانهما سمع عند حجة الدعوى وقد بطلت بها للتناقض لان كفالته اقوان  
بصحة انتهى وانظر كشناه في المواعين من مسئلة دعوى الربا بعد الابراء

انه اقر بعد  
قد لم  
لا حتى  
لم يقبل  
من تركه  
ان لا حتى  
على اقوانه

بشرنا  
قبله بان لا حوال لم يقبل  
ولو برهن بعده على اقوانه  
بعده انه لا حوال له وانه  
مبطل فيما ادعى يقبل انتهى  
بدل على ما ذكرناه من ان  
اقوانه

ويعتق الامة وقوتها  
بدون الدعوى في كذا في الصلح والوقف  
اطلب خضعت فانه انتهى نسمة الشهادة  
من الاصل معقود عند حيث قال ويقال  
واخرها في جامع بدر اعلم ان التناقص











منه ومن التسمية عاملاً  
او يسع ام الولد على  
الاظهر وقيل ينفذ على  
الاصح او بطلان غفوة  
المراة عن الفوداد  
بصحته ضمان الخلاص  
او زيادة اهل الحلة  
في معلوم الامام من  
ادق المسحود وكل  
المطلقة ثلثاً ثلثاً  
الناز او بطلان الكا  
حال المسحود باحوارة  
برام او يسع درهم  
لا يمين بلا يمين  
بصحته صلوة المحدث  
او فاته على اهل الحلة  
بشلف مال او كذا الفدين  
بالتعريف او بالقرعة  
صحتك البعض او لعدم  
نظر المراة في مالها  
بغير اذن في مالها

في الكمال هذا ما قرره من  
 البهارة والحمد لله

انزل نامة السلطان القاضي  
 بكراقل و بنسلي ان لا ينزل  
 القاضي حيث لا ينزل نامة  
 السلطان او بنسلي العامة الا ان  
 كثير من المتقاضين وعليه  
 انزل نامة السلطان القاضي  
 بكراقل و بنسلي ان لا ينزل  
 القاضي حيث لا ينزل نامة  
 السلطان او بنسلي العامة الا ان



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

وفي فتاوى قاضي خان وأما تـ الخليفة لا يقول قضاءه وعمله وكذا  
 لو كان القاضي ماذو بالاختلاف واستخلف غيره فمات القاضي  
 لا يقول خليفته انتهى فتحرر من ذلكا اختلاف المشايخ في انزال  
 بقول القاضي وموته وقول البنزازي الفتوى على انه لا يقول بقول  
 القاضي بل على ان الفتوى على انه لا يقول بموته بالاولى لكن علمته  
 بانه نائب السلطان فيدل على ان النواب الآن يقولون بقول  
 القاضي وموته لا يتم نواب القاضي من كل وجه فهو كالكوكل ولا يتم  
 احد الآن انه نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن الغريسي  
 القاضي زماننا يقول بموته فانه نائبه من كل وجه انتهى فهو كالكوكل  
 مع الموكل لكن جعل في المراجع كونه كوكيل قاضي القضاة مذهب  
 الشافعي واحمد رحمهم الله وعندنا انما هو نائب السلطان في نادر خانية  
 ان القاضي انما هو رسول من السلطان في نصب النواب انتهى وفي وقف  
 القنية لومات القاضي او غل يبق ما نصبه على حاله انتهى ثم رقم  
 يبق قيم انتهى وفي الهندب وفي زماننا لما تعذرت التذكية بعلية  
 الفسق اختار القضاة استخلاف الشهود كما اختار ابن ابي ملي  
 لخصو بعلية الفطن وفي مناقب الكرد في باب ابي يوسف اعلم  
 ان تخليف المدعي والشاهد امر من وجب باطل والعمل بالمسوخ  
 حرام وقد ذكر في فتاوى القاضي القاعدي وخراته المفتين ان السلطان  
 اذا رقصاته بتخليف الشهود يجب على العلماء ان يتصحبوا السلطان  
 ويقولون لا تكلف قضاك امر ان اطاعون يلزم منه خطا  
 الخالو ~~وغيره~~ يلزم منه سخطك لا اخر ما فيها لا يخرج رجوع

تاريخ  
مع الموكل

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

۱۰۰

وان عصوكم

وأما شراره من وصية أو باعة عن يتيم وقبلة وصية فانه يجوز ولو  
وصيا من جهة التكاثر انتهى ولو باع القاضي ما وقفه المريض في مرض  
موته بعد موته لغاياته ثم ظهر مال آخر لم يبطل البيع ويشترى باليمن  
أرض نوقف بخلاف الوارث إذا باع الثلثين عند عدم الإجارة  
فانه يشترى بقيمة الثلثين أرض نوقف لأن فعل القاضي حكم بخلاف  
غيره كما في الظهيرية من الوقف الآتي مثله ما إذا أعطى قبرة من  
وقف الفقراء فانه يسحب حكم حتى كان له أن يعطى غيره كما في جامع  
المضولين وفيما إذا ذن للقاضي في تزويج الصغيرة فزوجها التام  
كان وكذا فلا يكون فعله حكما حتى لو رفع عقده إلى محالفه فنقض  
كذا في القامية فالمستثنى مثلان وقوله أن فعله حكم بدل على  
الدعوى إنما هي شرط للحكم الغولي دون العقلي فلينبه له وقد ذكر  
في الشرح إذا قال المقر سامع أقواله لا تشهد علي وسعدان يشهد عليه  
كما في الخلاصة الآذا قال المقر لا تشهد عليه ~~و~~ بما أقر فحسنة  
كما في جبل النار خاتمة من جبل المداينات قالوا واختلفوا فيما  
رجح المقر قال إنما هي تنك لعذر وطلب منه الشهادة فيل تشهد  
وقيل لا تشهد يحلف القاضي غريم الميت بأن الدين واجب كد  
على الميت وما أبرأته منه ولو كان ثابتا بأقرار المريض في مرض  
موته كما في النار خاتمة من كتاب الحيل إنما يجوز إقامة الشبهة  
على الشخص إذا لم يعلم القاضي بأنه مسخر وإن علم به فلا إثبات التوكيل  
عند القاضي بلا خصم جائز أن كان القاضي المأخوذ عن الموكل باسمه ونسبه  
لا ينفل القاضي بالردة والغش ولا ينزل وإلى الصحة بالعلم بالقول

تعلقوا حق المقر بنسباده  
فلا يجعل بينهم حود  
ثمننا ومن قبله ربه وانما عمل  
نهييه لرضاه بعدم  
تعلقوا بها حق  
مكلف العاصي على الموت ان الدين  
واجب لكل عليه فما ابوا منه

قالوا كذا قال عليه  
 السلام في الفقيه  
 في باب داره كذا في الفقيه  
 في باب داره كذا في الفقيه

التي لا ولي لها من نفسه ولا من  
 ابيه ولا من لا تقل شهادة  
 له واقاذا  
 ان تزوج البتة  
 ان القاضي مال  
 النجيب من نفسه  
 او من وصي اقامه فذكروا  
 في جامع النصف الوصي الثاني  
 فصل في النجيب فقال لم يجز  
 بيع القاضي وكونه  
 وكونه

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



حتى يقدم النسخ واختلف المشايخ في القائل الا اذا كان في المنصور  
 اذا اتاك كتاب فقد غرتك فلا ينزل الا به طلب من القاضي كتابه  
 حجة البراء في غيبة حشم لم يكتب له عندنا يوسف خلافا لمحمد بن  
 واجمعوا على انه يكتب له حجة الاستيفاء ولها حجة الطلاق قال  
 القاضي قضيت بكذا عليك بينة او اقرار يقبل ارسال القاضي الى  
 المخدرة للدعوى واليمين ولا يمين على الصبي في الدعاوى ولو  
 كان محجورا لا يحضره القاضي لسماعها ويجلف العبد ولو محجورا او  
 يتكلمه ولو اخذ به العتق الاصح انه لا تخلف على الدين المؤجل قبل  
 حلول الاجل لا يقبل قول امين القاضي حلف المخدرة الا بشاهدين  
 القضاء يختص بالمكان والزمان فاذا ولاته فاضيا بمكان كذا  
 لا يكون فاضيا في غيره وفي الملتقط وقضا القاضي في غير مكان ولا به  
 لا يصح واختلفوا فيما اذا كان العقار لاني ولاني فاضا في  
 الكفر عدم صحة قضائه وصحة في الخلاصة الصحة واختر القاضي خان  
 عليه واختلف انما هو في العقار لاني العين والدين كما في البرزخية  
 وفي الغيبة قضى في ولايته ثم استشهد على قضائه في غير ولايته لا يصح  
 الا شهادته انتهى ولا تقبل شهادة من قال لا ادري امؤمن انا ام  
 لا للشك في الايمان وكذا امامته كذا في شهادة الاولوية تقبل  
 الشهادة على حجة بلا دعوى في طلاق المرأة وعتق الامة  
 والوقف وهدم الارضان وغيره الا بهلال الفطر والاصح والحدود  
 الاحد العتق والسرقة واختلفوا في قبولها بلا دعوى في  
 النكاح كما في الظاهر من النكاح وحرم ما يقول ابن وهبان

لا يثبت  
 مطلق  
 الاصح انه لا تخلف على الدين  
 المؤجل قبل حلول الاجل

مطلق  
 اذا لم يكن العقار في ولايته  
 لا يجوز قضاءه عند الشئ  
 وجوزة صاحب الخلاصة  
 ولا خلاف في الدين واليمين  
 في الجوار

مطلق  
 الدين يتحقق بالارادة  
 فلا يجوز ان يكون في غير  
 ولايته اذا كان له الدار  
 حاضرا

دعوى كذا في قوله  
 انه عا في رتبة من غيره  
 لان قول القاضي  
 لا يثبت بدون الدعوى كالطلاق  
 الا بيمين والمعتق لا النكاح  
 واختلفوا على قول في كونه  
 لا يثبت عليه خلافا لمحمد بن  
 لا يثبت على العبد بدون  
 ولا يثبت على الظهار  
 ولا يثبت على المصاهرة

الكره يسمى من النكاح المشهود عليه شيء ان كان حاضرا كفت  
 الاشارة اليه وان كان غائبا فلا بد من توفيق باسمه وابنه وحيد  
 ولا يكتب النسبة الى الفخذ ولا الى الحفرة ولا يكتب الا قضاء وعلم الاسم  
 الا ان يكون مشهورا ويكتب النسبة الى الزوج لان المقصود للاعلام  
 ولا بد من بيان حليتها ويكتب في العبد اسمه ومولاه واب مولاه  
 ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف والفتوى على قولها انه لا  
 في الخبر للشاهد باسمه ونسبه اكثر من عدلين لانه ايسر والعاصم  
 هو الذي ينظر الى وجه المرأة خلافا لاشهاد هذا الكل من  
 البرزخية لا اعتبار بالشاهد الواحد الا اذا اقامه واودان يكتب  
 القاضي الا اخر فانه يكتب كما في البرزخية وذكر في الغيبة من باب  
 ما يبطل دعوى المدعي قال سمعت شيخ الاسلام القاضي علا الدين  
 المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه بمال خفي  
 حاكم ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض هذا المال فرض وبعضه  
 عليه ونحن نفعت ان اقام على ذلك بينة تقبل وان كان منا قضا  
 لا نأثم انه مضطر الى هذا الاقرار انتهى وقال في الكتاب المداينة  
 قال استاذنا دفت واقعة في زماننا ان رجلا كان يشتري  
 الذهب الردي زمانا الدينار خمسة دنانق ثم يتبين فاستحل  
 منهم فابراه عمالي لهم عليه حال كونه ذلك مستهلكا فكتبت  
 انا وغيري انه يبرأ وكتب ركن الدين الراجح والبراء  
 لا يعمل في الربا لان رده حق الشرع وقال به اجاب نجم الدين  
 الحلبي معتقلا بهذا التعليل وقال هكذا سمعته عن ظهر الدين

في الخبر  
 هناك



المرغبات في قال رحمه الله ففوق من ظني ان الجواب كذلك مع تردد فكنت  
 اطلب الفتوى لاجل حوائج عنده ففرضت هذه المسئلة على علماء الامم  
 فاجاب انه يبرأ اذا كان الابراء بعد الهلاك وغضب من جواب شرعي  
 انه لا يبرأ فارد ان ظني بتصح جوابي ولم اجد ويدل على صحة ما ذكره الزود  
 في غناء الفقهاء من جملة صور البيع العاشر جملة العقود الربوية يملك  
 العوض فيها بالقبض فاذا استملكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الابراء  
 لرد مثله لم يصح فيكون ذلك رد ضمان ما استملكه لا رد عين  
 ما استملكه وبرد ضمان ما استملك لا يرتفع العقد بل يبقى بل يتقرر مقيد  
 للملكة في فصل الربا فلم يكن في ردة فائدة نقض عند الربا بل  
 خصا للشرع وانما الذي يجب في الشرع رد عين الربا ان كان قائما  
 لا رد ضمانه انتهى وقد اقيمت اخذ من الاولى بان الشهود اذا  
 شهدوا ان البعض لا حقيقة له وانما جعل مواطاة وحيلة  
 تقبل لا يجوز اطلاق المحسوس الابري في حصة الا اذا ثبت عساره  
 او حضر الدين للقاضي في غيبة خصمه تصرف القاضي في الاقاف  
 مبني على المصلحة فما خرج عنها منه باطل وقد ذكرنا من ذلك شيئا في الفتاوى  
 وتمايل عليه انه لو غل ابن الواقف من النظر المشروط له وولي  
 غيره بلا ضمان لم يصح كما في فصول العاوي من الوقف وجامع الفصول  
 من القضاء ولو عين للتأخر معلوما وغل نظر الشاغل فان كان ماعنه  
 له بقدر اجر مثله او دونه اجزاه الكفا عليه ولا جعل له اجر المثل وخطا  
 الزيادة كما في الغيبة وغيرها ومنها حرمه احدث تبرير فواش للمسي  
 بغير شرط الواقف كما في النخبة وغيرها وقد ذكرنا في القاعدة ان من

اعتمد

اعتمد على امر القضا الذي ليس بشرعي لم يخرج عن العدة وقلنا هناك  
 فوعا من فتاوى الولوالجي ولا يعارضه ما في القينة طالب العقم اهل  
 المحلة ان يعرض من مال المسجد للامام فاني فاقرة القينة فاقرة  
 ثم مات الامام مفلسا لا يضمن العقم انتهى لانه لا يضمن بالاقرار  
 باذن القضا لان القضا ولاية الاقراض من مال المسجد وفي الحاجة من الشهادتين  
 الاصح ان القضا اذا علم ان المضر مسخ لا يجوز اقامة البينة عليه ولا يجوز  
 اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر لا تقبل شهادة المغفل  
 ولا تقبل اقراره كما في الولوالجية شهدا على انه مات وهي امراته واخوانه  
 انه طلقها فالاولى اولى تنازعنا في ولاد رجل بعد موته فبرهن كل انه  
 اعتقه وهو يملكه فالمليكات بينهما كالورثتها على ان ولد كان  
 بينهما وادى بنية سبقت وهن لم تقبل الاخرى بسبب الشهادة بالبيع  
 عن الثمن فقالوا لا نعلم لم تقبل وبالكساح عن المهر فقالوا لا نعلم  
 تقبل كما في الصيرفة الاصح انه لا يفتي بجواز حمل الشهادة على  
 المتبقية واجمعوا انه لا يحملها من وراء حجاب وكذا في المحتسبي  
 وفي البرازية شهدا بطلاق او عتاق وقالوا لا ندرى كان في  
 صحة او في مرض فهو على المرض ولو قال الوارث كان يمدى بصرف  
 حتى يشهد وانه كان صحيح العقل وفي آخره قالوا لا يجوز الكبري  
 تكلف اقامة البينة ان الكبري هذه شهدا انها زوجت نفسها  
 ولا نعلم هل هي في الحال امراته ام لا او شهدا انه باع منه هذا العين  
 ولا ندرى انه حلق في ملكه في الحال ام لا يفتي بالكساح والملك في  
 الحال بالاستصحب وان شهد في العقد شاهد في الحال انتهى

يمكن لا ندرى  
 الكبري صحيح



في البرازية معزاة الى اجماع الشافعية وانه لا يترفع له ان يشهد  
 بالملك والسياسة انتهى لا يحلف المدعي اذا حلف المدعي على الالف  
 مسألة ذكرناها في الدعوى من الشرح عن المحيط وقال في انها  
 من خواص هذا الكتاب وغائبه فبح حفظها اللغف بالنظر  
 لا يقطر العدة لمن خسر الفار عليه وكثرة الحلف عليه اخرج الصلوة  
 عن وقتها بسبب اللعب به على الطريق وذكر شي من الغيب عليه  
 كما بيناه في شرح الكثرة الدعوى على غير ذي اليد لا تمنع الالف في  
 الغيب في المنقول واما في الدعوى العفار فلا فرق كما في البينة  
 شهادة الزوج على الزوجة مقبولة الا بزناها وقد قدفها  
 كما في حد العذف وفيما اذا شهد على اقرارها بانها امه لرجل  
 يدعيها فلا تقبل الا اذا كان الزوج اعطاه المهر والمدعي  
 يقول اذنت لها في النكاح كما في شهادة اخاينة تقبل شهادة  
 المدعي على مسألة الالف في مسائل فيما اذا شهد نصرانيان على نصراني  
 انه قد اسلم حيا كان او ميتا فلا يصلح عليه بخلاف ما اذا كانت  
 نصرانية كما في الخلاصة الا اذا كان ميتا وكان ردلي مسلم يدعيه  
 فانها تقبل للارث ويصلح عليه بقول وليه كما في اخاينة وفيما اذا  
 شهد على نصراني ميت بدین وهو مدنيون مسلم وفيما اذا  
 شهد عليه بعين اشترها من مسلم وفيما اذا شهد اربعة  
 نصاري على نصراني انه زنا بمسلمه الا اذا قالوا استكروها  
 فيجد الرجل حده كما في اخاينة وفيما اذا ادعى مسلم عبدا في يد  
 كافر فشهد كافر ان انه عبده قضى به فلان القاضي المسلم له

في البرازية معزاة الى اجماع الشافعية وانه لا يترفع له ان يشهد  
 بالملك والسياسة انتهى لا يحلف المدعي اذا حلف المدعي على الالف  
 مسألة ذكرناها في الدعوى من الشرح عن المحيط وقال في انها  
 من خواص هذا الكتاب وغائبه فبح حفظها اللغف بالنظر  
 لا يقطر العدة لمن خسر الفار عليه وكثرة الحلف عليه اخرج الصلوة  
 عن وقتها بسبب اللعب به على الطريق وذكر شي من الغيب عليه  
 كما بيناه في شرح الكثرة الدعوى على غير ذي اليد لا تمنع الالف في  
 الغيب في المنقول واما في الدعوى العفار فلا فرق كما في البينة  
 شهادة الزوج على الزوجة مقبولة الا بزناها وقد قدفها  
 كما في حد العذف وفيما اذا شهد على اقرارها بانها امه لرجل  
 يدعيها فلا تقبل الا اذا كان الزوج اعطاه المهر والمدعي  
 يقول اذنت لها في النكاح كما في شهادة اخاينة تقبل شهادة  
 المدعي على مسألة الالف في مسائل فيما اذا شهد نصرانيان على نصراني  
 انه قد اسلم حيا كان او ميتا فلا يصلح عليه بخلاف ما اذا كانت  
 نصرانية كما في الخلاصة الا اذا كان ميتا وكان ردلي مسلم يدعيه  
 فانها تقبل للارث ويصلح عليه بقول وليه كما في اخاينة وفيما اذا  
 شهد على نصراني ميت بدین وهو مدنيون مسلم وفيما اذا  
 شهد عليه بعين اشترها من مسلم وفيما اذا شهد اربعة  
 نصاري على نصراني انه زنا بمسلمه الا اذا قالوا استكروها  
 فيجد الرجل حده كما في اخاينة وفيما اذا ادعى مسلم عبدا في يد  
 كافر فشهد كافر ان انه عبده قضى به فلان القاضي المسلم له

شهدوا

شهدوا بعد التوبة ان الولي عفا عنا قال الحسن لا تقبل  
 شهادتهم الا ان اثبتان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد  
 ففي هذا الوجه قال ابو يوسف تقبل في حق الواحد وقال  
 الحسن تقبل في حق الكل انتهى وكتبنا في قاعدة اليقين لا يور  
 بالثبوت ان من الحلف لم ان وان ادعى انه مبتدئ فلا تقبل  
 ان يشهدوا انه ذكبة بحكم الحال كما في الزارة وعلى هذا فرقت  
 بورا وشخصا ليس عليه آثار مرض اقرب شي لهم ان يشهدوا  
 انه آقر وهو صحيح وكذا عكسه لوراده في فرائض اوبه مرض ظاهر  
 فلم ان يشهدوا انه كان مرضا عملا بالحال لكن لو قال  
 لهم انا صحيح هل يشهد لصحته ويحكموا قوله فان ظهر لهم ما يدل  
 على صحته شهدوا بها والا حكموا قوله وينبغي ان يبال لهم الغاي  
 هل ظهر عليه ما يدل على مرضه فان اخبروا به لم يعمل باخباره انه  
 صحيح والا عمل به وهي حادثة الفتوى في جنابا البرازية شهدا  
 على رجل انه جرحه ولم يزل صافرا حتى مات بحكمه وان لم يشهدوا  
 انه مات عن جراحه لانه لا علم لهم به وكذا لا يشترط في الحائط الحائط  
 ان يقولوا اما عن سقوطه ولان اضافة الاحكام الى السبب  
 الظاهر لازم الى سبب يتوهم الا ترى انه لا يجب القسامة في  
 ميت بحكمة على رقبته حية مكتوبة انتهى تقبل شهادة العقيق  
 للحقة الالف في مسألة ما اذا شهد بالثبوت عند اختلافها كما في  
 الخلاصة وتقبل عليه الالف مسألة ذكرناها في الشرح قال في بطل  
 الانوار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه وذكر جماعة

في البرازية معزاة الى اجماع الشافعية وانه لا يترفع له ان يشهد  
 بالملك والسياسة انتهى لا يحلف المدعي اذا حلف المدعي على الالف  
 مسألة ذكرناها في الدعوى من الشرح عن المحيط وقال في انها  
 من خواص هذا الكتاب وغائبه فبح حفظها اللغف بالنظر  
 لا يقطر العدة لمن خسر الفار عليه وكثرة الحلف عليه اخرج الصلوة  
 عن وقتها بسبب اللعب به على الطريق وذكر شي من الغيب عليه  
 كما بيناه في شرح الكثرة الدعوى على غير ذي اليد لا تمنع الالف في  
 الغيب في المنقول واما في الدعوى العفار فلا فرق كما في البينة  
 شهادة الزوج على الزوجة مقبولة الا بزناها وقد قدفها  
 كما في حد العذف وفيما اذا شهد على اقرارها بانها امه لرجل  
 يدعيها فلا تقبل الا اذا كان الزوج اعطاه المهر والمدعي  
 يقول اذنت لها في النكاح كما في شهادة اخاينة تقبل شهادة  
 المدعي على مسألة الالف في مسائل فيما اذا شهد نصرانيان على نصراني  
 انه قد اسلم حيا كان او ميتا فلا يصلح عليه بخلاف ما اذا كانت  
 نصرانية كما في الخلاصة الا اذا كان ميتا وكان ردلي مسلم يدعيه  
 فانها تقبل للارث ويصلح عليه بقول وليه كما في اخاينة وفيما اذا  
 شهد على نصراني ميت بدین وهو مدنيون مسلم وفيما اذا  
 شهد عليه بعين اشترها من مسلم وفيما اذا شهد اربعة  
 نصاري على نصراني انه زنا بمسلمه الا اذا قالوا استكروها  
 فيجد الرجل حده كما في اخاينة وفيما اذا ادعى مسلم عبدا في يد  
 كافر فشهد كافر ان انه عبده قضى به فلان القاضي المسلم له



من اصحاب الشافعي والى حنبلة رجمهم الله اذا لم يكن العاصي  
 له شيء من نيت المال فلا اخذ عشر ما يتولى من اموال النيات  
 والاوقاف ثم بالغ في الانكار انتهى ولم ازل اصحيا لنا لكن في  
 الثانية ذكر العشر للمتولي في مسئلة الطاحونة لا تخلف مع  
 الرهان الا في ثلاث ذكرنا في الشرح دعوى دين على ميت  
 وفي استحقاق المبيع ودعوى الايق لا تخلف بلا طلب  
 المدعي الا في اربع على قول يوسف المذكورة في الخلاصة تقبل  
 الشهادة حصة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في  
 منظومة ابن وهبان في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق  
 طلاقها وحرية الامة وتبديلها وتخلع وهلال رمضان و  
 النسب وزدت خمسة في كلامهم ايضا حد الزنا وحد الشرب  
 والابلاء والظهار وحرمة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة  
 باصله واما بريرة فلا وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له  
 الحق ولا جواب لها فالدعوى حصة لا يجوز والشهادة حصة  
 بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ ثم زدت سادسة  
 من القنية قصارت اربعة عشر موضعا وهي الشهادة  
 على دعوى مولاه نسبة ولم ارض بها جرح الشاهد حصة من  
 غير سوال العاقل واعلم ان شاهد الحصة اذا اقر بشهادة بلا  
 عذر يفسق ولا تقبل شهادته لقصوا عليه في الحدود وطلاق  
 الزوجة وعنف الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل وهو في  
 بعض وهو في الظهيرة والنيمة وقد اختلف فيها رسالة  
 قلنا شاهد حصة وليس لنا مدعى حصة الا في دعوى الموقوف

هذا

مطلب  
 لا تخلف مع الرهان  
 الا في ثلاث ذكرها

مطلب  
 لا تخلف مع الرهان

مطلب  
 تقبل الشهادة بلا  
 دعوى في مواضع

عند البعض والفقهاء على  
 ان لا تسمع الدعوى الا من  
 المتولى كما في النية من  
 الوقف فاذا كان الموقوف  
 عليه اصل الوقف فانها تسمع  
 دعواه

دعواه فالاجنبى بالاولى وظاهر كلامهم انها لا تسمع من غير  
 الموقوف عليه اتفاقا وهل يقبل خروج الشاهد حصة الظاهر  
 نعم كونه حقا به كما لا يخال بين الاولى وعنده فثبتت  
 عنقه الا في ثلاثة مذكورة في منية المفتي ولا يخال بين المنقول  
 والمدعى عليه الا في موضعين منها ايضا لا يلزم المدعى بيان  
 السب ونقص برونه الا في المتكلم ودعوى المرأة الدين على  
 تركه زوجها والثانية في جامع الفضولين والاولى في الشرح  
 من الدعوى الشهادة بحرية العبد به ون دعواه لا تقبل عند  
 الامام الا في مسكتين **الاولى** اذا شهدوا بحريته الاصلية  
 وانه حية تقبل الا بعد موتها **الثانية** شهدوا بانه اوصى له  
 باعتاقه تقبل وان لم يدع العبد وسما في اخو العارية والاولى  
 مفترعة على الضعيف فان الصريح عنده اشترط دعواه في  
 العارضة والاصلية كما قدمناه ولا تسمع دعوى الاعتاق  
 من غير العبد الا في مسكتين من باب التحالف من المحيط بآب  
 عبد الله ثم ادعى على المشتري الشراء والاعتاق وكان  
 في يد البائع شمع فنهما وان كان في يد المشتري تسمع  
 في الشراء فقط ولا يشترط لصحة دعوى حكرته الا  
 ذكر اسم حية ولا اسم ابيه لحوار ان يكون الا قبل  
 دامة رقيقة صرح به في اخو العارية وجامع الفضولين  
 وكذا في الشهادة بحرية الاصلية كما في دعوى القنية  
 القضاء بعد صدوره فحيث لا يبطل بابطال احد



١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١  
 ٥١٢  
 ٥١٣  
 ٥١٤  
 ٥١٥  
 ٥١٦  
 ٥١٧  
 ٥١٨  
 ٥١٩  
 ٥٢٠  
 ٥٢١  
 ٥٢٢  
 ٥٢٣  
 ٥٢٤  
 ٥٢٥  
 ٥٢٦  
 ٥٢٧  
 ٥٢٨  
 ٥٢٩  
 ٥٣٠  
 ٥٣١  
 ٥٣٢  
 ٥٣٣  
 ٥٣٤  
 ٥٣٥  
 ٥٣٦  
 ٥٣٧  
 ٥٣٨  
 ٥٣٩  
 ٥٤٠  
 ٥٤١  
 ٥٤٢  
 ٥٤٣  
 ٥٤٤  
 ٥٤٥  
 ٥٤٦  
 ٥٤٧  
 ٥٤٨  
 ٥٤٩  
 ٥٥٠  
 ٥٥١  
 ٥٥٢  
 ٥٥٣  
 ٥٥٤  
 ٥٥٥  
 ٥٥٦  
 ٥٥٧  
 ٥٥٨  
 ٥٥٩  
 ٥٦٠  
 ٥٦١  
 ٥٦٢  
 ٥٦٣  
 ٥٦٤  
 ٥٦٥  
 ٥٦٦  
 ٥٦٧  
 ٥٦٨  
 ٥٦٩  
 ٥٧٠  
 ٥٧١  
 ٥٧٢  
 ٥٧٣  
 ٥٧٤  
 ٥٧٥  
 ٥٧٦  
 ٥٧٧  
 ٥٧٨  
 ٥٧٩  
 ٥٨٠  
 ٥٨١  
 ٥٨٢  
 ٥٨٣  
 ٥٨٤  
 ٥٨٥  
 ٥٨٦  
 ٥٨٧  
 ٥٨٨  
 ٥٨٩  
 ٥٩٠  
 ٥٩١  
 ٥٩٢  
 ٥٩٣  
 ٥٩٤  
 ٥٩٥  
 ٥٩٦  
 ٥٩٧  
 ٥٩٨  
 ٥٩٩  
 ٦٠٠  
 ٦٠١  
 ٦٠٢  
 ٦٠٣  
 ٦٠٤  
 ٦٠٥  
 ٦٠٦  
 ٦٠٧  
 ٦٠٨  
 ٦٠٩  
 ٦١٠  
 ٦١١  
 ٦١٢  
 ٦١٣  
 ٦١٤  
 ٦١٥  
 ٦١٦  
 ٦١٧  
 ٦١٨  
 ٦١٩  
 ٦٢٠  
 ٦٢١  
 ٦٢٢  
 ٦٢٣  
 ٦٢٤  
 ٦٢٥  
 ٦٢٦  
 ٦٢٧  
 ٦٢٨  
 ٦٢٩  
 ٦٣٠  
 ٦٣١  
 ٦٣٢  
 ٦٣٣  
 ٦٣٤  
 ٦٣٥  
 ٦٣٦  
 ٦٣٧  
 ٦٣٨  
 ٦٣٩  
 ٦٤٠  
 ٦٤١  
 ٦٤٢  
 ٦٤٣  
 ٦٤٤  
 ٦٤٥  
 ٦٤٦  
 ٦٤٧  
 ٦٤٨  
 ٦٤٩  
 ٦٥٠  
 ٦٥١  
 ٦٥٢  
 ٦٥٣  
 ٦٥٤  
 ٦٥٥  
 ٦٥٦  
 ٦٥٧  
 ٦٥٨  
 ٦٥٩  
 ٦٦٠  
 ٦٦١  
 ٦٦٢  
 ٦٦٣  
 ٦٦٤  
 ٦٦٥  
 ٦٦٦  
 ٦٦٧  
 ٦٦٨  
 ٦٦٩  
 ٦٧٠  
 ٦٧١  
 ٦٧٢  
 ٦٧٣  
 ٦٧٤  
 ٦٧٥  
 ٦٧٦  
 ٦٧٧  
 ٦٧٨  
 ٦٧٩  
 ٦٨٠  
 ٦٨١  
 ٦٨٢  
 ٦٨٣  
 ٦٨٤  
 ٦٨٥  
 ٦٨٦  
 ٦٨٧  
 ٦٨٨  
 ٦٨٩  
 ٦٩٠  
 ٦٩١  
 ٦٩٢  
 ٦٩٣  
 ٦٩٤  
 ٦٩٥  
 ٦٩٦  
 ٦٩٧  
 ٦٩٨  
 ٦٩٩  
 ٧٠٠  
 ٧٠١  
 ٧٠٢  
 ٧٠٣  
 ٧٠٤  
 ٧٠٥  
 ٧٠٦  
 ٧٠٧  
 ٧٠٨  
 ٧٠٩  
 ٧١٠  
 ٧١١  
 ٧١٢  
 ٧١٣  
 ٧١٤  
 ٧١٥  
 ٧١٦  
 ٧١٧  
 ٧١٨  
 ٧١٩  
 ٧٢٠  
 ٧٢١  
 ٧٢٢  
 ٧٢٣  
 ٧٢٤  
 ٧٢٥  
 ٧٢٦  
 ٧٢٧  
 ٧٢٨  
 ٧٢٩  
 ٧٣٠  
 ٧٣١  
 ٧٣٢  
 ٧٣٣  
 ٧٣٤  
 ٧٣٥  
 ٧٣٦  
 ٧٣٧  
 ٧٣٨  
 ٧٣٩  
 ٧٤٠  
 ٧٤١  
 ٧٤٢  
 ٧٤٣  
 ٧٤٤  
 ٧٤٥  
 ٧٤٦  
 ٧٤٧  
 ٧٤٨  
 ٧٤٩  
 ٧٥٠  
 ٧٥١  
 ٧٥٢  
 ٧٥٣  
 ٧٥٤  
 ٧٥٥  
 ٧٥٦  
 ٧٥٧  
 ٧٥٨  
 ٧٥٩  
 ٧٦٠  
 ٧٦١  
 ٧٦٢  
 ٧٦٣  
 ٧٦٤  
 ٧٦٥  
 ٧٦٦  
 ٧٦٧  
 ٧٦٨  
 ٧٦٩  
 ٧٧٠  
 ٧٧١  
 ٧٧٢  
 ٧٧٣  
 ٧٧٤  
 ٧٧٥  
 ٧٧٦  
 ٧٧٧  
 ٧٧٨  
 ٧٧٩  
 ٧٨٠  
 ٧٨١  
 ٧٨٢  
 ٧٨٣  
 ٧٨٤  
 ٧٨٥  
 ٧٨٦  
 ٧٨٧  
 ٧٨٨  
 ٧٨٩  
 ٧٩٠  
 ٧٩١  
 ٧٩٢  
 ٧٩٣  
 ٧٩٤  
 ٧٩٥  
 ٧٩٦  
 ٧٩٧  
 ٧٩٨  
 ٧٩٩  
 ٨٠٠  
 ٨٠١  
 ٨٠٢  
 ٨٠٣  
 ٨٠٤  
 ٨٠٥  
 ٨٠٦  
 ٨٠٧  
 ٨٠٨  
 ٨٠٩  
 ٨١٠  
 ٨١١  
 ٨١٢  
 ٨١٣  
 ٨١٤  
 ٨١٥  
 ٨١٦  
 ٨١٧  
 ٨١٨  
 ٨١٩  
 ٨٢٠  
 ٨٢١  
 ٨٢٢  
 ٨٢٣  
 ٨٢٤  
 ٨٢٥  
 ٨٢٦  
 ٨٢٧  
 ٨٢٨  
 ٨٢٩  
 ٨٣٠  
 ٨٣١  
 ٨٣٢  
 ٨٣٣  
 ٨٣٤  
 ٨٣٥  
 ٨٣٦  
 ٨٣٧  
 ٨٣٨  
 ٨٣٩  
 ٨٤٠  
 ٨٤١  
 ٨٤٢  
 ٨٤٣  
 ٨٤٤  
 ٨٤٥  
 ٨٤٦  
 ٨٤٧  
 ٨٤٨  
 ٨٤٩  
 ٨٥٠  
 ٨٥١  
 ٨٥٢  
 ٨٥٣  
 ٨٥٤  
 ٨٥٥  
 ٨٥٦  
 ٨٥٧  
 ٨٥٨  
 ٨٥٩  
 ٨٦٠  
 ٨٦١  
 ٨٦٢  
 ٨٦٣  
 ٨٦٤  
 ٨٦٥  
 ٨٦٦  
 ٨٦٧  
 ٨٦٨  
 ٨٦٩  
 ٨٧٠  
 ٨٧١  
 ٨٧٢  
 ٨٧٣  
 ٨٧٤  
 ٨٧٥  
 ٨٧٦  
 ٨٧٧  
 ٨٧٨  
 ٨٧٩  
 ٨٨٠  
 ٨٨١  
 ٨٨٢  
 ٨٨٣  
 ٨٨٤  
 ٨٨٥  
 ٨٨٦  
 ٨٨٧  
 ٨٨٨  
 ٨٨٩  
 ٨٩٠  
 ٨٩١  
 ٨٩٢  
 ٨٩٣  
 ٨٩٤  
 ٨٩٥  
 ٨٩٦  
 ٨٩٧  
 ٨٩٨  
 ٨٩٩  
 ٩٠٠  
 ٩٠١  
 ٩٠٢  
 ٩٠٣  
 ٩٠٤  
 ٩٠٥  
 ٩٠٦  
 ٩٠٧  
 ٩٠٨  
 ٩٠٩  
 ٩١٠  
 ٩١١  
 ٩١٢  
 ٩١٣  
 ٩١٤  
 ٩١٥  
 ٩١٦  
 ٩١٧  
 ٩١٨  
 ٩١٩  
 ٩٢٠  
 ٩٢١  
 ٩٢٢  
 ٩٢٣  
 ٩٢٤  
 ٩٢٥  
 ٩٢٦  
 ٩٢٧  
 ٩٢٨  
 ٩٢٩  
 ٩٣٠  
 ٩٣١  
 ٩٣٢  
 ٩٣٣  
 ٩٣٤  
 ٩٣٥  
 ٩٣٦  
 ٩٣٧  
 ٩٣٨  
 ٩٣٩  
 ٩٤٠  
 ٩٤١  
 ٩٤٢  
 ٩٤٣  
 ٩٤٤  
 ٩٤٥  
 ٩٤٦  
 ٩٤٧  
 ٩٤٨  
 ٩٤٩  
 ٩٥٠  
 ٩٥١  
 ٩٥٢  
 ٩٥٣  
 ٩٥٤  
 ٩٥٥  
 ٩٥٦  
 ٩٥٧  
 ٩٥٨  
 ٩٥٩  
 ٩٦٠  
 ٩٦١  
 ٩٦٢  
 ٩٦٣  
 ٩٦٤  
 ٩٦٥  
 ٩٦٦  
 ٩٦٧  
 ٩٦٨  
 ٩٦٩  
 ٩٧٠  
 ٩٧١  
 ٩٧٢  
 ٩٧٣  
 ٩٧٤  
 ٩٧٥  
 ٩٧٦  
 ٩٧٧  
 ٩٧٨  
 ٩٧٩  
 ٩٨٠  
 ٩٨١  
 ٩٨٢  
 ٩٨٣  
 ٩٨٤  
 ٩٨٥  
 ٩٨٦  
 ٩٨٧  
 ٩٨٨  
 ٩٨٩  
 ٩٩٠  
 ٩٩١  
 ٩٩٢  
 ٩٩٣  
 ٩٩٤  
 ٩٩٥  
 ٩٩٦  
 ٩٩٧  
 ٩٩٨  
 ٩٩٩  
 ١٠٠٠

المذكورة وزاد احد حماياته وارضع اليد عليه فحكم الملك  
 للمدعي ولم يطلب البيعة من المدعي عليه فثبتت عن حكم فاجبت  
 بيعة غير صحيح لان المدعي لم يبين فيها بيعة خارج او ذوبدو على كل  
 حال لا مطابقة بين الدعوى والشهادة والحاصل ان القاضي  
 يستأنف الدعوى فان ذكر المدعي ان المدعي عليه وارضع اليد  
 او انه خارج وصحة المدعي على وضع اليد او برهن عليه ثم برهن  
 على الغرض وشهدا على طبق الدعوى طلب من الناظر البرهان  
 فان برهن على ما ادعى قدم برهانه خارج لان الغرض مما يتكرر  
 فليس كالنتائج وان ذكر المدعي انه وارضع اليد وان الناظر للمدعي  
 عليه بما رضى وبرهن فبرهن الناظر على غرض المناجاة قدم برهانه  
 الناظر لكونه خارجا وهما الرجوع لبيعة الناظر لكونها تثبت لغرض  
 بحق والاولى بيعة غصبا قلنا لا ترجيح نذكركم سنت لو  
 ادعى في الغرض فاجبت بتقديم بيعة الخارج الا اذا سبق  
 تاريخ ذي اليد فقدم لان الغرض ما يتكرر وقال الزملي انه  
 بمنزلة الملك المطلق وهذا حكمه ثم رأت في غضب القسمة لو  
 غرس المسلم في ارض مسيلة كانت سبيلا انتمى مقتضاها ان يكون  
 الاثر وقفا اذا كانت الارض وقفا على بناء السبل وظاهر ما  
 في الاسعاف انه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكا لا وقفا  
 وذكر في خزانة المفتين من الوقف حكم ما اذا غصب ارضا وبني  
 او غرس الخالف اذا اختلفا في الاجل الا في اجل السلم دعوى دفع  
 السور مسموعة على المفتي به كما في دعوى البرارية ودعوى قطع



النزاع لا تكفي قاضي الهداية اختلاف الشاهدين مانع الا في احد  
 وتبين مسئلة كونها في النزاع اذا اخرج القاضي بشي حال قضائه  
 قبل منه الا اذا اخرج باقرار رجل بحد وتماه في شرح ادب التكاليف  
 ولا تسمع الدعوى برين على الميت الا على وارث او وصي او وصي له فلا  
 تسمع على غيره له كما في جامع الغصون الا اذا ذهب جميع ماله لاجنبي  
 وسلكه فانها تسمع عليه لكونه زائدا كما في خزانة المفتين المدعي عليه  
 اذا دفع دعوى المدعي الملك من فلان بان فلانا او دعه اياه انما كنت  
 الدعوى بلا بينة الا في مسئين الاول اذا ادعى الارث عنه فانها  
 لا تندفع بخلاف دعوى الشراء منه الثانية اذا ادعى الشراء منه  
 وقال امرني بالقبض منك لا بدفع والفرق في فروق الكل يسمى دعوى  
 القضاء والشهادة عليه من غير ستمه الكافي لا تسمع الا في مسئين  
 الاول في الشهادة بالوقف اي بان قاضيا من الخصومة قضى بان الارث  
 له صحته وما في الخزانة ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا  
 في اربعة مسئلتين القضاة والثانية الشهادة بانه اشتراه من وصيه  
 في صفة صحيحة وان لم يسمونه الرابعة الشهادة بان وكيله باعه  
 من غير بيانه والكل في خزانة المفتين الخامسة نسبة فعل الى متو  
 وقف من غير بيان من نصبه على التعيين السادسة نسبة فعل  
 الى وصي يقيم كذلك ويمكن رجوع الاجنبيين الى الاول في القضاء  
 بالحدية قضاء على الكافة الا اذا قضى بعقوب على ملك مورث فانه  
 يكون قضاء على الكافة من ذلك الناحية فلا تسمع فيه دعوى ملك  
 بعده وتسمع قبله كما ذكره ملا خسر وفي شرح الدرر والغرر

في قضاء السلم من قضى بحد صحته الثانية  
 الشهادة بالارث اي بان قاضيا من

مطلوب  
 اذا خاف من القاضي  
 تلف العين فاستأجر  
 او اخذها ودفعه  
 يجوز دعوى الملك  
 لكونه

من الغاصب تلف العين فاستأجر  
 او اخذها ودفعه  
 الاسيداع اللدورة كما اذا خاف  
 الشراء يمنع دعوى الملك وكذا  
 القول المنكر الاجل الا في السلم ولده عليه

جامع الغصون لكن بصيغة ينبغي لمجهالة في المنكوسة تمنع الصيغة  
 وفي المهر ان كانت فاحشة فمهر المثل الا في الوسط كعقد في البيع في  
 المبيع والتمن تمنع الصيغة الا اذا اذبحها في دار فادعى الاخر عليه  
 حق في دار اخرى فتباعد المحققين المحمولين فانه جائز وفي الاجارة تمنع  
 الصيغة في العين او في الاجرة كهذا او هذا وفي الدعوى تمنع الصيغة الا  
 في الغصب والسرقة في الشهادة كذلك الا فيهما وفي الرهن وفي الاختلاف  
 تمنع الا في خمس هذه الثلاثة ودعوى خيانة مبرمة على المودع  
 وتكليف الوصي عن اتهمام القالة وكذا المنولي وفي الافرار لا يمنع  
 الا في مسئلة كونها في بابه وفي الوصية لا تمنعها والسياسة الى الموصي  
 او وارثه وفي النكاح لو قال اعطوا فلانا شيئا او جزءا من مال  
 اعطوه ما شاؤوا وفي الوكالة فان في الموكل فيه وتعاخت منعت  
 والا فلا وفي الوكيل تمنع هكذا او هذا وفي الطلاق والغنا  
 لا وعليه بينا وفي الحد تمنع كهذا ان او هذا ولا يجوز للمدعي عليه  
 الانكار اذا كان عالما بالحق الا في دعوى العيب فان البايع الكارة  
 بغير المشتري البينة عليه يتمكن من الرد على بايعه وفي الوصي اذا علم  
 بالدين ذكرهما في سبوع النوازل اذا اقام الخارج بينة على الساج في  
 ملكه ذو اليد كذلك قدمت بينة ذر اليد هكذا اطلق اصحاب  
 المتنون قلت الا في مسئين ذكرهما في خزانة الاكل من فحوص  
 النب لو كان النزاع في عهد فقال الخارج انه ولد في ملكي وعنفته  
 وبرهن وقال ذو اليد ولد في ملكي فقط بخلاف ما اذا قال الخارج  
 وبرته او كاشته فانه لا يقدم الثانية لو قال الخارج ولد في ملكي

استحق

في الجحش



من امي هبة وهو اني قدم على ذي البذر ابراهيم الخارج و ذو البذر  
 علي بن صفيح قدم ذو البذر الامم مسلمين الاولى لوبرهن الخارج  
 علي ابنه ابنه من امراته هبة وسما حوان واقام ذو البذر ابنه ولم ينسبه  
 الى امه فهو الخارج الثانية لو كان ذو البذر ميا والخارج مسلما فز هن  
 الذي يشهد من الكفار و برهن الخارج قدم الخارج سواء برهن مسلمين  
 او كفار ولو برهن الكافر مسلمين قدم على المسلمين مطلقا لا يقدم على المسلمين  
 الكافر ولا الكتاب على المجوسي في الدعوى الا في دعوى النسب كما في قوله  
 الاكل اذا شهد والى بانه وارث فلان من غير بيان سببه لا تقبل  
 الا اذا شهد وابان فلان الكافي بانه وارث فانهما تقبل كما في قوله  
 الاكل اخو الدعوى اذا شهد ولم يبرأ به كانه اخوه او عمه او ابن عمه  
 لا يبرأ ان يبينوا انه لابيه وامه او لابيه الا في الابن والنسب  
 وابن الابن والاب والام كما في قوله انما بينه عاقله او اقرار  
 وتكول عن يمين او يمين او قسامة او علم القاضي بعد توليته او قرينة  
 فاطمة وقداضناه في الشرح من الدعوى لان الفتوى على قول  
 محمد بن الحسن اليه انه لا اعتبار بعلم القاضي في جامع العضولين وعليه  
 الفتوى وعليه مشايخنا كما في النزاهة من المسائل الخمسة من الدعوى  
 القول قول الاب انه اتفق على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت  
 النفقة موزونة بالقضاء او بفرض الاب ولو كذبت الام كما في  
 نفقات الحائض بخلاف ما لو ادعى الاتفاق على الزوجة وانكرت  
 وعلى هذا يمكن ان تعال المديون اذا ادعى الاتفاق لا تقبل قوله  
 الا في مسئلة اذا تنازع رجلان في عاتق ذكر العمد انهما على سنة

ذايد وخارج

بما هو عليه في  
 كتاب الوكيل

بما هو عليه في  
 كتاب الوكيل

ذكرها في الشرح من  
 لا يفتي بالزينة الا في مسالك  
 كما في قوله في دعوى الزوجين  
 السفيق اقرار الامم  
 انما على خمسة وانما عشر  
 في دعوى الزوجين  
 بالمتخالف

المتخالف القاضي اذا حكم في شيء وكسب السجل يجعل كل ذي  
 على حجة اذا كانت له خمس من السجلات لا يجعل القاضي كل ذي حجة على  
 حجة النسب والحكم بشهادة الغالبة وفتح النكاح بالعتق و  
 فتح البيع بالامان وتفتيق الشاهد كذا في خلاصه من كتاب  
 المحاضر والسجلات **كتاب الوكالة** الاصل ان الموكل  
 اذا قيد على وكيله فان كان مقيدا اعتبر مطلقا والا لا وان كان  
 نافعا من وجه ضار من وجه فان اكده بالنفي اعتبر والا لا وعليه  
 فروع منها بيعه بخيار فباعه بغيره لم ينفذ لانه مقيد بوجه  
 بعه من فلان فباع من غيره كذلك وهما في المحيط ومن هذا النوع  
 بعه بغيره بعه برهن وبعه نقدا فباعه سنة بخلاف بعه سنة له  
 ببعه نقدا ولا ينع الا سنة له ببعه نقدا بعه في سوق كذا فباعه  
 في غيره نقدا لا ببعه الا في سوق كذا لا وتظيره بعه بشيئ لا ببعه  
 الا بشيئ فلا في القصة التي الا في قوله لا ينع الا بالسنة وفي  
 قوله لا ينع حتى يقبض الثمن كما في الصغرى فله الخافعة بخلاف لا ينع  
 حتى يقبض لان التسليم من الحقوض وهي راجعة الى الوكيل فلا يملك  
 الثمن الوكيل يملك الموقوف كالنافض ولا ينهها وتمامه في نكاح  
 الجامع الوكيل يصدق في براءة دون رجوع فلو دفع اليه الف  
 واوه ان يشتري بها عبدا او يزيد من عبده الى خمسة فاشترى  
 وادعى الزيادة وكذبه الامر بالخالف ويقسم الثمن اثنان للتقدير بخلاف  
 شراء المغنية حال قيامها بها وتمامه في الجامع لا يصح غل الوكيل  
 نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل يشترى بغيره او يبيع ماله  
 ذكره في وصايا الهداية فتمسك

اذا كان وكيله بالخصوص  
 فيه او بعه وفيما  
 سواء كانت مشروطة  
 اذا وكله ببيع الرهن  
 والامانة سؤلا وفيما  
 لا يملك عليه اهل اليه والمضروب  
 فغير ما وكل فيه لكونه مضرعا الا في ما  
 والخصومة لا يملك الوكيل اذا مضى عن  
 والعناق فاختار في الطلاق  
 وكذا الوكيل بالبيع والطلاق  
 ذكره في وصايا الهداية فتمسك

بما هو عليه في  
 كتاب الوكيل



يطلب المدعى وغاب المدعى عليه ومن فروع الاصل لا جبر على الوكيل  
 بالاعناق والتدبير والكتابة والهيئة من فلان والبيع منه وطلاق  
 فلاله وقضاء دين فلان اذا غاب الموكل ولا يجبر الوكيل بغير اجرة على  
 تعاضى الثمن وانما يجبر الموكل ولا يجبر الوكيل بدين موكله ولو كانت  
 وكالته عامة الا ان ضمن لايوكل الوكيل الا باذن او تميم نفو بعض  
 الا الوكيل يقبض الدين له ان يوكل من في عياله بدونهما فيبراء  
 المدعيون بالمدفع اليه والوكيل يدفع الزكوة اذا وكل غيره ثم دهم  
 فرفع الاخر جاز ولا يتوقف كافي الضحية الثانية الوكيل بالشراء اذا  
 دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله به الا فيما اذا ادعى الدفع و  
 صدقه الموكل وكذا البائع فلا رجوع كافي كفاية الثانية وكيل  
 الاب في مال ابنه كالأب الا في مسئلتين من بيع الولو الحية  
 اذا باع وكيل الاب لابنه لم يجوز بخلاف الاب اذا باع كالثانية  
 وفيما اذا باع احد الابنين من الاخر يجوز بخلاف وكيله المأمور  
 بالشراء اذا خالف في اجبر نفذ عليه الا في مسئلة من بيع الولو  
 لحيه الاب لمسلم في دار الحرب اذا اعرافا بان يشترية بالف  
 درهم فخالف في اجبر فانه يرجع عليه بالالف الوكيل اذا سمي له  
 الموكل الثمن فاشترى بكثر من الامر المسمى كافي الوافق وكالة  
 لا تقتصر على الجاسر بخلاف التملك فاذا قال له جرت طلقها لا يقتصر  
 وطلق نفك يقتصر الا اذا قال ان شئت فقتصر وكذا اطلقها  
 ان شئت كافي الثانية الوكيل عام لغيره فمضى كان عا طالع نفسه بطلت  
 ولذا قال في الكسرة وبطلت الوكيل الكسرة بالاف مسئلة ما اذا وكل

هذا على الوكيل الا في المسئلة  
 التي ذكرها في الكسرة

ما اذا وكل له بالمال فافق  
 من مال الموكل فافق  
 ما اذا وكل له بالمال فافق  
 ما اذا وكل له بالمال فافق  
 ما اذا وكل له بالمال فافق

الموكل

اسك ونيارة وباع ونيارة لم يبيع كافي الخلاصة الا في مسائل  
 الاولى الوكيل بالاتفاق على بناء داره كافي الخلاصة الوكيل  
 بالشراء اذا امسك المدفوع ونقد من مال نفسه الرابعة الوكيل  
 بقضاء الدين كذلك وبها في الخلاصة ايضا وقيد الثانية فيما اذا  
 كان المال قابلا ولم ينفذ الشراء الى نفه الخامسة الوكيل باعطاء الزكوة  
 اذا امسك ونقد في ماله ما ويا الرجوع اجزا كما في القنية ابراء الوكيل  
 بالبيع المشتري عن الثمن قبل قبضه وبيته صحيح عندا حنفية  
 الله واما خط الكل عنه فيغير صحيح عندا خلافا لمحمد كذا في حيل  
 التنازعانية وما خرج عن قولهم يجوز الوكيل بكل ما يعقده الوكيل  
 لنفسه الا الوصي فان لم يشترى مال التيم لنفسه والنفع ظاهر ولا  
 يجوز ان يكون وكيله في شرائه لغيره كافي بيع البرازية الامر اذا قيد  
 الفعل بزمان كبع هذا غدا او اعتقه غدا ففعله المأمور بعد عند  
 جاز كذا في بيع الثانية من ملك التصرف في شئ ملكه في بعضه فلو  
 وكله في بيع عبد فباع نصفه صح عند الامام وتوقف عندهما  
 او في شراء عبد من معينين ولم يتم ثمنها فاشترى احدهما  
 صح او في قبض دينه ملك قبض بعضه الا اذا نص على ان لا يقبض  
 الا الكل معا كما في البرازية واذا وكله بشراء عبد فاشترى نصفه  
 توقف مالم يشترى الباقى كافي الكسرة الوكيل اذا وكل بغير اذن  
 وتعم واجاز ما فعله وكيله نفذ الا الطلاق والعناق الوكيل  
 بالتوكيل صحيح فاذا وكله ان يوكل فلانا في شراء كذا ففعل واشترى  
 الوكيل رجوع بالثمن على المأمور وهو على امره ولا يرجع الوكيل

على المدعى عليه  
 ان يثبت الوكيل بالاتفاق



على الامر كما في فوق الكرابس الوكيل اذا كانت وكالة عامة  
مطلقة مكر كل شيء الاطلاق الرزحة وعنف العبد وقف  
البيت وقد كتبت فيها رسالة المأمور بالدفع الى فلان اذا ادعى  
وكذبه فلان فليقول له في براءة نفسه الا اذا كان غاصبا او  
مديونا كما في منظومة ابن وهبان بعث المديون المال على  
يد رسول فملك فان كان رسول الدين هلك عليه وان كان  
رسول المديون هلك عليه وقول الدين بعث بها مع فلان  
ليس رسالة له منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله  
ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدين وبما  
في شرح المنظومة لا يصح توكيل مجهول الا لاستقاط عدم الرضا  
بالتوكيل كما بيناه في مسائل شتى من كتاب القضاء من شرح  
الكنترة ومن التوكيل المجهول قول الدين لمديونه من جاءك  
بعلامة كذا او من اخذ اصبعك او قال لك كذا فادفع مالي عليك  
اليه لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه كما في الفينة  
الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا الوكيل يقبض الدين اذا  
ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه  
لا يقبل قوله الا بيمينه كما في فساد الوكيل من الوكالة وقد ذكرناه  
في الامانات والافتيما اذا ادعى بعد موت الموكل انه اشترى لنفسه  
وكان الثمن منقوذا وفيما اذا قال بعد غله بعتة امس وكذبه الموكل  
وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعتة من فلان بالف درهم وقبضها  
وهلكت وكذبه الورثة في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع

فانما

فانما بعينه بخلاف ما اذا كان منتمكا لكل من الوكيل من  
الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل في جامع الفضولين  
كما ذكرناه الاول قال فلو قال كنت قبضت في حياة الموكل  
ودفعته اليه لم يصدق اذا اخبر عمالا بملك انشاء فكان منهما  
وقد بحث بانه ينبغي ان يكون الوكيل يقبض الوديعة كذلك ولم  
يتبين لما فرقه الوكيل بينهما بان الوكيل يقبض الدين بربر الجاب  
الضمان <sup>في نسخة</sup> انتهى وكنت في شرح الكنترة في باب التوكيل بالقبض  
والقبض مسئلة لا يقبل فيها قول الوكيل بالقبض انه قبض وفي  
الوافيات لحسامية الوكيل يقبض القرض اذا قال قبضته وصدقه  
المقرض وكذبه الموكل فليقول للموكل اذا ما الموكل بطلت الوكالة الا  
في التوكيل بالبيع وفا كما في سوع البرزانية اذا قبض الموكل الثمن من  
المشتري صح استحسانا الا في الصرف كذا في مينة المفتي الوكيل  
اذا اجاز فعل المفضولي او وكل بلا اذن وتقيم وحضر فانه ينفذ على  
الموكل لان المقصود حضور رايه الا في الوكيل بالطلاق والعاق لان  
المقصود عبارة والخلع والكتابة كالبيع كما في مينة المفتي شئ  
المفوض الى اثنين لا يملك احدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين  
والغاصبين والحاكمين والمودعين والمنشروط لهما الاستبداد  
والادخال والاخراج الا في مسئلة ما اذا شرط الواف النظره و  
الاستبداد مع فلان فان للوقف الانفراد دون فلان كما في النجاشية  
من الوقف الوكيل لا يكون وكيل قبل العلم بالوكالة الا في مسئلة ما اذا  
علم المشتري الوكالة ولم يعلم الوكيل البايع بكونه وكيل كما في البرزانية

ان الدين ينفذ تقضي بامثالها بخلاف العاين  
لانه نفى عن نفسه

عالمية



وفي مسئلة ما اذا امر المودع المودع بدفعها الى فلان قد فعلها ولم يعلم بكونه وكيله او في تخاينه بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضتها ولم يعلم المودع والوكيل بالوكالة قد فعلها فان المالك بخير في ضمان ايتها ما اذا اهلكته او في تخاينه **كتاب الاقرار** المقر اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالجرية والنسب ودلاء العتاقة كما في شرح الجمع معللا بانها لا تحمل النقض بمراد الوقف فان المقر اذا رده ثم صدقه صح كما في الاسعاف والطلاق والنسب والرق كما في النزاهة الاقرار بالجامع البينة لانها لا تقام الا على منكر الا في اربع في الوكالة والوصاية وفي اثبات دين على الميت وفي استحفاظ العين من المشتري كذا في وكالة تخاينه الا قول الجمهور باطل الا في مسئلة ما اذا رده المشتري المبيع بعيب فيه من البايع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه قبل وسقط حق الرد كذا في بيع الزجره الاستحجار اقرار بعدم الملك على احد القولين الا اذا استأجر المولى عبده من نفسه لم يكن اقرارا بجرية كما في القنية اذا اقر بشئ ثم ادعى الخطا لم يقبل كما في تخاينه الا اذا اقر بالطلاق بناء على ما افتى به المفتي ثم بين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع العضوين والقنية اقرار المكره باطل الا اذا اقرت ارق مكرها فعذا في بعض المتأخرين بصفة كذا في سرقة الظهيرة الاقرار اخبار لا انشاء فلا يثبت له لو كان كاذبا الا في مسائل فاشا يريد بالرد فلا يظهر في حق الزوائد المستهلكه ولو اقر ثم انكر خلف على انه ما اقر ببناء على انه انشاء ملك كمن الصحيح بخلفه على فصل

المال من ملك الا ان ملك الاخبار كالوصي والموكل والمراجع والوكيل بالبيع ومن الخيارات وتعاريفه في ايمان الجامع قلت في الشرح الا في مسئلة استدانة الوصي على البتيم فانه يمكن انشاها دون الاخبار بها المقر اذا رده الاقرار **مسئله** ثم عاد الى التصديق فلا شيء الا في الوقف كما في الاسعاف من باب الاقرار بالوقف الاختلاف في المقر يمنع الصحة وفي سببه لا اقر له بوعين وديعة او مضاربة او امانة فقال ليس لي وديعة لكن لي عليك الف من ثمن مبيع او قرض فلا شيء لهما الا في ان يعود الى تصديقه وهو مصر ولو قال اقرضتك فله اخذها لانها قرضها على ملكه الا اذا اصدت خلافا لابي يوسف ولو اقرها باعض فله مثلها للرد في حق العين كذا في الجامع الكبير المقر اذا اصرار مكره باشرعا بطل اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بالف والبايع بالعين واقام البينة فان الشفع باخذها بالعين لان العا كذب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري بان المبيع للبايع ثم استحق من يد المشتري بالبينة بالعضاء والرجوع بالثمن على البايع وان اقرانه للبايع كذا في قضاء الحلال ومنه ما في الجامع ادعى عليه كفاية معينة فانكره من المدعى وقضى على الكفيل كان له الرجوع على المديون اذا كان باصره وخرج عن هذا الاصل مسئلتان في قضاء الحلال لجمهورهما ان العا اذا قضى باستصحاب الحال لا يكون كذبا الا في الاولى لو اقر المشتري ان البايع اعتق العبد قبل البيع وكذبه البايع فقضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعتق حتى يعتق عليه الثانية اذا ادعى

مسئله متعذر







فكذلك اذا اقر بعض ورثة كافي البرارية وعلى هذا يقع كثر ان البنت  
 في مرض موتها تقر بان الامتعة الغلانية ملكا لها لا حق لها فيها  
 وقد اجبت فيها مزارا بالصحة ولا تسمع دعوى زوجها فيها مستندا  
 لما في التامر خاتمة من باب اقوال المريض مع ما الى العيون اذ عسر على  
 وجعل مالا وابنته وابراه لا يجوز برأيه ان كان عليه دين وكذا لو  
 ابراه الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين او لا ولو انه قال لم يكن لي على  
 المطلوب بشي ثم مات جازا قراره في القضاء انتهى وفي البرية موزا الى  
 حيل مخصوصا قالت فيه ليس على زوجي مهر او قال فيه لم يكن لي على فلان شئ  
 برأه عند خلافا للشافي انتهى وفيها قيله وابراه الوارث لا يجوز فيه  
 قال فيه لم يكن لي عليه شئ ليس لورثته ان يدعى عليه شيئا في القضاء  
 وفي الديانة لا يجوز هذا الاقوال وفي الجامع اقوال الابن فيه انه ليس له  
 على والده شئ من تركه امة صح بخلاف ما لو ابراه او وهبه وكذا لو اقر  
 بقبض ماله منه انتهى فهذا صريح فيما قلنا ولا ينافيه ما في البرية موزا  
 الى الزخيرة قولها فيه لا مهر لي عليه ولا شئ لي عليه او لم يكن لي عليه مهر قيل  
 لا يصح والصحة ان لا يقع الا في هذا في خصوص المهر لظهور انه عليه غايبا  
 وكلامنا في غير المهر ولا ينافيه ايضا ما ذكره في البرية ايضا بعد اعر  
 بجملة مالا وديونا وديعة وصالح مع الطالب على شئ يسير ستر  
 واقر الطالب في الغلانية انه لم يكن له على المدعي عليه وان برهنوا  
 على انه كان لمورثا عليه اموال كتمه بهذا الاقوال قصد حماننا لا  
 وان كان المدعي عليه وارث المدعي وجزا ما ذكرنا فزعم بقبض الوارثة  
 على ان ابانا قصد حماننا بهذا الاقوال وكان عليه اموال تسمع انتهى

نفس الامر  
 محمد

لأنه لم يثبت فيه  
 ما في البرية اقر به  
 على التهمة والناحية  
 بغير الكلام عند عدم  
 الدعوى عليه والصحة  
 كونه متعلقا بهذا الاقوال

فالغنى

الوجه ان البنت لا تسمع  
 دعوى زوجها فيها مستندا  
 لما في التامر خاتمة من باب

فالغنى باطل وان كذبه فالغنى من الثلث انتهى لان كلامنا فيها  
 اذا انفاه من اصله بقوله لم يكن لي ولا حق لي واما مجرد الاقرار  
 للوارث فوقوف على الاجازة سواء كان بعين او دين او قبض  
 دين منه وابراه الا في ثلاث لواقربا للاف ودبعة المعروفة  
 او اقر بقبض ما كان عنده ودبعة او بقبض ما قبضه الوارث  
 بالوكالة من يد يونه كذا في تلخيص جامع وبين ان يلحق بالثانية  
 اقراره بالامانة كلها ولو مال الشركة او العارية والمعنى في الكل انه  
 ليس فيه اتيار البعض فاعنتم هذا التجرى فانه من مفردات  
 هذا الكتاب وقد ظن كثير ممن لاجرة له بنقل كلامهم وفيه ان  
 النفي من قبيل الاقوال للوارث وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر  
 ان الاقوال منها بان الشئ الغلاني ملك له اواق وان كان عند  
 عارية بمنزلة قولها لا حق لي فيه فيصح وليس من قبيل الاقوال الجوين  
 للوارث لانه فيما اذا قال هذا الغلاني فليست له ويراجع المنقول  
 وفي جباية البرية ذكر كبر استشهد المخرج ان فلانا لم يخرج ومات  
 المخرج منه ان كان جرحه معروفا عند محاكم والناس لا يفتح اشهاد  
 لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصيغة ان  
 فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل لان القصاص حق الميت  
 الى اخره ثم قال ونظيره ما اذا قال المقذوف لم يقدفني فلان  
 ان لم يكن قدف فلان معروفا يسمع اقراره والا لا انتهى الفعل  
 للمرضى احط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسألة اسناد  
 الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح لانه الصحة

وان لم يكن معروفا عند محاكم  
 والناس لا يفتح اشهاد

ح



كما في البتية وغيره وفي كافي الحكم من باب الاقرار في المضاربة  
 لو اقر المضارب بربح الف درهم في المال ثم قال غلطت انتهم  
 لم يصدق وهو ضامن لما اقر به انتهى اختلفا في كون الاقرار للوارث  
 في الصحة او في المرض فالقول لمن ادعى انه في المرض او في كونه في الصغير  
 او البلوغ فالقول لمن ادعى الصغير كذا في اقرار البرزانية وكذا لو طلق  
 او اعتق ثم قال كنت صغيرا فالقوله وان استحال المحض فان  
 كان معهودا قبل والآفلامات المقولة فيه من وادته على الاقرار  
 ولم يشهدوا ان المقر صدق المقر او كذبه تقبل كافي الغنية  
 اقر في مرضه بشي وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار  
 في المرض من غير اسناد الى مرض الصحة قال في المحل لو اقر في المرض  
 الذي مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض  
 الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في  
 قبض الثمن الا بقدر الثلث وفي العمارة لا يصدق على استيفاء  
 الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى ونماه في شرح  
 ابن وهبان مجهول بالنسب اذا اقر بالرق لانيان وصدقة  
 المقر صح وصار عبده ان كان قبل ثم حرمه بالقضاء اما بعد  
 فضاء القضا عليه كجد كامل او بقصاص في الاطراف لا يبيع اقراره  
 بالرق بعد ذلك واذا وقع اقراره بالرق فاحكامه بعده في كفا  
 وحدود احكام العبيد ونماه في شرح المنظومة وفي الشفا يصدق  
 الا في خمسة وذو حقة ومكانته ومديره وام ولده ومولى عتقه  
 اقر بالرق ثم ادعى الحرية لا يقبل الا بغيره ان كذا في البرزانية وظاهر

كذا في كافي الحكم من باب الاقرار في المضاربة  
 لو اقر المضارب بربح الف درهم في المال ثم قال غلطت انتهم  
 لم يصدق وهو ضامن لما اقر به انتهى اختلفا في كون الاقرار للوارث  
 في الصحة او في المرض فالقول لمن ادعى انه في المرض او في كونه في الصغير  
 او البلوغ فالقول لمن ادعى الصغير كذا في اقرار البرزانية وكذا لو طلق  
 او اعتق ثم قال كنت صغيرا فالقوله وان استحال المحض فان  
 كان معهودا قبل والآفلامات المقولة فيه من وادته على الاقرار  
 ولم يشهدوا ان المقر صدق المقر او كذبه تقبل كافي الغنية  
 اقر في مرضه بشي وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار  
 في المرض من غير اسناد الى مرض الصحة قال في المحل لو اقر في المرض  
 الذي مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض  
 الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في  
 قبض الثمن الا بقدر الثلث وفي العمارة لا يصدق على استيفاء  
 الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى ونماه في شرح  
 ابن وهبان مجهول بالنسب اذا اقر بالرق لانيان وصدقة  
 المقر صح وصار عبده ان كان قبل ثم حرمه بالقضاء اما بعد  
 فضاء القضا عليه كجد كامل او بقصاص في الاطراف لا يبيع اقراره  
 بالرق بعد ذلك واذا وقع اقراره بالرق فاحكامه بعده في كفا  
 وحدود احكام العبيد ونماه في شرح المنظومة وفي الشفا يصدق  
 الا في خمسة وذو حقة ومكانته ومديره وام ولده ومولى عتقه  
 اقر بالرق ثم ادعى الحرية لا يقبل الا بغيره ان كذا في البرزانية وظاهر

فانه تسمع دعوى احد فيه لغير المحكوم له ولا يبرها كما في البرزانية  
 لما قدمنا ان القضاء بالنسب مما يستدعي فعل هذا الواقر  
 عند مجهول انه ابنه وصدقه ومثله يولد مثله وحكم به بطريق  
 لم يصح دعواه بعد ذلك انه ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة  
 لدفع دعوى النسب وشرط في التهذيب تصديق المولى  
 وفي البتية من الدعوى سئل على ابن احمد عن رجل ما ترك  
 مالا فاقسم الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هذا الميت  
 كان ابني واشتت النسب فيقول له الوارثون بن ابن هذا  
 الرجل الذي مات كج امك هل يكون هذا دفعا فقال ان قضى القاضي  
 بنوت النسب ثبت نسبه وبنوته ولا حاجة الى الزيادة انتهى  
 جهالة المقر تمنع صحة الاقرار الا في مسألة ما اذا قال كذا على احد  
 الف درهم وجمع بين نفسه وعبده الا في مسئلتين فلا يصح  
 ان يكون العبد مديونا او مكانا كذا في المتن في الاقرار بالمجهول  
 صحيح الا اذا قال على عبدا وادفانه غير صحيح كما في البرزانية ثم قال  
 على من شاة الى برة لا يلزمه شي سواء كان بعينه او لا انتهى  
 اذا اقر بمجهول لزومه بيانه الا اذا قال لا ادري له على سبب  
 ام ربح فانه يلزمه الاقل كما في البرزانية اذا تعدد الاقرار بمو صفين  
 لزومه الا في الاقرار بالقتل لو قال قتلت ابن فلان  
 ثم قال قتلت ابن فلان وكان له ابنان وكذا في العبد وكذا  
 في التزويج والاقرار بالجماعة فهي ثلاث كما في اقوار منية المفتي  
 اذا اقر بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه كافي السانار خاتمه

عند شيخنا بالمشهور ان ما اقرانه ابنه  
 وقضى القاضي له بنوت النسب صح

الشيطان



الا اذا اقر لزوجته مهر بعد بتمت المهر على ما هو المختار عند الفقه  
 ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه خلاف لعدم قصد ما كما في  
 مهر التوارث واذا اقر بان في مئة لها كسوة ما صبية وفي قسوى تارك  
 الهدايا انما تفرقه ولكن ينبغي للفقهاء ان يستفسرها المقر انتم  
 يعني فاذا اقر بانها في مئة حمل على انها بقضاء او رضا فيلزمه  
 اللهم اذا صدقت المرأة انها بغير رضا وقضاء بعد اقراره المطلق  
 فينبغي ان لا يلزمه **كتاب الصلح** الصلح من اقرار ببيع الا ان  
 مستلزم في المستصفي الاول ما اذا صلح من الدين على عبده ونفقة  
 ليس ان يبيع ما يجزى بالبيان الثانية لو تصادقا على ان لا دين  
 بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا انتمى وتو اذ كان في المجمع لو صلح  
 عن شاة على صوفها بحجره ابو يوسف رحمه الله ومنعه محمد رحمه الله  
 والمنع رواية وعلى صوف غير هذا لا يجوز انفاقا كما في الشرح مع ان  
 بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز الحق اذا اجلبه صاحبه فانه لا يلزم  
 وله الرجوع في ثلاث مسائل في شفعة الولو الجبة اجل الشفع المستند  
 بعد الطلبين للاخذ صحح وله الرجوع اجلت امرأة العتق  
 زوجها بعد كحل صحح ولها الرجوع استعمل المدعى عليه فامره المدعى  
 صحح وله الرجوع الصلح عهد برفع النزاع ولا يصح مع المودع بعد  
 دعوى الملاك اذ لا نزاع ويصح بعد حلف المدعى عليه دفعا للنزاع  
 باقامة البينة ولو برهن المدعى بعد على اصل الدعوى لم يقبل الا  
 في صلح الوصي عن مال البنييم على انكار اذ اصالح على بعضه ثم وجد  
 البينة فانها تقبل ولو بلغ البيني واقامها تقبل ولو طلب بمينة

البينة  
 اذا ادعت فان ادعت  
 بلا قضاء ولا رضاء لم يصح  
 للسقوط والا سمعها ولا  
 يستفسر المقر صح

لا يخلف كما في القينة الثانية ادعى ديناً فاقربه وادعى الا بقضاء  
 او الا برأه فانكر فضالحي ثم برهن عليه يقبل لان الصلح هنا ليس  
 لا قضاء البين كذا في العادة من العاشر ولو برهن المدعى عليه  
 على اقرار المدعى انه مبطل في الدعوى فان على اقراره قبل الصلح لم  
 يقبل وان بعده يقبل ولو برهن على صلح قبل بطل الثاني اذ الصلح  
 بعد الصلح باطل كما في العادة الصلح على انكار بعد دعوى فاسد  
 فاسد كما في القينة ولكن في الهدايا في مسائل من الغضا  
 الصلح على انكار جابر بعد دعوى مجهول فيلحقه ويحمل على فادها  
 ب مناقضة المدعى لا تترك شرط المدعى كما ذكره في القينة وهو  
 نوضح واجب فيقال الا في كذا والله سبحانه وتعالى اعلم بصلح الوارث  
 مع الموصى له بالمنفعة صحح لا يبيع و صلح الوارث مع الموصى له بخين  
 الامة صحح وان كان لا يجوز بيعه وبينا في خيل النصارى خانه طلب  
 الصلح والبراء عن الدعوى لا يكون اقراراً وطلب الصلح والبراء  
 عن المال يكون اقراراً الصلح عن انكار على شيء انما يرفع النزاع في  
 الدين لا في العقبى الا اذا قال صالحك على كذا و ابرأوك عن الباقي  
 الصلح اذا كان عن مال بمنفعة كان اجارة ولو كان على خدمة العبد  
 المدعى الا اذا صلح على غلة او غلة الدار فانه غير جابر كغرة النخل  
 كما في خلاصة اذا استحق المصالح عليه رجوع الى الدعوى الا اذا كان مما  
 لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمة كالعقاص والعنق والكمات الخ  
 كما في الجامع الكبير الصلح جابر عن دعوى المنافع الا ان دعوى اجارة  
 كما في المستصفي لا يصح الصلح عن كحل ولا بقطبه الا احد الغدق







الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرتد كما ذكره الربيعي من مسائل شتى من  
 القضاء الابراء لا يتوقف على القبول الثاني الابراء يعني بول العرف  
 والسلم كافي البديع الابراء بعد قضاء الدين صحيح لان السلم  
 بالقضاء المطالبة لا اصل الدين فيرجع المديون بما آداه اذا  
 ابراهه ~~ببراهه~~ اسقاط واذا ابراهه براءة استيفاء فلا يرجع  
 واختلفوا فيما اذا اطلقها كذا في الرخصة من السويع وصريح به  
 ابن وهبان في شرح المنظومة من الهبة وعلى هذا لو علق  
 طلقها ببراءتها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا  
 ابراهه براءة اسقاط وقع ورجع عليها وحكي في الجمع خلافا  
 في صحة ابراء الخصال المحيل بعد الحوالة فابطله ابو يوسف رحمه الله  
 بناء على انها نقل الدين وصححه محمد بناء على انها نقل المطالبة  
 وفي موانيات القنية تبرع بقضاء دين عن انسان ثم ابراهه  
 الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فلا تبرع ان يرجع بما تبرع به  
 انتهى وتفرع على ان الديون تقتضي بامثالها مسائل منها  
 لو هلك الرهن بعد الابراء من الدين فانه يكون مضمونا بخلاف  
 هلكه بعد الانباء ذكره الربيعي ومنها لو كبل بقضاء الدين  
 اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حيوة ودفعه له فانه  
 لا يقبل قوله الابنية لانه يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف  
 الوكيل بقضاء العين كافي وكالة الوكيل المحبة هبة الدين كالابراء  
 منه الا في مسائل منها لو ذهب الخصال الدين من المحال  
 عليه رجع به على المحيل ولو ابراهه لم يرجع ومنها في الكفالة

براهه

مطلب الدين بعد الابراء  
 من الدين فانه يكون  
 مضمونا

مطلب الدين كالابراء  
 منه الا في مسائل

من جامع الفصولين  
 في بيان ما في القرض  
 من مسائل  
 في بيان ما في القرض  
 من مسائل

غير الدين

عن الدين فيه معنى التملك ومعنى الاستفا فلا يصح تعليقه بصريح  
 الشرط للاول نحو ان اديت الى غدا كذا فانت بري من الباقي واذا  
 ومن كان وبصريح تعليقه بمعنى الشرط للنفا في قوله انت بري  
 من كذا اعلم ان تؤدى الى غدا كذا ونظام تفرقة في كتاب الصلح من  
 باب الصلح عن الدين والاول يرتد بالردة والنشائي لا يتوقف  
 على القبول ويصح الابراء عن المجهول للنشائي ولو قال الدين لم يدون  
 ابراهه احد كما لم يصح للنشائي ذكره في فتح القدير من خبار العيب  
 ولو ابراهه الوارث مديون مورثه غير عالم بموته ثم بان ميتا فبا  
 بنظر الامة اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه تملك لاق الوارث  
 لو باع عينا قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كاصح  
 به فيها بالاولى ولو وكل الدين المديون ببراءة نفه قالوا صح  
 التوكيل نظر الى جانب الاسقاط ولو نظر الى جانب التملك  
 لم يصح قالوا وكله بان يبيع من نفه واستشكل بانه عامل  
 لنف وهو براءة نف والتوكيل من يعمل لغيره واجبا عنه في  
 شرح الكنز من باب تفويض الطلاق كل قرض حرفة حرم  
 فكه للمرتين سكنى المهر بونه باذن الراهن كافي الظهيرة وما  
 روي عن الامام انه كان لا يقف في ظل جدار مدبونه فذلك  
 لم يثبت كذا في كراهيتها القول للملك في حصة التملك فلو كان  
 عليه دينان من جنس واحد فرفع شيئا فالتعيين للدافع  
 الا اذا كانا من جنس لم تعينه من خلاف جنسه ولو كان  
 واحدا فادى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين

من مال  
 مورثه

بصريح

كذا في جامع الفصولين  
 والموقوف اسوة للمورث  
 وعليه دين نفه المقادير  
 لم خلت في ارضه  
 شيئا بالنف موحدة  
 قرض فباع من موقوفه  
 قضاء للاول عليه الف  
 السلم او الدينين  
 السابعة ادر مال  
 السادسة بول الصرف  
 حالا فاحل المشتري  
 بالشفعة وكذا الثمن  
 الشفعة اذا اخذ الوارث  
 للوارث ثلثا خمسة  
 المستوفى فاجل الدين  
 الواقعة اذا ما المديون  
 الاقالة وهاهنا القنية  
 الثالثة انفق بعد  
 الثانية الثمن عند الاقالة

مطلب قرض حرفة حرم  
 سكنى المهر بونه باذن  
 الراهن

كذا في جامع الفصولين  
 في بيان ما في القرض  
 من مسائل  
 في بيان ما في القرض  
 من مسائل



الفرض لا يلزم تأجيله إلا في وصية كما ذكره قبيل الربا وفيما  
 إذا كان محجواً فإنه يلزم تأجيله كما في صرف الظهيرة وفيما إذا حكم  
 مالك بن زوهر بعد ثبوت أصل الدين عنده وفيما إذا حال المقر  
 به على أن فاجله المستعسر كذا في مديونات الغنية الوكيل  
 بالبراءة إذا البراءة ولم يصف إلى موكل لم يصح كما في خيانة الأمانة  
 العام يمنع الدعوى حتى قضاء لادانته أن كان بحيث لو علم بماله  
 من حق لم يبرأ كذا في نفقة الولوالجية لكن في خيانة الفتاوى على أنه  
 يبرأ قضاء وريانة وإن لم يعلم به وفي مديونات الغنية أحاطت أنا على  
 الزوج على أن يؤقر من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يقع قال استاذنا  
 وله فلا تجل أحدها ثم اشترى ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة  
 والثانية صلح أن معها من المهر شيء ملفوف قبل الهبة والثالثة  
 هبة المرأة المهر لابن صغير لها قبل الهبة انتهى وفي الأخير نظر بتركه  
 في أحكام الدين من الجمع والفرق الدين المؤجل إذا قضاه قبل حلول  
 الاجل كير الطالب لأن الاجل حق المدين فلا بد أن يقطعه بكذا ذكره  
 الزبيدي في الكفالة في أيضا في كفايته والنهاية **وقد وقع حادث**  
 عليه بتمشروط تسليم في بولاق فلقبه الدين بالصعيد وطلب  
 تسليمه فيه مقسطا عنه مؤننه كحل إلى بولاق بمقتضى مسألة  
 الدين أن يحير على تسليم بالصعيد ولكن نقل في الغنية قولين  
 في السلم وظاهرهما ترجيح أنه لا جبر إلا للضرورة بأن يقيم المدينون  
 تلك البلدة وقد فتننت به في محادثة المذكورة لأنه وإن سقط  
 عنه مؤننه كحل إلى بولاق فقد لا يثبت له بتر بالصعيد إذا أقر

بأن دونه

بأن دونه لقان صح وحمل على أنه كان وكبلا عنه ولهذا كان حق  
 القبض للمقر وبراء المدين بالدفع إلى اتها كما في تحلل والبراءة إلا  
 في مسئلة هي ما إذا قالت المرأة المهر الذي لي علي به حتى لقان  
 أو الوالد فانه لا يقع كما في شرح المنظومة والغنية وهي ظاهر لعدم  
 إمكان حمل على اتها وكبلة في سبب المهر كما لا يخفى وتجب له في أن المقر لا  
 قبضه ولا البراءة منه بعد إقراره المذكورة في حق كحل منه وفي مكانة  
 البراءة للزوج عليها دين وطلبت النفقة لا يقع المقاصة بين  
 النفقة بلا رضاء الزوج بخلاف سائر الدتون لأن دين النفقة  
 قضاء كاختلاف الجنس فشا به ما إذا كان أحد الطرفين جديداً والاخر  
 ردياً لا يقع النقص بلا تراض عند رجل ودبقة والمزوج عليه  
 دين من جنس الوديعة لم يضر قضاها بالدين حتى يجتمعا وبعد  
 الاجتماع لا يضر قضاها ما لم يحدث فيه قبضا وإن كان يضر  
 الاجتماع بلا يجدد قبض تقع المقاصة وحكم المعصوم عند قيامه  
 في بورت الدين كالأوديعة انتهى إذا تعارضت بينة الدين وبينة  
 البراءة ولم يعلم بالسراح قدمت بينة البراءة إذا تعارضت  
 بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة البيع كذا في المحيط من  
 باب دعوى الرجلين **كتاب الاجارات** وفي البضائع الكثر من  
 من باب الاستصناع والاجارة عندنا توقف على الاجارة فان  
 اجارة المالك قبل استيفاء المعقود عليه فلا جبر وإن كان بعده  
 فلا وإن كان بعد قبض البعض فالحل للمالك عند ما يوسف  
 وقال محمد كذا للغائب والمستقبل للمالك انتهى الغصب

مطلقا  
 خروج عليها دين وطلبت  
 النفقة لا يقع المقاصة  
 بين بلا رضاء الزوج

مطلقا  
 إذا تعارضت بينة الدين  
 وبينة البراءة قدمت  
 البينة



المستأجر

انقص بسقط الاجرة من المستأجر الا اذا امكن اخراج العاصب  
بشفاعة او حامية كافي النصارى والفقهاء انتمكن من الانتفاع  
بوجب الاجر الا في مسائل الاولى اذا كانت الاجارة فاسدة  
فلما تجب الا بغيره الانتفاع كافي فصول العار وظاهر ما في  
الاسعاف اخراج الوقف فنجب حيرته في الفاسدة بانتمكن الثانية  
اذا استأجر ثوبا كل يوم بدائني فامسكه سبتين من غير تسليم لم يجب  
اجرا ما بعد المدة التي تولى به بخلاف كماله وتفرغ على الثانية انها  
لو سكت في زمان عنده بغيرها لانه لم يجب الاجر لم يكن ما ذكروا  
في مساكنها كافي فزوق اكبر ايسر الزيادة في الاجرة من المستأجر  
من غير ان يزيد عليه احد فان بعد مضي المدة لم يصح الاحتط والزيادة  
في المدة جازية وان زيد على المستأجر فان في الملك لم تقبل مطلقا  
كما لو رخصت وهو شاعل لمال البتيم لعمومه وان كانت العين و  
فان كانت الاجارة فاسدة اجرها الناطر بلا عرض على الاول  
اذا حقه له لكن الاصل وقوعها صحيحة باجرة المثل فاذا ادعى رجل  
انها لعين فاحضر رجوع الفاضل الى اهل البصر والامانة وان اجروا  
انها كذلك فسخها والواحد يكفي عندها خلافا لمحمد رحمه الله كافي وضابا  
الحانية وانفع الواسع بل تقبل الزيادة ولو شهدوا عند العقد  
انها باجرة المثل كافي انفع الوسائل والا وان كانت اضرارا او  
تعتنا لم تقبل وان كانت الزيادة اجرا المثل فاختار قبولها  
فبسخها المتولى وبمضيه كافي وان امتنع المتولى فسخها كافي  
كما حوزة في انفع الوسائل ثم يوجبها من زاد فان كانت دارا

اسما كها

فان كانت الاجارة فاسدة  
فان كان المستأجر قد اخرج العاصب  
فان كان المستأجر قد اخرج العاصب  
فان كان المستأجر قد اخرج العاصب

اسما كها

بجلا ما اذا استأجرها للركوب في الموضع فملك بعد

سنن الاجارات

او اوتوا

او اوتوا عرضها على المستأجر فان قبلها فهو احق وكان عليه الزيادة  
من وقت قبولها الا من اول المدة وان انكر زيادة اجر المثل واخر  
انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها اجرا المتولى وان  
كانت اضرارا فان فارغة عن الزرع فكما انذار وان مشغولة  
لم يقبل اجارها لغير صاحب الزرع لكن تضم الزيادة من وقتها على  
المستأجر واما الزيادة على المستأجر بعد ما بنى او غرس فان استأجر  
ها مشاهرة فانها توفى لغيره اذا فرغ الشجر ان لم يقبلها والبناء يملك  
الناظر بقيمة مستحق الفلح للوقف او يصير مستحقا بخاصة وان  
كانت المدة باقية لم توفى لغيره وانما تضم عليه الزيادة كالزيادة  
وبها زرع واما اذا زاد اجر المثل في نصف من غير ان يزداد احد فلهما  
فسخها وعليه الفتوى وما لم يفسخ كان على المستأجر المسمى كافي الفسخ  
هنا ما حوزة في هذه المسئلة من كلام المشايخ اذا فسخ العقد بعد  
تحويل البديل صحى كان العقد فاسدا فلا محل حبس المبدل حتى  
يستوفي مال البديل ذكره الربيع في البيع الفاسد مصرح بان للمشتري  
حبس العين حتى يستوفي ما عجله ولا يجالفة ما في اجارات الولوا  
لانه فيما اذا كانت العين في يد المورج وما ذكره الربيع انما هو فيما اذا  
كانت العين في يد المستأجر وقد صرح به في الاجارة الفاسدة من  
جامع الفضول الاجارة عقد لازم لا يفسخ بغير عذر الا اذا وقعت  
على استهلاك عين كالاكتساب فلصاحب الورق فسخها بلا عذر  
واصله في المورج ردة لرب البذر الفسخ دون العاقل من اعدارها  
المجورة لفسخها الدين على المورج ولا وفاء له الا من ثمنها قبل فسخها

و قد ذكروا الاجارة في الموضع  
والفعل كفسد البيت وحله  
الاستئجار من يوقن عليه  
المجمل يستوفى قيمتها بالبيع  
ضمن سبها الا اذا كانت الاجارة



قلم بيان الاجر والمدة اجر الفاصب ثم ملك نفدت استأجر ارضا  
 لموضع شكة الصيد جاز وكذا استأجر طريق للمروان بين المدة  
 استأجر مشغولا وفارغ في الفارغ فقط اجورها المتأجر  
 من المجر لم يفتح استأجر نصرا في مسلا للمخدمة لم يجز ولغيرها جاز  
 كالا استأجر لكتابة الغنا او لبناء بيعة او كنية استأجر  
 لصيد او لخطب جاز ان وقت استأجر تروجهما الى ما  
 سنة لم يجز اضافت الاجارة الى منافع الدار جازة دفع داره  
 الى اخويه منها ولا اجر عليه فمن عارية المتأجر فاسد اذا اجر  
 صحيحا جازت وقيل لا استأجر دراهم يعمل فيها كل شهر كذا  
 فمن فاسدة ولا اجر ويضمها ولو لم يزر بها جازت ان وقت  
 ولا يجوز اجارة الشجر والكوم باجر على ان يكون الثمر وكذا البان  
 الغنم وصوفها ولو استأجر الشجر مطلقا قال خواهر زاده لقائل  
 ان يقول بالجواز وينصرف الى شجر الثبات عليها او الدابة  
 وبعدد لان المنفعة المقصودة منها الثمرة دفع غزلا الى حايك  
 لينسج بالصف فسدت كاستأجر الكتاب للقراءة مطلقا  
 لغيره بشرط كاشتراط طعام العبد وعلف الدابة وتطيين  
 الدار ومنه تعليق الباب وادخال الجذع في سقفها على المتأجر  
 لا يجوز الاستئجار لاستيفاء الحد والقصاص استعان برجل  
 في السوق لينسج مناعه فطلب منه اجرا فالعبرة لعادتهم وكذا  
 لو ادخل رجلا في خانوته ليعمل له استأجر شيئا يستفيع به خارج  
 المصرفا تنفع به في المصرف فان كان ثوبا وجب الاجرة وان كان

لغز جهل لم يجز استأجر  
 شاة لا رضاء ولده  
 اوجده لم يجز استأجر

دابة لا استأجرها ولم يجرها  
 فليد الاجر الا العذر بما  
 في بعض فان كان الخطا  
 في قدره فمجرم ان شاء  
 اقره واعطاه او مثله  
 ان شاء الله عليه

واخذ منه القيمة وان كان في البعض فقط اعطاه بحايه من المستأجر  
 استأجره بعد تحجدها وجب الاجر وقيمة لو يملك حمل احد الاخرين  
 فقط فان كانا شركيين وجب لهما كله ولا فليحمل النصف قصر  
 الشوب المحجود فان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنساج  
 لا يستأجر لحيطة اجر التفصيل بالخطا طه القبر في باجر او اظهر  
 الزبافة في الكل اسرة الاجرة وفي البعض بحايه دفع المجر له  
 المفتاح فلم يقدر على الفتح نصبا عنه ان امكنه الفتح بلا كلفة وجب  
 الاجر والا فلا اجرت دارا من روجها ثم سكن فيها فلا اجر  
 من دق على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله ان دليق على  
 كذا فلك كذا فله المثل للمشي لاجله وفي السير الكبير قال امير سرية  
 موضع من دنا على كذا فله كذا يفتح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر  
 كذا في البرازية وظاهرة وجوب المستأجر والظاهر وجوب  
 اجر المثل اذا عقد اجارة بها وهذا المختص بسئلة الدلالة  
 على العموم كونه بين الموضع اجارة المنادر والسمار والحمام  
 ونحوها جازية للحاجة السكوت في الاجارة رضى وقبول قال  
 الراعي لا ارضى بالمستأجر وانما ارضى بكذا فكت المالك فمجرى لزمته  
 وكذا لو قال للساكن اسكن بكذا والا فانتقل فكن لزمه ما  
 يستأجر الاجرة لا ارضى كالحراج على المعتمد فاذا استأجرها  
 للزراعة فاصطلم الزرع اقره وجب منه لما قبل الاصطلام  
 ورسم ما بعده لا يلزم المكاتب انذارا معها ولا ارسال  
 غلام وانما يجب الاجر فحلبتها استأجره لم يرض عشرة



في عشرة وبين العمق فخر خمسة في خمسة كان له ربع الاجر لان  
العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون فكان  
ربع العمل استأجره لحفر قبر حفرة فدفن في حفرة ميت المستأجر  
فلا اجر له يجرى كذا اولئك كذا فباع له اجر المثل متى وجب  
اجر المثل وجب الوسط منه اكثر انما يمثل ما يتكاري الناس  
ان متفانوا لم ينفع والا صحت داري لك هبة اجارة او اجارة  
هبة فهي اجارة اجر تك بغير شيء فاسدة لا عارية اجر الفضاد  
امين لا يضمن الا بالتعذر والعصار على الاختلاف في المتشرك  
وحله عند عدم اشتراط الضمان عليه امامه فيضمن اتفاقا  
المستأجر اذا بنى فيها بلا اذن فابدين فله دفعه وان تيرها  
فلا ضمان لا ضمان على الحامي والشيء الا ما يضمن به المودع تفيد  
اجارة الحال بطعام معين ببيان المدة وكذا بشرط الورق على الكا  
شروط الحامي ان اجاز من التعطيل مخطوط عنه صحيح لان يخط كذا  
تفد بشرط كون مؤنة الرد على المستأجر وباشترط افر اجها  
او غيرها على المستأجر وبرودها مكروية اجرة خمال حنطة القرض  
على من استأجره الا اذا استأجره المتوفض بادن المستقرض امسغ  
الاجر عن العمل في اليوم الثاني اجبر بزرع بيت اخلا لا يجرى على المودع  
ولكن يجبر الساكن للعيب وكذا اصلاح المنزلة وتطمين السطح  
وتحوي لان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه واخراج تراب المستأجر  
عليه وكناسته ورماده لا تفريغ البالوعة ورثة المستأجر  
على المودع واجب في مكان الاجارة التصحيح ان الاجارة الاولى

الاستئجار

اذا انقضت انقضى الثانية الاجارة من المستأجر او مستأجره للمودع  
لا ينقض ولا ينقض الا على النقصان عن اجر المثل في الوقف اذا كان  
يسير اجازت اجرا ثم اجرا من غيره فالثانية موقوفة على اجارة الاول  
فان رد ما بطلت وان اجازها فالاجرة له استأجره لم يكن في نفسه  
بلا عمل فله النسخ ينقض الاجارة بموت المودع العاقل لنفسه الا لضرورة  
تكون في طريق مكة ولا فاضي في الطريق ولا سلطان في الامانة فيخرج  
الامر للقاضي ليفعل الاصلح للميت والورثة فيخرج حاله ان كان  
اميت او سيعها بالقيمة فان برهن المستأجر على نقص الاجرة للميت  
رد عليه حصته من الثمن وتقبل البينة هنا بلا خصم لانه يبرر بالاخذ  
من ثمن ما في يده واذا اعتق الاجر في اثناء المدة بخبر فان فسخها  
فللمولى اجر ما مضى وان اجازها فالاجر كله للمولى وتبلغ البيعة في  
اثنائها لم يكن له فسخ اجارة الوصي الا اذا ابرج البيعة فله فسخها اجر  
العبد نفسه بلا اذن ثم اعتق نفذت وما عمل في رقه فلم يولاه  
وفي عتقه له ولو ما في خدمته قبل عتقه ضمنه من العبد واباقه  
وسرقته عذر للمستأجر في فسخها وكذا اذا كان عمله فاسدا  
لا عدم حرفة او تقي نازل الى ان ودخل الحمام وساكن المعتدلا  
العقب لم يصدق والا جواجب اخلف صاحب الطعام المملوك  
2 مقداره فالقول لصاحبه وياخذ الاجر بحسبه الا ان يكون  
الاجر مسددا اخلف في كونها مشغولة او فارغة بحكم الحال اذا  
اختلفا في صحتها وفادها فالقول مدعى الصحة قال الفضلي  
الا اذا ادعى المودع انها كانت مشغولة بالزراعة وادعى المستأجر



انها كانت فارغة فالقول للموج كما في اخر اجارة البرازية اجوها  
المستاجر باكثر مما استاجرها لا تطيب الزيادة له ويصدق بها الآ  
في مستلزمين ان يوجها بخلاف جنس ما استاجرهما وان يعمل  
بهما عملا كبناء كما في البرازية اختلف في الخشب والآخر وكخص  
والجزم الموضوع فانه للمستاجر **كتاب الامانات من الوصية**  
**والعارية وغيرهما** الامانات تنقلب مضبونة بالموت الآتي ثلاث  
الناظر اذ امانات مجملات غلات الوقف والناظر اذ امانات  
مجملات اموال البناني عند من اودعها والسلطان اذ اودع بعض  
القنية عند الغازي ثم مات ولم يبين عند من اودعها هكذا  
في قاضي قاض خان من الوقف وفي الخلاصة من الوديعة وذكرنا  
في الولولجية وذكرنا من الثلاثة احد المتفادضين اذ امانات لم يبين  
حال المال الذي في يده ولم يذكر المقتضى فصار المستثنى بالتلفيق  
اربعة وزدت عليها مسائل الادوية الوصية اذ امانات مجملات  
عليه كما في جامع الفضولين الثانية الاب اذ امانات مجملات  
ابنه ذكره فيها ايضا الثانية اذ امانات الوارث مجملات اذ  
عند مورثة الرابعة اذ امانات مجملات الما القنة الرج في بيته الخامسة  
اذ امانات مجملات الما اودع عند محجور او هذه الثلاثة في تخيص  
لجامع الكبير للخط فصار المستثنى عشرة وقيدوا بجمل  
القنة لان الناظر اذ امانات مجملات المال البدل فانه يضمنه كما في  
الحائنة ومعنى كونه مجمل ان لا يبين حال الامانة وكان لا يعلم  
ان وارثه يعلمها فان بينها وقال في حيوة ردودها فلا يجمل

والايجر والعلق والميراث  
فالقول للصاحب الدار  
الا في المبنى الموضوع  
والباب او الاجر  
ص  
مجملات ص

وضعه ما كنه في بيته بغير علم  
الادوية اذ امانات المصطفى  
مجملات ص

انها

ان برهن الوارث على مقالة والام يقبل قوله وان كان يعلم  
ان وارثه يعلمها فلا يجمل ولذا قال في البرازية والمودع انما  
يضمن بالجهيل اذ لم يعلم الوارث الوديعة اما اذا عرف والمودع  
يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انما علمها  
وانكر الطالب ان قسما وقال هي كذا وكذا وسلكه صدق انتهى ومعنى  
ضمناها بصيرورتها دينا في تركه وكذا لو ادعى الطالب التجهيل  
الوارث انها كانت قايمة يوم تمسك وكانت معروفة ثم هلكت  
فالقول للطالب في الصحيح كما في البرازية نذر العارية فيما اذا  
استعار جدار غيره لوضع جذوعه ووضعها ثم باع المغير الجدار  
فان المشتري لا يتمكن من رفعها وقيل لا بد من شرط ذلك وقت  
البيع كذا في القنية اذ اعتدى الامين ثم ازاله لانزول الضمان  
كالمشتري والمستاجر الا في الوكيل بالبيع او بالحفظ او بالاجارة  
او بالاستيجار والمضارب والمستضع والشريك غنا او مفاضة  
والمودع والمستقر اليه من دين في الفضول الا الاخرة فهي في  
المبسوط الوديعة لا يودع ولا تعار ولا توجر ولا توهن ولا تشا  
يودع ويعار ولا يرهق والعارية تعار ولا توجر قبل يودع المستاجر  
والعارية اذ تفتح اعارتها وهي اقوى من الايداع وقيل لا لان  
الامين لا يملكها الى غير عيال وانما جازت الاعارة لاذن  
المع والموجر للاطلاق في الانتفاع وهو معدوم في الايداع  
فان قيل اذ اعار فقد اودع قلنا ضمنى لا قصدى وانتهى  
كالوديعة لا يودع ولا يعار ولا يوجر واما الوصية فيملك الايداع

وضنة







مسألة العارية والكودي والدين والدين

الآتي مسائل لو كانت سيفا فطلبه ليضرب به ظلما ولو كانت كتابا  
فيه اقرار بمال لغيره او قبض كان في الخانة المودع اذا ازال التقدير  
زال الضمان الا اذا كان الايداع موقفا فتعدى بعده ثم ازاله لم يزل  
الضمان كما في جامع الفصولين المودع اذا اخرجها ضمنها الا اذا  
هلك قبل الفطر كما في الاجناس الوديعة امانة الا اذا كانت باجر  
مضمونة ذكره الرابح رحمه الله وتقدمت لتفسير ان بستر العارية  
منه في الآتي مسائل لو استعاره لارضاع ولده وصار  
لا يأخذ الا ندمها له الرجوع لا الرد فله اجر المثل الى الغطام ولو ارجع  
في فرنس الغازي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء والكرام  
فله اجر المثل وهما في الخانة وفيما اذا استعاد ارضا للزراعة  
ورغمها لم تؤخذ منه حتى يحصد ولوم يوقت وترك باجر المثل  
مؤنة رد العارية على المستعير الآتي عارية الرهن كما في المبسوط  
تحليف اليمين عند دعوى الرد او الهلاك قبل نفق النعمة  
وقيل لا تكاره الضمان ولا يثبت الرد بيمينه حتى لو ادعى الرد  
على الوصي وحلف بضمن الوصي كذا في دويقة المبسوط لو رد الوديعة  
الى عبد ربه لم يبرأ سواء كان يقوم عليها او لا وهو الصحيح واختلف  
الا فتا فيما اذا ردها الى بيت ما كرها او الى من في عياله ولو  
دفعها المودع الى الوارث بلا امر القاضين ان كانت مستوفدة  
بالدين ولم يكن مؤتمنا والا فلا الا اذا دفع لبعضهم ولو دفع  
المودع بها دين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مدعيون المثل  
بدفع الدين الى الوارث وعلى المثل دين ادعى المودع دفعها

المأذون

الى مأذون ما كرها وكذا به فالقول في مراة لاني وجوب الظن  
عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذا به فان كانت  
امانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كما  
في فتاوى قاضي الهدي ومن الثاني ما اذا اذن المودع  
المستاجر بالتعير من الاجرة فلا بد من البيان وهي في احكام  
العمارة من العمادي استاجر بعير الى مكة فهو على الذهاب  
دون الحج ولو استعار بعيرا فهو عليه كذا اجارة الولوالجية  
وفي وكالة النزاهة المستبضع لا يملك الا بضاع والايدي  
والابضاع المطلقة كالوكالة اشترى بدين ثوب شئت  
وكذلك لو دفع اليه بضاعة وامره ان يشتري له ثوبا صح  
والبضاعة كالمضاربة الا ان المضارب يملك البيع والمستبضع  
لا الا اذا كان في فصره ما يعلم انه قصد الاسترباح او نقص  
على ذلك انتهى العارية كالاجارة تنقضي بموت احدهما كما في  
المسنة القول للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال  
امرني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه ربهما في الامر  
فالقول ربهما والمودع ضامن عند صحاب خلاف لابن ابي  
ليس كذا في آخر الوديعة من الاصل لمحمد رحمه الله المودع اذا  
قال لا ادري ايكما استودعني وادعاهما رجلان واني ان  
يخلف لهما ولا يثبت يعطيهما لهما نصفين ونصفين مثلهما  
بينهما لانه لطف ما استودع كجمله مات رجل وعليه دين  
وعنده وديعة بغير عنها جميع ما ترك بين الغرماء وصاحب

المقرونه بالمشيئة حتى اذا دفع اليه  
ثوبا وقال اشترى لي ثوبا صح  
كما اذا قال صح



المودعة بالخصص كذا في الاصل ايضا **كتاب الجور**  
**والنادر** المحجور عليه بالتعدي على قولها المفتي به كما  
 الصغير في جميع احكامه الا في النكاح والطلاق والعناق  
 والاستيلاء والذبيحة وجوب الزكوة والحج والعبادة وادخال  
 دابة ابيه وجده وفي صحة اقاربه بالعقوبات وفي الانفاق  
 وفي صحة وصاياه بالزوجة من الثلث فهو كالسالم في هذه حكم  
 كالعبد في الكفارة فلا يكفر الا بالصوم حتى لو اعتق عن كفارة  
 ظهر ما صح العتق ولا يجزيه عنها بصوم لها ونماه في شرح ابن  
 وهبان واما اقاربه ففي التنازل خاتمة الصحيح عذاب حنيفه لا  
 لا عندهما انتهى يعني بناء على الجور بالسفة الصبي المحجور عليه مواخذ  
 بافعاله فيضمن ما يملكه من المال واذا قيل فالدية على ما قلناه الا ما يملك  
 لو اتلف ما اقرضه وما اودع عنده بلا اذن وتب وما اعيره وما بيع  
 بلا اذن ونسختي من ابداعه ما اودع صبي محجور مثله وهي ملك  
 غيرهما فلهما لك تضمن الدافع او الاخذ قال في جامع العوضين  
 من مشكلات ابداع الصبي قلت لا اشكال لانه انما يضمنها  
 الصبي لعدم التسلط من مالها وهما لم يوجد كالاخي الاذن  
 للابن والمغضوب المحجور ولا يضمنه ولا يصير محجورا بها على الصحيح  
 اذن لعبد ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال بايعوا عبد فانه  
 قد اذنت في التجارة فبايعوه وهو لا يعلم بخلاف ما اذا قال بايعوا  
 ابني اذا قال له اجر نفسك ولم يقل من فلان او بيع ثوب ولم يقل  
 من فلان كان اذنا بالتجارة كما في النجاشية والامر بانه كذا قلت

الاذن في الاجارة اذن في التجارة  
 وعكس كذا في السراجية لا يبيح  
 صح

كما في الولوالجية فلو قال اشتر ثوبا ولم يقل من فلان ولا للبسر  
 اذنا وهي حادثة الفتوى فلتحفظ الاذن بالتجارة لا يقبل  
 التخصيص الا اذا كان الاذن مضاربا في نوع واحد فاذا  
 لعبد المضاربة فانه يكون ما ذونا في ذلك النوع خاصة وقال الشرح  
 الاصح عندي التميم كما في الظهيرة اذا اراد المولى عبد يبيع ويشترى  
 فسكت كان ما ذونا الا اذا كان المولى قاضيا كما في الظهيرة  
 السنية اذا روجت نفسها من كفوف صح فان قصرت عن  
 مهر مثلها كان للمولى الاغراض ولو اختلفت روجها على مال  
 وقع لا يلزمها ولا يصح اقوار السنية ولا الاشهاد عليه ولو دفع  
 الوصي المال الى النبيم بعد بلوغه سفيها ضمنه ولو لم يحجر عليه ولو  
 حجر القاض على سفيه فاطلقة اخرجها اطلاقه لان الجور ليس بقضاء  
 ولا يجوز ثالث تنفيذ الجور الاول خلافا للخصاص ووقف المحجور  
 عليه بالسفة باطل واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضي فصح  
 النبي وابطله ابو العاسم ولا يصير السفيه محجورا عليه بالسفة عند  
 التنازل ولا بد من حجر القاض ولا يرفع الجور بالرشد ولا بد من اطلاق  
 القاض خلافا لمحمد رحمه الله فيهما ولا يشترط حضرة نصي الجور عليه كما  
 في كونه المفتين ووقف حادثة حجر القاض على سفيه ثم ادغم  
 الرشدا ادعى حقه بقاءه على السفه وبرهنا فلم ارفها نقلها صريحا  
 وبيع تقدم بنية البقاء على السفه لما في المحيط من الجور الظاهر زوال  
 السفه لان عقله ينفذ عند ذكره في دليله يوسف على ان السفه  
 لا ينجر الجور القاض وقال الربيع وغيره في باب التحالف اذا اختلف



الزوجان في المهر قضى لمن برهن فان برهن من شمله مهر المثل  
 لم تقبل بيته لانهما لا ينفكا فكل بيته شهد لها الظاهر لم تقبل  
 وهذا بيته زوال الشك شهد لها الظاهر فلم تقبل المأذون اذا  
 لحق به من يتعاقى بكسبه ورقبته الا اذا كان اخيرا في البيع والشراء  
 كما في اجارة مينة المفتى العبد المأذون **عند الوصي** اذا وصي  
 سيده لرجل ثم مات ولم يكن الغرم كان ملكا له موصي له اذا كان  
 يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه الوارث والدين في رقبة ولو  
 وهبه في حيوة فللغرم ابطالها وببيعه **عند الوصي** فاقبل ثم غنم  
 فلدوا به كذا في خزانة المفتين من الوصايا المأذون لا يكون  
 مأذونا قبل العلم به الا في مسئلة ما اذا قال المولى اهل السوق  
 بايعوا عبدي ولم يعلم العبد والله اعلم **كتاب الشفعة**  
 هي بيع في جميع الاحكام الا ضمان الغرر للحجر فاذا استحقق البيع  
 بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفيع كما لو اوصى له الملك  
 القديم واستلاد الاب بخلاف الباع فزوية المشتري ورضاه  
 بالعب لا يظهر في حق الشفيع كالرجل ودورها على الباع  
 لا يتم لشفيع للمشتري ودلت المسئلة على الفسخ دون  
 التحول قال الاستحوا والتحول صحيح والا بطلت به المعلوم  
 لا يؤخر للموهم فلو قطع بمنى رجلين فحضر احدهما اقتضى  
 وللآخر نصف الدية ولو حضر احد الشفيعين قضى له بكتلها  
 كذا في جنابايت شرح المجمع باع ما في اجارة العبد وهو شفيعها  
 فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطال الاجارة ان

المدينون

رد ما كذا في الولو الجية الاب اذا اشترى دارا لابنه الصغير  
 وكان شفيعها كان له الاخذ بها والاب كالوصي اذا كانت  
 دار الشفيع ملاذقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لا ريب  
 فقط ان كان فيه تعريق الصفقة الفتوى على جواز بيع دور  
 مكة وجوب الشفعة فيها يفتح الطلب من الوكيل بالشراء  
 ان لم يعلم الى موكله فان سلم لم يصح وبطلت هو المحارر التسليم  
 من الشفيع لم يصح مطلقا سميح بالبيع في طريق مكة بطلت  
 طلب الموأمنة ثم شهد ان قدره الا وكل او كتب كتابا وارسله  
 والا بطلت وتسليم كجار مع الشريك صحيح حتى لو سلم  
 الشريك لم ياخذ كجار سلام الشفيع على المشتري لم يبطلها  
 هو المختار الا براءه العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا  
 ولا يبطلها ديانته ان لم يعلم بها اذا اصبغ المشتري البناء في  
 الشفيع فهو حيزه ان شاء اعطاه ما زاد الصبغ وان شاء  
 ترك كذا في الولو الجية وقية نظر اخو الشفيع كجار الطلب يكون  
 القائل لبراها فهو معذور وكذا لو طلب من القائل اخضاره  
 فامتنع فاقضيه اليهودي اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب  
 لم يكن عذرا لتعلق ابطالها بالشروط جائزة انكو المشتري طلب  
 الشفيع حين علم فالقول له معي يمينه على نفي العلم ادعى الشفيع  
 على المشتري انه احتمال لا بطلها بخلاف فان نكل فله الشفعة  
 وفي منظومة ابن وهبان خلافا لشري الاب لابنه الصغير  
 ثم اختلف مع الشفيع في مقدار الثمن فالقول للاب بلا يمين



بهت يقض التمن يظهر في حق الشفع لا اذا كانت بعد القبض خط  
 الوكيل بالبيع لا يلتحق فلا يظهر في حق الشفع له دعوى في رتبة الدار  
 وشفعه فيها يقول هذه الدار داري وانا ادعيها فان وصلت الى  
 والا فان على شفعتي فيها استوى الشفع عليها بلا فضل ان ائتم على  
 قول عالم لا يكون ظالما والا كان ظالما وفي جنابيات الملتقط وعن  
 الى حنفية رحمه الله اشياء على عدد الرؤس العقل والشفعة واجرة  
 القسام والطريق اختلفوا فيه **كتاب الفقه**  
 الغرام ان كانت لفظ الاملاك فالقيمة على قدر الملك وان كانت  
 لحفظ النفس فهي على عدد الرؤس وخرج عليها الولو المي في  
 الفقه ما اذا غرم السلطان اهل قوته فانها تقسم على هذا وهي  
 كغاله التامار حايته وفي قماوى قارى الهداية اذا خيف الغرق  
 فانفقوا على القابض الامتعة منها فالقوا فالقوم بعدد  
 الرؤس لانها لحفظ النفس ان ترى القيمة الفاسدة لا تقيد الملك  
 بالقبض وهي تبطل بالشروط الفاسدة يجوز بناء المسجد بالطريق  
 العام ان كان واسعا لا يضرب وكذا لا اهل المحلة ان خلوا شيئا  
 من الطريق في دورهم ان لم يضروا له بناء الفلحة في هوا الطريق  
 ان لم يضركن ان حوتم قبل البناء منع منه وبعده هدم المشترك  
 اذا اهدم فابى احدهما العمارة فان احتمل القيمة لاجل قسم  
 والا بنى لم اجره ليرجع بنى احدهما بغير اذن الاخر فطلب رفع بناءه  
 قسم فان وقع في نصيب البناء فيها والاهدم له التصرف في ملكه وان  
 تاذر جاره في ظاهر الرواية فله ان يجعل فيها تنورا واحما ماء ولا يقض

مظهر  
 يجوز بناء المسجد في الطريق  
 العام ان كان واسعا  
 لا يضرب

من رضى الموصلة  
 ولقد ذاق الوصية ولا بد  
 اذا قضى الورثة الدين  
 يظهر دين او وصية الا  
 ما تلف به شقق الفقه  
 بالثلث

بالثلث وهذا اذا كانت بالتراضي اما بقضاء الله لا تنقض  
 ظهور وارث واختلفوا في ظهور المولى له الله اعلم **كتاب**  
**الأكراه** بيع المكرة بخلاف البيع الفاسد في اربع يجوز بالا جاز  
 بخلاف الفاسد وينقض تصرف المشتري منه وتعتبر القيمة  
 وقت الاعطاء دون القبض والتمن والمتمن امانة في يد المكرة مضمون  
 في غيره كذا في المجتبى امر السلطان اكراه وان لم يتوعدة وامر غيره  
 لا الا ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم يتمثل امره يقتله او يقطع يده  
 او يضربه ضربا يخاف على نفسه او تلف عصبوه كما في منتهى المعنى  
 اجبر الكفر على لانه بوعيد جسد وقيد كفر وبانت امراته  
 اكراه بالقتل على القطع لم يسعه اكراه المحرم على قتل صيد فاني  
 حتى قتل كان مباحورا اكراه على العفو عن دم العمد لم يقض  
 المكرة اكراه على الاعناق فله يقضي المكرة الا اذا اكراه على  
 شراء من يعق عليه باليمين او بالوابة اذا تصرف المشتري  
 من المكرة فانه يفسخ تصرفه من كسابة واجارة الا بالتدبير  
 والاستيلاء والاعتناق اكراه على الطلاق وقع الا اذا اكراه  
 على التوكيل به فوكلا اكراه على النكاح بالكسرة مهر المثل وجب  
 قدره وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكرة لشيئ انتهى **كتاب**  
**الغصب** المغصوب منه تحريمه يقضي الغاصب  
 وغاصب الغاصب الا في الوقف المغصوب اذا غضب  
 وقيمة الكسرة وكانت الشاة املا من الاول فان الموقوف انما  
 يقض الكسرة في وقف الخانية اذا تصرف في ملكه غيره ثم ادعى



انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرائه  
فما انت وادعى انه كان باذنها وانكر الوارث فالقول للزوج كذا  
في القينة من يهدم حائط غيره فانه يضمن نقصانها ولا يؤمر بوجوب رتبها  
الا في عمارة حائط المسجد كما في كواهم الخاوية الاجارة لا تخفى الا في  
فلوات مال غيره فكذا يقال للمالك بخرت او رصيت لم يبرأ من الظاهر  
كذا في دعوى النازية الامر لا يضمن بالامر الا في خمسة الاولى اذا كان  
الامر سلطانا الثانية اذا كان حولى للمأموور الثالثة اذا كان المأموور  
عبد الغير كأمه عبد الغير بالابق او بقتل نفسه فان الامر يضمن  
الا اذا امره بالطلاق مال سببه فلا ضمان على الامر بخلاف مال  
غير سببه فان الضمان الذي يفرقه الامر يرجع به على سببه الرابعة  
اذا كان المأموور صبيا بالطلاق مال الغير فالتكف في الضمان يرجع  
به على الامر الخامسة اذا امره بجذب باب في حائط الغير ففعل المأموور  
على الحافز ويرجع به على الامر وتامة في جامع الفضولين السادسة  
اذا امر الاب ابنه كما في القينة لا يجوز التصرف في مال غيره بغاؤه  
ولا ولاية الا في مسائل في السراجية يجوز للولد والوالد الشراء  
من مال المريض ما يحتاج اليه بغاؤه والثانية اذا انفق المودع  
على البويه المودع بغاؤه وكان في مكان لا يمكن استغلاله رأى  
الغائب يضمن استحسانا الثالثة مات بعض الوقعة في السفر فباعوا  
قماشه وعدته وجهزوه بثمنه ورددوا البقية الى الورثة ادعى  
عليه فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استحسانا وهي واقعة  
اصحاب محمد ذكره الزيلعي في اخ النفقات ومن هذا النوع

كما اذا امر صبيا

ملك امره بخلاف حائط الغير  
ملك امره بخلاف حائط الغير  
ملك امره بخلاف حائط الغير  
ملك امره بخلاف حائط الغير  
ملك امره بخلاف حائط الغير

المسائل

المسائل

مسائل  
المسائل

الاخصائية دبح شاة فصاب شد لم يضمن دبح اصغية غيره بل  
في ابقها لم يضمن اطلاقا في الاصل وفيه بعضهم بما اخصها للزوج  
وكذا لو وضع قدرا على كائون فيه لم يضمن لخطب فاقدر غيره  
وطيخه وكذا لو طيخ بئر اجعله في ذوق ورق وربط لحار فاقدر وكذا  
لو حمل جدات قط في الطريق فقتل وكذا لو اعانه في رفع حجرة  
فانكسرت وكذا لو فتح فوهة الارض فقتل صاحبها حين شدتها  
صاحبها ومنها احرام رفيعة لا غنائه وسقى ارضه بعد نذر المزراع  
وليس منها سلخ الشاة بعد تعلبها للتفاوت والكل من كتاب  
الرضى من جامع الفضولين الباشريها من وان لم يتعد المستحب  
الا اذا كان متعديا فلورمي سهما من ملكه فاصاب ابنه فاصحبه  
ولو حفر بئر في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه  
ولو ارضعت الكبيرة الصغيرة لم يضمن نصف مهر الصغيرة الا  
بتعد الا فاد بان تقلم بالتكاح ويكون الارضاع مفقدا  
له وان يكون لغير حاجة ولا يحمل عندنا معتبر لدفع الفاد كما في  
رضاع الهداية العقار لا يضمن الا في مسائل اذا اجمده المودع  
واذا اباعه الغاصب وسلمه واذا رجع الشاهد به بعد القضاء  
كما في جامع الفضولين منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث  
مال اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغلال منافع المعد للاستغلال  
مضغونة الا اذا سكن بناويل ملك او عقد كسب كسبه  
احد الشريكين في الملك اما الوقف اذا سكنه احدهما بالقبلة  
بدون اذن الاخر سواء كان موقوفاً للكنيسة او للملك استغلا

والمستحب



فانه يجب الاجر وبتثني من مال السليم مسئلة تكنت امة  
 مع زوجها في داره بلا اجر ليس لهما ذلك ولا اجر عليها كذا في  
 وصايا القنية لا تضيق الارز معرة له باجارتها انما تضيق معرة  
 اذا انما لذلك او استرها له وباعدا والبائع لا يقصر معرة  
 في حق المشتري الغاصب اذا اجر ما منافع مضمونة من مال  
 الوقف او بيت او معرة فعلى المتاجر المستحق للاجر المثل ولا يلزم  
 الغاصب اجر المثل انما يرد ما قبضه من السكنى بباول عقد  
 سكنى الميراث لو استأجرها سنة باجر معلوم فسكنها سنتين  
 ودفع اجرهما ليس له الاسترداد والتجوز على الاصول يقتضي  
 ان له ذلك اذا لم يكن معرة لكونه دفع ما ليس بواجب في سنة  
 الا اذا دفع على وجه الهبة واستهلكه المور اجر الفضولي دارا  
 موقوفة وقبض الاجر خرج المستاجر عن العدة ان كان ذلك  
 اجر المثل وورده الى الوقف اجرها الغاصب ورد اجرها الى  
 المالك تطبت لان اخذ الاجرة اجازة له التمس فبقي قال للغاصب  
 صحت بها فان ملكك قبل النسخة صحتها وان بعدة لا الاجر فبقي  
 وكذا الغي امره ان ينظر الى خابية فنظر قال الدم فيها من ائنة  
 ضمن نقصان فحل الخث اذا كسره الغاصب فاحتسب الا على  
 ولو كسره الموهوب له لم ينقطع الرجوع عشر في ذق انسان  
 وصنع في الطريق ضمنه الا اذا وضعه لغير ضرورة الامر للضم  
 عليه بالامر الا في ثلاثة احوال كان الامر سلطانا او سلطانا  
 او كان الخا مور عبدا امره بالان مال غيره فالتلفه فان الضمان

سكنى بيان

لا يجوز دخول بيت  
 انسان الا باذنه الا  
 في الضرر وكما في حصة  
 المضي

لا يجوز  
 ماله

ويخرج به على امره كما في جامع الفصولين وردت رابعة ماله  
 او للاب اسحق في الضمة لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في  
 الضرر كما في مينة المفتي وفيما اذا اسقط ثوبه في بيت غيره وخاف  
 لو اعلم اخذه كما في الوديعة حفر قبره فدفن فيه اخر ميتا فهو على  
 ثلاثة اوجه فان كان في ارض مملوكة للمخاف فللمالك الميت عليه و  
 اخراج له التسوية والزرع فوقها وان كان في ارض مباحة ضمن  
 المخاف قيمة حفرة من دفن فيه وان كان في ارض موقوفة لا يكره  
 ان كان في ارض سعة لان المخاف لا يدري باي ارض يموت  
 هكذا ذكر الوزع الثلاثة في الوقفات لحسامية من الوقف وينبغي  
 ان يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمته كغيره ويجعل سكونه  
 على الضمان في صورة الوقف عليه ففي صورتان في ارض مملوكة  
 فللمالك خيار وفي مباحة فله تضمين قيمته كغيره **كتاب**  
**الصيد والرجح** الصيد مباح الا للثعلبي او حرفة كذا في البراري وعلى  
 هذا فاحازة حرفة لصيادين التمس حرام واكساب الملك ثلاثة  
 منبت للملك من اصله هو الاستيلاء على المباح وناقلا بالبيع والهبة  
 ونحوهما وظلقة ملك الوارث فالاول شرطه خلوا المحل عن الملك  
 فلو استولى على حطب جمعة غيره من المفازة لم يملكه ولا يحل للمفلس  
 ما جده بلا تعريف ولو ارسل انسان ملكه وقال من اخذه فهو  
 لايملك بالاستيلاء فلصاحبه خذ بعده حتى تشور الرمان الملقا  
 في الطريق لكن المختار انه يملك تشور الرمان ولو القى به في  
 فجاء رجل فسلخها واخذ جلدها فلما اكها اخذه فلو دفعه رد له

والزبلج

مكره كراهة تنزيهية



ما زاد الدباغ ان كان بماله قيمة والاستيلاء فسمان حقيقي  
وحكمي فالاول بوضع اليد والثاني بالتهيئة فاذا نصب الشبكة  
للصيد ملك ما تغفل بخلاف ما اذا نصبها بالخفاف واذا نصب  
القطاط فتغفل الصيد به ملكه ولو نصبها له فتغفل بها فاخذ  
غيره فان كان الاول لو بحيث مديده اخذه ملكه فباخذه من الثاني  
والا فلا ولو خفي الصيد الثياب وغاب وقدم اخر ~~له~~ لحيده  
فوقع الدب في الشرف فلو خافه فلو حصل في ارضه فهو له وان لم  
يتبين لانه من اثرها بخلاف الخلل والضئ اذا تكتس او باض الصيد  
فانه لا يكون لصاحبها الا بالتهيئة ما لم يكن قريبا منه بحيث لو  
مديده لاخذه ولو وقع في حجره من النشار شي فاخذ غيره  
فهو للاخذ الا ان يهسي حجره له واما الثاني فشرط وجود الملك  
في المحل فلا يجوز بيع ~~شئ~~ القارض والغايض لعدم الملك لا كحل  
في حجة اجبري ان كان ابوه كسبا وان كان جبريا حلت سكمته  
في سكمته فان كانت صحيحة حلا والا لالاشها مستقرة  
فان وجدت فيها دارة ملكها حلالا وان وجد خاتما او دنارا  
مضروبة لا دهر لقطعة له ان يصيرها على نفسه بعد التعريف  
ان كان فحياها وكذا ان كان غنيا عندنا ارسلت السكة  
في الماء النخس فكبرت فيها لا يثس باكلها للحال ويجل اكلها  
ان كانت مخرجة طائفة اشترى سكة مشدودة بالشبكة  
في الماء فقبضها كذلك فحالت سكة فابتلعها فالمستلعة  
للبيع والمشدودة للمشتري فان كانت مستلعة هي المشدودة

مهرية  
وما يقتل

ضريبة

فيها

فهما للمشتري قبضها او لاذبح لغدوم الامير او واحد من العظماء  
يحرم ولو ذكر اسمه تعا والضيف لا ينثر على الامير لا يجوز وكذا  
التعاطه وفي العوس جائز العضو المنفصل من الحي كسكة الا  
من مذبح قبل موته فيحل اكله من الماكول كما في مينة المفتي  
**كتاب الخطر والاباحة** ليس زمانا زمان اجتناب  
الشهائ كما في الحايه والجنس النفس حرام فلا يجوز اعطاء الزنوف  
والناقص لدائن ولا بيع العروض المغشوشة بلا بيان الا في  
شراء الاسير من دار الحرب والثانية في اعطاء الجمل يجوز له  
اعطاء الزنوف والسوقة وسما في واقعات الحسامي من شراء  
الاسير الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المختص  
كذا في قضاء الحايه كحرمة تعدد في الاموال مع العلم بها الا في  
الوارث فان مال مورثه حلال له وان علم بحرمته منه من كايه  
وقبده في الظهرية بان لا يعلم ارباب الاموال من قبل بغيره  
فسق الا اذا كان داعيا وشرف كذا في مكفريات الظهرية ويدخل  
السلطان العادل والامير تحت ذي شرف يكوه معاشرته من  
لا يصلح ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلح لم يكوه للمرأة  
معاشرته كذا في نفقات الظهرية تخلف في الوعد حرام كذا في  
افضحة الزخيرة وفي القنية وعده ان ياتيه فلم ياتيه لا ياتم ولا  
يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كما في كفالة البرازية وفي بيع  
الوفاء كما ذكره الزيلعي استخدام البتيم بلا اجرة حرام ولولا حايه  
ومعلم الآلاءه وفيما اذا ارسل المعلم لاحضار شركه كما في القنية

مطلوب  
من العظماء يجوز للضيف  
من العظماء  
والامير لا يجوز

مطلوب  
من العظماء  
من العظماء  
من العظماء



ليس كبريخالص حرام على الرجل الا لدفع قبل او حكمة كما في حدادي  
من غاية البيان ولا يجوز لخالص في حب عنده ما حرم على البائع  
فعله حرم عليه فعله بولده الصغير فلا يجوز ان يقيه حراما ولا  
نيل به حررا ولا ان يخلص يده بجناء او رجله ولا احلاص الصغير  
لغايط او بول مستقبلا او مستدبرا مخلوة بالاجنية حرام  
الا للملازمة مديونة هربت ودخلت خوة وفيما اذا كانت  
عجوزا شواءا وفيما اذا كان بينهما حائل في بيت مخلوة بالمحرم  
مباحة الا الاخت من الرضاع والصرقة الشابة من مات على  
الكفر ابيع لعنه الا والدي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يثبت  
ان الله تعالى اجابهما حتى امتناه كذا في مناقب الكردي اسماع  
القران انوب من قرأه كذا في منظومة ابن وهبان **كتاب**  
**الرهن** ما قبل الرهن قبل البيع الا في اربعة بيع المشاع  
جائز لا رهنه بيع المشغول جائز لا رهنه بيع المتصل لغيره جائز  
لا رهنه بيع المعلق عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدين جائز  
لا رهنه كذا في شرح الا قطع للجور رهن البناء بدون الارض  
فاذا اوجه المرئيين لا يطيب له الاجازة الرهن للمرئيين في  
الاجارة فاجز خرج عن الرهن ولا يعود الاجازة رهن العين  
عند المتأجر على دين له مبيع وانفخت آياح الرهن للمرئيين  
اكل الثمار فاكلها لم يضمن باع الرهن من زيد ثم باع من المرئيين  
انفخ الاول بكرو للمرئيين الانتفاع بالرهن الا باذن الرهن  
واذا اذن له في الكسني فكل رجوع له بالاجرة رهنه على دين

مطل  
على الرجل الذي حرم  
ارحل

مطل  
اسماء التران انوب  
من وانه

مطل  
اذن الرهن للمرئيين في الاجارة  
اجز خرج عن الرهن ولا يعود

مطل  
اياح الرهن للمرئيين اكل  
الثمار فاكلها لم يضمن

مؤنود فدفع له البعض وامنع الاجرة لا يبيع الرهن الا بملك  
وفي تعيين الرهن ومقدار ما رهن به اختلف الراهن والمرئيين فيما باع  
به العدل الرهن فالقول للمرئيين وان صدق العدل الراهن كما لو  
اختلفا في قيمة الرهن بعد ملكه ومات في يد العدل فالقول للرهن  
ولو كان رهنها بمثل الدين فباعه العدل وادعى المرئيين انه باعه باقل  
من قيمة وكذب الراهن فالقول للرهن بالنسبة الى المرئيين لا العدل  
ما اجازت الكفالة به جاز الرهن به الا في درك المبيع يجوز  
الكفالة به دون الرهن ويجوز الكفالة بما على الكفيل والرهن  
وفي الكفالة المتعلقة بجوز اخذ الكفيل قبل وجود الشرط دون  
الرهن ذكره في ايضاح الكليات **كتاب الجنائيات** العاقلة  
لا تعقل العمد الا في مسند ما اذ اعني بعض الاولياء او صالح فان  
نصب الباقي ينقلب مالا وتحملة العاقلة كما في شرح الجمع  
صلح الاولياء وعفوهم عن القاتل بقطا حرم في القصاص  
والدية لاحق المقتول كذا في المسنة الواجب لا يفتقد بوصف  
السلامة والمباح يقتد به فلا ضمان لو سرى قطع القاضي الى  
النفس وكذا اذا مات المعز وكذا لو سرى العضد الى النفس  
ولم يجاوز المعنادر لوجوبه بالعقد وكذا قطع المقتوع يده يد  
قاطعة فشرت ضمن الدية لانه مباح فمقتد ضمن لو عزز روحه  
فمات ومنه المروور في الطريق مقتد بها ومنه ضرب الاب  
ابنه تاديبا او الاتم او الوصي ومن الاول ضرب الاب او الوصي  
او المعلم باذن الاب تعلما فمات لا ضمان فضرر التاديب

بقيمة الرهن المقتد من على كرم الرهن  
اذ لم يبين المقتد ليسا بمضمون  
في الاصل الاجل والرهن يفسد  
الوارث اذا عرف الرهن لا الرهن  
لا يكتفى لقطعة بل يحفظه الرهن  
المالك العدل لمنكره مع البين وظاهر  
تعيين الرهن وفي مقتدر ما رهن به  
اختلف المرئيين والراهن فيما باع به  
العدل الرهن فالقول للمرئيين وان  
صدق العدل الرهن كما لو اختلفا  
في قيمة الرهن بعد ملكه

مطل  
نصب الباقي ينقلب  
العاقلة



مقتد كونه مباحا وضرب التعليم لا كونه واجبا وحكمة الضرب  
 المقاد اما غيره فموجب للضمان في الكل وخرج عن الاصل  
 الشئ ما اذا اوطئ فافضاضها او مات فلا ضمان على كونه مباحا  
 لكون الوطئ اخذ موحبه وهو المهر فلم يجب به اخذ تمامه في التعزير  
 من الربيع فجنبايان على شخص واحد في النفس وفيما دونها  
 لا يند اخلان الا اذا كانا خطاء ولم يخللها برئ فيجب دية  
 واحدة ذكره الربيع القصاص يجب للميت ابتداء ثم ينتقل الى  
 الوارث فلو قتل العبد مولاه وله ابنان فعلى احدهما سقط  
 القصاص ولا شئ لغير العاني عند الامام وضع عفو المخرج  
 ويؤنه منه لو انقلب مالا وهو مورث على نواحق الله تعالى  
 فيرثه الزوجان كالا موال الاعتبار في ضمان النفس لعدد الجنات  
 لانهذا انجبايات وعليه فروع الوالوي في الاجارة لو امره ان يضرب  
 عبده عشرة اسواط ضمن ما نقصه الاخير فيضمنه مفر ويا  
 بعشرة اسواط ونصف قيمته دية القتل خطاء او شبه  
 عمد على العاقلة الا اذا ثبت باقاره او كان العقل في دار  
 محب الاسلام في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم فلا قصاص  
 ولا دية على قاتله هبة القصاص لغير القاتل لا يجوز لا بحري فيه  
 التملك كذا في اجارة الوالوي لا يجب على المكرة دية المكرة  
 على القتل اذا قتله الاخر دفعا عن نفسه لكل احد التعرض على  
 من شرع جناح في الطريق ولا ياثون بالكوت عنه يضمن  
 المبسود ان لم يكن متقدما فيضمن لحدار اذا طرق لحدار

زوجته

فقر به احد عشر فوات رفع عنه  
 ما نقصت العشرة

فقفا

فقفا عينا و القصاص اذا دق في خانوته فانهدم خانوت جاره  
 لا اعتبار برضا اهل الخلة في السكة النافذة حفر برأي برية في غير  
 قمر النكس لم يضمن ما وقع فيها قطع الحجام لما من عينه وكان غير  
 حاذق فميت فعليه نصف الدية مذهب الاصولين ان الامام  
 شرط الاستيفاء القصاص كالمحدود ومذهب الفقهاء الفرق  
 القصاص كالمحدود والاخرى ذكرنا في قاعدة الجرد ودرء الشبهات  
 عفو الولي عن القاتل افضل من القصاص وكذا عفو المخرج وعفو  
 الولي يوجب براءة العاقلة في الدنيا ولا يبرأ عن قتله كالوارث  
 اذا ابرأ المذبذون براء ولا يبرأ عن ظلم المورث ومطله اذا قال  
 المخرج قتلني فلان ومات لم يقبل قوله في حق فلان ولا بيته الوارث  
 ان فلانا اخو قتله بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن  
 ابنه ان فلانا اخو جرحه تقبل كما في شرح المنظومة يصح عفو المخرج  
 والوارث قبل موته لانعدام السب لهما كما في البرائة المحدود  
 ندرى بالشبهات ولا ثبت معها الا في الزحمة فانها تدخل  
 في الحدود مع ان فيها شبهة كما في شرح ادب القضاء انتهى **كتاب**  
**الوصايا** لا يجوز للموصي بيع عقار اليتيم عند المتقدمين  
 ومنعه المتأخرون ايضا الا في ثلاث كما ذكره الربيع اذ يبيع نصف  
 قيمته وقيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال له سواه وقيما  
 اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه وزدت اربعة فصار  
 المستثنى سبعة ثلاثة في الظهيرة فيما اذا كان في التركة وصيتم

مطل الحجام لما من عينه  
 وكان غير حاذق فميت  
 فعليه نصف الدية



رسالة لانفاذ لهما الآمنة وفيما اذا كانت غلابة لا تزيد على  
 مؤنة وفيما اذا كان حائوتا او دارا يخشى عليه انقصا انتهى والمراد  
 من سبوع الحائنة فيما اذا كان العقار في يدي متغلب وخاف الوصي  
 عليه ان يبيع انتهى وفي الجمع ويضم المالك الى العاخذ من يعينه فان شك  
 اليه ذلك لا يجيبه حتى يتحقق فان ظهر عجزه استدل به وان شك منه  
 الورثة لا يغزله حتى تظهر له خيانه انتهى واختلفوا في تفسير النفع فقبل  
 نقضا النصف في البيع وفي الشراء بزيادة نصف القيمة وقيل درهما  
 في العشرة نقصان وزيادة وما مله في وصايا الحائنة وقسمه الوصي  
 مالا مشتركا بينه وبين الصغير يجوز ان كان بينهما نفع ظاهر عند الاما  
 خلا فالجزم كذا في قسمه العينة وفي جامع الفصولين وصية دينا بغير  
 او المالك فلما اكبر التيمم انكر دينا على ابيه ضمنه وصية مادفعه لولم يجد  
 بينة اذا اقر بسب الضمان وهو الدفع الى الاجنبي فلو ظهر غريم  
 آخر يزعم له حصص لدفعه باختياره بعض حصته الى غيره فلو لم يكن للزعم  
 الاول بينة على الدين يضمن الوصي كل مادفعه لوفوعه بغير حجة وصى لو  
 ادعى دينا فانكر الورثة تقبل بينة ولو لا بينة فله تخلف الورثة انتهى  
 فقد علم ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء دين على الميت سواء كان للمنازع  
 له التيمم بعد بلوغه ولا الا في المراه فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلا  
 بينة كما في خزانة المفتين وقيدة في جامع الفصولين على قول بالوجوب  
 عفاؤه الملتقط انفق الوصي على الوصي في حيوته وهو مقتضى اللسان  
 يضمن ولو انفق الوكيل لا يضمن ولو ادعى الوصي بعد بلوغ التيمم انه كان باع

وفيه بيع الوصي من التيمم  
 او شراؤه لنفسه وفيه نفع  
 للمصطفى جائز انتهى صح

هـ نفي صح

وصي الوصي في بيعه  
 الورثة تقبل بينة ولا  
 حرج عليهم

عبده وانفق منه صدق ان كان مائكا والا لا كذا في دعوى  
 خزانة الاكل وفي سبوع العينة ولوباع المالك من وصي الميت  
 شيئا من التركة يضمن لا ينفذ لانه محجور به والوصي لا يملك الشراء  
 لنفسه ولو اشتراه المالك لنفسه من الوصي الذي يضمنه عن الميت  
 جازا انتهى وقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلا بينة  
 الا في ثلاث في واحدة اتفاقا وهي ما اذا فرض المالك لنفسه  
 ذي رحم يحرم على التيمم فادع الوصي المرفوع كذا في شرح الجمع  
 معك لابن هذا ليس من حوايج التيمم وانما يقبل قوله فيما كان  
 من حوايجه انتهى وينبغي ان لا يكون نفقة زوجته كذلك لانها  
 من حوايجه فلا تكسر عليه بقول قول الناطر فيما يدعيه من الصرف  
 على المستحقين بلا بينة لان هذا من حمله عمله في الوقف وفي  
 اثنين اختلاف لوقال اديت خراج ارضه او جعل عبدا الا في  
 قال ابو يوسف لا بيان عليه وقال محمد بالبيان كما في الجمع والحاصل  
 ان الوصي يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الاولى ادع قضاء  
 دين الميت الثانية ادعى ان التيمم استهلك مالا فودع ضمانه  
 الثالثة ادعى انه جعل عبده الا في من غير اجارة الرابعة ادعى  
 ادي خراج ارضه في وقت لا يصلح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق  
 على حرم التيمم السادسة ادعى انه اذن للتيمم في التجارة وانه ركب  
 ديونه فقضاها عنه السابعة ادعى الاتفاق على رقيقة الذن  
 ما توالى التاسعة الجرد ربح ثم ادعى انه كان مضاربا العاشرة  
 ادعى فداء عبده الحادية عشرة ادعى قضاء دين الميت من ماله

عليه من مال نفسه حال غيبته مال  
 واداد الرجوع الثامنة ادعى  
 الاستحقاق صح



بعد بيع الزرة قبل قبض ثمنها الثانية عشر اذ عني ان زوج اليتيم امرأة  
 ودفعها مهرها من ماله وهي ميتة الكل في فتاوى القضاة من الوصايا  
 وذكرضا بطا وهو ان كل شيء كان مسلطا عليه فانه يصدر في  
 ومالا فلا وصي الكا كوصي الميت الا في مسائل الاولى لوصي الميت  
 ان يبيع من نفه ويشتري بنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر عند ان  
 حنيفه خلا فاليها واما وصي الكا فليس كذلك اتفاقا لانه كالوكيل  
 وهو لا يعقد بنفسه كذا في شرح المجمع من الوصايا الثانية اذا حضر  
 الكا فخصم بخلاف وصي الميت الثالثة اذ باع ثمن لا يقبل شهادته  
 لم يبيع بخلاف وصي الميت وبما في خلاصه وذكر في تجميع نجام اسواق  
 في رواية الاولى الرابعة لوصي الميت ان يوجب الصغير لحياطة الديار  
 وسائر الاعمال بخلاف وصي الكا كذا في القنية الخامسة ليس للقاضي  
 ان يقول وصي الميت العدل الكافي ولا عزل وصي الكا كافي القنية خلافا  
 لما في البيعة السادسة لا يملك وصي الكا القبض الا باذن متبدا  
 من الكا بعد الايصاء بخلاف وصي الميت كذا في خلاصه من المحاضر  
 والسجلات السابقة يعمل من الكا عن بعض التصرفات ولا يعمل الا  
 الميت كافي النجارة وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدمه  
 الثامنة وصي الكا اذا جعل وصيا عند موته لا يصير الثاني وصيا  
 بخلاف وصي الميت كذا في البيعة وفي خزانة وصي الكا كوصية اذا  
 كانت الوصية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق بين المرفوع في مرض  
 موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجارة الا في شرعه بالمنازعة  
 فانه نافذ من جميع المال كذا في وصايا الفناوي الصغيرى وضاها

لا يخلص

في تجميع نجام الكبير من الوصايا بخالفه وصورتها الزبيري  
 كتاب الغصب بان المريض اعاد من اجني والمنصوص عليه  
 انه اذا اجر باقل من اجر المثل فانه ينفذ من الجميع وقال الطرسوني  
 انها خالف القواعد وليس كما قال فان الاعارة والاجارة  
 بطلان بموته فلا اضرار على الورثة بعد موته للانفساخ وفي جوابه  
 لا ملك لهما فانهم اذا ابراء الوصي من ماله اليتيم ولم يجب بعقد  
 لم يبيع والاصح وضمن الا في مسئلة لو كانت الوصي عبد اليتيم ثم  
 ابراه من البذل لم يبيع كما في الثانية والمنقولي على الوقف كالوصي  
 كما في جامع الفصولين الاشارة من الناطق باطله في وصية  
 وغيرها الا في الاقضاء والافراء بالنسب والاسلام والكفر  
 كذا في السامع واختلفوا في وصية معتقل الثلث كما في المجمع  
 والفتوى على صحته ان دامت العقلة الى الموت والا بطلت  
 ليس للقاضي عزل الوصي العدل الكافي فان عزله كان جائزا انما  
 كما في المحيط واختلفوا في صحة عزله والاكثر على الصحة كما ذكره  
 ابن وهبان لكن يجب الافشاء بعدم صحة كما في جامع الفصولين  
 واما عزل فحاش من فواجب واما العاجز فيضم اليه او كما قد مناه  
 والعدل الكا لا يملك عزل نفسه ويجعل فيه شيان احدهما  
 ان يجعل الميت وصيا على ان يعزل نفسه متى شاء الثاني ان يعزل  
 وصيا على الميت فيترجمه القاضي فيخرجه كذا في الولوالجية وفي الحاشية  
 القاضي اذا اتهم الوصي لا يخرجه على قول ابي حنيفة رحمه الله واما  
 يضم اليه او قال ابو يوسف رحمه الله يخرجه وعليه الفتوى المعتق

مطل  
 الثالث من الناطق بالحق  
 في وصية وعزله

مطل  
 وصي العدل الكا لا يجوز عزله  
 وحمله فيه ان يدعى ذنباً على الميت  
 فيترجمه القاضي فيخرجه



في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعادته فلو اعتق عبده فيه  
 قتل مولاه خطأ فعليه قيمته بغير فسخ فيهما واحدة للاعتاق فيه  
 كونه وصية ولا وصية للقاتل واخى وهي الاقل من قيمته ومن  
 دية المقتول الجناية كالمكاتب اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن  
 السعاية لم تقبل بكافي شهادات الصغرى والمدبر بعد موت  
 مولاه كالمعتق في مرض فلو قتل في زمن سعادته خطأ كان  
 عليه الاقل عندهما الدية على عاقلة وهي من جنائيا للمخ وضريح ايضا  
 الكا في قول القسامة بان المذنب في المكاتب عنده مدبر مدينه عندهما  
 لذالومات وترك مدبر الامال غيره فقتل هذا المدبر رجلا خطأ فعليه ذبيحة  
 قيمته لو القتل عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية انتهى وعلى هذا ليس للمدبر ان  
 تزوج نفسها من سعادتها لان المكاتب لا تزوج نفسها وعندها الهاء لانها حرة  
 وقد اقيمت بر الله لا يقول وصي الميت الا في ثلث ما اذا ظهرت خيانه او تصرف مالا  
 يجوز عا لما اختار الواصي دينا على الميت وعجز عن اتيانه ولكن في هذه  
 يقول له اما ان تبري الميت او عزتك ولا ينصب وصيا مع وجوده  
 الا اذا غاب غيبة منقطعة او اقر لم يقر الدين كما في خزانة المالك  
 الوصي بيع شئ باقل من ثمن المثل فله كخط الوارث اذا تصدق  
 بالثلث الوصي به للفقراء وهناك وصي لم يجز وبأخذ الثلث مرة  
 اخى ويتصدق به كما في القنية الوصي يملك الا بصاء سواء كان  
 وصي الميت او القاتل منها كما في فخاينة الوصي اذا اخطأ مال الصغير  
 بماله لم يقض منها ايضا للوصي اطلاق غريم الميت من الجسر  
 ان كان معسرا لان كان موسرا لا يملك القاتل التصرف

زمن سعادته

الا في مسائل في مسئلة ما ان  
 اذا وصي ببيع عبده من فلاح  
 فلم يرضه الموصى به بثلث المثل

في مال اليتيم

منه

في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كما في بيع القنية  
 لا يقض الوصي ما التقه على وليه خزان اليتيم كما في فلاحه فالاسرى  
 فيه ومنهم من شرط ان القاتل يقبل بغير مطلقا كما في غضب اليتيم  
 القاضي اذا اقام فيما لغير الوصي لا ينزل الوصي وان اقامه مقام الاول  
 انزل كما في قنية الولو الجنيه اذ مات احد الوصيين اقام القاضي  
 لحي وصيا او ضم اليه خولا لا ينزل الا اذا وصي لهما بالتصدق بالثلث  
 فبعضها حيث شاء كذا في خزانة وفي الثاني خلاف الوصي اذا اراد عن  
 ما وجب بغيره ويضمن الا اذا اراد من مكانه عن بدل الكتابة  
 وكذا الوكيل والاب اللقب لا يملك لكن حايكا فليس لمن في حجره تعليم  
 لحيه كانه يبيع بها اللام ولا به اجارة ابنها ولو كان في حجره قال  
 وكذا لو كان حاكمه في تركه فلان كان وكيله بالحفظ لا غير ولو زاد شرا  
 وتبيع وكيله فيها ولو قال جئتكم وصيا في تركه فلان كان وصيا لكل  
 اذ اقام الوصي خرج الموصى عن ملكه او يرد فيه دخل في ملك الورثة كذا في  
 التهذيب الوصي الى رجل ثم اخرجها من مكان في ملكه كذا في التهذيب  
 قضى الوصي الدين ثم ظهر الموصى له حصته الا اذا قضى بامر القاتل انفق  
 الوصي على اليتيم من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل الاليتيم  
**كتاب الفرائض الميت** لا يملك بعد الموت الا اذا  
 نصب شيئا للصديق مات ففقط للصديق فيها بعد الموت فانه  
 يملكه ولو رث عنه تركه الزيلع من المكاتب العطاء لا يورث  
 كذا في صحيح الزبارة ذكره الزيلع في كتاب الولاء ان بنت المعتق  
 ترث المعتق في زمانها وكذا ما فضل بعد فرض احد الزوجين

الفلو م اذا بيان

ولو لم يدخل في ملكه احد حتى يقبل الموصى له  
 فيه دخل في ملكه صح



به عليه وكذا المال يكون للثب دغا وغراه الى النهاية بناء على  
 انه ليس في زمان ثابت مال لانهم لا يضعونه موضع كل ان  
 بورت وبورت الثلاثة الانبياء لا يورثون ولا يورثون وما  
 قبل من انه عليه الصلوة والسلام ورث خاتمة لم يصح وانما  
 وهبت مالها له في صحتها ولم يرث لانه ورثه ورثته المسلمون  
 ولحسن بورت ولا يورث كذا في آخر البيعة وفي الثالث نظر  
 بعلم تمامه في البيوع واختلفوا في وقت الارث فقال  
 مشايخ الواق في آخر خبر من اجزاء حيوة الموت وقال مشايخ  
 بل عند الموت وفائدة الاختلاف فيما لو قال الوارث لجارته  
 مورثة ان مات مولان فانت حرة فاعل الاول تعق لا على الثاني  
 في البيعة الارث بغير الاعيان وانما تعقق فيها مال لا يكرى  
 فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحد القذف والكساح لا يورث  
 وجس المسبوع والرهن بورت والوكالة والعوارض والودائع لا  
 تورث واختلفوا في خيار العيب فمنهم من قال بورت ومنهم  
 من منته للوارث ابتداء والدية تورث اتفاقا واختلفوا في  
 القصاص فذكر في الاصل انه تورث ومنهم من جعل للورثة  
 ابتداء ويجوز ان يقال لا يورث عنده خلافا لهما اخذ من مثله  
 لو برهن احد الورثة على القصاص والباقي عت فلا بد من اعادته  
 اذا حضر واعنده خلافا لهما كذا في آخر البيعة وانما خيار التبيين  
 فاتفقوا على انه يثبت للوارث ابتداء الحد كالاب الا في احد  
 عشر مثله خمس في الفريض ست في غير اما خمسة

كذا

فلاولى

**فلاولى** بحجة ام الاب لا ارث لهما مع الاب ولا تحت بالحد  
**الثانية** الاخوة لا يورثون اولاب يقطون بالاب ولا يقطون  
 بالجد على قولهما ويقطون به كالاب على قول الامام وعليه  
 الفتوى فالمخالفة على قولها خاصة **الثالثة** للام بنت ماسي  
 مع احد الزوجين والاب ولو كان مكان الاب جده فلا لام  
 ثلث جميع المال عند في حنيفه ومحمد بن خلاف قال لا يورث  
**الرابعة** لومات المعتق عن اب معتقة وابن معتقة  
 فلام السدس والثلث للابن في رواية ولو كان مكان جده  
 فلكل للابن في الرواية كلها على قول الامام رحمه الله **الخامسة** لو ترك  
 جده معتقة واخاه قال ابو حنيفة يخص بالولد وقال الولد  
 بينهما ولو كان مكان جده فالميراث كله اتفاقا **اما المسائل**  
**الاولى** فاربعة في الكتب المشروعة لو اوصى لاقرباه فلان  
 لا يدخل الاب ويدخل الجد في ظاهر الرواية وفي صدقة الفطر يجب  
 صدقة فطر الولد على ابيه الفنى دون جده ولو اعتق الاب  
 جده ولوله الى مواليد دون جده ويصير الصغير مسلما باسلام  
 ابيه دون جده **الخامسة** لومات وترك اولاد اصفار او مالا  
 قالوا لا للاب فهو كوصي الميت بخلاف جده **السادسة** في  
 ولاية الانكاح لو كان للصغير اخ وجده فعلى قول ابو يوسف هو  
 يشتركان وعلى قول الامام يخص جده ولو كان مكانه اب اختص  
 اتفاقا ثم زدت اخرى وهو انه اذا مات ابوه صارتهما  
 ولا يقوم جده مقام الاب لانه لا يرث عنه فمن ثلثان عشر



مسئلة ثم راي آخري في نفقات ثمانية لومات وترك اولادها  
 ولا مال له ولهم ام وجد اب فالنفقة عليها اثلاثا الثلث  
 على الام والثلثان على الجد انتهى ولو كان كالا اب كلها عليه كالا اب  
 لان اركة الام في نفقتهم فهي ثلاثة عشر كحد الفاسد من ذوي  
 الارحام ليس كالا اب الا على الابن النكاح مع العصباء ولا يملك  
 التفرق في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية ابن بنته لم يثبت  
 بلا نصديق وفي الميراث من دور الارحام الا في مسئلة ما اذا قبل  
 ولد بنته فانه لا يقبل به كاب الاب كما ذكره الزيلعي وحدود في  
 كتمان وصحة الميت كالا اب الا في مسائل لا يجوز اقراضه اتفاقا  
 ويجوز اقراض الاب في رواية الثانية يشترى ويبع لنفقة  
 بشرط خيرة التيمم وللاب ذلك بشرط ان لا يضار الثالث  
 للاب ان يقضي دينه من مال ولده بخلاف الوصي الرابعة للاب  
 الاكل من مال ولده عند الحاجة وللوصي بقدر عمله الخامسة  
 للاب ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصي السادسة  
 لا تقوم عبارة مقام عبادتين فاذا باع او اشترى لنفقة بشرط  
 فلا يدرم قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف الاب السابقة لا  
 على النكاح بخلاف الحد وفي نسخة بخلاف الاب السابعة للاب  
 يكون بخلاف الاب العاسية لا يودي من ماله صدقة فطرة بخلاف  
 الاب العائنة لا يخدمه بخلاف الاب الحادية عشرة  
 لا حضنة له بخلاف الاب الميت لا يرث الا في مسئلة ما اذا ضرب  
 بطن امرأة فالنفقة متبناة فان الزوجة برزها الجدين لتورث عنه كما في

كانت

في

جنايا المسوطة ولا يملك الميت الا في مسئلة ذكرنا في الصيد  
 ولا يضمن الا في مسئلة ما اذا حفر بئر بعد ما مات فوقع فيها ان  
 بعد موته كانت الدية على عاقلة وكو حفر بئر بعد ما عاقلة مولا  
 ثم مات العبد فوقع ان فيها فالدية على عاقلة المولى كما في الجنايا  
 ولو مات المتضمن في دارنا عن مال وورثة في دار حرب وقف  
 ماله حتى بعد موافاذا فموافا لا بد من بيته ولو اهل ذمة ولا بد ان  
 يقولوا لا نعلم وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كغسل ولا يقبل كتاب  
 ملكهم ولو ثبت انه كتابه كذا في مستامن فتح القدير قال الشيخ  
 عبد القادر في الطبقات في باب الهمزة احمد قال يجوز جاني في  
 كونه قال ابو العباس الناطقي راي بخط بعض مشايخنا  
 في رجل جعل لاحد بيته دار نصيب على ان لا يكون له بعد موت  
 الاب ميراث جاز وافق به الفقيه ابو جعفر محمد بن ابي اسحاق  
 اصحاب محمد بن شعاع البلخي وكل ذلك اصحاب احمد بن ابي  
 حادث وابو عمر والطبري انتهى والله اعلم بالصواب  
 ثم الفن الثاني وهو فن القوايد من الاشياء والتظاير  
 تملوه الفن الثالث وهو فن الجمع والفروق رحم  
 الله مؤلفه بمئة وكوته آمين بحمد سيد المرسلين  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم  
 الحمد لله على ما انعم والهمم وفتح من دقايق الخفايا وفهم  
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

تبعيد

مسئلة  
 مات المتضمن في دارنا  
 عن حال وورثة في دار حرب  
 وقف ماله



**و** هذا هو الفن الثالث من الاشياء والنظائر  
 وهو فن الجمع والفرق ونشرت فيه على احكام كثيرة دورها وفتح  
 بالفقيه **الحاشي** احكام الناسي والجاهل والمكره واحكام  
 الصبيان والعبد والسكران والاعمى واحكام الحمل وفديتها  
 في الفوائد من كتاب البيع والاحكام الاربعة الاقتصار والا  
 والتبيين والانتداب وحكم النقود من ما تبين وما لا تبين  
 وبيان جريان احدهما مكان الاخر وبيان حكم التناظر هل  
 يعود اولا وما فرغ على ذلك وبيان ان النائب يملك ما لا يملك  
 الاصيل وبيان ما يقبل الاستقاط من حقوق وما لا يقبل وبيان  
 ان الوثوق كالجيا في بعض دون بعض واحكام النائم واحكام  
 المحنون واحكام المعتق وبيان ما يعتبر فيه المعنى دون اللفظ  
 وعلم احكام الانثى احكام الجن احكام الزنى احكام المحارم احكام  
 عيبوبة الحنفية احكام العقوبة احكام الفسخ احكام الكفارة  
 احكام الاشارة القول في الملك القول في الدين واحكام القو  
 في مثل المثل واجرة المثل ومهر المثل القول في شرط التعليق  
 القول في التسوف وفي احكام المسجد وحكم ديوم الجمعة **احكام**  
**الناسي** وحد النسيان في التحريم بانه عدم تذكر الشيء وقت  
 حاجته اليه واختلفوا في الفرق بين التسهو والنسيان التسهو  
 انها منه اذ كان وانفق العلماء على انه مسقط للائم مطلقا  
 للمحدث الحسن ان الله تعالى وضع عن امتي الخطاء والنسيان وما  
 استكرهوا عليه قال الاصوليون انه من باب ترك الحقيقة بدلا

احكام الحنفية

على الكلام

على الكلام لان غيب الخطاء واخويه غير مرفوع فالمراد حكمها وهو الوضوء  
 الاخرى وهو المائم ودينوى وهو الفاد والحكمان مختلفان فصار  
 المائم بعد كونه مجازا مشتركا فلا يقع اما عندنا فلان المشترك  
 لا عموم له واما الثاني فلان المجاز لا عموم له فاذا ثبت الاخرى  
 اجماعا لم يثبت الاخرى كذا في التقييد وتامم في شرحنا على المنار  
 واما الحكم الدينوى فان وقع في ترك ما مقرر لم يقطعه بل يجب  
 تداركه ولا يحصل الثواب المترتب عليه او فعل منهى عنه فان  
 اوجب عقوبة كان شبهة في اسقاطها من نسي صلوته او صوما  
 او تحا او زكوة او كفارة او نذرا وجب قضاءه بلا خلاف وكذا  
 لو وقف بغير عرفة غلطا يجب القضاء اتفاقا **ومنها** من صلى  
 بجماعة مانعة ناسيا او نسي ركعا من اركان الصلوة او يتيقن  
 خطاءه في الاجتهاد في الماء والنوب ووقت الصلوة والصوم  
 او نسي نية الصوم او تكلم في الصلوة ناسيا وقما سقط حكمه  
 في النسيان لو اكل او شرب ناسيا في الصوم او جامع لم يبطل  
 او اكل ناسيا في الصلوة لم تبطل ولو سلم ناسيا في الصلوة الربا  
 على رأس الركعتين والناسي والعامد في اليمين سواء وكذا في  
 الطلاق لو قال زوجتي طالق ناسيا ان له زوجة وكذا في الفكاك  
 وكذا في مخطورات الاحرام وقد جعل له اصلا في التحرير فقال  
 انه ان كان مع مذكرة ولا داعي له كالمصلي لم يقطع تقصيره  
 بخلاف سلامه في التعدة او لامعه مع داع كالمصلي لم يقطع  
 اولا ولا فادى كترك الذابح التسمية انتهى ومن مسائل النسيان

بل بيا

في



لنسى المديون الدين حتى مات فان كان ممن يسع او قرض لم  
يؤخذ به وان كان غنيا بواحدة كذا في كتابه **وسننا** لو علم  
الوصي بان المواريث بوضايا لكنه نسي مقدارها وحكمه في  
وضايا خزانة المقتنين **واما الحمل** لتحقيقه عدم العلم  
بما من شأنه فان اختار المقتني هو المراء بالشعور بالشيء على  
خلاف ما هو به والآن بيطر وهو المراء بعد الشعور **واق**  
على ما ذكره الأصوليون في كتاب المنار **الربعة** حمل باطل لا يصح  
عذرا في الاخرة كحمل الكافر بصفات الله تعالى واحكام الاخرة  
وحمل صاحب الهوى وحمل الباغي حتى يضمن مال العادل اذا  
التمس وحمل من خالف في اجتهاده الكتاب السنة كالفتوى  
يسع اموات الاولاد والثاني الحمل في موضع الاجتهاد الصحيح  
ادنى موضع الشبهة وانه يصلح عذرا وشبهة كالحمل اذا  
افطر على ظن انها فطرة وتكن زنى بجارية والده اوردت حجة  
على ظن انها تحل له والثالث الحمل في دار محراب من مسلم  
لم يهاجر وانه عذرا ويحق به حمل الشفيع وحمل الامة بالاعتقاد  
وحمل الكون بكمال الوقي وحمل الوكيل والمأذون بالاطلاق  
وضده انتهى **فما فرقوا بين العلم والحمل** لو قال ان لم  
اقبل فلانا فلذا وهو ميت ان علمه حثت والآلا كذا في  
الكثرة وقالوا لو تعلم الامة بان لها خيار العتق لا يبطل بكونه  
ولو لم تعلم الصيغة بخيار السلوع بطل وقالوا الاستنام جارية  
منقبة او ثوبا ملفوفا فظهر انه ملكه بعد الكشف قيل

فان قارن  
اعتقاد القبض  
بمكتبة  
فان قارن  
اعتقاد القبض  
بمكتبة

شكوك

بعد اذا

يعزروا اذا ادعاه للحمل في موضع الخفاء وقبل لا والمعلم الاول  
وقالوا بعذر الوارث والوصي والمنولي بالتناقض للحمل وقالوا  
اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث قبله نسمع فاذا برهنه  
استردت البدل للحمل في محله ولو قبل الكتابة فادرك البدل  
ثم ادعى الاعناق قبله نسمع وبستره اذا برهن وقالوا اذا  
باع الوصي او الاب ثم ادعاه وفع بعين فاحش وقال لم اعلم  
بقبل وقالوا في باب الرضاع ولا يضر التناقض في كرية والنسب  
والطلاق كما افحصه في البحر من باب المتفرقات ان الحمل معتبر  
عند الدفع الفاد فلا ضمان على الكسرة لو حملت ان الارضاع  
مفسد كما في الهداية وفي خلاصة اذا تكلم بكلمة الكفر جاحدا  
قال بعضهم لا يكفر وعامتهم على انه يكفر ولا يعذر انتهى وفي اخر  
الشيعة ظن لحمله ان ما فعله من المخطورات حلاله فان كان  
تعالى يعلم من ذين النبي صلى الله عليه وسلم ضرورة كبره والآلا وقالوا  
في باب خيار الوثبة لو اشترى مكانا رآه ولم يتغير فلا خيار له  
الا اذا كان لا يعلم انه عربى لعدم رضائه كذا في الهداية وقالوا  
في كتاب الغصب ان الحمل يكون مال الغير يدفع الالم لا الضمان  
وفي اقوال الشيعة شغل علي بن احمد عن رجل اقتران عليه لفلان  
خطة من سلم عقدها به بزمانم انه بعد ذلك قال سلت النعمان  
عن العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب على شيء والمعمود في  
الحمل هل يواخذ باقراره فقال لا سقط عنه الحق بدعوى الحمل  
انتهى وقال قبله اذا اقتر بالطلاق الثلاث على ظن صدق المفتي



بالوقع ثم بين خطأه بأفشاء الامل لم يقع ديانته ولا يقصد  
 في الحكم ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجز البيع ولو باع الوكيل  
 قبل العلم بالافشاء جاز ولو باع ملكا بغير علم بموته ثم علم  
 جاز وكذا لو باع كذا مال ابنه ولم يعلم بموته نفذ على الصغير مقتضى  
 بيع الوارث انه لو زوج أمة ابنه ثم بان ميتا نفذ ولو باعه  
 على انه ابن فبان راجعا يعني ان ينفذ **وما فرقوا بين**  
**العلم والجعل** ما في وكالة الثانية الوكيل بقضاء الدين اذا دفعه الى  
 الطالب بعد ما وهب الدين من المديون قالوا ان علم الوكيل  
 بالهبة ضمن والافلا ولو دفع الى الطالب بعد رده قالوا ان علم  
 الوكيل بطريق الفقه ان الدفع الى الطالب بعد رده لا يجوز  
 ضمن ما دفعه والا لا ولو دفع بعد ما دفع الموكل ضمن الى يوسف  
 الفرق بين العلم والجعل والمذهب الضمان مطلقا كما لم يتفاد  
 اذا اذن كل منهما لصاحبه بآذ الزكاة فادى احدهما عن نفسه  
 وصاحبه ثم ادى الثاني عن نفسه وعن صاحبه فانه يضمن مطلقا  
 والمأمور بقضاء الدين اذا ادق الاقر بنفسي ثم قضى المأمور  
 فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء الموكل قالوا هذا على قولهما اما  
 على قول يضمن على كل حال ولو اجاز الوارث الوصية ولم يعلموا  
 اوصى به لم يصح جازتهم كذا في وصايا بني امية وفي وكالة الهبة  
 او رجلا يبيع غلامه بمائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم  
 الموكل بمبايعه فقال المأمور بعت الغلام فقال اجرت  
 جاز البيع وكذا في النكاح وان قال قد اجرت ما اترك به لم

ما في حاشية الورثة الوصية ولم  
 يفتوا ما اوصى به لم يصح اجازتهم

بخلافه

لم يجز ان يبي في وكالة الولويج اذا غنى بعض الورثة من القاتل  
 عما تم قتل الباقي ان علم ان غفوا البعض بقط القصاص  
 انقض منه والافلا لان هذا مما يشكل على الناس انتهى وفي حاشية  
 الفضولين وكله يقبض دينه فقبضه بعد ابراء الطالب  
 ولم يعلم فملك في يده لم يضمن وللدافع تضمين الموكل ولو وكل  
 ببيع عبد فباعه بعد موته غير عالم وقبض الثمن وهلك في يده  
 لم يضمن ولا ضمان على الموكل انتهى **احكام الاكرام** مذكورة في اخر  
 المنار وهي شهيرة في الفروع تركناها قصد **احكام الصبيان**  
 هو جنس ما دام في بطن امة فاذا انفصل ذكر او فطنت وبقي  
 رجلا تخاف انه الموارث الى البلوغ فغلام الى تسع عشرة فشابا  
 الى اربع وثلاثين فكل الى احد وخمسين فشيخ الى اربعة وخمسين  
 في اللغة وفي الشرع يسمى غلاما الى البلوغ وبعد شابا وفتى  
 الى ثلثين فكل الى اربعين فشيخ وتمامه في ايمان النيران فلا يكلف  
 عليه شيء من العبادات حتى الزكاة عند ولا شيء من المنزيات فلا حد  
 لوفصل سائرهما ولا قصاص عليه وعمر خطاه واما الامانة تعالى  
 فحق الحرر ومنسحق فخر الاسلام من العبادات الايمان فاشت اصل  
 وجوبه في الصبي بسببه حدث العالم لا الاداء فاذا اسلم عاقلا  
 وقع فريضا فلا يجب تحريمه بالانكاح الزكاة بعد الب  
 ونفاه خمس الائمة لعدم حكمه ولو اداه وقع فريضا لان عدم الوجوب  
 كان لعدم حكمه فاذا وجد وجد والاول اوجه انتهى واختلفوا  
 في وجوب صدقة الفطر في ماله والاشحية والمعتق الوجوب فتوة

في احكام الصبيان

الى اخره



بها الولي وبزكها ولا يتصدق بشئ من لها فبطل منه وبتباع  
 بالكا ما يتقى عنه وانفقوا على وجوب العشر والخراج في ارضه  
 ونحو وجوب نفقة زوجته وعياله وفراشه كالبالغ وعلى بطلان  
 عبادته بفعل ما يفد من نحو كلام في الصلوة واكل في الصوم  
 وجماع في الحج قبل الوقوف لكن لا دم عليه فعل مخطو او اجماع  
 ولا تنقض طهراته بالقرقرة في صلوة وان ابطلت الصلوة  
 ونقض عبادته وان لم يجب عليه واختلفوا في ثوابها والمعمد  
 انه له وللمعلم ثواب التعليم وكذا جميع حسنة ولا تنقض المنة  
 واختلفوا في صحتها في التزويج والمعمد عدمها وجب سحر  
 السلاوة على سامعها من صبي وقيل لا يترفع عقده يحصل فضيلة  
 الجماعة بصلوة مع واحد الا في الجمعة فلا يصح بثلاثة هو منهم ليس  
 هو من اهل الولايات فلا يلى الا كالحاج ولا القضاء ولا الشهادة  
 لكن لو خطب باذن السلطان وصلى بالغ جاز وبصح سلطنة  
 ظاهر اقال النرازة مات السلطان وانقضت الرقبة على سلطنة  
 ابن صغيره ينبغي ان ينفذ امور التقليد على دال ويقدر هذا السلطان  
 نفسه بتعالين السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي  
 الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة من الاولانية له  
 انترى ويصلح وصيا وناظرا بغيره مكانه بالغ الى بلوغه كخاف  
 منظومة ابن وهبان من الوصايا وفي الاسعاف وفي المتنقط و  
 لا يصح حضرة الصبي الا ان يكون ما ذكرناه في خصوصه وهو كالبالغ في  
 لو اقصى الوضوء الا القرقرة ويقع اذانه مع الكراهية كخاف الجمع

اذا كانا  
 من ثلثيها  
 الذينة فقط  
 الاذن واما في ما ذكره في صفة  
 وعلا بغيره  
 الرواية وان كان المانع افضل  
 في اذن الصبي المانع في ظاهر  
 لكن في صريح الرواية انه لا كراهية

وشراؤها لا توصف بالوجوب في حقه واما فرض الكفاية فهل  
 يسقط بفعله فعلا او يقبل روايته ونقض الاجازة له ويقبل قوله  
 في الهدية والاذن يمنع من مس المصحف ومنع الصبي المطلقة  
 او المتوفى منها زوجها من التزوج الى انقضاء العدة ولا نقول  
 بوجوبها عليها على المعتمد ويقع امانه ولا يراوى الا باذن وليه  
 وتجب اذن النكاح والطفل مكروه قياسا ولا بأس به استحسانا  
 كما في المتنقط واذا اهدى للصبي شئ وعلم انه له فليس للوالدين  
 الاكل منه لغير حاجة كما في المتنقط ويقع لو كره اذا كان يعقل  
 العقد ويقضه ولو محجورا ولا يجمع الحقوق اليه في نحو بيع كل  
 لموكة وكذا في دفع الزكاة والاعتبار لنية الموكل ويعمل بقول المخير  
 في المعاملة كهدية ونحوها وفي المتنقط ولا يصح الخضومة من  
 الصبي الا ان يكون ما ذكرناه من ويحصل بوطئه التحليل للمطلقة  
 ثلثا اذا كان مراهقا تحرك الله ويغترى النساء وتلك  
 المال بالاستيلاء على المباح كالبالغ والتقاطه كالتقاط البالغ  
 ويجب رد سلام ويصح اسلام وردته ولا يقبل لو ارتد بعد  
 اسلامه صغيرا او تبعا وتخل ذبحته بشرط ان يعقل التسمية و  
 يضبطها بان يعلم ان لكل لا يحصل الا بها كذا في الكافي وبوكل  
 الصبي برميده اذا سمى ليس كالبالغ في النظر الى الاجنحة وكذا  
 بها فيجوز له الدخول على النساء الى خمسة عشر سنة كما في المتنقط  
 ولا يقع طلاقه وعنفه الاحكام في مسائل ذكرناها في النوع الثاني  
 من الفوائد في الطلاق والحج عليه في الاقوال كلها لافي الافعال



فيضمن ما اتلفه الآ في مسائل ذكرنا في الفوائد في الجور وشت  
 حمة المصاهرة بوطنه ان كان ممن يشترى النساء والآفلا وثبت  
 ايضا بوطن الصبي المشتراة وهي بنت سبع سنين على المختار  
 ولا يدخل الصبي في القسامة والعاقلة وان وجد قبل في داره  
 فالدية على عاقلة كافي الصغرى ولا جنة عليه ولا يدخل في غرامة  
 السلطنة كما في قسمة الولوالجيه ولا يؤخذ صبي اهل الذمة  
 بالتميز عن صبي المسلمين كما في الكف ولا شئ على صبيان  
 بني تغلب ولا يقتل ولا يكره ان اذ لم يقتل ولو قتل مجاهد  
 بعد قول الامام من قتل قبل فله سلبه لم يستحق السلب الا  
 اذا قاتل ويدخل الصبي تحت قوله من قتل قبل فله سلبه فاذا  
 قتل الصبي استحق سلب مقتوله لقول الزبير يدخل فيه كل  
 من استحق الغنيمة سرهما او رضيا انتهى وفي الكنتران الصبي من  
 يوضح له اذا قاتل ولو قال السلطان لصبي اذا دركت فصيل  
 بالناس الحق جاز وفي البرارية فالسلطان والوالي اذا كانا  
 بالغ فبلغ جياج الى تعبد جديدا انتهى ولا تنفذ بينه ولو  
 كان ما ذونا قباع فوجد المشتري به عيبا لا يحل له حتى يترك  
 كافي العدة ولو ادعى على صبي محجور ولائته له لا يحضر الى  
 باب القالة لو حلف فشكل لا يقضي عليه كذا في العدة ويقام  
 التعزير عليه تأديبا وتوقف عقوده المترددة بين النفع  
 والضرب على اجازة ويقع قبضه الهبة ولا توقف من احواله  
 ما يخص ظرارا ومنه اقراضه واستقراضه لو محجورا

في بيعه من قبله

لا لو كان ما ذونا وكفالة باطله ولو غلبه وصيته وعنده  
 مطلقا وقد جمع العادى في فضوله احكام الصبيان فمن اراد  
 الاطلاع على كثرة فروعهما وحسن تقريرها واستيعابها وعلما  
 نعم الله علينا فيما تقصده من جمع المتفرق فليستظر ما ذكره  
 العادى وقد ذكر العادى ما يكون به بالغائما يتعلق به ترك  
 قصد التضرر بهم به في كتاب المحرر وكتابنا هذا ان شاء الله  
 كتاب المفردات المتنقطات والقبية التي لا تشتري بحوز  
 الغرماء بغير محرم ولا يضمن الصبي بالغصب فلو غصب صبي  
 فان غنمه لم يضمنه الا اذا نقله الى مسبعة او مكان الوباء  
 او اتمها **قد سئل** عن من اخذ ابن انسان صغيرا اخرجه  
 من البلد هل يلزمه احضاره على ابيه **واجبت** بما في الخاتمة  
 رجل غصب صبي اخر اقباب الصبي من يده فان الغاصب  
 يجسر حتى يحى بالصبي او يعلم انه مات انتهى ولو خذعه حتى  
 اخذه برضاه لم يفرق من ما في الخاتمة لانه ما غصبه لانه لا خذ  
 فهو اذ في المتنقط من النكاح وعن محمد رحمه الله فيمن خدع  
 بنت رجل او امراته واخرجها من منزله قال احب اباها حتى  
 ياتي بها او يعلم موتها انتهى وقطع طرف صبي لم يعلم ضيمته  
 فيه حكمة عدل لاديه ولو دفع سكين الى صبي فقتل نفسه  
 لم يضمن الدافع وان قتل غيره فالدية على عاقلة الصبي ورجوعه  
 بها على الدافع وكذا لو امر صبي بقتل انسان فقتله ولو  
 امر صبي بالوقوع من شجرة فوقع ضمن دية ولو ارسله في



حاجة فحطت ضمة وكذا الوارد بصعود شجرة لنقض عمره  
 فوقع وكذا الوارد بكسر كطب كذا في الخائنه وفيها ايضا صبي  
 ابن سبع سنين سقط من سطح او غرق فيما قال بعضهم لاشي  
 على الوالد ان لا تمن بحفظ نفسه وان كان لا يعقل واصغر سنا  
 قالوا يكون على الوالد ان او على من كان الصبي في حجره الكفا لترك  
 لحفظ قال بعضهم ليس على الوالد شي الا الاستغفار وهو الصحيح  
 الا ان يعط من يديه ففعله الكفاة ولو حمل صبي على دابة وقال  
 امسك بالي وهو واقفة فسقط ومات كان على عاقلة الذي حمله  
 الدية مطلقا وان سب الصبي الا ان يكون الصبي لا يسكن عليها  
 فهدر ولو كان الرجل راكباً تحمل صبياً معه فقتلت الدابة انما  
 فان كان الصبي لا يسكن فالدية على عاقلة الرجل فقط والا  
 فاعاقلة الصبي وانتهى ولو اسلم صبي كوزاً من حوض ثم صب فيه  
 لم يجل لاجل ان يشرب منه ولا يجوز للولي الباس بحرق الذهب  
 ولا ان يعقبه خمر او لا ان يجله للبول والغايه مستقبلاً او  
 مستديراً ولا ان يخضب بده او رجله بالخنا وفي الملتقط زوج  
 ابنته من رجل وذهبت ولا تدرى لا تجبر زوجها على الطلق انتهى  
**احكام السكران** هو مكلف لقوله تعالى لا تقربوا الصلوة  
 وانتم سكارى او نهائم حال سكرهم فان كان السكر من محرم  
 فالسكران منه هو مكلف وان كان من مباح فلا فهو كالنقي  
 عليه لا يقع طلاقه واختلف النقي فيما اذا سكرها او  
 مضطراً فطلق وقد من في الفوايد انه من محرم كالصاحي الا

الدية فاو طلت انما  
 فقتله فالدية على عاقلة  
 الصبي

خاطبهم

في ثلاث المردة والافرار بالحدود والاشهاد على شهادة  
 نفسه وزدت على الثلاثة ترفع الصغرة والصغيرة باقل من  
 المثال بالكر فانه لا ينفذ **منها** الوكيل بالطلاق صاحب اذا سكر  
 فطلق لم يقع **منها** الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله  
**ومنها** غضب من صاح ورده عليه وهو سكران وهي مفضول  
 العاهر فهو كالصبي الا في سبع فهو اخذ باقواله وافعاله واختلف  
 النقي فيما اذا سكر من الاشربة المتخذة من محبوب او العسل والقوى  
 على انه سكر من محرم فيقع طلاقه وعقابه ولو زال عقله بالنج لم يقع  
 وعن الامام رحمه الله انه ان كان يعلم انه يخرج حين شرب يقع والا  
 فلا وصرحوا بكراهة اذان السكران واستحباب اعادته و  
 ينبغي ان لا يقع اذانه كالمجنون واما صومه في رمضان فلا يكال  
 انه ان صح قبل خروج وقت النية انه يصح منه اذا نوى لانا لا نرى  
 التيب فيها واذا خرج وقتها قبل صحوه اثم وقضى ولا يبطل  
 الاغتكاف بكونه يصح وقوفه بعرفات كالنقي عليه لعدم اشتراط  
 النية فيه واختلف في حد السكران وقيل لم لا يعرف الارض  
 من السماء والرجل من المرأة وبه قال امام الاعظم وقيل من في  
 كلامه اختلاط وهذيان وهو قولهما وبه اخذ اكثر المشايخ و  
 المعترف في حد السكران في حد حرمة ما قالاه احبنا طاعة الحرمان  
 واختلف في حده والقوى على قولهما في انتفاض الطهارة به في يمينه  
 ان لا يسكر كاشياه في شرب الكثرة **تنبيه** قولهم ان السكر  
 من مباح كالانعام يستثنى منه سقوط القضاء فانه لا يسقط

ولو زال عقله بالنج لم يقع طلاقه  
 وحاشا ان كان يعلم انه يخرج  
 حين شرب يقع  
 ولو زال عقله بالنج لم يقع طلاقه  
 وحاشا ان كان يعلم انه يخرج  
 حين شرب يقع



عنه وان كان اكثر من يوم وليلة لانه يصنع كذا في المحيط انتهى  
**احكام العبد** لاجمة عليه ولا عيد ولا شرف  
ولا اذان ولا اقامة ولا حج ولا غرة وغورنها كالحق ولا زاد  
البعطن والظفر وحرم نظر غير محرم الى عورتها فقط وما عداها  
ان اشترى ولا يجوز كونه شاهدا ولا فريضة ولا عاشر  
ولا قاسما ولا مقوما ولا كاتب حكم ولا امينا الى كم ولا اماما  
اعظم ولا قاضيا ولا ويا في نكاح او قود ولا يلى امرأ عاتما الا ان  
عن الامام الاعظم فله نصب القناية عن السلطان ولو حكم  
بنفسه لم يصح ولو اذن لعبد به بالقضاء فقصي بعد عتقه جاز  
بلا تحديد اذن ولا وصيا الا اذا كان عبد الموصى والورثة صفار  
عند الامام الاعظم رجلا لله ولا عليك وان ملكه سيده ولا زكوة  
عليه ولا فطرة وانما هي على مولاه ان كان للمخزومة ولا الضحية ولا  
هدية عليه ولا يكو الا بالصوم ولا يصوم غير فرض الا باذن  
السيد ولا فريضة وجب باجابه وكذا الاعتكاف والحج والعمرة  
ولا ينفذ قواره بمال ما ذونا او مكانا الا باذن مولاه الا اذا  
اقوالا ذونا بما في يده ولو بعد حجه وكذا اقراره بجمانة موجبة  
للدفع او الفداء غير صحيح بخلافه بخلافه او قود ولا ينفذ بغير وجه  
نفسه ويجبر عليه ويجعل صداقا ويكون نذرا ورهنا ولا يبرئ  
ولا يورث ولا يرضع كفالته حاله الا باذن سيده ولا دية  
في قتله وقمته فائمة مقامها كالا بعضا ولا تليفها ولا عاقلة  
له ولا هو منهم وحده النصف ولا احصائه وجنابته متعلقة

الدين

من النسيئة

برقبته كدبته ولا نسهم منهم وحده النصف له وانما يرضح له  
ان قاتل ويباع في دينه ويدفع في جنابته ان لم يفده سيده  
ونكح اشقيق ولا يشترى له مطلقا وطلاقها شتان وعدتها  
حيضتان ونصف المقدر ولا ينفقها ولا تنكح قوة ويقع  
عتقه عن الكفارة ولا يحد فاذنه وانما يغزو وقسمها على النصف  
من قسم لحره ومهرها لعقدها ولا يلحق ولد مولاه الا بدعوة  
ولو اقربوطها والاملاء الامة المنكوجة شران ولا خادم لها ولو  
جميلة ولا يجب نفقتها الا بالبتونة ولا توطأ الا بعد الاستبراء  
بخلاف لحره ولا حصر لعدد السراى ويجوز جمعهن في مكان  
بدون الرضا ولاظهار ولا ايلاد من امته ولا مطالب لها اذا كان  
مولاه عتقا ولا احصائه لا قارب بل سيده ولا قصاص بينه  
وبين حره الا اطراف بخلاف النفس ويجب الحكومة بحلق لحينه  
وداؤه ورضاع مولاه بخلاف لحره ولا ينزوح الا باذن مولاه  
ومهره متعلق برقبته كالدين ويباع في نفقة زوجته ولا يجب  
عليه نفقة ولده ولا نفقة لها الا بالبتونة ولا تسمع الدعوى  
والشهادة عليه الا بحضور سيده ولا يجس في دينه ولا يملك الكفار  
بالاستيلاء ولا يرضع تصادق العبد والامة على النكاح الا للسيين  
فقبل العتمة بخلاف الحرين كما في التناحر خائنه واعتاقه باطل  
ولو معلقا بما يملكه بعد عتقه وكذا وصيته وهبته وصدقته  
وبشره الا اذا اهدى السيد من الماذون والمخامة اليسيرة  
منه والاذن في القول الى مولاه وهو المطالب لزوجها العتق

اي بالبتونة

ولو تزوج - واذ لم يقدر على الوضوء  
الا بيمين فمضى السيدان  
بمخلاف الحر صح



والمحبوب بالتفريق وليس مضمنا للصدقة الواجبة الا اذا كان مولا  
 فقهر او كان مكانا ولا يحمل عنه مولاة مؤنة الادم احضار عن امر  
 ثا دون فيه ولا يرفع الحقوق اليه لو كيد لا محجورا ولا يرفع عليه ولا  
 يدخل في القسمة ووطي احدى الامتين بيان للعنف المبرم بخلاف  
 ووطي احد المرأتين لا يكون بيان في الطلاق المبرم وآمره عبده بالطلاق  
 شئ موجب للضمان على الاو مطلقا بخلاف نحو الا اذا كان سلطانا  
 ويضمن بالغصب بخلاف نحو ولو صغير ولا يصح وقفه وعقد مؤق  
 على اجارة مولاة ونحوه في الامة في العدة وكل سفرها بغير حرم  
 ولا حق له في بيت المال ولا يؤخذ بالتبعية لو كان عبد زمني  
 ولا يصح الوقف على عبد نفسه او امته عند محمد رحمه الله الا المذنب  
 وآم الولد ولم ارحم التقاطه واستلانه على المباح وينبغي في  
 النكاح ان يملكه مولاة اخذته قولهم لو ردتها فاعل لمولاة ونحوه  
 مولاة على الصحيح ولا يجد محمدنا ومن نعم الله على عبده يتسبر  
 جميعا من محالها ولم اذها مجموعة ولا حوله ولا قوة الا بالام  
 اللهم افتح لنا من رحمتك الانوار شيئا **احكام الاعم**  
 هو كالصبر الا في مسائل منها الاحكام عليه والجمعة والجماعة  
 والاحكام وان وجد فائدا ولا يصلح للشهادة مطلقا على المعقود والقفا  
 والامانة العظمى ولا دية في عينة والمما الواجب الحكوة وتكراما  
 الا ان يكون اعلم القوم ولا يصح عتقه عن كفارة ولم اذ حكم  
 زكوة وصيده وحضائنه ورؤية لما اشتره بالوصف وينبغي ان  
 ان يكره نكحه واما حضائنه فان امكنه حفظ المحضون كاهللا

وامر عبد الغير بالتوقف مال غيره  
 مولاة موجب للضمان صح  
 عن البيت

كتاب النكاح

والا فلا

والا فلا ويصلح ناظرا ووصيا والثانية في منطومة ابن وهب  
 والاولى في اوقاف هلال كما في الاسعاف **الاحكام الاربعة**  
 قال في المستصفى الاحكام ثبت بطريق اربعة **الاقتصار** كما اذا  
 انشاء الطلاق او العناق وله نظائر **والاستنسا** وهو ما ليس  
 بعله كما اذا علق الطلاق او العناق بالشرط فعند وجود الشرط  
 ينقلب ما ليس بعله غلة **والاستنسا** وهو ان ثبت في محال  
 ثم يستند وهو دايرون بين التبيين والاقتصار وذلك كما للمضيقات  
 ملك عند اداء الضمان مستند الى وقت وجود السب كالنفساء  
 فانه يحل الزكوة عند تمام محول مستند الى وقت وجوده وكطهرها  
 المستحاضة والمتبتم ينتقض عند خروج الوقت ورؤية الماء  
 مستند الى وقت محدث ولهذا قلنا لا يجوز المسح لهما **وتبيين**  
 وهو ان يظهر في محال ان يحكم كان ثابتا من قبل مثل ان يقول  
 في اليوم ان كان ربي في الدار فانت طالق وتبين في الغد  
 وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه  
 وكذا اذا قال لامرأة اذا حضت فانت طالق فوات الدم لا  
 يعقضي بوقوع الطلاق ما لم يمتد ثلاثة ايام فاذا تم ثلاثة ايام  
 حكمنا بوقوع الطلاق من حين حاضت والفرق بين التبيين  
 والاستنسا وان في التبيين يمكن ان يطلع عليه العباد وفي الاستنسا  
 لا يمكن وفي الحضر يمكن الاطلاع بشق البطن فيعلم انه من الرحم  
 وكذا بشرط المحكية في الاستنسا دون التبيين وكذا الاستنسا  
 يظهر اثره في الغلام دون المتلاش واثرا التبيين يظهر منهما فلو



قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر لم تطلق حتى يموت  
فلان بعد اليقين بشهر فان مات تمام الشهر طلقت مستند  
الى قول الشهر فتعبر العدة اوله ولو وطئها في الشهر صار  
مراجعا لو كان الطلاق رجعيا ودم العقر لو كان بابنا  
ويرد الزوج بدل الخلع اليها لو خالعهما في خلافه ثم مات فلان  
ولو مات فلان بعد العدة بان كانت بالوضع او لم يجز  
العدة لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم محل فبهذا  
بين انه فيها بطريق الاستناد لا بطريق التبين وهو  
الصحيح ولو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتضا  
على القدر المستند انتهى والفرق بينهما في المصنف قد فوج  
الكتاب في الفرق على الاستناد تنوع مسائل فلتراجع فيها  
**احكام النكاح ما يتعين فيه وما لا يتعين** لا يتعين  
في المعاوضات في تعيينه في العقد الفاسد روايتا ورجح بعض  
تفصيلا بان ما فسد من اصله يتعين فيه لا فيما انتقص  
بعد صحته والصحيح تعيينه في التصرف بعد فسادها وبعد  
هلاك المبيع وفي الدين المشترك فيؤخر برده بصف ما يقض  
على شركه وفيما اذا تبين بطلان الغضاء فلو ادعى على اخر  
مالا واخذه ثم اقر انه لم يكن له على خصمه حق فعل المدعى رد  
عين ما قبض ما دام قائما ولا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق  
قبل الدخول فيرد مثل بصفه ولذا لو فارقته ولو نكحها  
حاليا عندا ولا يتعين في النذر والوكالة قبل التسليم واما

في ثمانية وفي وكالة الشاة اعلم ان عدم  
تعيين الدار لهم والذات يخرج

بعد فالعامة كذلك ويتعين في الامانات والهبة والصدقة و  
الشركة والمضاربة والغصب وتماثل في فصول العاود وكسنا  
في سوع الشرح جوبان الدراهم مجرى الذباير في حق الاستحقاق  
لا غير فانها يتعينان تحت اوقار ووصفا بالاتفاق وبه صرح  
الامام العتقا في شرح الحامع الصغير **ما يقبل الاستيفاء من حقوق**  
**وما لا يقبل** **وتبين ان النكاح لا يعود** لو قال وارث تركت حتى لم يبطل  
حقه اذا الملك لا يبطل بالترك وحتى يبطل به حتى لو ان احد الغايبين  
قال قبل القسمة تركت حتى يبطل حقه وكذا لو قال المتهن تركت حتى  
في حسن الرهن يبطل كذا في جامع المصنفين وفصول العاود وظاهره  
ان كل حق يقطع بالاستقاطا هو ايضا ظاهر ما في ثمانية من الترتيب  
ولفظها رجل له مسيل ما في دار غيره فباع صاحب الدار داره  
مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يضرب  
بذلك في الثمن فان كان له حق احوال المأذون الرقبة لاشي له من  
الثمن ولا يسيل له على المسيل بعد ذلك كرجل اوصى بوجله كسني  
داره فمات الموصي وباع الوارث الدار ورضي به الموصي له جاز  
البيع وبطل كسناه ولو لم يبع صاحب الدار داره ولكن قال  
صاحب المسيل بطلت حتى في المسيل فان كان له حق احوال المأذون  
الرقبة يبطل حقه قياسا ذلك على حق الكسني وان كان له رقبة المسيل  
لا يبطل ذلك بالابطال وذكر في الكتاب اذا اوصى بوجله ثلث ماله  
واما الموصي فبطل الوارث الموصي له من الثلث على التسلسل  
جاز الصلح وذكر شيخ الامام المعروف بنحوها زاده ان حق الموصي له

ان اب قطع

اذا اوصى الوارث من الثلث  
على اقله جاز



وحق الوارث قبل القسمة غير متأكد بحمل السقوط بالاستقاط  
 انتهى وقد علم ان حق الغائب قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق  
 السبل المحرور وحق الموصي له بالسكنى وحق الموصي له بالثلث  
 قبل القسمة على قول خواجه زاده بسقط بالاستقاط وصريحه ان  
 حق النفع يسقط بالاستقاط وقالوا حق الرجوع في الهبة لا يسقط  
 به حتى لو قال الواهب اسقطت حتى في الرجوع في الهبة لم يسقط  
 كما في هبة البرازية واما الحق في الوقف فقال قاضيه خان في فتاواه  
 من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة ان من كان نفيرا  
 من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بالان  
 فانه لو قال بطلت حتى كان له ان يطلب وياخذ بعد ذلك انتهى وقد  
 كتبنا في شرح الكنتز من الشهادات انهما فيهم الطرسوس من عبارة قاضيه  
 خان ومادة علمه ابن وهبان وما حرزناه فيها قد نفي حقوق  
 منها خيار الشرط قالوا بسقط به ومنها خيار الرؤية  
 قالوا بسقط قبل الرؤية بالقبول لم يبطل وبالفعل يبطل وبعد هابط  
 بهما ومنها خيار العيب يبطل به ومنها الدين بسقط بالبراءة  
 ومنها حق الفضاير بسقط بالعفو ومنها حق القسم  
 للزوج بسقط باستقامتها ان كان لها الرجوع في المستقبل واما  
 حقوق الله تعالى فلا تقبل الاستقاط من العبد قالوا الوعق المقذوف  
 ثم عاد وطلب حذو لكن لا يقيم بعد عفو الهبة الطلب  
 واما ما ليس بلازم من العقود فلا يتصف بالاستقاط كالتوكالة  
 والعارية وقبول الوديعة واما حق الاجارة فينبغي ان لا يسقط

حق الرجوع في الهبة لا يسقط  
 خيار الرؤية لا يبطل  
 بالقبول

الا بالاقامة وقد وقع الاشتباه في مسائل وكثير السوال عنها ولم  
 اجد فيها نقلا صريحا بعد التفتيش ومنها ان بعض الذرية  
 لهم الرجوع اذا اسقط حقه لغيره من استحقاقه ومنها الشروط  
 له النظر اذا اسقطه لغيره فان كان النفع بعضه على وجه العموم صح  
 تفويضه والا فان كان في صحته لم يجوز وان كان عند موته جاز بناء  
 على ان الموصي ان يوصي الى غيره انتهى وفي القسمة اذا غل النافذ  
 المشروط له النظر فله لا يتغير الا ان يخرج الواقف او لقائه  
 ومنها ان الواقف اذا شرط نفسه شرطه اصل الوقف  
 كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال  
 فاسقط حقه من هذا الشرط وينبغي ان يقال بالسقوط في الكل  
 لانه الاصل فيمن اسقط حقه من شئ كما علم سابقا من كلام  
 جامع الفصولين الا اذا اسقط المشروط له الرجوع حقه لا احد  
 فلا يسقط كما فيهم الطرسوس بخلاف ما اذا اسقط حقه لغيره  
 وفيما اذا اسقط الواقف حقه مما شرطه لنفسه لغيره وفيما اذا  
 اسقط الواقف حقه من ما شرطه لنفسه لغيره **فان قلت**  
 اذا اقول المشروط له الرجوع او بعضه انه لاحق له فيه وانه يتحقق  
 فلان فهل يسقط حقه **قلت نعم** ولو كان مكتوب الوقف  
 بخلافه كما ذكره لخصا في باب مستقل واما حق المطالبة  
 برفع جذوع الغير الموضوعة على حائطه فغيره فلا يسقط  
 بالبراءة ولا بالصالح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره  
 البرازية من فضل الاستحقاق فاعتنم هذا التحريم فانه من

ان  
 ان يفتح عند اليمين  
 وانما ان المشروط له  
 النظر اذا اسقطه لغيره



مودات هذا السائل ان شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي  
 العظيم وفي ايضا الكرماني من السلم لو قال رب السلم سقطت في  
 السلم في ذلك المكان او البلد لم يسقط انتهى **وقد وقعت**  
**حادثة شملت عنها** شرط الوافق له شروطا من ادخالها  
 وغيرها وحكم بالوقف منضمات للشروط حاكم حفي ثم رجح الوافق  
 عن ما شرط لنفسه من الشروط **فاجبت** بعد صحة دجوعه لان  
 الوقف بعد حكم لازم كما هو بربيب الحكم وهو شرط للشروط فلو  
 كلودم كما صرح به الطرسوسي فيمن اسقط حقه فيما شرط له من الربح  
 لا لاحد فانه قال بعد السقوط وعلمته ان الاشرط له صار لازما  
 كلودم الوقف فكما ان الشروط لا عليك اسقاط ما شرط له  
 فكذا الشارط وبدل عليه ايضا ما نقلناه عن ايضا الكرماني  
 من اسقاط رب السلم حقه مما شرط له من تسليم المسلم فيه  
 في مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان في ضمن لازم فانه  
 يلزم ولا يقبل الاستقاط **بيان ان الساقط لا يعود**  
 فلما يعود الشرط بعد سقوطه بقله القوايت بخلاف اذا سقط  
 بالبيان فانه يعود بالتذكر لان البيان كان مانعا لا مسقطا  
 فهو من باب زوال المانع ولا تعود النجاسة بعد حكم بزوالها  
 فلو دبح لحده بالشمس ونحوه وفرك الثوب من اللين وجفت  
 الارض بالشمس ثم اصابها ماء لا تعود النجاسة في الاصح  
 وكذا البئر اذا غار ماء هائم عاد ومنته عدم صحة الاقالة  
 للاقالة في السلم لانه دين سقط فلا يعود واما عود النفقة

بسبب ما

بيان ان الساقط لا يعود  
 في فقهنا

بعد سقوطها بالشئ بالرجوع فهو من باب زوال المانع لا من باب  
 عود الساقط وعلى هذا اختلف المشايخ في بعض مسائل الخيارات  
 من البيوع فمنهم من قال يعود الخيار نظر الى انه مانع زال فقول  
 المقتضى ومنهم من قال لا يعود نظر الى انه ساقط لا يعود وقد ذكرناه  
 في الشرح والاصل ان المقتضى للحكم ان كان موجودا والحكم معروفا  
 فهو من باب المانع وان عدم المقتضى فهو من باب الساقط **وقد وقعت**  
**حادثة الغنم ابراه** عاماته اقر بعهده المالك المبرأ منه فهل يعود  
 بعد سقوطه **فاجبت** بانه لا يعود لما في جامع الفصولين بوجهين  
 انه ابرأني من هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا انه اقر لي بالمال بعد  
 ابرأني فلو قال المدعي عليه بواني وقبلت البراءة او قال صدقت لا  
 يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال  
 الراء والبراءة برئ بالرد فيقي المال عليه انتهى وفي التارخانة من  
 كتاب الاقرار لو قال لا حق لي عليك فاشهد لي عليك بالثبوت  
 درهم فقال نعم لا حق لك علي ثم اشهد ان عليه الف درهم وشرط  
 يسمعون ذلك كله فهذا باطل لا يبرمه شيء ولا يبرع الشهود ان يشهدوا  
 عليه ثم في فرغت على قولهم الساقط لا يعود قولهم اذا حكم القاضي  
 برده شهادة الشاهد مع وجوب الاهلية لغلق او لغيره فانه لا يقبل  
 بعد ذلك في تلك الحادثة **بيان ان الدراهم الزنوف كالحمار**  
**في مسائل** ذكرتها في شرح الكنز من البيوع **بيان ان الثائم**  
**كالمستيقظ في بعض المسائل** قال التوالمجي في ارفقنا  
 الثائم كالمستيقظ في خمس وعشرين مسألة الاولى اذا نام الصائم



على القناء وفاه مفتوحة فقط قطرة من ماء المطر في فيه  
صومه وكذا الواطر احد قطرة من الماء في فيه وبلغ ذلك جوفه  
**الثانية** اذا جامعها زوجها وهي نائمة فيفد صومها **الثالثة**  
لو كانت حرة فجامعها زوجها وهي نائمة فعليها الكفارة  
**الرابعة** المحرم اذا نام فجاها رجل خلق الله وجب له عليه  
**خامسة** المحرم اذا نام فانقلب على صيد فقتله وجب له الجواز  
**السادسة** اذا نام المحرم على غيره ودخل في غفاته فقد ادرى  
**السابعة** الصيد المرمى اليه بالسهم اذا وقع عند يده فقام  
من تلك الرمية يكون حراما كما اذا وقع عند اليقضان وهو قادر  
على ذكوة **الثامنة** اذا انقلب النائم على متاع وكسره بحب  
التاسعة الاب اذا نام تحت جدار فوقع اللبن من سطحه وهو  
نائم فمات اللبن بحرم عن الميراث على قول البعض وهو الصحيح  
العاشرة من رفع النائم ووضع تحت جدار فقط عليه  
الحجارة وما لا يلزمه القضا الحادية عشر رجل خلا باوانه ولم يمت  
نام لا يفتح الحلو **الثانية** عشر رجل نام في بيته فجاث امراته  
ومكثت عند ساعة تحت الحلو **الثالثة** عشر لو كانت المرأة  
نائمة في بيت ودخل عليها زوجها ومكثت عند ساعة تحت الحلو  
**الرابعة** عشر امرأة نامت فجاها رضيع فارضع من ثديها ثبت  
حرمه الرضاع **الخامسة** عشر المتيمم اذا ارتد ابنه على ماء يمكن  
استعماله وهو عليها نام انتقض نيمته **السادس** عشر المصل اذا  
نام وكلّم في حاله النوم نفد صلوة **السفاس** عشر المصل اذا نام

الحكم الجنون

وقراء في حاله قيامه تغير تلك الرواية في رواية الثامنة عشر  
اذا تلاية سجدة في لوفه فجمعها رجل لزمه السجدة كما لو سمع من  
البعض **الثانية** عشر اذا استنقظ هذا النائم فاجزه رجل  
بذلك كان شمس الامة بغت يائه لا يجب عليه سجيّة التلاوة ولا يجب  
في بعض الاقوال وعلى هذا القول رجل عند نائم فانتبه فاجزه فهو عليه  
هذا **العشرون** رجل حلف لا يكلم فلان فاجاه مخالف الى المحلوف  
عليه فهو يابم وقال له فلم يستنقظ النائم قال بعضهم لا تجتنب الا  
انه يحث الحادية والعشرون رجل طلق امراته طلاقا رجعيا في  
الرجل ومثما بشهوة وهي نائمة صار مراجعا عند اب يوسف  
خلا فالحمد لهما الله **الثانية** والعشرون لو كان الزوج نائما  
فجاءت المرأة وقبّلته بشهوة بصبر مراجعا عند اب يوسف  
خلا فالحمد **الثالثة** والعشرون الرجل اذا نام وجاءت امرأة  
وادخلت فوجها في فوجيه وعلم الزوج بفعلها ثبت حرمه المصاهرة  
**الرابعة** والعشرون اذا جاءت امرأة الى نائم وقبّلته بشهوة  
وانفعا على ذلك ان كان بشهوة ثبت حرمه المصاهرة **الخامسة**  
والعشرون المصل اذا نام في صلوته فاحلّم يجب الغسل  
ولا يمكن البناء وكذلك اذا بقي نائما يوما وليلة او يومين وليلتين  
صارت الصلوة دينيا في ذمته انتهى **احكام المعنوه**  
**احكام** احكام الصبي فقضى العباد آمنه ولا يجب وقيل هو  
كالمجنون وقيل كالبالغ العاقل وقد ذكرناه في النواقض من شرح  
الكثرة **احكام المجنون** ذكرها الاصوليون في بحث العوارض

العاقل

مطل  
**احكام المعنوه**  
**احكام الصبي العاقل**  
**احكام المجنون**



منها ما لا ينفك عنها  
منها ما لا ينفك عنها  
منها ما لا ينفك عنها  
منها ما لا ينفك عنها

فليست من رايها بيان ان الاعتبار للمعنى واللفظ ذكرناه  
في كتاب السبوع من النوع الثاني احكام خنثى الشكل  
ذكره النسخ في الكنز حقيقته وذكر من احكامه في الاصل من كتاب  
المفقود وانا اذكر ما ذكره هناك باختصار يبين اذامات وبيوت  
ولا يرفه الاحكام ويكنف كفن المرأة ولا يلبس حجابا وحليا في جوة  
واذا قبل رجل بشهوة حرم عليه صوله وفروقه فان زوجه ابوه رجلا  
فوصل اليه جاز والافلا علمي بذلك وامرأة فبلغ فوصل اليها جاز  
والاجل كالعينين ويلبس لباس المرأة في الاحرام ولا يصح الا  
بقناعت ويقوم امام النساء خلف الرجال وان وقف في صف النساء  
اعاد ما وان في صف الرجال لا يعيدها ويعيدها من عن يمينه ويساره  
وخلفه مخاذا به ويوضع في جنازة خلف الرجال والمرأة خلفه ويجعل  
خلف الرجل في القبر لو دفنا الضرورة مع حاضرتيهما من الصبيد  
ولا حد على قاذفه ولا عليه يقذف بمنزلة الجنون وتقطع يده للسرقة  
ويقطع سارق ماله ويقعد في صلوة كالمراة ولا تضاعف على قاطع يده  
ولو عمدا ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عمدا  
وعلى عاقلة ارشها ولا يخلو به رجل ولا امرأة ولا يسا في ثلثة ايام  
الاجرم واذا اوصى رجل لما في بطن امرأة بالف ان كان غلاما وجنس  
مائه ان كان انثى فولدت خنثى مشكلا فالوقت موقوف في الخش  
الزائدة الى ان يبين امره ولو قال لامرأته ان كان اول ولد تلده  
غلام فانت طالق او قال كذلك لامته فانت حرة فولدت خنثى  
مشكلا لم تطلق ولم تعيق ولا سهرم مع المعاتلة وانما يوضح

ولا يخلو برجل  
ولا امرأة صبي

ولا ينفك

ولا يقتل لواسير او فرنا بعد الاسلام ولا فواح على راسه  
لو كان ذميا ولا يدخل تحت قول المولى كل عبد لي حر وكل امه لي حرة  
اذا قال بما فيعتق ولو قال الزوج ان ملكك عبدا فانت  
طلاق فاشترى خنثى لم تطلق وكذا لو قال ان ملكك امه ولو  
قالها معا طلقت ولو قال المشكل انا ذكر وانثى لم يقبل قوله  
واذا قبل خطأ وجبت دية المرأة وبوقف الباقي الى الشبان  
وكذا فيما دون النفس ويصح اعتاقه عن الكفارة ولو تزوج  
مشكل مثله لم تجز حتى يبين فلا يتوارثان بالموت ولو شهد  
شهودا انه فان كان يطلب ميراثا قضيت شهادته من شهد  
انه غلام وابطلت الاخرى وان كان رجل يدعي انه امرأة قضيت  
شهادته انه انثى وابطلت الاخرى فان كانت امرأة تدعي انه زوجها  
او قف الامر الى ان يبين فان لم يطلب لخنثى شيئا ولا  
يطلب منه شيء الا قبل واحدة منهما حتى يبين واماميرائه  
الميراث منه فقال فان مات ابوه فله ميراث انثى منه ونمامه  
فيه وحاصله انه كالانثى في جميع الاحكام الا في مسائل لا يلبس  
حريرا ولا ذهب ولا فضة ولا يزوج من رجل ولا يقف في صف  
النساء ولا حد بعذفه ولا يخلو بامرأة ولا يقع عتق وطلاق  
علقا على ولاعتها انثى به ولا يدخل تحت قوله كل امرأة احكام  
الانثى خالف الرجل في ان السنة في عانتها النصف ولا يسن  
خاتنها وانما هو مكرمة وليس خلق لحبها لو بنت وتمنع من خلق  
راسها ومينها لا يطهر بالفرك على قول وتزيد في سبأ البلوغ بالحيض

ذكر وشهودا انه انثى ص

منها ما لا ينفك عنها  
منها ما لا ينفك عنها  
منها ما لا ينفك عنها  
منها ما لا ينفك عنها

صوت المرأة عورة



وحمل ويكره اذا انها وافا منها وبدنها كلعورة الا وجهها وكسرها  
 وقدمها على المعتمد وذراعيها على المرحوح وصوتها عورة في  
 قول ويكره لها الحكم في قول وقيل الا ان تكون مرضية او غباء  
 والمعتمد لا كراهية مطلقا ولا ترفع يديها خذاء اذا انها ولا تكبر  
 بقرانها وتنضم في ركوعها وسجودها ولا ترفع اصابعها في الركوع  
 واذا اباهما شي في صلواتها صغقت ولا تسبح ويكره جماعة تثنى  
 ويقف الامام وسطهم ولا تضلع اماما للرجال ويكره حضورها  
 الجماعة وصلواتها في سبيلها افضل وتضع يمينها على شمالها  
 تذبها وتضع يديها في التشهد على ركبتيها يبتلع رؤوس  
 اصابعها وكسرها وتترك ولا جمعة عليها لكن تنفقد  
 بها ولا عيد ولا تكبر تشريف ولا تسافر الا بزوج او محرم ولا  
 تجب عليها الحج الا باجماع ولا يلبس حبرا ولا تخرج المنيط ولا  
 تكشف راسها ولا تشع بين المبلين ولا تحلق راسها ولا تنقص بعضها  
 ولا توطئ التباعد في طوافها عن البيت افضل ولا تخطب  
 مطلقا وتقف في حاشية الموقف لا عند الصحوات وتكون  
 قاعده وهو راكب وتلبس في احوالها الخفيف وتترك  
 طوافي الصدر بعد ركعتين وتؤخر طواف الزيارة بعد  
 ركعتين وتكفن في حمة الثوب ولا تؤم في الجحارة ولو فعلت  
 سقط الوضوء وصلواتها ولا تحمل الجحارة وان كانت الميت تثنى  
 وتقدم لها نحو القبلة في التابوت ولا سهر لها ولا يرفع لها  
 ان قالت ولا تقبل المرتدة والمشرقة ولا تقبل شهادة

ثراؤها  
 الاخرى

ولا تقبل المرتدة والمشرقة  
 ولا تقبل شهادة ثراؤها  
 في حدود القصاص

في الحدود

في الحدود والقصاص وتعكف في سبيلها ويباح لها خضب يريها  
 ورجلها بخلاف الرجل الا الضرورة والنضجة بالذكر افضل منها  
 وعلى النصف من الرجل في الارث والشهادة والدية نصف بعضها  
 ونفقة الغريب ولا ينبغي ان تولي القضاء وان صرح بها بغير حدود  
 والقصاص ويضربها مقابل بالمد دون الرجل ويحرم الامة على النكاح  
 دون العبد في رواية والمعتمد عدم الفرق بينهما في الحرج ويحرم  
 الامة اذا اعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حرا ولبنها  
 محرم في الرضاع دونها وتقدم على الرجال في الحضنة والنفقة على  
 الولد الصغير وتؤخر في جماعة الرجال والموقف وفي اجتماع خيار  
 عند الامام فتجعل عند القبلة والرجل عند الامام وكذا في التحد  
 بحب الدية بقطع يديها او حنكته بخلافه من الرجل فالحكومة ولا تقص  
 بقطع طرفها بخلافه ولا فاسامة عليها ولا تدخل مع العاقلة فلا  
 شي عليها من الدية لو قتلت خطا بخلاف الرجل فان القاتل  
 كاحدهم ويحفر لها في الرجم ان ثبت زنا ما بالبينه ويجلد جالبا  
 والرجل قائما ولا تنفي سياسة وينفي هو عا ما بعد الحلد سياسة  
 لاحدا ولا تكلف الحضور للدعوى اذا كانت مخدرة ولا للامتن  
 بل يحضر بها القاض او يبعث اليها نائبا يحلفها بحضرة شاهدين  
 او قبيل لو كتبت بالارضي الحنك اذا كانت مخدرة اتفاقا ولا تبدأ  
 اثباته بسلام وتقرنة ولا نجاب ولا تسمت وتحرم الحلو بالابنية  
 ويكره الكلام معها واختلفوا في جواز كونها بنية واختار في القصاص  
 جواز كونها بنية لارسله لان الرسالة مبينة على الاثبات ومبني حاله

وفي النفر من مزدلفة الامنة  
 وفي الانصراف من الصلوة

على خلاف النوبة



والله اعلم  
بما فيها

ولا تدخل النساء في الوعظ السلطانية كما في الولوات من  
القصة **احكام الزنى** حكمه حكم المسلمين الا انه لا يورث بالعبادة  
ولا يورث منه ولا يصح نكحه ويصح رضوه وغله فلو اسلم جارت  
صلوته به ولا ياتم على ترك العبادات عاقل وباطل على ترك اعتقادها  
اجماعا ولا يمنع من دخول المسيحي جنبا بخلاف المسلم ولا يتوقف جواز  
دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسيحي حرام ولا يصح نكحه ولا  
من الغنمة ويصح له ان قال اودل على الطريق ولا يجزئ شرب الخمر  
ولا يراق عليه تركه اذ اعصت منه ويصح منظرها له الا ان  
يظهر بيعها بين المسلمين فلا ضمان في اراقها او يكون المتلف  
اما ما يرى ذلك بخلاف اطلاق فخر المسلم فانه لا يوجب الضمان في اراقها  
ولو كان المتلف ذميا وينبغي ان لا يكون اظهاده شرها كاطهاد  
بيعه ولم اره الا ان ولا يمنع من لبس كبري والمذهب لا يتوقف  
لهم لو تنكحوا فاسدا او يتابعوا كذلك ثم اسلموا وفي الكثرة  
يقبل قول الكافر في كل دكومة وتعقبه الربيع بانه سهو ولا يقبل  
قوله فيها وجوابه انه يقبل فيها ضمن المعاملات لا مقصود وهو  
مراده كما انضج به في الكافة ولو اخذ الزنى بالتمييز عن الكفر  
والمبسر فيكون بالاكف ولا يلبسون الطيات والاردية  
ولا يثاب اهل العلم والشرف ويختل على دورهم علامة ولا  
يجدون ببيعة او كنية في مصر واختلف الرواية في كنياتهم  
بين المسلمين في مصر والمعتد يجوز في محلة خاصة واختلف  
المشاخ هل يلزم تمييزهم بجميع العلماء او كفو واحدة والمعتد

ان

انهم لا يكون مطلقا ولا يلبسون العايم وان ركب الحمار لفرد  
نزل في الجامع ويضيق عليهم في المرور ولا يرمي واما بجلده وحاصل  
تقام كذره وكلها عليه الا حد شرب الخمر ولا يبداء الذي سلام  
الا لاجب ولا يراى في جواب على عليك وتكره مضائقه ويحرم تعظيمه  
ويكره للمسلم ان يوجه نفسه من كافر لعصر العنق وفي الملتقط كل شيء منع  
منه المسلم منع منه الزنى الا الخمر والخمر ولا يكره عبادة جاره الذي  
ولا ضيافته ولا يقتل الكفاية بين اهل الذمة الا اذا كانت بنت  
ملك خدعها حاك او كناس فيفرق لتكفين الغنمة كذا في البزارية  
**تنبيه** الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق  
الادبيين كالقصاص وضمان الاموال الا في مسائل الواجب الكافر  
ثم اسلم لم يقط **ومنها** لو زنى ثم اسلم وكان زناه ثابتا ببينة  
مسلمين لم يقط تحديا اسلامه والاسقط **تنبيه** اشترك  
اليهود والنصارى في وضع كجوة وحل المناكحة والذبايح وفي  
الدية وشاركهم المجوس في اجزوة والدية دون الاخوين واستوى  
اهل الذمة فيما ذكره قتل بالزنى ودية الكافر والمسلم سواء ولا  
يقبل المسلم والذي بمسأ من **تنبيه** لا توارث بين المسلم  
والكافر ويجزى الارث بين اليهود والنصارى والمجوس والكفر  
كله عندنا ملته واحدة بشرط الاتحاد الدار والكفار يتعاملون  
فيما بينهم وان اختلف ملتهم وخرج المرتد فانه يترك كاسلامه  
ورثة المسلمون مع عدم الاتحاد **احكام الحان** قل من نوص  
لها وقد اتفقت فيها من اصحابنا القادر الدين الشبل في كتابه

احكام الحان

المسلم



احكام المرجان في احكام احكامهم كان لكن لم اطلع عليه الآن و  
 ما نعتة عنه فانما هو بواسطه نقل الاسيوطي ولا خلاف في انهم  
 مكلفون مؤمنهم في الجنة وكافهم في النار وانما اختلفوا  
 في ثواب الطابعين في البرازية مغربا الى الاضراس عن الامام  
 للجن ثواب وفي التقاسير توقف الامام في ثواب الجن لانه جاء  
 في القرآن فيهم يغفر لكم ذنوبكم والمغفرة لا تسلبم الاثابة لانه  
 ستر ومنه المغفر للتيبنة والاثابة بالوعد فضل قايت المغفرة  
 او عذابهم فيتحقق الثواب صالحهم قال الله تعالى واما فكانوا لهم  
 خطبا قلنا الثواب فضل من الله لا بالاسحقاق قيل قوله تعالى  
 فباي الا ربكم انكذبان بعد عدة نعم اجته خطبا للثقلين بردهما  
 ذكرت قلنا ذكرنا ان المراد بالتوقف التوقف في الماكل المشرب  
 والملاذ لا الدخول فيه كدخول الملائكة للسلام والزيادة و  
 الخدمة والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام الا انه انتهى  
**فمنها** النكاح قال في السراجة لا يجوز المناكحة بين بني آدم والجن  
 وهو هو الماء لا خلاف اجنس انتهى وبتبعه في منية المغفر  
**وفي القنية** سئل الحسن البصري عن التزويج بجنية فقال يجوز  
 بلا شهود ثم رقم اخو لا يجوز ثم رقم اخو يصفع السائل لمحاقة  
 انتهى وفي تيجمة الدرر في فتاوى اهل العصر سئل علي ابن احمد  
 عن التزويج باوادة مسلمة من جن هل يجوز اذا تصور ذلك ام يحق  
 يجوز بالاداميين فقال يصفع هذا السائل لمحاقة وجهه **قلت**  
 وهذا يدل على حماقة السائل ان كان لا يتصور الا ترى ان

ثواب

ابا الليث

ابا الليث ذكر في فتاواه ان الكفار لو تترسوا ببني من الانبياء  
 هل يرمى فقال بسئل ذلك البني ولا يتصور ذلك بعد رسولنا وكفى  
 انما على تقدير التصور كذا هذا وسئل عنها ابو حامد فقال لا يجوز  
 انتهى وقد استدل بعضهم على تحريم نكاح الجنيات بقوله تعالى نكح  
 النحل والله جعل لكم من انفسكم ازواجا لي من جنسكم ولتوعكم  
 وعلى خلقكم كما قال الله تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم اي من الادميين  
 انتهى وبعضهم يمارواه حرب الكرماني في مسأله عن احمد واسحق  
 قال حدثنا محمد بن يحيى العطار عن حنيفة بن عمار بن ابي عبيد عن  
 يوسف بن يزيد عن الزهري قال نكح رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن نكاح الجن وهو وان كان مسلما فقد اعتضد باقوال  
 العلماء فروى المنع عن الحسن البصري وفناده والحاكم بن قتيبة  
 واسحق بن راهوية وعقبة الاصم فاذا انقر المنع من نكاح الانسي  
 الجنية فالمنع من نكاح الجنيت الانسية اولى وبذل عليه قوله في السراجة  
 لا يجوز المناكحة وهو شاذ لها لكن روى ابو عثمان سعيد بن  
 العباس الرازي في كتاب الالهام والوسوسة فقال حدثنا مقاتل  
 عن سعيد بن داود الراسدي قال كتب قوم من اهل اليمن الى مالك  
 يسألونه عن نكاح الجن وقالوا ان ههنا رجلا من الجن يحطب  
 النساء جارية يرغم ان يبري كلال فقال ما اري بذلك ناسا في  
 الدين ولكن اكره اذا وجد اوادة حامل قبل لها من زواجك قالت  
 من الجن فيكثر الفساد في الاسلام بذلك انتهى **ومنها** لو وطئ  
 جنيا نسبة فهل يجب عليها الفل قال قاضي خان في فتاواه

مبين

جينة



أرواه قالت معي حتى ياتيني في النوم مراراً واحداً في نفسي ما أجده  
حامي زوجي لا غسل عليها انتهى **وقيد ابن كمال** بما إذا لم تنزل  
أما إذا التفت وجب كأنه اختلام ومنها انعقاد الجماعة بالحن  
نكرة الأسبوطي عن صاحب الكام المرجح من أصحابنا مستدلاً بحديث أحمد عن  
ابن مسعود في قصة الحن وفيه فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي  
أدركه شخص منهم فقال يا رسول الله انما نحن ان تؤمننا في صلواتنا قال  
فضمها خلفهم ثم صلى بنا ثم انصرف ونظر ذلك ما ذكره السبكي أن الجماعة  
تحصل بالمداكة وفتح على ذلك لوصلي في قضاء باذان واقامة منفرداً  
ثم حلف أنه صلى بالجماعة لم يجز ومنها صحة الصلوة خلف الحن  
ذكره في الكام المرجح ومنها إذا امر الحن بن يدي المصلي بفعل كالقبائل  
الانس ومنها لا يجوز قبل الحن بغير حن كالانس قال الربيعان لا  
يقبل الحجة البيضاء التي تنقضي مستوية لأنها من حن لقوله عليه الصلوة  
والسلام أقبلوا إذا الطغيين والانس وياكم والحجة البيضاء فاتها  
من الحن وقال الطحاوي لا بأس بقبل الكل لأنه عليه الصلوة والسلام  
عاهد الحن أن لا يدخلوا بيت أمته ولا يظهروا أنفسهم فإذا خالفوا  
فقد نقضوا عهدهم فلا حرج لهم والآولى هو الانذار والاعذار فيقال  
لها ارجعي ياذن الله تعالى أو خلي طريق المسلمين فإن ابت قبلها و  
الانذار أن يكون خارج الصلوة انتهى وقد روى ابن أبي الدنيا أن عائشة  
رضي الله عنها دأت في سترها حجة فأمرت بقبلها فقبلت فأتيت  
في تلك الليلة فقبل لها أنها من النفر الذين سمعوا الوحى من النبي صلى  
عليه وسلم فأرسلت إلى اليمن فأتبع لها الرجوع رأساً فاعتقهم

رواه ابن ابي شيبة في مصنفه وفيه فلما اصبحت امرت بانتي غنة  
الف درهم ففرت على المساكين **ومنها** فتول رواية ابن ذكره  
صا اكام المرجان وذكر الاسوطي انه لاشك في جواز روايتهم عن  
الانس ماسمعو سواء علم الانسي بهم او لا واذا اجاز الشيخ من  
حضر دخل الجن كما في نظير من الانس واما رواية الانس عنهم فالتظاهر  
منها لعدم حصول الثقة بعد الهتم ومنها لا يجوز الاستخاء  
بما رواه الجن وهو العظم كما ثبت في الحديث ومنها ان ينجنه  
لا تحل قال في الملتقط وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه  
نهى عن الذبايح الجن انهم وقد ذكر الكردري في مناصبه في فضل  
قراءة الامام شيئا من احكام الجن واولاد الشيطان وبيان  
القول والكلام على جماعهم واكثرهم **نواب اولي** جمهور على انه  
لم يكن في الجن نبي واما قوله تعالى يا معشر الجن اني بكم مسلم  
فتا ولو على انهم رسل عن الرسل سمعوا كلهم فانذروا فوهم  
لا عن الله وذهب الضحاك وابن حزم على انه كان منهم نبي كما  
يحدث وكما النبي يبعث الى قومه خاصة قال وليس الجن من قومه  
ولاشك انهم انذروا فصح انه جاءهم انبياء منهم **الثانية** قال  
البعوي في تفسير سورة الاحقاف وفيه دليل على انه صلى الله عليه وسلم  
كان مبعوثا الى الانس والجن جميعا قال مقاتل لم يبعث قبله نبي  
الى الانس والجن واختلف العلماء في حكم مؤمنين الجن فقال قوم لا  
الا نجاة من النار واليه ذهب ابو حنيفة وعن الليث نوابهم  
ان يجادوا من النار ثم يقال لهم كونوا ترابا كالبهائم وعن ابن

نواب مرہم



الزنا كذلك وقال اخرون يبايكون كما يبايكون وبه قال مالك  
 وابن ابي ليلى وعن الضحاك انهم يلتمعون السج والذكر فيصيبون  
 من لذته ما يصبه سواهم من فحيم الجنة وقال عمر بن عبد العزيز ان  
 مؤمنين ليجن حول الجنة في رطبها ولبسوا فيها النهر **الثالث** ذهب  
 بحارث المجاسبي ان الجن الذين يدخلون الجنة يكونون يوم القيامة  
 نراهم ولا يروننا عكس ما كانوا عليه في الدنيا **الرابعة** صرح ابن عبد  
 بان الملائكة في الجنة لا يرون الله تعالى ككل لان الله تعالى لا يتركهم  
 الا بصار وقد ثبت في من مؤمنوا بالبشر فيبقى على عموه في الملائكة  
 قال في اكام المرجان ومقتضى هذا ان الجن لا يرونه لان الآلة  
 باقية على العموم فيهم ايضا انتهى ولم ينفعه الاستطوع في الاستدلال  
 على عدم رؤية الملائكة والجن بالآلة نظر لانها لا تولد عدم رؤية  
 المؤمنين اصلا فلا استثناء قال تعالى السجادة الضعيف اذا  
 ليس ~~الاستدلال~~ مطلق الرؤية ولا النفي في الآلة عام في الآلة  
 فلعله مخصوص ببعض الحالات ولا في الاشخاص فانه في قوة  
 قولنا كل بصير يدركه مع ان النفي لا يوجب الامتناع انتهى  
**احكام المحارم المحرم** المحرم عندنا من حرم تكاحه على التأبيد بسبب  
 او مصاهرة او رضاع ولو بوطئ اوام فخرج بالاول ولد العمومة  
 والحوالة وبالثاني اخت الزوجية وعمتها وخالتها وشمل ام المرنى  
 بها وبنتها واما الزاني وابنه واحكامه يحرم الكاح وجواز النظر  
 والخلوة والمسافرة الا المحرم من الرضاع فان خلوة بها مكروهة  
 وكذا بالهرة الثابتة وجوهره الكاح على التأبيد لا مشاركة المحرم

لا تدركه لا تحيط به واستدل  
 المعززة على امتناع الرؤية  
 وهو صحيح

ان النفي في الآلة لا يوجب الامتناع  
 الادراك

بيان احكام المحارم

فيها فان الملاعنة تحل اذا الكذب نفع او خرج من اهلية الثبات  
 والمجوسية تحل بالاسلام او تهودها او تنصرها والمطلقة ثلاثا  
 بدخول الثاني وانقضاء عدتها ومنكوحه الغير بطلاقها وانقضاء  
 عدتها ومعددة الغير بانقضاءها وكذا لا مشاركة للحمم في جوار  
 النظر والخلوة والسفر واما غيرها فكالاجنبي على المعتمد لكن  
 الزوج يشترك المحرم في هذه الثلاثة والنساء الثقات لا يقمن  
 مقام المحرم والزوج في السفر يختص المحرم النيب باحكام  
**ومنها** عتقه على قربة لوملكه ولا يختص بالاصل والفرع **ومنها**  
 وجوب نفقة الفقير العاجز على قربة الغني فلا بد من كونه رجلا  
 محروما من حمة القرابة فابن العم والاخ من الرضاع لا يعين ولا  
 تحب نفقته ويعمل المحرم قربة **ومنها** انه لا يجوز التعزيف بين  
 الصغير والمحرم ببيع او هبة الا في عشر مسائل ذكرناها في شرح  
 الكثر فان فرق صحيح البيع **ومنها** ان المحرمية مانعة من الرجوع  
 في الهبة ويختص الاصول والفرع من بين سائر المحارم باحكام  
**ومنها** انه لا يقطع احدهما بسرقه مال الاخر **ومنها** لا يقضي ولا  
 يشهد احدهما للاخر **ومنها** تحريم موطوءة كل منهما على الاخر ولو  
 زنا **ومنها** تحريم منكوحه كل منهما على الاخر كحد العقد **ومنها**  
 لا يدخلون في الوضوء للمقارب ويختص الاصول باحكام **ومنها**  
 لا يجوز قتل اصله كزني الادفعا عن نفسه وان خاف  
 رجوعه ضيق عليه والجهاد ليقبضه غيره وله قتل فرقة كزني كزني  
**ومنها** لا يقبل الاصل بفرقة ويقبل الفرع باصله **ومنها** لا يجوز

وجوب نفقة الفقير العاجز  
 على قربة الغني

ومنها لا يحد الاصل بقذف فرقه  
 ويحد الفرع بقذف اصله



مسافة الفروع الآذان اصله دون عكسه **ومنها** لو ادعى  
ولاد جارية ابنه ثبت نسبه وتجذب الاب كالأب عند عدم  
ولو حكم بعدم الاهلية بخلاف الفروع اذا ادعى ولاد جارية اصله لم يصح  
الا بتصديق الاصل **ومنها** لا يجوز مجزأ الآذان بهم بخلاف الاصول  
لا يتوقف جهادهم على اذن الفروع **ومنها** لا يجوز المسافة الآذان  
ان كان الطريق مخوفاً والآذان لم يكن ملتبساً فكذلك والآذان **ومنها**  
اذا ادعاه احد ابويه في الصلوة وجبت اجابته الآذان يكون عالماً  
بكونه فيها ولم أر حكم الاجداد والمجذبات وينبغي الالتفات **ومنها**  
كراهية تجه بدون اذن من كره من ابويه ان اخراج الى خدمته وانما  
جواز تأديب الاصل فرعه والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالتم و  
الاجداد والمجذبات كذلك ولم أر الآذان **ومنها** ينبغي النوع للاصل  
في الاسلام وكتبنا مسائل مجتهد ما يفهم مقام الاب منه في فن الفوائد  
**ومنها** لا يجسبون بدين الفروع والاجداد والمجذبات كذلك واختص  
الاصول المذكور بوجوب الاعفاء واختص الاب ومجذبات باحكام  
**ومنها** ولاية المال فلا ولاية للام في مال الصغير الا الحفظ وشراء  
ماله منه للصغير **ومنها** تولي طرفي العقد فلو باع ماله من ابنه او  
اشترى وليس فيه غبن فاحسن انعقد بكلام واحد **ومنها** عدم  
خيار البلوغ في تزويج الاب والمجذبات **واما ولاية النكاح** فلا  
يختص بها فثبت لكل ولي سواء كان عصبة او من ذوي الارحام  
وكذا الصلوة في الخفارة لا تختص بها وفي المنطق من النكاح لو لم  
المعلم الولد باذن الاب فذلك لم يغرم الا ان يضرب ضرباً لا يضرب

مسألة في ولاية الاب في بيع الميراث

مثله ولو ضرب باذن الام غرم الدية اذا هلك ومجذبات كالأب عند  
فقده الآذان شتى عشر مسئلة ذكرناها في الفوائد من كتاب الرافض  
وذكرنا ما خالف فيه مجتهد الصحيح **الفاسد فائدة** يترتب على النسب  
اشي عشر حكماً تورث المال والولاء وعدم صحة الوصية عند  
المراحمه ويلحق بها الاقارب الذين في مرض موته وتحمل الدية وولاية  
التزويج وولاية غسل الميت والصلوة عليه وولاية المال وولاية  
الحضانة وطلب الحد وسقوط القصاص **احكام عيبونه** **لحشفة**  
يترتب عليها وجوب الفسل وتحريم الصلوة والسجود والخطبة  
والطواف وقراءة القرآن وحمل المصحف ومسه وكنائسه ودخول  
المسجد وكراهة الاكل والشرب قبل الفسل ووجوب نزوع الخف  
والكفارة وجوبا او ندباً في اول محض بدنيار وفي اخره ينصف دينار  
وفساد الصوم ووجوب قضائه والتعزير والكفارة وعدم انعقاده  
اذا اطلع الفجر مخالطاً وقطع التتابع المشروط فيه وفي الاعتكاف  
وقضا الاعتكاف والحج قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الكثر ووجوب  
المضي في فاسد سماع قضائهما ووجوب الدم وبطلان خضار الشرا  
لمن له وسقوط الرد لعيب اذا فعله المشتري بعد الاطلاع عليه  
مطلقاً وقبله ان كانت بكر او نكحها ووجوب مهر المنزل بالوطى  
بشبهة او بنكاح فاسد وثبوت الرجعة به وسبع العبد في مدها  
اذا كبح باذن سيده وتحريم الرقية وتحريم اصل الموطوءة وفروعها  
عليه وتحريم اصله وفروعه عليها وتحريم اللزج الاول ولست بها  
الذي تطلقها فيه ثلاثاً قبل ملكها وتحريم وطئ اختها اذا كانت امه

بيان احكام عيبونه



وزوال العنة وابطال اخبار العتقة وابطال اخبار البلوغ اذا  
 كانت بكرا وكالا المستمي ووجوب مهر المنزل للمفوضة واسقاط  
 حصة نفسها لاستيفاء مخرج مهرها على قولها ودفع المهر  
 المعلق بها وبنوت السنة والبدعة في طلاقها وكونه نكاحا في  
 الطلاق المهرم وبنوت الفتي في الابلاء ووجوب كفارة البين  
 لو كان بائنا لها ووجوب العدة ومنع تزويجها قبل الاستبراء على قول  
 محمد المفتي به ووجوب النفقة والسكنى للمطلقة بعده ووجوب كحلها  
 كان زنا او لواطه على قولها ودفع البهيمة المفعول بها ثم حرمتها ووجوب  
 التزويج ان كان في ميتة او مشركة او موصى بنفعتها او حرمة مملوكة  
 له او لواطه بزوجته وبنوت الاحصاء وبنوت النسب ودفع  
 العتق المعلق به واستحقاق القول عن القضاء والولاية والوصايا  
 ورد الشهادة لو كان زنا قوائد الاولى لا فوق في الابلاخ بين ان يكون  
 بجائلا او بشرط ان تصل الحرارة معه هكذا ذكره في التحليل فحرمي  
 في باب الابواب الثانية ما ثبت للحنفية من الاحكام ثبت  
 لمنفذوها ان نفي منه قدرها وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء  
 من الاحكام وحتاج الى نقل لكونها كلية ولم اره **الثالث** الوطئ  
 في الدبر كالوطئ في القبل فيجب الفل ويحرم به ما يحرم بالوطئ في  
 القبل وينفذ الصوم اتفاقا واختلفوا في وجوب الكفارة والام  
 وجوبها وينفذ الحج به قبل الوقوف على قولها واختلف الرواية  
 على قولها والاشح فاده مخافتي في العذر وينفذ به الايمان وثبت  
 الرجوع على المفتي به كما في تبين الامسائل لا ثبت به حرمه المصاهرة

لكن

لا شرط

فلا يجب تحريمه عند الامام الا اذا تكرر فيقتل على المعنى به ولا يثبت  
 به الاخصاء ولا التحليل للزوج الاول ولا في المولى ولا يخرج به عن  
 العنة ولا يخرج به عن كونها بكرا فيكتفي بكونها ولا يحل بحال  
 والوطئ بالقبل حلال في الزوج والامه عند عدم مانع وينبغي  
 ان يعطيه خيار الشرط والعيب لقولهم بسقوطه بالتبديل او  
 بشوة فهذا اولى للدلالة على الرضاء وفي جامع الفصولا معها  
 في دبرها بكاح فاسد لا يجب المهر والعدة انتهى فعلى هذا الوطئ  
 في الدبر لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح ولا يجب العدة لو طلقها  
 بعده من غير حلوة **الرابعة** الوطئ بكاح فاسد كوطئ بكاح صحيح  
 الا في مسائل نكاح المصحح الاولى ووجوب مهر المنزل ولا يتراد على المستمي  
 وفي الصحيح يجب المستمي الثانية كونه الثالثة عدم كل الاول الرابعة  
 عدم الاحصاء به الخامسة للوطئ بملك البين احكاما كاحكام الوطئ  
 بكاح فيوجب تحريمها على اصول وفروع وتحريم اصولها وفروعها  
 عليه ووجوب الاستبراء وختم ضمها اليها ونكاح الوطئ  
 بالنكاح في مسائل لا يثبت به التحليل ولا الاحصاء السادسة كل  
 حكم يتعلق بالوطئ لا يعتبر فيه الا نوال كونه شيطليا نكاحا **السابعة** لا  
 نكاح الوطئ بغير ملك البين عن مهر او حدة الا في مسائل الاولى الزميمة  
 اذا نكحت بغير مهر ثم اسلما وكانا يريدون ان لا مهر فلا مهر الثانية  
 كحل صبي بالغة حرة بغرا ذن وليه ووطئها طائفة فلا حدة ولا مهر **الثالثة**  
 زوجه امنه من عبده فلا صح ان لا مهر الوابعة ووطئ العبد سبيته  
 بشبهة فلا مهر اخذ من قولهم في الثالثة ان المولى لا يستوجب



على عبده ديناً خامسة لو وطئ حبيبة فلامر ولم اره الآن السادسة  
الموقوف عليه اذا وطئ الموقوفة ينبغي ان لا يهرم اره السادسة البتة  
لو وطئ بجارية قبل التسليم الى المشتري وهي في حفظ منقوله كذلك  
الثامنة اذن الواهب للمهرتين في الوطئ فوطئ فطنا الحل ينبغي ان لا  
يهرم ولم اره الآن التاسعة الذي يحرم على الزوجة وطئ زوجته مع ثبوت  
النكاح لمحض والنقاس والصوم الواجب وضيق وقت الصلوة  
والاعتكاف والاجام والابلاء والطهار قبل التكفير وعدة وطئ الشبهة  
واذا صار مفضاة اختلط قبلها وديرها فانه للحل له اتباعها  
حتى يخفوق وقوعه في قبلها وفيما اذا كانت لا تحل لصلوة او وضوء  
وعند امتناعها العقب مع حل مهرها لم يحل كرها وفي بعض كتب الشافعية  
انه يحرم وطئ من وجب عليها فضا من ليس بها جليل لثلا يحدث  
حل يمنع من استنفا ما وجب عليها العائسة اذا حرم الوطئ حرم  
دواعيه الا في لمحض والنقاس والصوم لمن امن فحرم في الاعتكاف والاجام  
مطلقا والطهار والاستبراء لحدادة عشرة اذا اختلف الزوجان في الوطئ  
فالقول لنا فيه الا في مسائل ادعى العائس الاصابة وانكرت وقتئذ  
فالقول له مع يمينه لان كانت بكرا ولا فوق في ذلك بين ان يكون قبل الثاني  
او بعده الثانية المولى اذا ادعى الوطئ اليها قبل مضي مدة قبل قوله يمينه  
لا بعد مضيها الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول الى كمال المهر قال  
قبله ولك نصفه فالقول لها لو حو القعة عليها وله في المهر والنفقة والسكنى  
في العدة وفي حل شترها واربع سوانا واختها لخال فلو حاشت بولد لزم من يحتمل  
بشئ نسبة ويرجع الى قولها في تحمّل المهر فان لا عن يمينه عدنا

مطل  
في الصوم الواجب والعتق والاعتكاف  
وطئ الزوجة حلال في الغيب والام  
عليه كونه نسباً للمعصنة

مطل  
اختلاف الزوجان في القول  
لثانية الا في مسائل  
ذكرها

لا تكال المهر  
فالقول لها لخالها المطلق  
ثلاثان الثانية دخل بها  
الرابعة ادعت المطلقة  
كلام ولم اره الآن مرقاً  
الى تصديق هذه الامنة من

خاتمة

لخامسة لو علقه بعد وطئ وطئه اليوم فادعت عدمه وادعاه فاعل  
له الامكارة وجود الشرط قال في الكثرة وان اختلفا في وجود الشرط  
فالقول له **احكام العتود** هي قسم لارن من الجانبين السبع  
والعرف والسلم والتولية والمراجعة والوصيعة والشريك والصلح  
والهالة الا في مسئلتين ذكرناهما في الفوايد منها والاجارة الا في  
مسئلة ذكرناهما في الفوايد منها والمهر بعد العقب ووجوب مانع من  
الموانع السبعة والصدوق والحمل بعوض والنكاح الخالي عن اختيار  
الى خيار البلوغ والعتق والادلى ان يقال في نكاح البالغ العاقل الحوي  
امراه كذلك وجاز من الجانبين الشركة والوكالة والمضاربة والوصية  
والعارية والابراء والغرض والقضاء وسائر الولايات الا الامانة  
العتق وجاز من احد الجانبين فقط الرهن من جانب المهرتين  
ولارن من جانب الواهب بعد العقب والكتابة جازية من جانب  
العبد لازمة من جانب السيد والكفالة جازية من الطالب لازمة  
من جانب الكفيل وعقد الامان جازية من قبل الحوي لارن من جانب  
المسلم **ف** من الجاز من الجانبين تولية القضاء فليس سلطان  
غله ولو بلا حجة كما في خلاصه وله عزل نفسه واما الولاية على مال  
اليتيم بالوصاية فان كان وصي الميت فهي لازمة بعد موت  
الموصي فلا يملك العا غله الاجتنابة او عجز ظاهر ومن جانب الوصي  
فلا يملك الوصي عزل نفسه الا في مسئلتين ذكرناهما في وصايا الفوايد  
وان كان وصي العا فلا لان للقاضي غله كما في القسنة وله عزل نفسه  
بخصرة العا وقد ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الفوايد

مطل  
احكام العتود

مطل  
الوجع في حق الهبة باصاحبه ودفن موقوف  
فالقول الزيادة والمهر الموت واليمين الوعدي  
والجاء في حق الزوج والزوج والطلاق  
الولاية والها والملك  
صدر الزيادة



مطلب  
تقسيم في العقود

**تقسيم في العقود البسغة** نافذ وموقوف ولازم وغير لازم  
وفاسد وباطل وضبط والموقوف في المحل في خمسة عشر وزدت عليه  
ثمانية **تكميل** الباطل والفاسد عندنا في العبادات مترادفان وفي النكاح  
كذلك لكن قالوا النكاح المحارم فاسد عندنا في حنفية رحمه الله فلا حرج وباطل  
عندنا في غيرنا وفي جامع الفصولين نكاح المحارم قيل باطل وسقط الحد  
لشبهة الاشتباه وقيل فاسد وسقط الحد بشبهة العقد انتهى وأما في البيع  
فمتباينان فباطل ما لا يكون مشروعا باصلا ووصفه وفاسد ما  
كان مشروعا باصلا دون وصفه وحكم الأول أنه لا يملك بالعقب وحكم  
الثاني أنه يملك به وأما في الاجارة فمتباينان قالوا لا يجب الاجر في  
الباطل كما اذا استأجر احد الشريكين شريكه لمل طعام مشترك وجب  
اجرة المثل في الفاسدة وأما في الرهن فقال في جامع الفصولين فاسد  
يتعلق به الضمان وباطل لا يتعلق به الضمان بالاجماع ويملك المحبس للدين  
في فاسده دون باطله ومن الباطل لو رهن شيئا باجر ناجية او مقبنة  
وأما في الصلح فقالوا من الفاسد الصلح على النكار بعد دعوى فاسدة  
والصلح الباطل الصلح عن الكفالة والشفقة وخيار العتق وقسم  
وخيار الشرط وخيار البلوغ فغيرها يبطل الصلح ويرجع الدافع بما دفع  
كذلك في جامع الفصولين اذا ادى حكم كفالة فاسدة رجع بما ادى الكفالة  
بالا فاما باطله انتهى ولم ينسخ فوق بين الفاسد والباطل في الرهن  
والكفالة بما ذكرنا فالمرجع الى الكتب الطولية واما الكتابة ففرقوا فيها  
بين الباطل والفاسد فيعتق باء العين في فاسدها كالكتابة  
على حمرا وخنزير ولا يعتق في باطلها كالكتابة على ميتة او دم كذا ذكره

واما في الكفالة فقال  
في الجامع الفصولين  
ص

كالكتابة ببيان

الشر

مطلب  
بيان احكام الفسوخ

الزبقي واما الشركة فظاهر كلامهم الفرق بينهما فالشركة في المباح باطله  
وفي غيره اذا فقد شرط فاسدة **فائدة** الباطل والفاسد عندنا  
مترادفان الا في الكتابة والخلع والوكالة والعارية والشركة والقراض  
وفي العبادات في الحج ذكره الاسيوطي رحمه الله **احكام الفسوخ** وحقيقته  
حل ارتباط العقد اذا انعقد البيع لم يتطرق اليه فسخ الا باحد اشياء  
خيار الشرط وخيار عدم التقيد الى ثلاثة وخيار الروية وخيار العيب  
وخيار الاسحقاق وخيار العين وخيار الكمية وخيار كشف الحال او  
خيار فوات الوصف المرغوب فيه وخيار هلاك بعض المبيع قبل  
القبض وبالا فانه والتخالف وهلاك المبيع قبل القبض وخيار التعذر  
التغلي كالقربة على احدى الواتين وخيار الحيانة في المراجعة  
والنولية وظهور المبيع متاجرا او موهونا فهذه ثمانية عشر  
سببا وكلها يباشرها العاقد الا التخالف فانه لا يفسخ للثبوت  
وانما يفسخ كالمشقة وكلها تجوز الى الفسخ ولا يفسخ فيها بغير قدعنا يفسخه  
فوق النكاح في قسم الفوائد **خاتمة** تجوز ماعد النكاح فسخه  
اذا ساعده صاحبه عليه واختلصوا في تجوز الموصى للوصية الفسخ  
هل يرفع العقد من اصله او فيما يستقبل قال شيخ الاسلام انه يجعل  
العقد كان لم يكن في المستقبل لا في فيما مضى وفائدة في الاحكام  
في شروح الهداية وذكره الزيلعي ايضا من خيار انتهى **احكام الكتابة**  
يصح البيع بها قال في الهداية والكتاب كالحطاب وكذا الارسال  
حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة انتهى وفي فسخ  
العقد بوضوح الكتاب ان يكتب اما بعد فقد بعث عبد

مطلب  
احكام الكتابة  
العيب



فلما بلغه وفهم ما فيه قال  
قبلت في المجلس وما في  
المبسوط من تصويره بقوله  
يعني بكذا ص

منك بكذا فقال بعنه يتم فليس مراده الا التوقي بين البيع والكساح  
في شرط الشهود وقيل بل يوق بين المظهر والمخفي من الكاضر  
استيلاء ومن الغائب ايجاب اثره ويقع الكساح بها قال في فتح القدير  
وصورته ان يكتب اليها بخطها فاذا بلغ الكتاب حضرت الشهود وقراءته  
عليهم وقالت زوجت نفسي منه او تقول ان فلانا كتب الي بخطي فزوجت  
اني زوجت نفسي منه اما اذا لم تغل بحضرتهم سوى زوجت نفسي من ذلك  
لا ينعقد لان سماع الشترين شرط وباسماعهم الكتاب او التعبير عنه  
منها قد سمعوا الشترين بخلاف ما اذا انتقيا ومعنى الكتاب بالخطبة  
ان يكتب زوجين نفسك فاني رغب فيك وكحوه ولو جاء الزوج بالكتاب  
الى الشهود محتوفا فقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا على ذلك لم  
يجز في قول ابي حنيفة حتى تعلم الشهود ما فيه وجوزه ابو يوسف  
من غير شرط اعلام الشهود بما فيه واصلة كتاب الشتر الى الثاني قال  
في المصنف بهذا اذا كان بلفظ التزوج اما اذا كان بلفظ الامر بقوله  
زوجني نفسك متى لا يشترط اعلام الشهود بما في الكتاب لانها تنو  
طري في العقد حكم الوكالة وتعلم من الكامل قال وفائدة الخلاف فيما  
اذا جحد الزوج الكتاب بعدما اشهدهم عليه من غير قراءة عليهم  
واعلامهم بما فيه وقد قرأ المكتوب اليه الكتاب عليهم وقيل  
العقد بحضرتهم فشهدوا ان هذا كتابه ولم يشهدوا بما فيه لا قبل  
هذه الشهادة عند سماعه ولا يقضي بالكساح وعند تغل ويقضي  
اما الكتاب بضميم بلا اشهاد وهذا الاشهاد لهذا وهو ان يتمكن  
المراة من اثبات الكتاب عند جحد الزوج الكتاب انتقيا واما

وقوع الطلاق والعقاق بها فقال في البرزانية الكتاب من الصحيح  
والاخرى على ثلثة اوجه ان يكتب على وجه الرسالة بمصدرها معنونا  
وثبت ذلك باقواؤه او بالنية فكما لخطاب وان قال لم اؤثر لخطاب  
لم يصدق قضاء ودبابة وفي المنقني انه يدين ولو كتب على شيء  
يتبين عليه امراته او عبده كذا ان نوى صحح والا لا ولو كتب على  
الهواء او الماء لم يقع شيء وان نوى وان كتب امراته طالق فزني  
طالق بعث اليها اولا وان كان المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا  
فلم يصل لا تطلق وان ندم ونحو من الكتاب ذكر الطلاق وتوث  
ماسواه وبعث اليها فزني طالق اذا وصل ونحو الطلاق كرجوعه  
عن التعليق وانما يقع اذا اتى ما يسمي كتابه او رساله فان لم يبق  
هذا العقد لا يقع وان محي خطوط كلها وبعث البياض لا تطلق  
لان ما وصل ليس بكتاب ولو جحد الزوج الكتاب واقامت  
عليه كسبه بيده فوق بينهما في القضاء انتقيا وذكر الزبير من سأل  
شي في الكتابة لا على الرسم ان الاشهاد عليه والاملاء على الغير  
يقوم مقام النية وفي القنية كتبت انت طالق ثم قالت لو زوجها  
اقوا على فقرأ لا تطلق ما لم يقصد خطاها انتقيا **وقد سئل**  
عن رجل كتب ايمانا ثم قال لا اقوا فقرأها اهل بيته **فاجبت**  
بانها لا تورم ان كانت بطلاق حيث لم يقصد وان كانت بآية  
فقالوا الناس والمخضر والراهل كالعامة **واما الاقرار** بها  
ففي اقرار البرزانية كتب كتابا فيه اقرا بين بدر الشهود فكذا على  
اقسام الاولى ان يكتب ولا يقول شيئا وانه لا يكون اقوا اذا



فلا محل للشهادة بانه اقرار قال النسخي ان كتب مصدرا مرسوما  
وعلم الشاهد حل به الشهادة على اقراره كما لو اقر كذلك وان لم يقل الشاهد  
عليه فعلى هذا اذ كتبت الغائب على وجه الرسالة اما بعد فلك على كذا يكون  
اقرارا لان الكتابة من الغائب كالخطاب من حاضر فيكون منكلا والاعانة  
على خلافه لان الكتابة قد تكون للحرية وفي حق الاخرى بشرط ان يكون معنونا  
مصدرا وان لم يكن الى الغائب الثاني كتب وقراء عند الشهود ان يشهدوا  
به وان لم يقل الشاهد واعلى الثالث ان يقرأ هذا عندهم غيره فيقولوا  
اشهد واعلى به الرابع ان يكتب عندهم ويقول اشهد واعلى بما فيه ان  
علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا وذكر القضاة ادعى عليه مالا واخرج خطأ  
وقال انه خطأ المدعى عليه هذا المال فانكر ان يكون خطا فاستكتب وكان  
بين خطين مشابهة ظاهرة دالة على انها خطأ كاتب واحد لا يحكم عليه  
بالمال في الصحيح لانه لا يبرئ على ان يقول هذا خطي وانا حرته لكن ليس  
على هذا المال في حق لا يجب كذا هذا الا في اذكار العامة والقراف السما  
انتهى وكتبنا من القضاة من القوابد انه يعمل بدفعه البياض والسمار  
والصراف فالخط فيه حجة وفي كتاب ملك الكفار بالاستيذان حتى لو  
وجد حرجي في دارنا فقال ان رسول الملك لم يصدق الا اذا كان معه  
كتابته كما في سيرة نجانية فيعمل بها واما اعتماد الراوي على ما في كتابه والاشارة  
على خطه والفاضة على علامته عند عدم التذكر فيجوز عند الامام وجوزة  
ابو يوسف للراوي والاعانة دون الشاهد وجوزة محمد الكل ان ينفذ به  
وان لم يتذكر توسعة على الناس وفي الخلاصة قال شمس المالك في  
بنسخي ان يفتي بقول محمد وسلك في الاجناس انتهى وفي اجازة البرازية

بسم الله الرحمن الرحيم

او الصيحات بكتابة الاجارة واشهد في حق العقد لا تنفقد بخلاف  
صك الاقرار والمهر انتهى واختلفوا فيما لو اقر الزوج بكتابة الصك  
بطلانها فقبل يقع وهو اقرار به وقيل هو وكيل فلا يقع حتى يكتب  
وبه يفتي وهو الصحيح في زماننا كذا في الغيبة وفيها بعده وقيل  
لا يقع وان كتب الا اذا نوى الطلاق وفي المبتغى بالمعجزة من رأى  
خطا وعرفه وسعه ان يشهد اذا كان في حوزة وبه تاخذ انتهى ويجوز  
الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة قال في فتح القدير من القضاء  
طريق نقل المفتي في زماننا عن المجتهد احمد بن امان ان يكون له  
سند فيه اليه وباخذه من كتاب معروف ندولته الا يدري كوكبت  
محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة انتهى ونقل  
الاسنوي عن ابن اسحاق الاسفرا في الاجماع على جواز النقل من الكتب  
المعتمدة ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها انتهى ويجوز  
الاعتماد على خطأ المفتي اخذ من قولهم يجوز الاعتماد على اشارة  
فالكاتب اولى واما الدعوى من الكتاب والشهادة من نسخة في  
بها فقال في نجانية ولو ادعى من الكتاب شمع دعواه لانه على  
على الدعوى لمن لا بد من الاشارة في موضعها وفي البتة سئل  
عن وكيل عن جماعة بالدعوى لاشي عن نسخة يقرأها بعض  
الموكلين هل يسمعها القضاة قالوا اذا تلقوها الوكيل من كتاب الموكل  
صح دعواه والا لا وفي شهادته البرازية شهد احمد بن محمد عن نسخة  
وقراء غير الشاهد الكتاب منها وقراء الشاهد ايضا مع مقارنا  
لواته لا يسمع لانه لا يبين الغاري عن الشاهد اذا كان يصف

من الشاهد

ذكر الكتاب الذي المذكور في الكتاب شمع اذا اشار الى مواضعها انتهى  
وفي الصحيح في شهادته الكتاب فطلب الكتاب ان يشهد بالكتاب كسب  
وهذا اصطلاح القضاة وفي البتة وسئل عن ابن احمد في



حد و المدعى حين ينظر في الصك واذ لم ينظر فيه لا يقدر هل يقبل شهادة  
 فقال اذا كان ينظره وبقوله يحفظه عن النظر فلا يقبل فاما اذا كان يستعين  
 بنوع استعانة كفاري النوان من المصحف فلا بأس به انتهى واما قوله بالكتاب  
 فذكرها في افعال الوافق اتمية في فصل البغية وفضل فيها تفصيلا  
 حسنا فليراجع من رآه واما الوصية بالكتاب فقال في شهادة الخميني  
 كنت صكنا بخط يده اقرار بما لا اوصيه ثم قال لا اؤخذ بشهادته على من غير ان يقرأ  
 له وروى ان يشهد انتهى وفي نسخة من الشهادة رجل كتب صك وصية وقال  
 للشهيد اشهد واما فيه ولم يقرأ عليه عليهم قال علمنا لا يجوز للشهود  
 ان يشهدوا بما فيه قال بعضهم وسعهم ان يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم  
 واما حمل لهم ان يشهدوا باحدى معان ثلث امان يقرأ الكتاب عليهم  
 او كتب الكتاب غيره وقراء عليه بين يدي الشهود ويقول لهم اشهدوا على ما فيه او كتب  
 هو بين يدي ان يهدد الشاهد يعلم ما فيه ويقول هو اشهدوا على  
 بما فيه وتمامه فيها انتهى **احكام الاشارة** من الاشارة من الاخرس  
 معبرة وقاية مقام العبارة في كل شئ من بيع وادارة وهبة ورهن  
 ومكاح وطلاق وعناق وبراء واقرار وقصاص الا في الحدود ولوحدة  
 قد في وهذا مما خالف فيه القصاص الحدود وفي رواية ان القصاص  
 كالحودود هنا فلا يثبت بالاشارة وتمامه في الهداية وقد اقتصر في  
 الهداية وغيرها على استثناء الحدود ورواد عليها الشهادة فلا يقبل  
 شهادة كافي التمييز واما يمينه في الدعوى ففي ايمان خزانة القضاة  
 وتحليف الاخرس ان يقال له عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا  
 فيشبر برغم ولو حلف بالله كانت اشارة اقرارا بانه تعالى وظاهر

في  
 الاشارة  
 احكام

اقتضاه الشايع على استثناء الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة  
 ولم ار الا ان فيها نقلا صريحا وكتابة الاخرس كاشارة واختلفوا في  
 ان عدم القدرة على الكتابة شرط للعمل بالاشارة او لا والمعهود لاولنا  
 ذكره في الكثرة باجود لا بد في اشارة الاخرس من ان يكون معهودا والا  
 لم يعتبر وفي فتح القدير من الطلاق ولا يخفى ان المراد بالاشارة التي  
 يقع بها طلاق الاشارة المقصورة بتصويت منه لان العادة  
 كذلك كانت بيان لما اجمعه الاخرس انتهى واما اشارة غيره فان كان  
 معتقلا لثالث فبغير خلاف والفتوى على انه ان دامت العقلة الى  
 وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه ومنهم من قدر  
 الامتداد بسنة وهو ضعيف وان لم يكن معتقلا لثالث لم يعتبر  
 مطلقا الا في اربع الكفر والاسلام والنسب والافسك كذا في تنقيح  
 المحبت ويزاد اخذ من مسئلة الافتي بالرأس اشارة الشيخ في رواية  
 الحديث واما ان الكافر اخذ من النسب لانه يختاط فيه لحقن الدم  
 وكذا ثبت بكتاب الامام كما قدمناه واخذ من الكتاب والطلاق  
 اذا كان تفسيره كما لو قال انت طالق هكذا واثار ثلاث وقعت  
 بخلاف ما اذا قال انت طالق واثار ثلاث لم يقع الا واحدة  
 كما علم في الطلاق ولم ار الا ان حكم انت هكذا مبني باصابعه ولم  
 يقل طالق ويزاد ايضا الاشارة من محوم الى صيد فقبل يجب خجاء  
 على المشير وهنا فروع لم ارها الا ان الاول اشارة الاخرس بالقرابة  
 وهو جنب ينبغي ان يحرم عليه اخذ من قوله ان الاخرس يجب عليه  
 تحريك لسانه فعملوا التحريك فراءة الشايع علق الطلاق بمشية

عليهم



اخر من فاش رالمشية وينبغي الوقوع لوجوه الشرط الثالث لو علق المشية  
 رجل باطن فاش رالمشية وينبغي الوقوع **قاعدا** فيما اذا اجتمعت  
 الاشارة والعبارة واصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتمسحة  
 فقال في الهداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشارة اليه  
 يتعلق العقد بالمشارة اليه لان المسمى موجود بالمشارة اذا ما وصف  
 يتبع وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشارة  
 وليس يتابع له والتمسحة تبلغ في التعريف من حيث انها تعرف الماهية  
 والاشارة تعرف الذات الا ترى ان من اشترى فضا على انه ياتون  
 فاذا هو زجاج لا يتعقد العقد لا تحتمل الجنس ولو اشترى على انه ياتون  
 احر فاذا هو اخضر العقد انتهى قال ان اشترى ان هذا الاصل  
 متفق عليه في النكاح والبيع والاجارة وسائر العقود ولكن لو جف  
 جعل المهر فحل جنبا وحر والعبد حب واحدا فتعلق بالمشارة اليه فوجب  
 مهر المثل فيما لو تزوجها على هذا الدق من تحل وان اراد ان يحرها على هذا  
 العبد وان اراد ان يحر ولو سمي حرا وان اراد ان يحرها فحل لانه لا  
 ولو سمي في البيع وان اراد ان يحرها فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كما  
 اذا سمي باقونا وان اراد ان يحرها لكونه بيع المعلوم ولو سمي ثوبا برديا  
 وان اراد ان يحرها فحل بطلانه او فاده هكذا في النكاح والبيع  
 الباطل ذكره الاختلاف في الثوب دون العصف ونظير العصف الذكر والانثى من  
 بني آدم حب بخلافها من حيوان جنس واحد فله نكاح اذا كان من جنس  
 متحد والغائب الوصف وفي باب الاقضاء قالوا لو نوى الاقضاء  
 بهذا الامام زب فبان عمر ولم يصح الاقضاء ولو نوى الاقضاء بالامام

لا تخاد الجنس  
 انتهى

القيام في محراب عاظم الله زب فبان انه عمر ويصح ولو نوى الاقضاء بهذا  
 الشا فاذ اهو شيخ لم يصح الاقضاء ولو بهذا الشيخ فاذا هو شاب  
 صح لان الشا يدعي شيخا فعلم وناسب الاول انه لو صلى على خبازة  
 على انه رجل فبان انه امرأة لم يصح واستنبط من مسئلة الاقضاء شيخ  
 الاسلام العيني في شرح النجاشي عند الكلام على الحديث صلوة في مسجد  
 بهذا الفضل من الف صلوة فيما سواه ان الاعتبار للتمسحة عند  
 اصحابنا فلا يخفى الثواب بما كان في رغبة صلى الله عليه وسلم الى اخر  
 ما قاله واقام في النكاح فقال في ثمانية رجل له بنت واحدة اسمها عائشة  
 فقال الاب وقت العقد ردت منك بنتي فاطمة هذه واثار الى عائشة  
 وغلط في اسمها فقال الزوج فقلت جازا نيتي ومقتضاه الله لو قال  
 ردت منك هذا الغلام والى بنتي الصبي لقولنا على الاشارة وكذا لو  
 قال ردت منك هذه العرنية فكانت عمة او هذه العجوز فكانت شاة  
 او هذه البيضاء فكانت سوداء او عك وكذا الخ في جميع وجوه  
 النسب والصفاء والعلو والنزول **واما في باب الايمان** فقالوا لو  
 حلف لا يكلم هذا الصبي او هذا الشاب فكل بعد ما شاع حنت ولو  
 حلف لا ياكل لحمي فكل بعد ما صار كلبا حنت لان في الاول وصف  
 الصبا وان كان داعيا الى البين لكنه منى عنه شرعا عن لحم الكلب  
 ولو حلف لا يكلم عبد فلان هذا او امراته هذه او صديقه هذا فقلت  
 الاضافة فكل لم يحث في العبد وحت في المرأة والصديق وان  
 حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنت **القول**  
**الملك** قال في فتح القدير الملك قدرة بثبها الشارع ابتداء على

لا ينفذ النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب  
 ردت منك بنتي فاطمة هذه

ثوات رجم

ردة الشاة وصف الصوف ليس  
 بداع اليها فان المجتمع عند اكثر  
 امتناعا



على المقر فخرج نحو الوكيل انتهى وينبغي ان يقال الامانع كالحج وعليه  
 فانه مالك ولا قدرة له في التصرف والمبيع المنقول ملك للمشتري ولا  
 قدرة له على بيعه قبل قبضه وعرفه في المحاوي القديس بانه الاختصاص  
 وانه حكم الاستيلاء لانه ثبت لا غير اذ المملوك لا يملك كالكسور  
 لا ينكسر لان اجتماع المالكين في محل واحد محال فلا بد وان يكون المحل  
 الذي ثبت فيه الملك قابلا عن الملك هو المباح والمنتهى للملك في المال  
 المباح الاستيلاء لا غير الى اخره وفيه مسائل الاولى استأجر المتك المهاد  
 المالية والامهادر والمحل والميراث والهبات والصدقات والوصايا والوقف  
 والفيضة والاستيلاء على المباح والاحياء وملك النقطه بشرطه ودية القبل  
 بملكها او لا ثم تنقل الى الورثة **ومنها** الورثة يملكها حين قبضت عنه  
 والفا اذا فعل بالمفصولة شيئا زال به اسمه وعظم منافعه ملكه  
 واذا اخلط المثل بمثل بحيث لا يتميز ملكه الثانية لا يدخل في ملك  
 شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا وكذا الوصية في مثله وحيث ان  
 يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل قبوله قال الربيع وكذا الوصي للجنين  
 يدخل في ملكه من غير قبول استحسانا لعدم من يملكه حتى يقبل عنه  
 انتهى وزدت ما ذهب للعبد وقبله بغير اذن السيد بملكه السيد  
 بلا اختياره وغلة الوقف بملكها الموقوف عليه وان لم يقبل بصف  
 الصداق بالطلاق قبل الدخول كن بشفقة الزوج ان كان قبل  
 الدخول مطلقا وبعده لا يملكه الا بقضاء او رضاء كما في فتح القدير  
 والمعيب اذ ارد للبايع لكن ان كان قبل القبض انفسح البيع  
 مطلقا وان كان بعده فلا بد من القضاء او الرضا كالموهوب اذا

والخالف عن الكتب  
 ٥٢

ع

رجع الواهب فيه وارثا نجبا وللشفيع اذ الملك بالشفقة دخل  
 الثمن في ملك المأخوذ منه جبر كالمبيع اذ اهلك في يد البايع فان الثمن  
 يدخل في ملك المشتري وكذا انما ملكه من الولد والنهار والماء والبايع  
 في ملكه وكان من انزال الارض الا الكلاء والحشيش والصيد الذي  
 باع في ارضه الثالث المبيع بملكه المشتري بالاجاب والقبول  
 الا اذا كان فيه خيار شرط فان كان للبايع لم يملكه المشتري اتفاقا  
 وان كان للمشتري فكذا لغيره الامام خلافا لهما وفي التحقيق الامر  
 موقوف فان لم كان للمشتري فتكون الروايات من جهة وان فسخ  
 فهو للبايع فالرواية ويقرب منه ملك الميراث فانه يؤول عنه زوال الارث  
 فان سلم تبين انه لم يزل وان مات او قتل بان انه زال من وقتها  
 الرابعة الموصي له يملك الموصي به بالقبول الا في مثله قدمناها  
 فلا يحتاج اليه فلها شبهة بالهبة فلا بد من القبول وشبه  
 بالميراث فلا يتوقف الملك على القبض واذا وقع اليأس من  
 القبول اعتبرت ميراثا فلا يتوقف على القبول واذا قبلها ثم ردها  
 على الورثة ان قبلوها انفسح ملكه والام يجبر وان كان في الولو الجبه  
 والملك بقبوله يستند الى وقت موت الموصي بدليل ما في الوالو الجبه  
 رجل اوصى بعبدان والموصي له غايب فنفقته في مال الموصي  
 فان حضر الغائب ان قبل رجوع عليه بالنفقة ان فعل ذلك باو العاضى  
 وان لم يقبل فهو ملك الورثة انتهى الخامسة لا يملك الموصي الا حصة  
 بنفس العقد وانما يملكها بالاستيفاء او بالتمكن منه او بالتعجيل  
 او بشرط فلو كانت عبدا فاعققة الموصي قبل وجود واحد مما ذكرنا



فان البيع

لم ينفذ عتقه لعدم الملك وعلى هذا لا يملك المتأجر المنافع بالعقد لانها  
تحدث شيئا فشيئا وهذا قد اذنت البيع عين موجودة فلما لم يحدث فهو  
على ملك الموجد ولذا قلنا ان المتأجر لا يبيع اجارته من الموجد السامع  
اختلفوا في الوقف هل يملك المستقرض بالقبض او بالتصرف وفائدة ما  
في البرازية باع المقرض من المستقرض الكوالمستقرض الذي يد المستقرض  
قبل الاستهلاك يجوز لانه صار ملكا للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه  
لا يملك المستقرض قبل الاستهلاك وبيع المستقرض يجوز اجماعا فانه يبيع  
على انه يملك بنفسه الوقف وان كان مما لا يثبت كالتقديرات يجوز بيع  
ما في الذمة وان كان قائما في يد المستقرض ويجوز للمقرض التصرف  
في الكوالمستقرض بعد القبض قبل الكبد بخلاف البيع انتهى لتأمل في  
مناسبة التعليق للحكم السابقة ذمة القاتل ثبت للمقتول ابتداء  
ثم تنتقل الى ذمته في كبريا مواله فيقتضي منها ذمته وينفذ  
وصاياها ولو اوصى بثلث ماله دخلت وعندنا القصاص بدل عنها  
فيورث كبريا مواله ولهذا لو اقبل مالا يقتضي به ذمته وينفذ  
وصاياها ذكره الزبير من باب القصاص فيما دون النفس وقرعت  
على ذلك ولم اذكر من فرعه لو قال اقتلني فقتله وقتل لاقتصاص  
به اتفاق الروايات عن الامام ولاديه ايضا لانها ثبت للمقتول  
وقد اذن لقتله وهو احدى الروايتين وينبغي ترجيحها لما ذكرنا  
ثم رأت في البرازية ان الاصح عدم وجوبها فظهر ما رجحه جنبا  
مرحبا فعلا والله الحمد والمهنة ولو جنى الموهون على وارث السيد  
قتل لم اره الا الآن ومقتضى ثبوتها للمجنى عليه ابتداء ان يكون كحكم

بثلث ماله

لو قال اقتلني فقتله  
لاقتصاص ولا ذمة

مخالفا لما ادى جنى على الرهن الثامنة في رقبته وقف الصحيح  
عندنا ان الملك يزول عن المالك لا الى مالك وانه لا يدخل في ملك  
الموقوف عليه ولو كان معينا الناسعة اختلفوا في وقت ملك  
الوارث قيل في اخره من اجزاء حيوة المورث وقيل بموته وقد  
ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الغرض من الفوائد والدين  
المستغرق للتركة يمنع ملك الوارث قال في جامع العضولين  
من الفصل الثامن والعشرين لو استغرقها دين لا يملكها  
بارث الا اذا ابراء الميت غريمه او اداه وارثه بشرط التبرع او لو  
يحب دين على الميت فنقص مشغولة دين فلا يملكها فلو ترك ابنا  
وقتا وبنيا مستقرا فاداه وارثه ثم اذن للمقتن في التجارة او  
كاتبه لم يبيع اذ لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة المستغرقة  
بالدين والى سبعة الف والدين المستغرق يمنع جواز الصلح والتميم  
فان لم يستغرق فلا ينبغي ان يصالحوا مالم يقضوا دينه ولو فعلوا  
جاز ولو اقسموها لم يظلم دين محبط او لا ردت القسمة وللوارث  
استخلاص التركة بقضا الدين ولو مستوقا دينا مثله لو كان  
الدين للوارث <sup>الدين</sup> فله من حصصه قبل سقوطه وما اخذه ميراث او لا  
وما اخذه دينا قال في اخر البرازية استغرق التركة بدين الوارث  
اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث انتهى ثم اعلم ان ملك  
الوارث بطريق اختلافه عن الميت فهو قائم مقامه كانه حي فيرد  
المبيع بعيب ويرده عليه ويصرف في الجارية التي اشتراها الميت  
ويصح اثبات دين الميت عليه ويصرف وصي الميت في البيع في التركة

وقت الاداء اما الواداه من مال  
نفسه مطلقا بدو بشرط التبرع

لا ينفذ بيع الوارث التركة  
المستغرقة بالدين والى سبعة الف



مع وجوده وأما ملك الموصى له فليس خلافه عنه بل بعقد ملك ابتداء  
فالتعبدت الأحكام المذكورة في حق كذا ذكره الصدر الشريفي في شرح  
أدب القضاء للخصا وفي التخصيص ما ذكرناه و زاد عليه أنه يصح  
شراؤه ما باع الميت باقل ما باع قبل غده الثمن بخلاف الوارث المأثورة  
ملك الصدق بالعقد فالزاد لما قبل القبض وأما الكلام في تنصيف  
الزيادة مع الاصل بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفاصيلها  
في شرح الكفر وقد منا أن النصف يعود الى ملك الزوج بالطلاق  
قبل الدخول قبل القبض مطلقا وبعده بقضاء أو رضاء وفائدة في  
الذوايد الحادية عشر في استقرار الملك يستوفي البيع في الحال على خيار  
بالقبض يستوفى الصدق بالدخول أو الخلوة أو الموت أو وجوب  
العدة عليها منه قبل النكاح كما أوضحناه في الشرح والآخر من زيادة  
أخذ من كلامهم والمراد من الاستقرار في البيع الأمن أنفاه  
بالهلاك وفي الصدق الأمن من تشطير بالطلاق وسقوط الردة  
وتبديل ابن الزوج قبل الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض  
لأنه لو هلك لم ينفع النكاح ولا فوق بين الدين والعين وجميع الردة  
بعد ردوها منقولة الا دين السلم لقوله الشيخ بالانقطاع بخلاف  
الثمن المبيع فإنه لا يقبل بالانقطاع لجواز الاحتياض عنه وأما الملك  
في المفضوب المستملك فتستند عندنا الى وقت الغصب والاستملاك  
فإذا غصب المفضوب ضمن قيمته ملكه عند استناده الى وقت الغصب  
وفائدة في ملك الاكتساب ووجوب الكفيل ونفوذ البيع ولا يكون  
الولاية والتحقيق عندنا أن الملك ثبت للفاسطط القضا بالقيمة

الغصب

لا حكم

لا حكما ثانيا الغصب مقصودا ولذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة  
المتصلة كذا في الكشف من باب النهي وفي الهداية من النفقة لو  
اتفق المودع على ابوى المودع بلا اذن واذن الحكم ضمنهما ثم  
إذا ضمن لم يرجع عليهما لأنه لما ضمن ملكه بالضم ظهر أنه كان  
مبصر عاود كذا الزيادة بالضم استند ملكه الى وقت التعدي فثبت  
أنه تبرع بملكه فضا وكذا إذا قضى دين المودع بهما انتهى وفي شرح  
الزيادات لغاضي خان من أول كتاب الغصب الاصل الأول  
أن زوال المفضوب عن ملك المالك عند أداء الضمان عندنا  
يستند الى وقت الغصب في حق المالك والغاصب في حق غيرهما  
يفتصر على التضمنين ألا إذا تعلق بالاستناد حكم شرعي بمنعنا  
من أن يجعل الزوال مقصورا على حال فثبت يستند في حق الكل لأن  
الزوال في حق المالك والغاصب استند لا لكون الغصب سببا  
للملك وضعا حتى يستند في حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت  
الغصب فلا يظهر ذلك في حق غيرهما إلا إذا انفصل بالاستناد حكم  
شرعي لأن حكم الشرع يظهر في حق الكل فظهر الاستناد في حق الكل  
ثم ذكر فروعا كثيرة على هذا الاصل منها الغاصب إذا أودع  
العين ثم هلك عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب فلا رجوع  
له على المودع لأنه ملكها بالضمان فصار مودعا مال نفسه وفيه  
إذا غصب جارية فأودعها فابتعت فضمنه المالك فتمت ملكها  
الغاصب فلو اعتقها الغاصب صح ولو ضمنها المودع فاعتقها  
لم يجز ولو كانت محرما من الغاصب عتقت عليه لا على المودع



اذا ضمنها لان قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان جاز بضمينه  
 فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا له هو وكيل  
 الشراء ولو اخذ المودع بعد تضمينه اخذها بعد عودها ولا يرجع على  
 الغاصب لكونه ذلك وان هلك في يده بعد العود من الاياق كانت  
 امانة وله الرجوع على الغاصب وكذا اذا ذهب عنها والمودع جسيها  
 عن الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه للمالك فان هلك بعد جسيها هلكت بالقيمة  
 وان ذهب عنها بعد جسيها لم يضمها كوكيل بالشراء لان الغاصب  
 الوصف وهو يبايها بشئ ولكن يتجر الغاصب ان شاء اخذها  
 وادى جميع القيمة وان شاء ترك تجا في وكيل بالشراء ولو كان  
 الغاصب او رهنها فهو والوديعة سواء وان اعادها او دهبها  
 فان ضمن الغاصب المالك له وان ضمن المستعير الموهوب له كان  
 المالك لهما لانها لا يستوجب الرجوع على الغاصب فكان حمله  
 قرار الضمان عليهما فكان المالك لهما ولو كان مكانهما مشتر فضمن  
 لجارته له وكذا غاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فحقق  
 عليه لو كانت محرما ولو كانت احصية فللادول الرجوع بما ضمن على الثاني  
 لانه ملكها فيصير الثاني غاصبا ملك الاول وكذا لو ابراه المالك بعد  
 التضمين او وهبها كالا الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول ولم  
 يضمن الاول الثاني حتى ظهرت تجارته كانت ملكا للاول فان قال  
 انا اسلمها للثاني وارجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قد اذعن العين  
 ولا يجوز تضمينه وان رجع الاول على من ظهر كانت للثاني وغنام  
 التوفيات فيه الثانية عشر المالك اما للعين والمنفعة معا وهو

الغاصب

وان ضمن الاول ملكها فحقق عليه  
 لو كانت محرمة صح

على  
 ان كان

الغالب

نقط

الغالب او للعين والمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة ابد رقية  
 للوارث وليس بشئ من منافع ومنفعة الموصى له فاذا مات  
 الموصي عادت المنفعة الى المالك ولا الولد والفله ولكل المالك  
 وليس للموصى الاجارة والاخاذه من بلد الموصى الا ان يكون  
 اهلا في غيرهما ويخرج العبد من التملك ولا يملك استخدام الآلة  
 وطله وعند اهله ويصح الصلح مع الموصى له على شئ وينتقل الوصية  
 وجاز بيع الوارث الرقية من الموصى له ولو جنى العبد الفداء على  
 المحذور وان مات رجع ورثة بالفداء على صاحب الرقية فان اذ  
 بيع العبد وان اذ المحذور الفداء فله المالك او دفعه ونظمت  
 الوصية وارث الحناية عليه للمالك كالموهوب له وكسبه ان تستقضى  
 المحذور فان نقصها اشترى بالارث خادما ان بلغ والا يبيع الاول وحكم  
 لا الارث واشترى به خادما ولا قصاص على فائه عمدا لم يجتمع  
 على قتله فان اختلفا ضمن القاتل قيمة يشترى بها آخرة ولو اغتفقه  
 المالك نفذ وضمن قيمة يشترى بها خادما هكذا في وصايا المحيط  
 واما نفقة فان كان صغيرا لم يبلغ الحزمة فنفقة على المالك  
 وان بلغها فاعلى المولى الا ان يمرض مرضا يمنعه من الخدمة فهي على المالك  
 فان تطاول المرض باعه القاتل ان راي واشترى بمنه عبدا يقوم مقامه  
 كذا في نفقات المحيط واما صدقة الفطرة فسبق قيمتها في فتح القدر  
 ويمكن حمله على ان المراد لا يجزى على المولى فلا يجوز الا برضاه فان بيع  
 برضاه لم ينتقل حقه الى الشئ الا بالراضى ذكر في السراج الواج من  
 لحنات الخلف وما اذا قل خطأ واخذت قيمة يشترى بها عبدا وينتقل

بعد الفداء صح

فملى المالك كل الفطرية  
 وعلق الرابح من انه لا يجب  
 صدقة فطره صح

فان ضمن من غير كالموقف اذا استعمل  
 فان ضمن من غير كالموقف اذا استعمل  
 فان ضمن من غير كالموقف اذا استعمل  
 فان ضمن من غير كالموقف اذا استعمل

من غير الموصى له صح  
 بخلاف نفقة وامامه



من مجانباً ولم أر حكم كتابه من المالك وينبغي ان يكون كاعطاء لا يبيع  
 الا بالراضى وحكم اعطائه عن الكفارة وينبغي ان لا يجوز لانه عادم للمنفعة  
 للمالك وحكم مطلق المالك ينبغي ان لا يجزله لانه تابع ملك الرقبة وقدره <sup>الشا</sup> فنية  
 بان يكون محقق لا تجل والا فلا الثالثة عشر ملك الهبة والصدقة <sup>فما</sup> يفتقر  
 وينتقل الملك في الهبة بوجوب مانع من الرجوع من سبعة معلوم في الفقه  
 وفي الصدقة بما ذكرناه في اصل الملك الرابعة عشر ملك العفارة للشفيع  
 بالاخذ بالتراضي او قضاء القضاة قبلها لانه لا ملك فلا يورث عنه لو مات  
 وينتقل اذا باع ما يشفع به **تنبيه** قد علمت ان الموصى وان ملك  
 المنفعة لا يوجب وينبغي ان لا الاعارة **واما** المستأجر فيجوز ويعبر بالمال  
 يختلف باختلاف المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يوجب ويعبر بالثمن  
 جعلوا لذلك اصلاً وهو ان ملك المنفعة ملك الاعارة والاعارة ومن  
 ملك الانتفاع ملك الاعارة لا الاعارة ويجعلون المستعير للموقوف <sup>للمنفعة</sup>  
 ما كان للانتفاع فقط وهذا يخرج على قول الكرخي من ان الاعارة ابا  
 المنافع لان ملكها والمذهب عندنا انها ملك المنافع بغير عوض فهي  
 كالاعارة لانه تملك المنفعة بغير عوض فلا يملك ان يملكها بعوض  
 ولانه لو ملك الاعارة الملك اكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بلا عوض  
 فيملكها نظير ما ملك ولانه لو ملكها للزم احد الاخرين الغير الجارين  
 لزوم العارية او عدم لزوم الاعارة وهذا ان التعليل ان يشتمل ان  
 الموقوف عليه والمستعير وهما سواء على الزم فيملك الموقوف عليه  
 السكنى المنفعة كالمستعير وقيل انما لا يبيع له الانتفاع وهو ضعيف  
 بان لا الاعارة وتماهه في فتح القدير من الوقف **واما** اعارة المقطع

تعليل المنافع وانما لا يملك  
 المستعير الاعارة صح

ما قطعه الامام فافنى العلامة فاسم بصحتها قال ولا اثر لجواز اخراج  
 الامام له في اثناء المدة كما اثر لجواز موت الموصى في اثنائها ولا يكون ملك  
 منفعة لاني مقابلته مال فهو نظير المستأجر لانه ملك منفعة الاقطاع  
 بمقابلته استعداده لما عدل لا نظير المستعير لما قلنا واذا ما ان <sup>المقطوع صح</sup>  
 او اخرج الامام الارض عن المقطع تنفخ الاعارة لان انتقال الملك  
 الى غير الموصى كما لو انتقل الملك في النظائر التي خرج عليها اعارة الا  
 وهي اعارة المستأجر واعارة العبد الذي صوغ على خدمته مدة  
 معلومة واعارة الموقوف عليه الغلة واعارة العبد المأذون بما هو  
 عليه عقد الاعارة من مال التجارة واعارة ام الولد انتهى **وقد الفت**  
**رسالة في الاقطاعات واخرى ستميتها التبعة المراضية في الار**  
**المصرية** وفيما افنى به العلامة فاسم النصير بان لا يتم ان يخرج الاقطاع  
 عن المقطع متى شاء وهو محمول على ما اذا اقطعه ارضاً غارة من  
 بيت المال اما اذا اقطعه مواتاً فاحياه ليس اوجه عندنا لانه صار  
 مالاً للرقبة كما ذكره ابو يوسف رحمه الله في كتاب فروع **القول**  
**في الدين** وعرفه في الحاور القدسي بانه عبارة عن مال حكيم يحدث  
 في الذمة يبيع او اشتراك او غيرها وانما هو او استيفاءه لا يكون  
 الا بطريق المعاملة عندنا حنيف رحمه الله **مثاله** اذا اشترى  
 ثوباً بعشرة دراهم صار الثوب ملكاً له ولحق الشراء في ذمته عشرة  
 دراهم ملكاً للبائع ديناً وقد وجب للبائع على المشتري عشرة  
 بدلا عن الثوب ووجب للمشتري على البائع مثلهما بدلا عن الثوب  
 اليه فالتقيا فصارا انتهى وتفرع على ان طريق ابعائه انما هو المقاصد

فاذا دفع المشتري عشرة  
 الى البائع وجب مثلهما في  
 ذمة البائع صح



انه لو ابراهه عنه بعد قضائه صح ورجع المديون على الدين  
بما دفعه وقد ذكرناه في المداين من قسم القويروا اختص الدين  
بحكام منها جواز الكفالة به اذا كان ديناً صحيحاً وهو لا  
يقط الا بالاداء والابراء فلا يجوز بديل الكفالة لانه يقطع  
بروئها بالتجديد **ومنها** جواز الرهن به فلا يجوز الكفالة والرهن  
بالايمان الامانة والمضمونة بغيرها كالمبيع واما المضمونة  
بنفسها كالمغضوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم  
العهد والمبيع فاسد والمقبوض على سوم الشراء فتصح الكفالة  
والرهن بهما لانها ملحقة بالدينون قال الاسيوطي مذهبنا الى السك  
في كماله شرح المذهب فرع حدث في الاعصار العربية وقف كتب  
اشترط الواقف ان لا تقاد الا برهن او لا يخرج من مكان تحبها  
الا برهن او لا يخرج اصلاً والذي قول في هذا ان الرهن لا يفتح  
بها لانها غير مضمونة في الموقوف عليه ولا يقال لها عاربه  
ايضاً بل لا خذلها ان كان من اهل الوقف استحق الانتفاع ويؤثر  
عليها بامانة فشرط اخذ الرهن عليها فاسد وان اعطاه كان رهنها  
فاسداً ويكون في يد خازن الكتب امانة لان افساد العقود  
في الضمان كصحتها والرهن امانة هذا اذا اراد الرهن الشرعي  
وان اراد مدلوله لغة وان يكون تذكرة فيصح الشرط لانه غرض  
صحيح واذا لم يعلم راد الواقف فيجوز ان يقال بالبطالان في  
الشرط المذكور حملاً على المعنى الشرعي ويحتمل ان يقال بالصحة  
حملاً على المعنى اللغوي وهو الاقرب بصحة الكلام ما لم يكن

بطلان

وجنس لا يجوز اخراجها بدونه وان قلنا ببطلان لم يخرج اخراجها  
به لتقرره ولا بدونه امانة خلاف شرط الواقف واما الف والاشياء  
فكانه قال لا يخرج مطلقاً ولو قال ذلك صح لانه شرط فيه غرض صحيح  
لان اخراجها مظنة ضياعها يجب على ناظر الوقف ان يمكن كل  
من يقصد الانتفاع بتلك الكتب في مكانها وفي بعض الاوقاف  
يقول لا يخرج الا بتذكرة وهذا لا بأس به ولا وجه لبطلانه وهو  
كما حملنا عليه قوله الا برهن في المدلول اللغوي فيصح ويكون  
المقصود ان يجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به مشروط  
بان يضع في خزانه الواقف ما يتذكر به اعادة الموقوف  
ويتذكر اخذ من مطالبته فينبغي ان يصح بهذا ومنى اخذ  
على غير هذا الوجه الذي شرطه الواقف يمنع ولا نقول بان تلك  
التذكرة تنفي رهنها بل ان ياخذها فاذا اخذها طالبه فياذن برة  
الكتاب وبكى عليه ان يردده ايضاً بطلب ولا يبعد ان يحمل قول الواقف  
الرهن على هذا فيصح اذا ذكره بلفظ الرهن تنزلاً للفظ على الصحة  
ما لم يكن وجنس لا يجوز اخراجها بشرط المذكور يمنع بغيره لكن لا ثبت له  
احكام الرهن ولا يفتى ببيع ولا بديل الكتاب الموقوف اذا تلف بغير تفرط ضمنه  
ولو تلف بتفرط ضمنه ولكن لا يفتى بذلك الموقوف لو فاته ولا يمنع  
على صاحبه التصرف فيه انتهى وقول اصحابنا لا يصح الرهن بالامانات  
شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانة باطل فاذا اهلك لم يجب شيء  
بخلاف الدين العائده فانه مضمون كالصحيح واما وجوب اتباع  
شرطه وحمله على المعنى اللغوي فغير بعيد **ومنها** صحة الابراء



عنه فلا يصح الابرء عن الاعيان والابرء عن دعوى صاحبها فلو قال ابرءك  
عن دعوى هذا العيان صح الابرء فلا تسمع دعواه بها بعده ولو قال برئت  
من هذه الدار ومن دعوى هذه لم تسمع دعواه وبنيته ولو قال ابرءت عن  
او عن خصوصي فيها فهو باطل وله ان يجاهم دائما ابرءه عن ضمانه كذا في  
النهج من الصلح وفي كافي الحكم من الافراد لاحق في قبلة سيرة من العيان  
والدين والكفالة والاجارة ومحمد والعصا من انتهى وبه علم انه يبرئ من  
الاعيان في الابرء العام لكن في مدائنا القينة افرق الزوجان والابرء  
كل منهما صاحبه عن جميع الدعاوى وكان للزوج بذر في أرضها واعيان  
قائمة فاحصا والاعيان القائمة لا تدخل في الابرء عن جميع الدعاوى انتهى  
ويدخل في الابرء العام الشفعة فهو مسقط بها قضاء لادبانه لم يقصد  
كافي الولو الحية وفي خاتمة الابرء عن العيان المعصوية ابرء عن ضمانها  
واقصر مانه في يد الفاضل وقال زفر لا يصح الابرء بشيء مضمونة ولو  
كانت العيان مستهلكة صح الابرء وبوي من ضمانها انتهى فلولهم الابرء  
عن الاعيان باطل معناه انها لا تكون مكالة بالابرء والا فالابرء عنها  
بسقوط الضمان صحيح او يحل على الامانة **الثالث بقول الاجل فلا**  
**يصح تأجيل الاعيان** لان الاجل شرع رفعا للتجسس والعين حاصلة  
قوامه **الاولى ليس في الشرع** دين لا يكون الا حالا الاراس مال للتكم  
وبدل الصرف والوضو والتمن بعد الاقالة ودين الميت وما اخذ به الشفع  
العقار كما كتنه في شرح الكنتز عند قوله تأجيل كل دين الا الترض وليس  
فيه دين لا يكون الا موقلا الا الدية والمسلم فيه واما بدل الكسابة فيفتح  
عندنا حالا وموقلا **الثانية** ما في الذمة لا يتعين الا بالقبض وكذا لو

دعوى

كان

كان له دين بسبب واحد فقبض احدهما بنفسه فان لم يتركه ان يتركه  
ويصح تزويجه على ان ما في الذمة لا يصح شتمه **الثالثة** الاجل لا يحل قبل  
وقته الاموت للمدين ولو حكم بالحق من يد ابرءه ولا يحل  
بموت الدين واما حتى اذا استرق ولم دين مؤجل فنقول بسقوط  
الدين مطلقا لا بسقوط الاجل فقط كما قال الشافعي واما الجواب فظاهر  
كلهم انه لا يوجب الحلول لا مكان التخصيص بولية الرابعة كمال تبيل  
التأجيل الا ما قدمناه واحمله في لزوم الترض شيان حكم المال  
بلزوم بعد ما ثبتت عنده اصل الدين او ان يحل المستقرض  
صاحب المال على رجل الى سنة او سنتين يصح ويكون المال على  
المحال عليه الى ذلك الوقت وعندك فقهه الحال لا يقبله  
بعد الزوم الا اذا نذر ان لا يطالب به الا بعد شهر او اوضح  
بذلك وشرط التأجيل القول والا فلا يصح والمال حاله وشرطه  
ايضا ان لا يكون مجهولا جها لا متفاحته فلا يصح التأجيل  
الى مهلة البيع ومجي المطر ويصح الى كحصا والديار وان كان  
البيع لا يجوز بتمن مؤجل الهالك في القينة **تنبيه** قال الدين  
للمدين اذهب واعطني كل شهر فليس تأجيل او بالاعطاء  
**الحكم الرابع** لا يصح تملكك من غير من هو عليه الا اذا  
سقطه على قبضه فيكون وكذا قابضا للموكل ثم لنفسه ومقتضا  
صحة غله عن التملك قبل القبض وفي وكالة الواقف احي  
لو قال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها  
منه فقبض مكانها دنا بغير حاز لانه صاد حق للموكل به

تأجيل صح



فلكم الاستدلال انتهى وهو مقتضى عدم صحة الرجوع عن التسلط  
وفي مئة المفتي من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد  
بنية الزكاة واوارة بقبضه جاز استحسانا وان لم يافره لا ويبع الدين  
لا يجوز ولو باع من المديون او وهبه جاز وابنت لو وهبت لغيرها  
من ايها اولادها الصغرة الدين انتهى وفي مديان الغنية قضى دين  
غيره ليكون له ما على المطلوب فرضي جاز لم رقم الاخر بخلافه ولو اعطى  
التوكيل بالبيع للآخر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون  
الثمن له كان القضاء على هذا فاسدا ويرجع البايع على الآخر بما اعطاه  
وكان الثمن على المشتري على حاله انتهى ثم قال فيها لو قالت المهر الذي  
لي على زوجي لو الذي لا يجوز افوار ما به انتهى وخروج عن تملك الدين  
غير من هو عليه كحواله فانها كذلك مع صحتها كما اشار اليه الزيلعي  
منها وخروج ايضا الوقت به لغير من هو عليه فانها جائزة كما في وصايا  
البرازية فالمستثنى ثلاث دفع الامام الاعظم على عدم صحة عليك  
من غير من عليه انه لو وكله بشراء عبد بما عليه ولم يعين المبيع والبايع  
لم يصح التوكيل وصح ان يعين احدهما واجمعوا انه لو وكل مديونه بان  
يتصدق بما عليه فانه يصح مطلعا ولو وكله المستأجر بان يبيع العين  
من الاجرة صح وقد اوضحناه في البحر الخامس لاجب الزكاة فيه اذا كان  
المديون جاهدا ولوله بنية عليه فلو كان على مفروجه جبت الا اذا كان  
مفقدا فاذا اقتصر اربعين فما اقله بدل تجارة وجب عليه درهم وقد  
بيننا في كتاب الزكاة من شرح الكثرة انواع الديون انتهى **ما يمنع الديون**  
**وجوبه وما لا يمنع الاول الملاء في الطهارة يمنع الدين وجوبه شرعا**

فقبضه اجزاء ومن به الزكاة  
وهب له دينه على رجل وامره

ص

في هذا الزعم انما اورد بالتصحيح والآلا لانه  
هبة الدين من غير من عليه

مطل  
ولو كان على طهارة جبت الا  
اذا كان مفقدا

نقول الزعم في احوال التيمم والبراء بالثمن الفاضل عن حاجته  
**الثاني التيمم** كذلك فيما ينبغي ولم اره الثالث الزكاة والمراد  
منها ماله مطالب من العباد فلا يمنع دين النذر والكفارات ودين  
الزكاة مانع والرابع الكفارة واختلف في منعه وجوبها والصحيح  
انه يمنع بالمال كما في شرحنا على المنار من حيث الامر الخامس صدقة القطر  
وانفقوا على منعه وجوبها **تيسر** دين العبد لا يمنع وجوب  
قطره ويمنع وجوب زكوة لو كانت للتجارة كما بيناه من ذلك  
المحل السادس الحج يمنع اتفاقا السابع نفقة الزوج وينبغي ان  
يمنعها لان الغتوى على عدم وجوبها الا بملك نصاب حرمان الصدقة  
الثامن ضمان سرية الاعتاق ولا يمنع لان الدين لا يمنع ديننا  
او التاسع الدية لا يمنع وجوبها العاشر الاضحية يمنعها كصدقة  
القطر **تم** قد منا انه لا يمنع ملك الوارث للتمكة ان لم يكن  
مسترقا ويمنع ان كان مسترقا ويمنع نفاذ الوقية والبرقع من  
المريض ويبع اخذ الزكاة والدفع الى المديون افضل **ما يثبت**  
**في ذمة المعسر وما لا يثبت** اذا هلك المال في الزكاة بعد وجوبها  
لا يثبت في ذمته ولو بعد التمكن من دفعها وطلب الساعي بخلاف  
ما اذا استهلكه وصدقة القطر لا تقط بعد وجوبها بهلاك المال  
وكذا الحج بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب ثم ايسر بعد فانها  
لا يجبان وما يجزئ في بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين الغني  
والفقير كجواز الصدقة لخلق والتباعد والطلب لغزو  
كفارة اليقين وما لا يكون الصوم مشروطا باعتباره ككفارة



الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم القتل والعتق  
 وفقر بينهما فالاعتبار لا عساره وقت كغيره بالصوم وكذا يفرق  
 في فدية الحج الكفا فلا وجوب على الفقير فاذا لم يملكه الاخراج  
**يقدم على الدين وما يوفى** اما حقوق الله تعالى كالزكاة وصلة الفقير  
 فتنقطع بالموت ولما الكلام في حقوق العباد فان وقت التركة  
 بالكل فلا كلام والقديم المتعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا اوجبه  
 بحقوق الله قدمت الزايع وان اوجها كالزكاة والكفارات  
 وان اوت في القوة برى بما يراه واذا اجتمعت الوصايا لا يقدم  
 البعض على البعض الا العتق والمحابة ولا معبر بالتقديم والتاخير عالم  
 ينطق عليه تمامه في وصايا الزبير **تدنيب فيما يقدم عند الاجتماع من**  
**غير الزون** ثلاثة في السفر جنب وحائض وميت وشمه ما يكفي لاحد  
 فان كان الماء كافا لاجلهم فهو اولى به وان كان لهم جميعا لا يفرق لاحد  
 ويجوز التيمم للكل وان كان الماء مباحا كان جنب اولى به لا غدر فيه  
 وغسل الميت سنة والرجل يصلح اما للمرأة فيغتسل بيمينه وييمم  
 وييمم الميت ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب اولى به لان له  
 حق ملك فالابن ولو ذهب لهم قدر ما يكفي لاحدهم قالوا الرجل اولى  
 لان الميت ليس من اهل قبول الهبة والمراة لا تصلح لامامة الرجل قالوا  
 وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يكتمل القيمة  
 لا ينفذ الملك وان انفصل به العتق كذا في فساد خان وراة من قوله  
 ان غسل الميت سنة ان وجوبه بها بخلاف غسل الجنين فانه في الوا  
 وينبغي ان يلحق بما اذا كان مباحا ما اذا اوصى به لاجل النسل ولا يكفر

ما

الاول

الا احدهم واما من به نجاسة وهو محدث وجدا بكفر لاحد ما فاق  
 يجب صرفه الى نجاسة كافي فتح القدير من النجاس وعلى من لا كان مع  
 الثلاثة ذون نجاسة يتقدم عليهم ولم اوافق جميع جنابة وسنة  
 وقبلة قدمت الجنابة واما اجتماع كسوف ولا ينجس فوانه بالاجل  
 ولو اجتمع عيد وكسوف وجنابة ينبغي تقديم الجنابة وكذا لو اجتمع  
 مع جمعة وفرض ولم يخف خروج وقتة وينبغي ايضا تقديم الحسوف على  
 الوتر والندوب واما محدود اذا اجتمع ففي المحيط واذا اجتمع  
 وقدر على درء احدهما درى وان كانت في اجناس مختلفة بان اجتمع  
 حد الزنا والسر والسر والعتق والعتق برى بالقضاء فاذا  
 برى حد للعتق فاذا برى ان شاء بدها بالقطع وان شاء بدها بحد  
 الزنا وحد السر بآخر ما ينفذ باجتهاد من الصحابة واذا كان محضا  
 بدها بالعتق ثم بحد العتق ثم بالرحم ويلقى غير ما انتهى ولو اجتمع  
 السر ومحدود قدم السر على المحدود في الاستيفاء لم تحضه حقا  
 للبعد كذا في الطهارة ولم ار الا ان ما اذا اجتمع قتل العتق والردة  
 وينبغي تقديم الرحم لانه يحصل مقصودا بخلاف ما اذا قدم  
 قتل الردة فانه ينفذ الرحم واذا قدم قتل العتق والردة  
 بالسيف حصل مقصودا المقاص وان فات الرحم فروع بقرب  
 من هذه المسائل مسائل اجتماع الفضيلة والنفقة **ومنها**  
 الصلوة اول الوقت باليتم واخوه بالوضوء وعندنا لا يثبت  
 ان كان طمع من وجوه للمواخاة والا فالقديم افضل ولم ار  
 لاصحابنا ان يثبت في اوله ويصل واذا وجوه نواصه وصلى

او فرض وقت لم اره ينبغي تقديم  
 الفرض ان ضاقت الوقت  
 والا الكسوف

مطلب  
 ولو اجتمع السر والحد  
 قدم السر على الحد

مطلب  
 والزنا وينبغي تقديم المقاص  
 فطما لم يحد ما اذا  
 اجتمع قتل الزنا والردة  
 م  
 الصلوة اول الوقت باليتم  
 واخوه بالوضوء وعندنا لا يثبت  
 ان كان طمع من وجوه للمواخاة والا فالقديم افضل ولم ار  
 لاصحابنا ان يثبت في اوله ويصل واذا وجوه نواصه وصلى



ثم نبدأ ولا يبعد القول بافضليته وقال ان افقيه انه النهاية  
في تحصيل الفضيلة **ومنها** لو صلح منفردا صلح في الوقت المستحب  
وان افرغ عنه صلح مع الجماعة فالأفضل التأخر **ومنها** لو كان  
لو استغنى الوضوء تقوى الجماعة ولو انصرف على ردة أدركها فبغى بنفسه  
لا دللها **ومنها** غسل الرجلين أفضل من المسح على الخفين لمن يري جوارحه  
والأفضل غسل ولا يجزئ من البراءة **ومنها** التوضي من محض الفضل  
من النهي بحضرة من البراءة والآلة **ومنها** لو خاف فوت الركعة لو مشى  
الى الصلوة في النية الأفضل أدركه في الركوع وقول النور في نزع المذهب  
لم أر فيه لا يحلها ولا يفرم شيئا حضور **ومنها** لو كان بحيث لو صلى  
في بيته صلح قائما ولو صلى في المسجد لم يقدر عليه في الصلاة يخرج الى المسجد  
ويصل قاعدا **ومنها** لو كان لو صلى قاعدا قدر على سنة المرأة وان صلح  
قائما لا قدر وقواها **ومنها** لو ضاق الوقت عن سنن الطهارة  
او الصلوة تركها وجوبا وضايق الوقت المستحب عن استيفائها  
وينبغي تقديم المؤكدة ثم الصلوة في المسح **ومنها** تقديم الدين المقر  
به في الصحة وما كان معلوم السبب على الدين المقر به في المرض **ومنها**  
باب الامامة يقدم الاعلم ثم الاقوام ثم الادرع ثم الاسن ثم الاصبح  
ثم الاحسن خلقا ثم الاحسن زوجة ثم من له جاه ثم الانظف ثوبا  
ثم المقيم على المسافر ثم المحر الاصل على المعتق ثم المتبع من الحديث  
على المتبع من الحديث وتما في الشرح ويؤيد من هذه المسائل بعض  
خصال الكفاية يقال البعض فالعالم العجى كنفه للورى ولو شرفه  
وعلمه يقابل بها وكذا شرفه **خاتمة** لا يقدم احد في الشرائع على

مطلب  
الفضل افضل من المسح  
عند جراح جوارحه

الحقوق الآتية ومنه السبق كالادحام في الدعوى والا فناء  
والدرس فان استؤوا في الحج افرغ بينهم انتهى القول في مثل  
**واجدة المثل ومهر المثل وتوابعها**  
اما ثمن المثل فذكره في مواضع **ومنها** باب النتم قال في الكنتز  
ولو لم يعطه الا ثمن مثله وله ثمنه لا يتم ولا يتم وقته في الضاربة  
بمثل القيمة في ذلك المكان لكن لم يبين انه في وقت عزه او في اغلب  
الاقوات والظاهر الاول فان الاعتبار للقيمة حاله النفع  
وينبغي ان لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة الى سد الوفق وختوم بالقيمة صح  
الهلاك فربما يصل الشربة الى ذباينة فيجب شراؤها على الغادر  
باضعاف قيمتها احياء لنفسه **ومنها** باب الحج فثمن المثل  
للزاد والماء القدر اللائق به وكذا الواحدة تحتاج فتح القدير  
**ومنها** على قول محمد اذا اختلف المتبايعان تحالفا وتعاونا  
وكان المبيع يفسخ على قيمته الهالك وهل تعتبر قيمته يوم  
اذا القبض او اقلهما **ومنها** اذا وجب الرجوع بنقصان  
العيب عند تعذر رده كيف يرجع به قال فاضل خان وطريق  
معرفة النقصان ان يقوم صحيح لا عيب به ويقوم وبه العيب  
فان كان ذلك العيب بنقص عشرة القيمة كان حصته النقصان  
عشر الثمن انتهى ولم يذكر اعتبار ما يوم البيع او يوم القبض  
وكذا لم يذكره الزيلعي وابن الرهام وبلغ اعتبارها يوم  
البيع **ومنها** المقبوض على سوم الشراء المضمون بتسمية  
التمن اذا كان قيمتها فالاعتبار بقيمته يوم القبض او يوم

في أقرب موضع يعرف فيه الماء  
او بغيره يسير وفسره الزيلعي  
بالقيمة صح

شاكها فان البيع صح



التلف قال **ومنها** المعضوب العتيق اذا هلك فالمعبر فتمت يوم  
اتفاق **ومنها** المعصوب المثل اذا انقطع قال ابو حنيفة رحمه الله  
تعتبر قيمته يوم الخصومة وقال ابو يوسف يوم الغصب وقال محمد يوم  
الانقطاع **ومنها** المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف  
فيه **ومنها** المعنوس بعقد فاسد تعتبر قيمته يوم الفسخ لا يخل  
في ضمانه وعند محمد تعتبر يوم التلف لانه به يقرر عليه ذكره الربيع  
في بيع الفاسد **ومنها** العبد المجنى عليه تعتبر قيمته يوم كفايته **ومنها**  
العبد اذا جنى فاعتقه السيد غير عالم بها وقتلنا بضمين الاقل من  
قيمته ومن ارشده هل المعنوم يوم كفايته او قيمته يوم ايقاد **ومنها**  
الرهن اذا هلك بالاقل من قيمته ومن الدين فالمعتبر قيمته يوم  
الهلاك لقولهم ان يده بدامانه فيه حتى كانت نفقته على الواهن  
حيوة وكفنه عليه اذ مات كما ذكره الربيع **ومنها** لو اخذتم الارز  
وما اشبه ذلك وقد كان دفع اليه دينار مثلا لينفق عليه  
ثم اختصما بعد ذلك في قيمة المأخوذ هل تعتبر قيمته يوم الاخذ او يوم  
الخصومة قال في القيمة يعتبر يوم الاخذ قبل ان يملكه لو لم يكن دفع اليه  
شيئا بل كان يأخذه منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال  
يعتبر وقت الاخذ لانه سؤم حين ذكر الثمن انتهى **ومنها** ضمان غرق  
العبد المشترك اذا اعتقه احدهما وكا موسرا واخرا **ومنها** الا  
تضمنه فالمعتبر القيمة يوم الاتفاق كما اعتبر حاله في الباء  
فيه كما ذكره الربيع **ومنها** قيمة ولد المعزور في الخلاصة تعتبر  
قيمته يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على ان

قوله يوم الخصومة  
في ضمانه وعند محمد  
يعتبر يوم التلف لانه  
به يقرر عليه ذكره  
الربيع في بيع الفاسد  
ومنها العبد المجنى  
عليه تعتبر قيمته  
يوم كفايته ومنها  
العبد اذا جنى فاعتقه  
السيد غير عالم بها  
وقتلنا بضمين الاقل  
من قيمته ومن ارشده  
هل المعنوم يوم كفايته  
او قيمته يوم ايقاد  
ومنها الرهن اذا هلك  
بالاقل من قيمته ومن  
الدين فالمعتبر قيمته  
يوم الهلاك لقولهم ان  
يده بدامانه فيه حتى  
كانت نفقته على الواهن  
حيوة وكفنه عليه اذ  
مات كما ذكره الربيع  
ومنها لو اخذتم الارز  
وما اشبه ذلك وقد كان  
دفع اليه دينار مثلا  
لينفق عليه ثم اختصما  
بعد ذلك في قيمة  
المأخوذ هل تعتبر  
قيمته يوم الاخذ او  
يوم الخصومة قال في  
القيمة يعتبر يوم  
الاخذ قبل ان يملكه  
لو لم يكن دفع اليه  
شيئا بل كان يأخذه  
منه على ان يدفع اليه  
ثمن ما يجتمع عنده  
قال يعتبر وقت  
الاخذ لانه سؤم حين  
ذكر الثمن انتهى  
ومنها ضمان غرق  
العبد المشترك اذا  
اعتقه احدهما وكا  
موسرا واخرا  
ومنها الا تضمنه  
فالمعتبر القيمة  
يوم الاتفاق كما  
اعتبر حاله في  
الباء فيه كما  
ذكره الربيع  
ومنها قيمة  
ولد المعزور في  
الخلاصة تعتبر  
قيمته يوم  
الخصومة ومن  
اعتبر يوم  
القضاء فانما  
اعتبره بناء  
على ان

القضاء

القضاء لا يستر اخي عنها ولهذا ذكر الربيع اولا اعتبار يوم  
الخصومة وثانيا يوم القضاء ولم ارهن اعتبار يوم وضع  
**ومنها** ضمان جنين الامة قالوا لو كان ذكرا وجب على  
الضارب نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان  
انثى كذا في الكنف وفي خلاصه وهما في القدر سواء وظاهر كلامهم  
اعتبار يوم الوضع **ومنها** قيمة الصيد المتلف في الحرم او  
الاعوام ففي الكنف في الثاني بقولهم عدلين في مقتله واقرب  
موضع منه ولم يذكر الضمان والظاهر فهما يوم قتله كما في  
المتلف **ومنها** قيمة اللقطة اذا تصدق بها او انتفع بها  
بعد التعريف ولم يجرى عليها فالمعتبر قيمتها يوم التصديق  
لقولهم ان سبب الضمان تصرفه في مال غيره بغير اذنه ولم  
اره صريحا **ومنها** قيمة جارية الابن اذا احبها الاب ادعا  
والظاهر من كلامهم ان الاعتبار لقيمتهما قبل العلوق  
لقولهم ان الملك ثبت شرطا للاستيلاء وعندنا لا حكم بينهما  
قيمة الصداق اذا انتصف بالطلاق قبل المسيس وكان  
ها كذا ولم اره صريحا وينبغي ان يعتبر يوم القضاء به او  
الراضى لما قدمنا انه لا يعود الى ملك الزوج النصف الا باحد  
اذا كان بعد القبض فهذه تسعة عشر موضعا فاعتقدها  
**الكلام في اوجه المثل** يجب في مواضع احدها الاحارة في صو  
**منها** الفاسد **ومنها** لو قال له الموصي بعد القضاء  
المدة ان توغتها اليوم والا فليكن كل شهر كذا وقيل بحسب

اعتبار

تلكها



**ومنها** لو قال المشتري العين للاجر عمل كما كنت ولم يعلم بالاجر بخلاف  
 ما اذا علم فانه يجب **ومنها** لو عمل له شيئا ولم يستأجره وكان الصانع  
 معروفا فانه كذلك الصنعة وجب اجر المثل على قول محمد وبه يفتي **ومنها**  
 في غضب المتنازع اذا كان المعضوم مال يبيع او وقف او موقد للاستفلا  
 على المقتضيه **وليس** **ومنها** ما اذا خالف المتأجر الى شربان حمل اكثر  
 من المشروط فانه لا يجب اجر ما زاد لان الضمان والاجر لا يجتمعان  
**ومنها** اذا فدت المسافات والمراعى كان للعامل اجر مثله  
**ومنها** اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رزق فانه يترك بالاجر  
 المثل الى ان يستصح **ومنها** اذا فدت المضاربة فللعامل اجر  
 مثل الا في مسئلة ذكرنا في الفوائد **ومنها** عامل الزكوة يستحق اجر  
 مثل ما عمل بقدر ما يكفنه ويكفر عوانه وقائدة ان المأخوذ اجره انه لو  
 لم يعمل بان حمل ارباب الاموال اموالهم الى الامام فلا اجر له **ومنها**  
 الناطر على الوقف اذا لم يشترط له الواقف فله اجر مثله عمله حتى لو كان  
 الوقف حائوته يستغنها الموقوف عليهم فلا اجر له فيها كافي كناية  
 وهذا اذا عين القائله اجر فان لم يعين له رضى فيه سنة فلا شيء  
 له كذا في القنية ثم ذكر بعده انه يستحق وان لم يشترط له القاضي  
 ولا يجتمع له اجر النظر والعالة لو عمل مع العملة انتهى **ومنها** الوصي اذا  
 نضبه القاضي وعين له اجر بقدر اجرة مثله جاز وما وصى الميت  
 فلا اجر له على الصريح كافي القنية **ومنها** القائم لو لم يستأجر  
 بجمعين فانه يستحق اجر المثل **ومنها** يستحق القاضي على  
 كتابة المحاضر والسجلات اجر مثله **تنبهات الاول قوله**

مطلق  
 الضمان والاجر  
 لا يجتمعان

مطلق  
 لا يوجب القاضي اخذ الاو  
 لا يوجب البس على  
 الصبي

في الرزق بعد انقضاء مدة الاجارة يترك بالاجر المثل معناه بالفضا  
 او الرضاء والا فلا اجر كافي القنية الثاني اذا وجب اجر المثل وكان  
 هناك مسمى في عقد فاسد فان كان معلوما لا يبرأ عليه وينقص منه  
 وان كان مجهولا وجب بالغام بالغ الثالث يجب اجر المثل من جسر  
 الدراهم والدنانير الرابع اذا وجب اجر المثل وكان متفاديا منهم من  
 يستقصي ومنهم من يبني هل في الاجر يجب الوسط حتى لو كان اجر المثل  
 اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض احد عشر  
 بخلاف القوم لو اختلف المقومون في مستهلك فشهد اثنا عشر فتمت  
 عشرة فشهد اثنا عشر فتمت اقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الاقطع  
 في باب السرقه فحاصل اجر المثل في الاجارة العسرة يطب وان  
 كان البس حراما والكلمة القنية وقد مناحكم زيادة اجرة المثل  
 في الفوائد **الكلام في مهر المثل** الاصل في اعتبار اجرة بنت  
 واشق وبنينا في شرح الكسري ما هو بمن يعمره وانما الكلام هنا  
 في المواضع التي يجب فيها ويجب في النكاح الصحيح عند عدم  
 التسمية او تسمية ما لا يصلح مهر كالخمر والخنزير والكحول والقوة  
 وخدمة زوج حرة ونكاح اوفى وهو نكاح الشغار ومجهول الخند  
 والتسمية التي على خطر وفوات ما شرط لها من المنافع بشرط  
 الدخول في الكفا والموت وانما اذا اطلقها قبل فالتبعة لا تنشق  
 وفي النكاح العائد بعد الدخول وفي الوطى يشبه ان لم يقدر الملك  
 سابقا كما في امه ابنه اذا اقبلها فلا مهر عليه انتهى **ما يتعدونه فيه**  
**المهر يتعدونه الوطى وانما لا يتعدونه** اما في النكاح الصحيح فمعه

وجب

حديث صح



ابو حنيفة رحمه الله منقما على عدد الوطأ تقديره ولا يبعد كما  
 لا يبعد بوطي البسبيل للاب جارية ابنه اذا لم يحبل وكذا بوطي السبد  
 مكانة وفي النكاح الفاسد وينعد بوطي الابن جارية ابيه او الزوج  
 جارية امرأته وافني والد الصدر الشريد بالنعد في الجارية المشتركة  
 وتامة في شرحه على الكنت **تنبيه** يجب مهران فيما اذا فني بامارة  
 ثم تزوجها وهو محال لها مهر المثل بالاول والمستى بالعقد ومهران  
 ونصف فيما لو قال كلما تزوجتك فانت طالق فبشرطها في يوم  
 واحد ثلاث مرارة ولو زاد باين ودخل بها في كل مرة فغلبه خمسة  
 مهور ونصف وبيانه في فتاوى قاضي خان **القول في الشرط**  
**والتعليق** التعليق ربط حصول مضمون جملة بمصو مضمون  
 اخرى وفسر الشرط في التلويح بانه تعليق حصول مضمون جملة بحصول  
 مضمون جملة انتهى وشرط صحت التعليق كون الشرط معدا على  
 حظر الوجود فالتعليق بكائن تنجيزه بالتحليل باطل ووجود  
 رابط حيث كان مجراؤه مؤخر او الانحدر وعدم فاضل اجني بين  
 الشرط والنجاء وركنه اداة شرط وفعله وجزايا لم يفلوا اقتصر على  
 الاداة لا يتعلقوا وحلفوا في تنجيزه لو قدم النجاء والغنوى  
 على بطلانه كما بيناه في شرح الكنت **ما يقبل التعليق وما لا يقبل**  
 تعليق التمليكات والتقييدات بالشرط باطل كالبيع والشراء  
 والاجارة والاستجارة والهبة والصدقة والنكاح والاقرار  
 والابراء وغزل الوكيل وحجر المأذون الرجعة والتحكيم والكتابة  
 والكفالة بغير الملام والوقف في رواية والهبة بغير المنعاف

وما جاز تعليقه

وما جاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد كطلاق وعتق وحوالة  
 وكفالة ويبطل الشرط ولا يبطل الرهن والاقالة بالشرط الفاسد و  
 تعليق البيع بكلمة ان باطل الا اذا قال بعث ان رضيت ابي ووقته كجاء  
 الشرط بكلمة على صحيح ان كان يقضيه العقد او ملاعاله او حري  
 الوقف به او ورد الشرع به او كالا لمنفعة فيه لاحدهما وقد ذكرنا  
 في مباحث الفوائد ما خرج عن قولهم لا يصح تعليق الاراء بالشرط  
 وفي البيع ثلثين مسألة يجوز تعليقه فيها وقوله ما لا يصح تعليقه  
 ويبطل بفاسدة ثلاثة عشر البيع والعتمة والاجارة والرجعة  
 والصالح عن مال والابراء والمحرر وغزل الوكيل في رواية واجاب الاعمال  
 والمضاربة والمعاملة والوقف والاقرار في رواية وما لا يبطل بالشرط  
 العائد الطلاق والجمع والرهن والغرض والهبة والصدقة والوصاية  
 والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة والحوالة  
 والاقالة والغصب وامان القن ودعوة الولد والصالح عن الفضايل و  
 جنابة غضب وعقد ذمة ودعوة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها  
 كفالة او حوالة وتعليق الرد بعيب او بخيار شرط وغزل قاض الحكم  
 عند محمد رحمه الله وتامة في جامع الفصولين والبرائة **قاعدة**  
 من ملك التنجيز ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق يملك التنجيز  
 ولا يملك التعليق ومن لا يملك التنجيز لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك  
 او سبه الثانية العبد والمكاتب لوقالا كل مملوك املكه فهو حر  
 بعد عتقه صح بخلاف الصبي وتامة في جامع الفصولين سيما من باب  
 العيين في ملك العبد والمكاتب **القول في احكام الشرط**

احكام الشرط  
 احكام الشرط



رخصه القصر والفطر والمسح ثلاثة أيام ولياليها وأما التنفل  
 على الدابة فحكم خارج المصلا التفر **ومنها** سقوط الجمعة  
 العبدية والاضحية وتبديل التفرقي وأما صفة الجمعة فمن أحكام  
 المصروع ومن أحكام التفر حرمته على المرأة بغير زوج أو حرم  
 لو كان واجبا ومن ثمة كان وجود أحدهما شرطا لوجوب الحج  
 عليها واختلفا في وجوب نفقة عليها إذا امتنع الحرم الأبا  
 والمعتمد الوجوب عليها بناء على أنه شرط وجوب الاداء وسلام  
 من حرمه خروجها الأبا أحدهما حجتها من دار كرب إلى دار السلام  
 ومن أحكام منع الولد منه الابيضاء ابوية الأبي الحج إذا استغنى  
 وتحرره على المديون الأبا ذن الدين إذا كان مؤثلا ويختص  
 ركوب البحر بأحكام **ومنها** سقوط الحج إذا غلب الهلاك وتحريم  
 التفر منه وضمان المودع لو سافر بها في البحر وكذا الوصي وبنو  
 في بقية الأحكام **ومنها** فيما إذا غزا في البحر معه فوس فانه  
 يستحق سهم الفارس كما في ثمانية **القول في أحكام الحرم** لا يدخله  
 أحد الأحرما وتكره المجاورة به ولا يقتل ولا يقطع من فعل خارج  
 والتجابه ويحرم التعرض لصدقه ويحرم تحرايقه يقتله ويحرم قطع  
 شجره ورعي حشيشه إلا إذا خروبت الفل لدخوله وتضاعف  
 فيه الصلوات وخساسته كسبائه ولو أخذ فيه بالهزم ولا يكن  
 فيه كافر وله الدخول فيه ولا تمتنع ولا قولة ملكي وتختص الهدايا  
 ويكره إخراج حجارته وتراشه وهو ما لغزه عند باقي اللفظة  
 والدية على القتلى فيه خطاء ولا حرم للمدينة عند ما فلا تثبت

ويستثنى

بيان أحكام الحرم

الاستبراء  
محمود

هذه الأحكام إلا أن النسيان الغسل لدخولها وكراية المجاورة  
 بها والله سبحانه أعلم **القول في أحكام المسجد** هي كثيرة جدا  
 وقد ذكرها أصحاب الفتاوى في كتاب الصلوة في باب غل  
 حدة **فمنها** تحريم دخوله على الحب والحايض والنفساء ولو  
 على العبور وإذا خال نجاسة فيه يخاف منها التلوث ومنع  
 إدخال الميت فيه والصحاح أن المنع لصلوة الجنازة وإن لم يكن  
 فيه الميت إلا العذر مطر وجوه واختلافه عليه فمنهم من عدله  
 بخوف التلوث ومنهم بأنه لم يبين لها وعلى الأول هي تحريمه  
 وعلى الثاني تنزيهه ورحم الأول العلامة قاسم ولم يعمله  
 أحدا من نجاسة الميت لا جاعلهم على طهارته بالغسل حيث  
 كان مسلما **ومنها** صحت الاعتكاف فيه **ومنها** حرمة إدخال  
 الصبيان والمجانين حيث غلب تخييرهم والآفة **ومنها**  
 منع الغاء القملة بعد قتلها فيه **ومنها** يحرم البول فيه ولو في  
 أناء فلم أره وينبغي أن لا فرق **ومنها** منع أخذ شيء من  
 أجزائه قالوا في تراشه لو كان مجتمعا جاز الأخذ منه ومسح الرجل  
 عليه والآلا **ومنها** حرمة النفاق والغاء النجاسة فوق الحصى  
 أخف من وضعها تحته فإن اضطرب إليه دفنه وتكره المصنعة  
 والوضوء فيه إلا أن يكون ثمة موضع أعده لذلك لا يصلح فيه  
 أدنى أناء ويكره مسح الرجل من الطين على عموده والنفاق على  
 حيطانه ولا يحرق فيه بئر ماء وتترك القديمة ويكره غرس الأشجار  
 فيه إلا لمنفعته لتقل النثر ولا يجوز اتخاذ طريق فيه للمرور

بيان أحكام المسجد

وأما الفصل في ما لا يجوز



الا عذر وذكر القضاة فيه من خطا وكثارة باج وتعليم صياحه  
 لا يؤخر الا حفظ المسجد في زوايه وبكر الحلو فيه للمصيبة وسحب  
 النجاسة لداخله فان كان ممن يتكرر دخوله كغرفة ركنان كل يوم وسحب  
 عقد النكاح فيه وجلس القضاة فيه ويحرم الوطى فيه وقوفه كالنخل وبكره  
 دخوله لمن اكل ذابح كبريهه ولمنع منه وكذا اكل مودف فيه ولو بسانه و  
 عن السبع والشراء وكل عقد لغز المعكف بعد حاجته ان لم يحضر السعة  
 وانث الضالة والاشعار والاكل والنوم لغز غريب ومعتكف  
 والكلام المباح وفي فتح القدير انه باطل لخصات كما تاكل النساء خطيب  
 ورفع الصوت بالذكر الاتفقية واخراج الريح فيه من الذر المحضون  
 وبين كنه وتنظيفه وتطيبه وقوته والبقاء وتقدم البني على  
 البشري عند دخوله وعكسه عند خروجه ومن اعتاد المرور فيه الم  
 وينفق ويكره تخصيص مكان فيه لصلوته ولا يتعين بالملازمة فلا  
 يخرج عنه لو سبق اليه ولا هل المحلة جعل المسجد الواحد مسجدين  
 والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن ولهم المسجد بالمنازع الا ان يوافق  
 في الفتنة العامة **خاتمة** اعظم المساجد حرمه المسجد الحرام ثم  
 مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم كواع ثم مساجد المحال  
 ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت **احكام يوم الجمعة**  
 اختص باحكام لزوم صلوة الجمعة واشترط الجماعة لها ولو كانا ثلاثة  
 سوى الامام والحظية لها ولو كانا بشرط وقراءة السورة المخصوصة  
 لها وتكره التسوية بشرطه وانسان الفل لها والطيب ليس  
 الا حسن وتعليم الاطفال وخلق الشواهد لكن بعد هذا الفضل

جعل المسجدين واحدا  
 ولا يجوز اعانة لادواته  
 لمسجدا اخر ولا يشغل

يوم الجمعة

الخور في المسجد والتكبير لها والاستغفار بالعبادة الى خروج  
 للطبيب ولا يشن الا برادها وبكره افرادة بالصوم وافراد بيلة  
 بالقيام وقراءة الكهف فيه ونفي كراهية النافلة وقت الاستواء  
 على قول ابي يوسف رحمه الله المصحح المعتمد وهو خير ايام الاسبوع ويوم  
 عبد وفيه ساعة اجابة ويجمع فيه الارواح وتزار فيه القبور  
 وبما من الميت فيه من عذاب القبر وفيه مات فيه اولى ليلة امن من  
 فتنة القبر وعذابه ولا شجر فيه جهنم وفيه خلق ادم وفيه اخرج  
 من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يزور اهل الجنة بهم سبحانه  
**وتما هذا اخر ما وردناه من فن الجمع والوقوف** مما يكتنه وقوفه  
 وبقية بالفتنة جهنم والله الحمد والمنه والحوال والقوة ثم الآن نشرع  
 بحوله وقوته في الجمع والوقوف **ما افرق فيه الوضوء والفعل**  
 بين تجديد الوضوء عند اختلاف المجلس ويكره تجديد الفعل  
 مطلقا ويمح فيه تحف وينزع في الغسل بين فيه الترتيب  
 بخلاف الغسل بين المفضضة والاستشاق فيه بخلاف الغسل  
 فترضية يمسح الرأس فيه بخلاف الغسل على قول **ما افرق فيه**  
**مسح الخف وغسل الرجل** يات المسح دونه ورايت في بعض  
 كتب الشافعية يجوز غسل الرجل دون خف المفضضة بالاختلاف  
 والاجوز مسح الخف المفصوب وصورة غسل الرجل المفصوب ان  
 يسخن قطع رجله فلا يمكن منها بين تثليث الغسل دون المسح  
 يجب عليهم الرجل دون خف لا تنقصه الجنابة بخلاف المسح هو  
 افضل للمسح لمن **ما افرق فيه مسح الرأس والخف**

ما افرق



بين استيعاب الرأس وحقق لو نلت مسح الرأس لم يكره وان لم يبرأ  
ويكره نكث الحنف ما افرق فيه الوضوء والتميم كونه في الوجه  
واليدين فقط ولا يجوز الا لغز ولا يمسح به الحنف ويقتصر الى الشية  
ولا ينجز بغيره ولا تنليه وبين فيه النقص ويستوى فيه الحدث  
الاصغر والاكبر ما افرق فيه مسح جبهة ومسح خلف لا يشترط  
شدها على الوضوء ويشترط لبه على كمال الطهارة فيجمع مع الغسل  
بخلاف مسح الحنف ويجب نعيمها او اكثرها بخلاف الحنف ونقص الصلوة  
برونه في رواية وهو المعتمد بخلاف المسح على الحنف ان لم يعلمها ولا  
يقدر بحدة بخلافه ولا ينقض اذا سقطت عن غير برد فلا يجب  
اعادته بخلاف الحنف اذا سقط لا تنزع للحنابلة بخلاف الحنف واذا  
كان على عضو جريان فسقطت احدهما اعادها بلا اعادة سجتها  
بخلاف نزع احد الحنفين ما افرق فيه الحوض والنفاس اقل كحوض  
محدود ولا حد لقل النفاس واكثره عشرة واكثر النفاس اربعون  
ويكون البلوغ والاستبراء دون النفاس والحوض لا يقطع التسابع  
في صوم الكفارة بخلاف النفاس ونقصى العدة به دون النفاس  
ويجعل به الغيل بين طلاق السنة والبدعة بخلاف النفاس  
في سبعة فما في النهاية من الافراق باربعة قصور ما افرق  
فيه الاذان والاقامة يجوز تراخي الصلوة عن الاذان بخلاف  
الاقامة بين التمهيل فيه والاسراع فيها يكره اقامة المحدث  
لا اذانه ما افرق فيه سجدة التلاوة والشكر سجدة الشكر لا  
يدخل الصلوة بخلافها وانفقوا على وجوب سجدة التلاوة بخلاف

يفعلها سائر

ما افرق فيه سجود السهو والتلاوة  
هو سجدتان وهي واحدة هو في آخر  
صلوة بعد السلام وهي فيها هو  
لا يكرر بخلافها لا يقوم له ويقوم  
لها يتشهد له ويسلم بخلافها  
الذكر الم شروع في سجود التلاوة  
لا يشترط فيه صح

سجدة التلاوة

بخلاف سجدتان كبر فاتها جائرة عندنا حنيفة رحمة الله لا واجبة  
وهو معنى ما روى عنه انها ليست مشروعة اي وجوبا ما افرق  
فيه الامام والمأموم بينه الا تمام واجبة على المأموم دون الامام  
الا لصي صلوة النساء خلفه او لحضوه الغضيلة ولا تبطل صلوة  
الامام اذا بطلت صلوة المأموم بخلاف عكسه اذا عيّن الامام  
واخطأ لم يصح قضاؤه بخلاف الامام اذا عيّن المأموم واخطأ  
ما افرق فيه العبد والحرة فوض والعبد واجبة ووقتها  
وقت الظهر ووقته بعد طلوع الشمس في روايتها وشرطها الخطبة  
وكونها قبلها بخلافها وان لا تغد في مصر على قول بخلافه وسجد  
في عيدا الغفران يطعم قبل خروجه الى المصل بخلافها ما افرق فيه  
عمل الميت والحي يجب البداة بغسل وجه الميت بخلاف  
الحي فانه يبدأ بغسل يديه ولا يغمض ولا يستنشق بخلاف الحي  
ولا يؤخر غسل رجليه بخلاف الحي ان كان في مستقع الماء ولا يح  
واشه في وضوء الغسل بخلاف الحي في رواية ما افرق فيه الزكوة  
وصدقة الفطر يشترط في نصاب الزكوة التمسك ولو تغدرا بخلاف  
نصابها ولا يجوز دفعها الذي بخلافها ولا وقت لها ولصدقته  
الفطر وقت محدود ياتم بالتأخير عن اليوم الاول لا يجوز تعجيلها  
قبل ملك النصاب بخلافها بعد وجوب الرأس ما افرق فيه  
التمتع والقران بخلافه العدة بعد الوفاة منها ان لم يسق  
الهدى بخلافه يحرم بالعمرة وحدا من المنعقات وباني بافعالها  
ثم يحرم بالحق من حرم بخلاف الفارن فانه يحرم بهما معا من المنعقات

مخرج



ما افرق فيه الهبة والابراء بشرطهما القبول بخلاف الرجوع فيها عند  
 عدم المانع بخلاف مطلقا ما افرق فيه الاجارت والبيع الشايت  
 بفسده ونقصها ويملك الوض في العقد وفيها لا الواحد من اربعة  
 ونقص بالاعذار بخلاف ونقص بعيب حادث بخلاف ونقص بموت  
 احدهما اذا عقد هاتين بخلاف واذا هلك الثمن قبل قبضه لا يبطل  
 البيع واذا هلك الاجرة القين قبل انفسخت **ما افرق فيه الروضة**  
**والامه** لا قسم للامه بخلافها ولا حصر لعدد الاما بخلاف الزوج ولا تقدر  
 نفقتها بخلاف الروضة فانها تحسب حالها ولا يقطعاها الشئ بخلاف  
 الروضة ولا صداق لها بخلاف الروضة **ما افرق فيه الروضة والربيب**  
 نفقتها مقدرة بحالها ونفقة بالكتابة ونفقة باللفظ بعض الزمان  
 بعد التزويج والاصطلاح بخلاف نفقتها بشرط نفقتها عساره لزمانته  
 وبالمستحق بخلاف نفقتها **ما افرق فيه المرد والعاقر والامه**  
 لا يراد المرد ولو كبرية ولا يبيع نكاحه ولا تحل دعيته ومهره وموقوف  
 ملكه ونصفاته ولا يبي ولا يعاد ولا يبيع عليه ولا يرث ولا يورث  
 ولا يرضى في مقابر اهل مكة ولا يبيعه ولده فيها **ما افرق فيه**  
**العتق والطلاق** ويقع الطلاق بالفاظ العتق دون غيره وهو  
 انقض المباحا الا الله تعالى دون العتق يقبل التعليق بخلاف  
 الوقف ولا يرد بالردة بخلاف الوقف على معين **ما افرق فيه المدبر**  
**وام الولد** ثلاثة عشر كما في فروق الكرابسي لا يقض بالغصب  
 وبالا عناق والبيع العاقد ولا يجوز القضاء بغيرها بخلافه  
 وتعتق من جميع المال وهو الثلث وقيمتهما ثلث قيمتهما لو

الامه والامه المرد والامه العاقر

ولا يعين

ما افرق فيه المرد والامه العاقر والامه المرد

كانت قننه وهو النصف في رواية والثلثان في اخرى والجميع في  
 اخرى وعليها العدة اذا اعتقت او ما استبدل على المدبر ولو  
 استولاهم ولد مشترك لا يملك نصيبا منه بالضمين بخلاف  
 المدبرة ونسب نسب ولدا بالكلوث دون ولد المدبرة ولا يبي  
 لدين المولى بعد موته بخلافه ولا يبيع تدبيرها ويقع استبدادها للملك  
 كحر في سعيها ولبيعها ولو استولت جارية ولده صح ولو صغير او ولد  
 عبده لما افرق فيه البيع العاقد والصحيح ببيع عناق البايع بعد  
 قبض المشتري بغير ثمن العتق بخلافه في الصحيح ولو اواه المشتري  
 باعنا عنه ففعل عتق على البايع بخلافه في الصحيح ولو اواه بغير ثمن  
 ففعل كان للبايع بخلافه في الصحيح ولو اواه بغير ثمن ففعل  
 كان للبايع بخلافه في الصحيح لا يضمن عليه ولا شفعة فيه بخلاف  
 ما افرق فيه الامامة المظلمة والقضاء بشرط في الامام ان يكون  
 قريبا بخلافه ولا يجوز تعدده في مصر واحد وجاز تعدد القاضين  
 ولو في مصر واحد ولا يقول الامام بالنقض بخلاف القاض على قول  
 ما افرق فيه القضاء والحسبة للقاض سماع الدعوى عموما وللحسبة  
 فيما يتعلق بخمس او تطمين او غش ولا يسمع البينة ولا يخلف  
 ما افرق فيه الشهادة والرواية بشرط العدد فيها دون  
 الرواية لا بشرط الذكورة في الرواية مطلقا وبشرط في الشهادة  
 بالحدود والعقاص بشرط الحرية فيها دون الرواية لا يقبل  
 الشهادة لاصله دعه ورفيقه بخلاف الرواية للعالم الحكم يعلم  
 في خروج والتعديل في الرواية اتفاقا بخلاف القضاء يعلم فيه

ولو اواه عن القيمة بعد فسخ العاقد  
 صح هلك البيع فعليه القيمة وفي الصحيح



اختلاف الأصح قبول الحجج المبرهن من العالم به بخلافه في الشهادة  
لأفضل الشهادة على الشهادة الا عند تعذر الاصل بخلاف  
الرواية اذا روي شيئا ثم رجع عنه لا يعمل به بخلاف الرجوع عن  
الشهادة قبل الحكم لا تقبل شهادة المحدث في قذف بعد التوبة  
وتقبل روايته **ما اختلف فيه حبس الرهن والبيع لو كان**  
المبيع غائبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا والرهن كان  
غائبا عن المهر ولم يحق المهرين مؤنة في احضاره لم يلزمه احضار  
قبل اخذ الدين والمهرين اذا اعار الرهن من الوكيل لم يبطل  
حقه في حبس قلادة بخلاف البائع اذا اعار المبيع او اودعه من  
المشتري سقطا حقه فلا يملك رده وهما في بيع السراج الواقع و  
البائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد فيه زبوا  
او بهرجة و رده ليس استرداد البيع وفي الوكيل يسترد ولو  
قبضه المشتري باذن البائع بعد فقد الثمن وتفرق فيه بيع او  
هبة ثم وجد البائع الثمن زبوا ليس له ابطال بقرق المشتري  
بخلاف الوكيل ذكره الاسجاني في البيوع قاضي خان في الرهن **ما اختلف**  
**فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين** صح ابراء الاول اخذ الرهن  
من الثمن وخطه وصفي ولا يفتح من الثاني صح من الاول قبول الحوالة  
للام الثاني صح من الاول اخذ الرهن للام الثاني صح منها اخذ الكفيل  
وصح ضمان الوكيل بالقبض من المدين فيه ولا يفتح ضمان الوكيل  
بالبيع به والمشتري مطالبة الوكيل بما دفعه اذا سلمه للموكل  
بعد دفع البيع بخلاف الوكيل بالقبض للثمن ولا يفتح له

في البيع المشترى في الثمن وتقبل  
شهادة الوكيل بالقبض بالدين  
للاوكيل صح

في الموكل المشتري عن الدفع الى الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل  
بالقبض **ما اختلف فيه التكليف والرجوع** لا يفتح الا بشروط بخلافها  
لا يفتح من رضاء بخلافها لا يفتح فيها بخلافه لا يفتح الا لمعتدة  
بخلافه **ما اختلف فيه الوكيل والوصي** يمكن الوكيل عزل نفسه الوصي  
بعد القبول لا يشتر القبول في الوكالة ويشترط في الوصاية ويتقيد  
الوكيل بما قبله الموكل ولا يتقيد الوصي ولا يشترط الوكيل اجرة على  
عمله بخلاف الوصي ولا يفتح الوكالة بعد الموت والوصاية تقهر وتصح  
الوصاية وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة ويشترط في الوصي  
الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل الا العقل  
واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب العاقل غيره بخلاف الوصي  
الوكيل لا ينصب غيره الا عن مقصود للحفاظ وفي ان القاصي يقول وصي  
الميت لحياته او تيمنه بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئا  
عن الشركة قادع المشتري انه معيب ولا يثبت فانه يحلف على  
ان الشئ بخلاف يحلف على نفي العلم به في القسنة ولو اوصى لغير اهل  
بلد فلا فضل للوصي ان يجاوز بلد فان اعطى في كورة اخرى جاز على  
الاصح ولو اوصى بالتصدق على فقراء بلج يجوز ان يتصدق على غيرهم  
من الفقراء ولو خص فقال لفقراء هذه السكة لم يجز كذا في وصايا  
خزانة المفتين وفي الخاتمة ولو قال لله علي ان اتصدق على منس  
فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسي جاز ولو اوصى بالتصدق  
ففعّل المأمور ذلك ضمن المأمور انتهى فهذا مما خالف فيه الوصي  
الوكيل ولو استأجر الموصي الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصيته له

صحة صح

رواية صح

الوكيل صح



بشرط العمل وهي في الحائض ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم  
 صحت والا فلا ويجتمعان في ان كلا منهما امين مفعول القول مع النبي  
 ويقع ابرادها عن ما وجب بعقدها وبضمنان وكذا يصح في غيرها  
 ناجيهما ولا يقع ذلك منهما فيما لم يجب بعقدها واعلم ان الوصي والوارث  
 يشتركان في الخلافة عن الميت في التصرف والوارث اقوى ملكة العين  
 فلو اوصى بعتق عبد معين فملك منها اعتاقه لكن يملك الوارث  
 اعتاقه تخييرا او تغلبا وتذميرا وكذا لا يملك الوصي الا التخيير وفي  
 في التخصيص ولا يملك الوارث بيع الميركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية  
 ولو في غيبة الوصي الا بامر القاضي وهي في الحائض وصية الوصي الميت وبغيره  
 في احكام ذكرناها في وصايا الوارثين التي كوصية وبغيره فان  
 ان الامين لا تلحقه عردة كالقاضي ووصية بجمعة كوصية الميت والله  
 اعلم الحمد لله رب العالمين **ونختتم هذا الفن بقواعد من ابواب**  
**متفرقة وفوائدهم تذكر فيما سبق قاعدة** اذا اتى بالواجب فزاد  
 عليه هل يقع الكل واجبا ام لا قال اصحابنا لو قوا الوان كله في  
 الصلوة وقع فرضا ولو اطال الركوع والسجود فيها وقع فرضا  
 واختلفوا فيما اذا مسح جميع رأسه فقبل بغير الكل فرضا والمعتد  
 ووقع الربع فرضا والباقي سنة واختلفوا في تكرار الفل فقبل  
 بغير الكل فرضا والمعتد ان الاولى فرض والثانية مع الثالثة سنة  
 مؤكدة ولم أر الا ما اذا اخرج بغيره عن خمس من الابل هل يقع فرضا  
 او خمسة وما اذا نذر بغير شاة فذبح بدنة ولعل فائدتها في السنة  
 هل ينوب في الكل الوجوب ام لا وفي الثواب هل يناب على الكل

خطرها

أوسنة

ثواب الواجب او ثواب الفضل فيها زاد وفي مسئلة الزكاة لو استحق  
 الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر الواجب او الكل ثم راسمهم  
 قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معناه الى الخلاصة الغنى اذا  
 منحي بشاين وقعت واحدة فرضا والاخرى تطوع وقبل الاخر  
 لم ينهي وارحكم ما اذا وقف بعقبات اكثر من القدر الواجب  
 او زاد على حالهما في نفقة الزوجة او كشف غورته في خلوا راندا  
 على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع اولا **فائدة** تعال العلم  
 يكون فرض عين وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومنه وباء وهو  
 في النفقة وعلم القلب وحرما وهو علم الفلسفة والشريعة  
 والتنجيم والرمك وعلوم الطبائين والسم وادخل في الفلسفة  
 المنطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومكروها  
 وهو اشعار المولدين من الغول والبطانة ومباحا كما شعاعهم  
 التي لا تحصى فيها وكذا النكاح يدخله الاحكام الخمسة كما بيناه  
 في شرح الكنز منه وكذا الطلاق يدخله وكذا القتل **فائدة**  
 ذكر البزازي في المناقب عن الامام البخاري الرجل لا يصير محدثا  
 كما علم الا ان يكف اربع مع اربع مثوا ربع في اربع عند اربع  
 باربع على اربع عن اربع لاربع وهذه الرباعيات لا تنم الا  
 باربع مع اربع فاذا تمت كلها هانت عليه اربع وابسلى باربع  
 صبر كرم الله تعالى في الدنيا باربع واثابه في الآخرة باربع اما الاول  
 فاجار الرسول عليه الصلوة والسلام وشرايعه واجار الصحابة  
 ومقاديرهم والتابعين واحوالهم وسائر العلماء وتوارثهم مع

البتحريم

وهو بقدر ما يحتاج اليه ليدبره  
وفرض كفاية

تستخف

فان لا يجرى



اربع اسماء جالهم وكنائهم وامكنهم وارزمتهم كاربج التوحيد وطلب الدعا  
 مع الرتل والشجعة مع السورة والتكبير مع الصلوات مع اربع المسندات  
 والمرسلات والموقوفات والمقطوعات في اربع في صغرة في ادراكه  
 في سبابة في كهولة عند اربع على الحجارة على الاخراف والجلود والاكاف  
 الى الوقت الذي يمكن نقلها الى الادواق عن اربع عن من هو فوقه ودونه  
 ومثل عن كتاب ابيه اذا علم انه خطه لا اربع لوجه الله تعالى ورضاه والعمل  
 به ان واخى كتاب الله تعالى ونشرها بين طائفتين من طائفتين من كسب العبد وهو معرفته  
 موته ثم لا يتم له هذه الاشياء الا باربج من كسب العبد وهو معرفته  
 الكتابة واللفظ والصرف والنجوع اربع من عطاء الله تعالى القدر  
 والوحى والحفظ فاذا تمت له هذه الاشياء هان عليه اربع الالهيل  
 والولد والمال والوطن وابسلى باربج بنمائه الاعداء وملازمة الاعداء  
 وطعن الجبال وحسد العلماء فاذا صبر كرمه الله تعالى في الدنيا باربج  
 بوع القناعة وحبية النفس ولذة العلم وحيوة الابد واثابة في  
 الاخوة باربج بالشغاعة لمن اراد من اخوانه وبطل العرش حيث  
 لا ظل الاظلة والشربة من الكوثر وجوار البنيين في ارض عليين  
 فان لم يطق احتمال هذه الاشياء فعليه بالشفقة الذي يمكن تعلمه  
 وهو تهيئة فكره كمن لا يحتاج الى بعد استغفار وطى ديار وركوب  
 بحار وهو مع ذلك شجرة الحديث وليس ثواب الفقيه وعرة اقل  
 من ثواب المحدث وعرة انتهى **فائدة** قال في اخر المصنف اذا استلنا  
 عن مذهبنا ومذهب مخالفنا في الفروع يجب علينا ان نجيب  
 بان مذهبنا صواب ويحتمل الخطا ومذهب مخالفنا خطأ

اربع اسماء جالهم وكنائهم  
 وامكنهم وارزمتهم كاربج  
 التوحيد وطلب الدعا مع  
 الرتل والشجعة مع السورة  
 والتكبير مع الصلوات مع  
 اربع المسندات والمرسلات  
 والموقوفات والمقطوعات  
 في اربع في صغرة في ادراكه

ثالث فاجي

بان مذهبنا صواب ويحتمل  
 الخطا ومذهب مخالفنا  
 خطأ ويحتمل الخطا

يحتمل الصواب لانك لو قطعت القول لما فتح قولنا ان المجتهد يحظر  
 ويحب واذا استلنا عن معتدنا ومعتدنا في العقائد  
 يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه خصوصنا  
 هكذا نقل عن المشايخ انتهى **فائدة** المعوذ المضاف الى معرفة لا  
 للعموم صرحوا به في الاستدلال على ان الامر للوجوب في قوله تعالى  
 فيمحرز الذين يخالفون عن امره اي كل امر لله تعالى ومن فروع  
**الفقهية** لو ادعى لولد زنا او وقف على ولده وكان له اولاد ذكور  
 واناث كان لكل ذكره في فتح القدير من الوقف **وقد فرغت**  
**على القاعدة** ومن فروعها لو قال لامرأة ان كان حملك ذكرا فانت  
 طالق واحدة وان كان انثى فستين فولدت ذكرا وانثى قالوا لا  
 تطلق لان الحمل اسم لكل غلام او جارية لم يوجد الشرط ذكره الزيلعي  
 من باب التعليق وهو موافق للقاعدة ففرغته عليها ولو قلت  
 بعد العموم للزم وقوع الثلاث وخرج عن القاعدة لو قال زوجتي  
 طالق او عدي حرة طلقت واحدة وعنف واحد والتعنين اليه  
 ومقتضاها طلاق الكل وعنف الجميع وفي البرازية من الايمان ان  
 فعلت كذا فامرأة طالق وله امران فانكسر طلقت واحدة وابسلا  
 اليه انتهى وكانه انما خرج هذا الفرع عن هذا الاصل لكونه من باب  
 اليقين للمنية على العرف كما لا يخفى **فائدة** قال بعض المشايخ العلماء  
 ثلثة علم بضيق وما احرق وهو علم النحو والاصول وعلم لا يضيغ  
 ولا احرق وهو البيان والتفسير وعلم بضيق واحرق وهو  
 علم الفقه والحديث **فائدة** قال محمد رحمه الله ثلاث من الدلائل

فالم يكن الكل صحيحا

ان مذهبنا صواب ويحتمل  
 الخطا ومذهب مخالفنا  
 خطأ ويحتمل الخطا



**قائمة** من المتطرف ليس ليجنون من يدخل الجنة الآخرة كلب  
اصحاب الكهف وكبش اسماعيل وناقة صالح وحماد النور وبراقي  
النبي صلى الله عليه وسلم **قائمة** منه المؤمن يقطع خمسة ظلمة الغفلة  
وغيم الشك وريح الفتنة ودخان حرام ونار الهوى **قائمة** في الزمان  
يرفع الطاعون سكت عنه في طاعون سنة تسع وستين وثمانين  
بالقاهرة فاجبت بان لم ازل صريحا ولكن صرح في الغاية وغراه  
الشمس اليها بانه اذا نزل بالمسلمين نازلة قتلت الامم في صلوة الحج  
وهو قول الثوري واحمد وقال جمهور اهل الحديث القنوت عند  
النوازل مشروع في الصلوة كلها انتهى وفي فتح القدير ان شرعية القنوت  
للنازلة مستمرة لم ينسخ وبه قال جماعة من اهل الحديث وحملاوا  
حديث ابن جعفر عن النبي صلى الله عليه وسلم انهما ما زال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقنت حتى فارق الدنيا اي عند النوازل وما ذكرنا  
من اخبار الخلفاء يفيد تقوية لفعليهم ذلك بعد صلوة الله عليه  
وسلم وقد قنت الصديق رضي الله عنه في محاربة الصحابة رضي الله  
عنهم مسلمة وعند محاربة اهل الكتاب وكذلك قنت عمر رضي الله  
عنه وكذلك علي رضي الله عنه في محاربة معاوية ومعاوية في محاربة  
انتهى القنوت عندنا في النازلة ثابت وهو الدعاء اي برؤفها  
ولاشك ان الطاعون من اشدة النوازل قال في المصباح النازلة  
المصيبة الشديدة تنزل بالناس انتهى وفي القاموس من النازلة  
الشديدة انتهى وفي الصيحات النازلة الشديدة من شدة الوباء  
تنزل بالناس انتهى وذكر في السراج الوباء قال الطحاوي ولا يقنت

قائمة من المتطرف ليس ليجنون من يدخل الجنة الآخرة كلب

قنت حسب الله والويل

قنت الدابة في صلوة

في الحج عندنا من غير بلية فان وقعت بلية فلا بأس به كما فصل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قنت شهر فيها يدعوا على  
رغل وذكوان وبنو حبان ثم تركه كذا في المتن فان قلت هل  
صلوة قنت هو كالحسوف لما في مينة المفتي قبيل الزكوة وفي  
الحسوف والظلمة في النهار واشتداد الريح والمطر والثلج والافراج و  
عموم المرض يصلي وحدنا انتهى ولا شك ان الطاعون من قبيل عموم  
المرض فستن له ركعتان فوادي وذكر الوباء في حسوف القنوت  
ان ينضج كل واحد لنفسه وكذا في ظلمة الهائلة بالنهار والريح الشديدة  
والزلازل والصواعق وانت اراكوكب والفضو الهائل بالليل  
والثلج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو  
ونحو ذلك من الافراج والاهوال لان كل ذلك من الايات المخوفة  
انتهى فان قلت هل ينزع الاجتماع الدعاء برفعه كما يفعله الناس  
بالقاهرة بالجبل قلت هو كالحسوف وقد قال في خزانة المفتين  
والصلوة في حسوف القنوت فوادي وكذلك في الظلمة والريح والفرج  
ولا بأس بان يصلوا فوادي ويدعوا وينضجوا الى ان يزول ذلك انتهى  
فظاهره انهم يجتمعون للدعاء والتضرع لانه اقرب الى الاجابة  
وان كانت الصلوة فوادي وفي المحتسب في حسوف القنوت قبيل  
لجماعة جابرة عندنا كتمها ليست سنة انتهى وفي سراج الوهاج  
يصل كل واحد لنفسه في حسوف القنوت وكذا في غير الحسوف من الافراج  
كالريح الشديدة والظلمة الهائلة من العدو والامطار الدائمة والا  
الغالبية وحكمها حكم حسوف القنوت كذا في الوجيز وحاصله ان العبد

قنوت



ينبغي ان يفرغ الى الصلوة عند كل حادثة فقد كان عليه الصلوة و  
 السلام اذا خونه او صلا انتهى وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح الهداية  
 الروح الشريفة والظلمة الهائلة بالنهار والليل والامطار الدائمة والصواعق  
 والزلازل وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل وعموم الامر  
 وغير ذلك من النوازل والاهوال والافزع اذا وقعت صلوا وحدا  
 وسقوا نضرعوا وكذا في خوف الغالب من العدو انتهى وقد صرحوا  
 بالاجتماع والدعاء لعموم الراض وقد صرح شارح النجاشي وسلم  
 والمتكلمون على الطاعون كابن حجر بان الوبا اسم لكل مرض عام وان  
 كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعون انتهى فتصريح اصحابنا بالمرض  
 العام بمنزلة تصريحهم بالوباء وقد علمت انه يشمل الطاعون وباء  
 علم جواز الاجتماع للدعاء برفعه لكن يصحوا فرادى ركعتين  
 ينوي ركعتي رفع الطاعون وصرح ابن حجر بان الاجتماع للدعاء برفعه  
 بركة وظلال الكلام فيه وقد ذكر شيخ الاسلام العيني في شرح النجاشي  
 وحكم من مات به ومن اقام في بلده صابرا محتسبا ومن خرج من بلده  
 فيها ومن دخلها وبذلك علم ان اصحابنا لم يملوا الكلام على الطاعون  
 وقد اوسع الكلام فيه الامام الشافعي القاضي القضاة من حنفية كآثره  
 شيخ الاسلام ابن حجر في كتابه المسمى بيزل للماعون في فوائده فضل  
 الطاعون وقد طالعته في تلك السنة من اوله الى اخره وقد ذكر فيه ان  
 المرحوم عند ما خشي الشافعية ان الطاعون او ابتداءه خوفا الى ان  
 يزول عنها فتعذر بقرائه من الثلث كالمريض وعند المالكية روايت  
 والمخرج منها عندهم ان حكمه حكم الصحيح واما الحنفية فلم يقتصروا على

ظهر

على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي ان يكون الحكم كما هو الصحيح  
 عند المالكية بهذا اقال جماعة من علماءهم انتهى قلت انما كانت  
 قواعدها ان في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب طلاق المريض لو طلق  
 الزوج وهو محصور او في صف القتال المشكك لا يكون في حكم المريض  
 فلا ميراث لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف من بارز رجلا او  
 قدم ليقبل بعود او رجم فانه في حكم المريض لان الغالب الهلاك  
 انتهى وغاية الامر في الطاعون ان يكون من يبلدهم كالمواقف  
 في صف القتال قال جماعة من علماءنا لان حجر ان قواعدها يقتضي  
 ان يكون كالصحيح يعني بقرائه بواجدا اذا طعن واحد فهو مريض  
 حقيقة وليس الكلام فيه كما هو في من لم يطعن من اهل البلد الذي  
 نزل بهم الطاعون وقد ذكر شيخ الاسلام ابن حجر في ذلك الكتاب  
 المسئلة الثالثة يستنبط من احد الالوجه في النهي عن الدخول  
 الى بلد الطاعون وهو منع التعرض الى البلاد ومن الادلة الدالة على  
 مشروعية الدوا والتحريم في ايام الوبا من امور اوصى بها خذق الاطباء  
 مثل اخراج الرطوبات الفضلية وتقليل الغدا وترك الرياضات  
 والكلث في الحمام وملازمة السكون والدعة وان لا يكثر من استنشاق  
 الهوا الذي عفن وصرح الرئيس ابو علي سينا بان اول شئ يبدا به  
 في علاج الطاعون الشرط ان امكن فسيل ما فيه ولا يترك حتى  
 يحد فترداد سمية فان اجتبه الى مصبة بالمحج فليعمل بلطف  
 وقال ايضا بعلاج الطاعون بما يقتضيه ويرد وبما سغفه مغموسة  
 في خل واما اودهن فتعاج او دهن آسن ويعالج بالاستنوخ بالفضد

أودهن آسن



بما يحمله الوقت او بوجوب ما يخرج لخلط ثم يقبل على القلب بالحق  
 والنقوبة بالبركات والمعطرات ويجعل على الطيب من ادوية الصالحين  
 كتحفان الجبابرة قلت وقد غفل الاطباء في بعض ما قبله  
 هذا التدبير فوقع التعريف الشديد من توطنهم على عدم التعرض  
 لصاحب الطاعون باخراج الدم حتى شاع ذلك فيهم وذاع  
 صار عامتهم يعتقدون ذلك وهذا النقل عن رئيسهم يخالف  
 بما اعتقدوه والعقل يوافق كما تقدم ان الطعن بشير الدم  
 فيخرج في البدن فيفصل الى مكان منه ثم يوصل الضرر الى القلب  
 فيقتل ولذلك قال ابن سينا لما ذكر العلاج بالشرط او الفصد انه  
 واجب ان يخرج كلام شيخ الاسلام رحمه الله في البرزخية وادانته لولدت  
 الارض وهو في بيته يستحب الفرار الى الصحراء لقوله تعالى ولا  
 تعلقوا باديكم الى التهلكة وفيه قبل الفرار كما لا يطاق من كنف  
 المسلمين انتم وهو يفيد جواز الفرار من الطاعون اذا نزل  
 ببلده وحدث في الصحاح من خلاف وروى العماد في  
 فتاواه انه صلى الله عليه وسلم قرب هذا ما بل فاسترع  
 المشي فقبله انتم من قضاء الله تعالى فقال عليه الصلوة  
 والسلام فرار الى قضاء الله تعالى ايضا انتهى **فائدة** نقل  
 الامام السبكي الاجماع على ان الكنية اذا هدمت ولو بغير وجه  
 لا يجوز اعادة ذكرها الاسبق في حسن المحاضرة في اخبار مصر  
 القاهرة عند ذكر الامراء قلت يستطعن ذلك انما اذا  
 لا تنفع ولو بغير وجه لا يجوز اعادة ذكرها كما وقع ذلك في عصرنا بالظاهر

الهدف  
 من رفع اولين  
 موضعين

في كنية بجارة زويلة قفلها الشيخ محمد بن الباس فاضى القضاء  
 فلم تفتح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يتجرأ حاكم على  
 فتحها ولا ينافي ما نقله من الاجماع قولنا صحابنا وبعاد المنهم لان  
 الكلام فيما يهدمه الامام لا فيما انهدم فليست **فائدة** الفسق  
 لا يمنع اهلية الشهادة القضاء والامرة والسلطنة والامانة والولاية  
 في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تحل توليته كما كتبنا في الشرح  
 واذا فسق لا ينزل وانما يستحقه بمعنى يجب غزله او يحسن غزله الا  
 الاب السفيه فانه لا ولاية له في مال ولده كما في وصايا الخاتنة  
 وقت عليه النظر فلا تنظر له في الوقف وان كان ابن الواقف المشروط  
 له لما ان تصرفه لنفسه لا ينفذ فكيف يتصرف في غير ملكه ولا يؤمن  
 على ماله ولذا ولا يرفع الزكوة بنفسه ولا يتفق على نفسه كما ذكره  
 في محله فكيف يؤمن على مال الوقف وفي فتح العذير الصالح  
 من لا يسأل الولاية للوقف ليس فيه فسق يوفى ثم قال وصرح  
 بانه مما يخرج به الناظر ما اذا ظهر به فسق كشرب الخمر ونحوه انتهى  
 والظاهر ان يخرج مني المالم بسم فاعلمه فيخرج به القاص لا انه ينزل  
 به لما عرف في القاص ثم اعلم ان السفيه لا يستلزم الفسق لما في  
 الرخصة من الحجر على السفيه المبذر المضيع للماله سواء كان في الشربان  
 جمع اهل الشراب والسفيه في داره ويطعمهم ويغفرهم ويسرف  
 في النفقة ويغتر باب الحانية والمطامير عليهم او في الخمر بان يسرف  
 ماله في بناء المساجد واشباه ذلك فحجر عليه القاص صيانة ماله انتهى  
 وذكر الريلو من عادته التدبير والاسراف في النفقة وان يتصرف

السبكي

ان السفيه



تصدق قال لا يرضى ولا يرضى لا يرضى العقل من اهل الديانة عرضا مثل  
 دفع المال الى المعنى واللغاب وشتر الحمام الطيارة بشئ غال وغيره  
 في التجارات من غير محذرة واهل المساجد في التصرفات والبر والاس  
 مشروع والاسراف في حوام كالاسراف في الطعام والشرب انتهى والغفلة  
 من اسباب الحرج عندها ايضا والغافل من اسباب مفاد ولا يقصد لكن  
 لا يهتدى الى التصرفات الواجبة فيجب في الباعا سلامة قلبه في كل يوم  
 ايضا ولم ارجح شهادة السفيه ولا شك انه ان كان مضيقا لماله  
 في الشرف فاسق لا تقبل شهادته وان كان في حرج تقبل وان كان  
 مغفلا لا تقبل شهادته لكن هل المراد بالمغفل في الشهادة المفعول  
 في الحرف قال في الخاتمة من الشهادة ومن شئت غفلة تقبل شهادته  
 انتهى وفي المغرب رجل مغفل على اسم المفعول من التفسير وهو الذي  
 لا فطنة له انتهى وفي الصباح الغفلة غيبة الشئ عن بال الانسان وعدم  
 تذكره له انتهى والظاهر ان المغفل في الحرف غيره في الشهادة وهو انه  
 في الحرف من لا يهتدى الى التصرف الواجب في الشهادة من الاستدلال  
 رآه او سمعه ولا قدرة له على ضبط المشهود به **فائدة** لا يكون  
 الصلوة على ميت موضع على مكان ولا ينافيه قولهم ان لا يعلم ان  
 حكم الامام وهو يكره انفراد على المكان لانه معتل بالشبهة باهل الكتاب  
 وهو موقوف بها والاصل عدم الكراهة وبها فت **فائدة** ذكر  
 الاثني من القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء  
 فرق ما بين الاخص والاعم فقه القضاء اعم لانه العلم بالاحكام  
 الكلية وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها

المادة  
 حجة في المصنف  
 عند المذنب  
 اخبر

الفطنة بترك عاقل  
 وبالعاقل بترك

الفقه بالكلية  
 تفادى الفقه  
 اي فقه

على النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الدقيق ان امير  
 افرقيقة استفتى اسد بن الغرات في دخوله الحمام مع حواشيه دون  
 سائرته ولبس فافقاه بجواز لاثنين مكة واجاب ابو حنيفة بذلك  
 وقاله ان جاز النظر اليهين وجاز لهن النظر اليه لم يجز لهن نظره  
 بعضهن ببعض فاهل اسد اعمال النظر في هذه الصورة بحرية  
 فلم يجزها لهن فيما بينهن واعتبرها ابو حنيفة والتوفيق المذكور هو  
 ايضا الفرق بين علم الفتا وفقه الفتا ففقه الفتا هو العلم بالاحكام  
 الكلية وعلمها هو العلم بشكل الاحكام مع ترتيبها على النوازل ولما  
 ولي الشيخ الفقيه الصالح ابو عبد الله بن شبيب قضا القير وان  
 وحل يحصل في الفقه واصوله شهر فلما جلس لخصوم اليه وقض  
 بينهم دخل منزله مقبوضا فقالت له زوجته ما شانك فقال لها  
 عسر علي علم القضاء فقالت له رابت القيا عليك سهلة جعل  
 لخصمين كسفيتين سالك قال فاعتبرت ذلك فسهل علي  
 انتهى **فائدة** ذكر الامدي ان شروط الامة المتفق عليها ثمانية  
 الاجتهاد في الاحكام الشرعية وان يكون بصيرا بالمرحوب وتبصر  
 لحيوس وان يكون له قوة بحيث لا يتوله اقامة الحدود وضرب  
 الرقاب وانضاف المعلوم من الظالم وان يكون عدلا ورعا باغا  
 ذكره انا فذلك الحكم مطاعا قادرا على من خرج عن طاعته واما  
 المختلف فيها فكونه قريشا وهاشميا ومعصوما وافضل  
 رعايته ذكره الباقي في كتاب الامة **فائدة** كل ان غير الانبياء  
 لم يعلم ما اراد من الله تعالى به لان ارادته تعالى غيب عنا الا



الفقهاء فانهم علموا ارادة فقاههم بخر الصادق المصدوق بقوله  
 عليه الصلوة والسلام من ير الله به خيرا يفقه في الدين كذا في اول  
 شرح البهجة للعراقي **قائمه** اذا ولى السلطان مدرسا ليس  
 باهل لم يقع توليته لما قدمناه من ان فعله مقيد بالمصلحة ولا  
 مصلحة في توليته غير الاهل خصوصا انا نعلم من سلطاننا اننا  
 انما يولى المدرس على اعتقاد الاهلية فكانما كالمشروطة وقد فاق  
 في كتاب القضاء لو ولى السلطان قاضيا عدلا ففقد النفل لانه  
 لما اعتد على الله صارت كانه مشروطة وقت التولية قال ابن الكاظم  
 وعليه الفتوى فلذلك يقال ان السلطان اعتد اهليته فاذا لم يكن  
 موجودة لم يصح تقريره خصوصا ان كان المقرر عن مدرس اهل فان  
 الاهل لم ينفل وصرح النجاشي في الصلح ان السلطان اذا اعطى  
 غير المستحق فقد ظلم مرتين بمنع المستحق واعطى غير المستحق وقد مرنا  
 عن رسالة ابو يوسف الى هارون الرشيد ان الامام ليس  
 ان يخرج شيئا من يدا احد الا بحق ثابت معروف وعن فتاوى  
 قاض خان ان اموال السلطان انما تنفذ اذا وافق الشرع والا فلا  
 ينفذ وفي معبد النعم ومبيد النعم المدرس اذا لم يكن صالحا للتدريس  
 لم يجز له تناول المعلوم ولا استحق الفقهاء المنزلة معلوما لان  
 مدرستهم شاعة عن مدرس انرى وهذا كله مع قطع النظر عن  
 شرط الواقف في المدرس اما اذا علم شرطه ولم يكن المقر متصفا  
 لم يصح تقريره وان كان اهلا للتدريس لوجوب اتباع شرطه الا  
 للتدريس لا يخرج على من له بصيرة والذي يظهر انها معرفة منطوق

الكلام ومفهومه وبمعرفة المفاهيم وان يكون له سابقة اشتغال  
 على النتائج بحيث صار يعرف الاصطلاحات على اخذ المسائل  
 من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويجب اذا سئل وتيقن  
 ذلك على سابقة اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل  
 من المفعول لا غير ذلك واذا قرأ لا يلحق واذا لم يقرأ فإحدى بحضرة  
 عليه **قائمه** ثلاث لا يتجاذعوا هم رجل له امرأة سبعة اطفال  
 ولا يظفونها ورجل اعطى مالا سقمتها ورجل دابن ولم يشهد كذا  
 في حجر المحيط **قائمه** كل شئ يبذل عنه العبد يوم القيمة الا العلم فان الله  
 لا يبذل عنه ذكوره في النصوص **حادثة** سئلت عن مدرسا  
 بها صفة لا يبذل فيها احد لا يدرس والفقهاء جالس فيها الحكم فهل له وضع  
 خزانة بها لحفظ المحاضر والسمجلا للنفع العام ام لا **قاجبت**  
 بالجواز اخذهم قولهم بوضاف الطريق على المارة والمسجد واسع فلهم  
 ان يوسعوا الطريق في المسجد ومن قولهم لو وضع اثاث بيته و  
 ساعده في المسجد النحوي في العنتنة العامة جاز ولو كان محبوب  
 ومن قولهم بان القضاء في الجامع اول وقالوا المناظر ان يوجه فتاؤه  
 للتجار ليتجر والمصلي للمسجد وله وضع الشربا لا يجارة في فتاؤه  
 ولا شك ان هذه الصفه من القضاء وحفظ السمجلا من النفع  
 العام فممن جوزوا جعل بعض المسجد طريقا فاعا للضرر العام  
 وجوزوا الاشتغال بالمحسوب والاثاث والمنافع دفعا للضرر الخاص  
 وجوزوا منع النفل على رقة وصرحوا بان القضاء في الجامع اولى  
 من القضاء في بيت وصرحوا بان القاضي يضع قطره عن يمينه

ثلاث لا يتجاذعوا هم رجل  
 اوله ستة اطفال ولا يظفونها  
 ورجل اعطى مالا سقمتها  
 ورجل دابن ولم يشهد



اذا جلس فيه للقضاء وهو ما فيه السجلا والمحاضر والوايق  
 فحوزوا استغال بعضه بها فاذا كثرت وتعذر حملها كل يوم  
 من بيت القضا الى الجامع دعت الضرورة الى حفظها به **فان**  
 معنى قولهم الاشبه انه اشبه بالمنصوص رواية والواجب  
 دراية فيكون الفتوى عليه كذا في قضاء البرزانية **فان** اذا بطل  
 الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكلية  
 بطل المتضمن قالوا الوارء او لم يضمن عقد فاسد لا يبرأ  
 كما في البرزانية وقالوا المتضمن عقد فاسد وبطل لا يقع  
 البيع كانه اخلاصه وقالوا وقال يعتك في باف فقتله وجب  
 القصاص كما في خزانة المفتين ولا يعتبر ما في ضمنه من الاذن  
 بقتله فانه لو قال قتلتني فقتله لا قصاص لبطلانه فبطل ما في  
 ضمنه وقالوا كما في خزانة الوارء الموقوف عليه ولم يكن ناظر الم  
 يصح واذن للمستاجر في العمارة فانفق لم يرجع على احد  
 كان متطوعا فقلت لان الاجارة لما لم تصح ما في ضمنها  
 وقالوا لو جرد النكاح لمنكوحه به لم يلزمه فقلت لان النكاح  
 انما لم يصح ولم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى في القنية  
 مسلمين يلزم فيها لو جرده للزيادة لا للاختصاص وقال  
 ان البرأني فاني امهرن مراهجدا فابواته فجد لها في هذا الصو  
**وقعت حادثة** اشترى جامع مع اوقافه ووقفه ووقفه فقلت  
 اخو شرطه شرطا **فان** ببطلانه شرطه ببطلان  
 وهو شرط الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه وقالوا واشترى بمينه مال

لم يجوز وكان له ان يتخلف انتهى **قلت** لان الشرط لما بطل  
 ما في ضمنه من اسقاط اليمين ثم قلت يمكن ان يرفع لوباع طيفته  
 في الوقف لم يصح ولا يقط حقه منها فخر بها على هذه وخروج  
 عنها ما ذكره في البيوع لوباعه الثمار واجره الاشجار طاب  
 تركها مع بطلان الاجارة فقتضى القاعدة ان لا يطيب ثبوت  
 الاذن ضمن الاجارة وما ذكره في المكاتب لوابراؤه المولى عن  
 بدل الكتابة فلم يقبل عتق وبقى البطل مع ان الارباء متضمن  
 للعتق وقد بطل المتضمن بالرد ولم يطل ما في ضمنه من العتق وما ذكره  
 في الشفعة لوصوح الشفع بمال لم يصح لكن كان اسقاطا للشفعة  
 مع ان المتضمن للاسقاط صلي وقد بطل ولم يطل ما في ضمنه وقالوا  
 لوباع شفعه بمال لم يصح وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يطل المتضمن  
 وقالوا وقال العتق لامرته او المخرجه اختارني ترك العتق باف  
 فاختارت لم يلزم المال وكفط خيارها فقد بطل الترام المال لا ما  
 في ضمنه وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يجب  
 المال وتسقط **فان** يرب من هذه القاعدة صحيح على المختار  
 وقيل لا لان البناء على الفاسد فاسد كونه البرزاني في الدعوى وقد  
 ثبت في الشرح فائدة صحيحة بعد فادها في المسئلة **فان**  
 اذا اجتمع اثنان قدم حق العبد لاحتياجه على حق الله لغناه  
 باذنه الا فيما اذا احم وفي ملكه صيد وجب ارساله حق الله  
 تعالى ومنهم من يقول انه من باب الجمع بينهما لا من باب الترتيب والذا  
 يركه على وجه لا يضيع **ثم الفن الثالث** من الاشياء والنظا

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء



يتلوه الفتن الواجب من الالغاز وحديثه رب العالمين والله اعلم  
 بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة  
 والتوفيق لحديثه اولاً وآخره والصلوة والسلام على من كملت  
 محاسنه باطنا وظاهرا **وبعد** فهذا هو الفتن الواجب من الالغاز  
 والظواهر وهو من الالغاز جمع لغز قال في الصحاح الغز في كلام اذا  
 عني مراده والاسم للغز وجمع الالغاز والاسم للغز وجمع الالغاز مثل  
 رطب وارطاب واسم للغز حجر البرقع بين الفاصقا والنافعا  
 يحفر مستقيما الى اسفل ثم يعبد عن يمينه وشماله عرضا يعرضها في  
 مكانه بتلك الالغاز انتهى وقد طالعفت قدما حيرة الفقهاء والمفسرين  
 فلهما اشتملا على كثير من ذلك ثم رايته قريبا الذي اشرقت في  
 الالغاز الخفيفة بنسخ الاسلام عبد البر بن الشحنة فان تحت منها  
 احسنها باختصار تارك لما فزع على ضعيف او كان ظاهرا **طهارة**  
 ما افضل المياه فقل مانع من اصابه عليه الصلوة والسلام اي  
 حوض صغير لا يجنس بوقوع النجاسة فيه فقل حوض الحمام اذا كان الغرض  
 منه من ذلك اي حيوان اذا خرج من البئر نزع الجميع وان مات لا  
 فقل القارة ان كانت هاربة من الهرة ينزع كله والا لا **اي** شرب  
 يجب نزع ولو واحد منها فقل بشر صب فيها الدلو الاخير من بشر  
 تنجس بموت خوفارة **اي** ماء كثير لا يجوز الوضوء به وان نقص  
 جاز الوضوء به فقل ماء حوض اعلاه صينق واسفله عشر في عشر  
**اي** ماء طهور يجب الوضوء به ولا يجوز شربه فقل ما مات  
 فيه ضفدع جري ونفث **صلوة** اي تكبير لا يكون به شراعا

سجدة

طهارة

احتياجه

صلوة

فمنها

فيها فقل تكبير السجدة دون التقطيم **اي** مكلف لا يجب عليه الغناء  
 والوتر فقل من كان في بلد اذا غابت الشمس فيها طلعت **اي**  
 مصليا فقل صلوة تواتر القرآن فقل من سبقته لحدث فقل في  
 دهايه **اي** صلوة فقل بعض السورة فيها افضل من سورة فقل  
 السراج لا سجد بالحق في رمضان فاذا قرأ بعض سورة كان  
 افضل من قراءة سورة الاخلاص ويمكن ان يقال في غيرها ايضا  
 لان البعض اذا كان اكثر اياها كان افضل **اي** صلوة افدت خيرا  
 واتى صلوة صححت خيرا **فقل** رجل ترك صلوة وصلى بغيرها خيرا  
 ذكر للفائدة فان قضى الفائنة فدت الخمس وان صلى السادسة  
 قبل قضائها صححت الخمس وفيه كلام في شرح الكنتراي صلوة فدت  
 اصلها لحدث فقل مصلا الرابع اذا قام الى الخامسة قبل الفغود  
 قدر الشهد فوضع جهنمه فحدث قبل الرفع تمت ولو رفع قبل  
 لحدث فدت وصف الفريضة وفيه قال ابو يوسف رحمه الله زه  
 صلوة فدت اصلها لحدث تعجبا من قول محمد رحمه الله اي مصلا  
 قال نعم ولم يفسد صلوة فقل المقتدر امام من يقيم اذا اراده دون امامه  
 اي امرأة تصلح لامانة الرجال فقل اذا قرأت آية سجدة فحدث  
 وسبعها ات معون اي فريضة يجب ادائها ويحرم قضاؤها  
 فقل لجمعة اي رجل كثر آية سجدة في مجلس واحد فذكر الوجوب  
 عليه فقل اذا تلاها خارج الصلوة وسجد لها ثم اعادها في الصلوة  
**ركوة** اي مال وجبت ركوة ثم سقطت بعد كحول ولم يهلك  
 فقل الموهوب اذا رجع الواهب منه بعد كحول ولا زكوة على الواهب

اصلها

صلوة  
 كلمة مستعجاب عند أهل  
 العراق ونهى بالضم والفتح  
 ليست بخا لصد كذا  
 المغرب وانما قالها  
 ابو يوسف نكاحا  
 سراج

من اعتاده في كلامه  
 اي فصل متوضي رأي الماد  
 فدت فصل



ايضا اي نصاب حوى فارغ عن الدين ولا زكوة فيه فقل المهر قبل  
 القبض و مال الضمار اي رجل يترك و لا اخذها فقل من ملك نصاب  
 سائمة لا يساوي مائ درهم اي رجل يملك نصابا من النقد و حلت  
 له فقل من له ديون **المقتضيات** اي رجل ينبغي له اخفاء اخراجها  
 عن بعض دون بعض فقل المريض اذا خاف من ورثته يخرجها سرا  
 عنهم اي رجل غنى عند الامام فلا تحل له فقير عند محمد رحمه الله فتحل له  
 فقل من له ديون يستعاضها ولا يملك نصابا **القوم** اي رجل  
 افطر بلا عذر ولا كفارة فقل من راه وحده ورد الكفا شهاده  
 و لكن ان تقول كان في صحة صومه اختلاف اي رجل نوى مضاه  
 في وقت النية و وقع نفلا فقل من بلغ بعد الطلوع اي صائم ابتلع  
 ريق غيرة و عليه الكفارة فقل من ابتلع حبيبه اي صائم افطر  
 و لا فضلا عليه فقل من شرع فيه مظنون ان يشرع بنية القضاء  
 فبين ان لا قضاء عليه اي رجل نوى التطوع في وقتة و لم يصح  
 فقل الكافر اذا سلم قبل الزوال **الحج** اي قارن لادم عليه  
 فقل من احرم بها قبل وقتة ثم اتى بافعالها في وقتة اي فقير يوفيه  
 الاستقراض للحج فقل من كان غنيا و وجب عليه ثم استهلكه  
 اي افاق في جاوز الميعات بلا احوام و لادم عليه فقل من لم يعقد  
 دخول مكة ثم جاوز اول المواقيت **النكاح** اي اب زوج  
 بنته من كفوا و لم ينفذ عند الامام فقل الاب ان كان اذا رزقها  
 باقل مهر مثلها اي امرأة اخذت ثلاثة مهر من ثلاثة ازواج  
 في يوم واحد فقل امرأة حامل طلقت ثم وضعت فلها كمال المهر ثم

اي رجل يستحب له اخفاء  
 فقل الخائف من الظلمه  
 يعلمون كثرة ماله

مطلق  
 عليه

ريقا

كفواه

مطلق

تزوجت و طلقت قبل الدخول ثم تزوجت فمات اي رجل مات  
 عن اربع نسوة واحدة منهن تطلب المهر والميراث و الثانية لا مهر  
 و لاميراث و الثالثة لها المهر دون الميراث و الرابعة لها الميراث  
 دون المهر فقل هو عبد زوجته مولاه امته ثم اعنفه ثم تزوج حرة و  
 نصرانية اي صغير توقف النكاح على اجازته فقل المكاتب الصغير اذا  
 زوجته مولاه اي اب زوج بنته فلم يرضى الولي فبطل فقل العبد  
 اي جماع لا يوجب حرمة المصاهرة فقل جماع الصغيرة والميتة اي  
 مطلقه ثلاثا دخل بها الثاني و لم تحل لغيره فقل اذا كان العقد فاسدا  
 اي معتدة امتنع رجعتها و لم تحل لغيره فقل اذا اغتسلت و  
 لمعة بلا غسل **الطلاق** اي رجل طلق و لم يقع فقل اذا اغتسلت  
 كاذبا اي رجل قال كل امرأة تزوجها حتى تقوم الساعة فهي طالق  
 فترجع و لم يقع فقل اذا قصد تلك الساعة التي هو فيها و هذا اذا  
 يمكن اي رجل له امرأتان ارضعت احدهما صبي حرم من الاخرى  
 عليه و حدها فقل رجل زوج ابنة الصغيرة امته فاعتقت  
 نفسها فترجع باخر و له زوجة فارضعت الصبي الزكر كان  
 زوج ضرتهما يلين هذا الرجل حرم من ضرتهما على زوجها لانه صار  
 ابنه من الرضاع و صار متزوجا حليبه ابنه فلا يجوز **العاق**  
 اي عبد عتق بلا عتاق و صار مولاه ملكا له فقل حرقى دخل  
 دارنا مع عبده بلا امان و العبد مسلم عتق و استولى على سيد  
 ملكه و يال بوجه اخر اي رجل صار مملوكا لعبده و صار لغيره  
 حرا اي زوجين مملوكين تولد منهما ولد حر فقل الزوج عبد

مطلق  
 الطلاق

مطلق  
 العتاق



تزوج بالاذن امة ابية باذنه فالولد ملك للماء وهو حر لانه  
 ابن ابية اي رجل اعنق عبده وباعه وجاز ففعل اذا اراد العبد  
 بعد عتقه فبها سببه وباعه اي عبد علق عتقه على شرط  
 ووجد ولم يعنق ففعل اذا قال له ان صلت ركعة فانت حر  
 فصلاها ثم تكلم واوصل ركعتين عتق فالركعة لا بد من ضم اخرى  
 اليها لتكون جائزة اي رجل اتى بعنق عبده ولم يعنق ففعل  
 اذا اسنده الى حال صباه **الايامان** قال لا وانه ان خرجت  
 من هذه الماء فانت طالق فما تحب ففعل تخرج ولا تحت لان  
 الماء الذي كانت فيه زال بالجريان رجل اتى الى امراته بكسر  
 فقال ان حكيتك فانت طالق وان قصصتك فانت طالق وان  
 لم تخرجي ما فيه فانت طالق فاخرجت ما في الكسر ولم يقع ففعل  
 ان الكسر كان فيه سكر او ملح فوضعت في الماء فذاب ما فيه  
 امرأة تزينت بالحرير فقال لها زوجها ان لم اجامعك في هذه  
 الثياب فانت طالق فنزعنها وابت لبسها فما انحلاص ففعل  
 ان يلبسها هو ويكجامعها فلا تحت اي رجل ان لم اطاق مع هذه  
 المقنعة فانت طالق وان وطئت معها فانت طالق ما انحلاص  
 ففعل ان يطاءها غيرها ولا تحت ما دامت المقنعة باقية  
 وهما جافا فحلف لا يطاء سواها واراها فما انحلاص ففعل ان ينوي  
 الوطى برجله فيصدق ديانة له ثلاث نسوة وله ثوبان فقال ان  
 لم يلبس كل واحدة منكن ثوبا منها في هذا الشهر عشرين يوما  
 والا وانت طالق كيف انحلاص ففعل يلبس اثنان منهما

اي

ن

الزنا

ثوب بلس احد من ثوب عشرة وتزعه فلبس اخرى بقية الشهر  
 حلف انه يشبعها من الجماع اليوم ان لم يفارقها حتى انزلت ففعل  
 اشبعها ان وطئت عاريا فكذا ولا ب فكذا ما انحلاص ففعل يطاء  
 ونصف مكشوف ونصف مستور **الحرد** اي رجل سرق  
 مائة من حوز ولا قطع ففعل اذا سرقها على دفعات كل مرة اقل من  
 عشرة اي رجل سرق من مال ابية وقطع ففعل اذا كان من الرضاعة  
 اي رجل قال ان شربت الخمر طابعا فبعد حر فشرها طابعا بالبينة  
 وعنق العبد ولم يجد ففعل اذا كانت دجلا وامرأتين **السير** اي  
 رجل امن الفا فقتل ولم يقتلوا وقتل هو ففعل خفي طلب الامان لان  
 ففعلها ولم يعد نفسه اي مرتد لا تقتل ففعل من كان اسلام تبعا  
 اوفيه شبهة اي حصن لا يجوز قتله ولا امان لهم ففعل اذا كان منهم دمي  
 لا يوفى فلو خرج البعض قتل الباقي اي رضيع يحكم باسلام بلا  
 تبعية ففعل لقط في دار الاسلام **المفقود** اي رجل بعد ميتا  
 وهو حي تبتم ففعل **المفقود** اي شيء اذا فعله بنفسه  
 لا يجوز واذا وكل به جاز ففعل الوقف اذا قبضه الواقف لا يجوز واذا  
 قبضه وكيله جاز اي وقف اجرة ان ثم مات فانسخ  
 ففعل الواقف اذا اجرة ثم ارتدت فانه يصير ملكا لورثته وتنسخ  
 بونه **البيع** اي بيع اذا عقده المالك لا يجوز ومن وصيه  
 جائز اي رجل باع اباه وصح حلالا له ففعل اذن لعبده البتة يزوج  
 حرة ففعل فولدت ابنا ومات فورثها ابنا فطالب الابن ماله  
 ابية لم يهر انه فوكل المولى في بيع ابية واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جاز

مطلوب  
 الفقد  
 الوقف  
 البيع

واذا عقده من قام مقامه جاز ففعل بيع المهر بجاهه بغيره لا يجوز



اي رجل اشترى امه ولا تخرجه فقل اذا كانت موطوءة ابية وابنه او  
 بجوزة او اخيه من الرضاع او مطلقته بنسبتين اي جنة للجوزة ببيع  
 الام الشافعية فقل ما عجن بماء نجس قليل لم يجز ببيع من اليهود  
 والمضاري لانه اذا علمهم لا يشترطونه ولم يجز بغير اعلام بخلاف  
 الشافعية فانه عندهم ظاهر فيجوز منهم بلا اعلام **كفالة** اي كفيل  
 بالامر اذا ادعى لم يرجع فقل عبد كفلسية بامره فادى بعد عتقه  
**قضا** اي بيع بغير القضا عليه فقل بيع العبد المسلم لكافي  
 والمصحف المملوك لكافرا اي قوم وجبت عليهم يمين فلما حلف  
 واحد سقطت عن الباقي فقل رجل اشترى دارا بامه في سكة  
 نافذة وقد كان قد يما في سكة غير نافذة فجد لجران ولا يثبت حلفوا  
 فان نكلوا قضى له بفتح الباب وان حلف واحد فلا يمين على الباقي  
 لان فائدة النكول وقد امتنع الحكم بحلف البعض ذكره العمادى  
 عن فتاوى الربيب **شهادان** اي شهود شهدا على غير كين  
 فقبلت على احدهما دون الآخر فقل شهود نصارى شهيد  
 على نصراني ومسلم يعنى عند مشترك اي شهود تقبل شهادتهما  
 ولا يعرفون المشهود عليه فقل في الشهادة على الشهادة اي  
 شاهد جازله الكتمان فقل اذا كالحق يقوم بغيره او كان القاضي  
 فاسقا او كان يعلم انه لا تقبل اي المسلمين لم تقبل شهادتهما بشئ  
 وشهد نصرانيا بصدقة فقبلت فقل نصراني مات وله ابنان مسلمان  
 شهد ابناه انه مات نصرانيا ونصرانيا ان مات مسلما قبل النظر  
**اقراء** اي اقراء لا بد من تكراره فقل الاقراء بالزنا والاقراء بالدين

مطلوب الكفالة

مطلوب القضا

مطلوب الشهادان

مطلوب الاقراء

غير ظاهر الرواية ذكره ابن الشحنة والثاني من اغرب ما يكون  
 ان لا وجود لشك الرواية **صلح** اي صلح لو وقع فانه يبطل حق  
 المصالح ويرد الخصم البذل اليه فقل حق الصلح عن الشفعة **مضاربة**  
 اي مضارب يقوم ما اتفق من عنده فقل اذا لم يبق في يده من  
 ما له شئ **هبه** اي اب وهب لانه وله الرجوع فقل  
 اذا كان الابن مملوكا لا يجزى اي موهوب وجب دفع ثمنه الى  
 الوهاب فقل المسلم فيه اذا وهبه رب السلم الى المسلم اليه وجب  
 عليه رد رأس المال **اجارة** خاف المتاجر من فسخ الاجارة باقوال  
 الموجدين ما يحمله فقل ان يجعل السنة الاولى قبلا من الاجارة  
 ويجعل للاخرة الاكثر **وديعة** اي رجل ادع وديعة فصدقه المدعي  
 عليه ولم يأمره القضا بالسلم اليه فقل اذا اقر الوارث بان المنع  
 وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقارؤه ولو صدقه الغوا فبقضى  
 القضا دين الميت ويرجع المدعي على الغوا لمصدقهم وكذا في الاجارة  
 والمضاربة والعارية والرهن **عارية** اي مستعير ملك المنع  
 بعد الطلب فقل اذا طلب السفينة في لجة البحر او السيف ليقفل  
 به ظلمي او الظئر بعد ما صار الصبي لا يأخذ الا ثديها او فرس الفارس  
 في دار الحرب او عارية الرهن قبل قضاء الدين اي مودع ضمن  
 بالهلك فقل اذا ظهرت مستحقة اي مودع لم يخالف وضمن  
 فقل اذا اقره بوفعهما الى بعض ورثته فوفعهما اليه بعد موته **مكاتب**  
 اي كتابه بوفعهما غير العاقدين فقل اذا كان المكاتب مديونا  
 فلا فراء نقضها اي مكاتب ومدبر جاز ببيع فقل اذا كاتبه حرني

مطلوب صلح

مطلوب هبة

مطلوب اجارة

مطلوب وديعة

مطلوب عارية

مطلوب مكاتب



في دار الحرب او بتره ثم اخوجه الى دار الاسلام او لجأه بدار الحرب  
 من بين فيا سمرها المولى **المأذون** اي عبد لا يثبت اذنه بالكون  
 اذا رآه مولا يبيع ويشترى ففعل عند العا **العصا** اي رجل  
 استهلك شيئا للزمن شيئا ففعل اذا استهلك احد مصرعي الباب  
 او زوج خف اي غاصب لا يبرأ بالردة على المالك ففعل اذا كان المالك  
 لا يعقل اي مودع بضمن لا بعد ففعل مودع العا **شقة** اي مشتر  
 سلم الشفع ولم يطل ففعل هو الوكيل بالشراء **قصة** اي شركة  
 فمن يمكن قصته اذا طلبوا لم يقسم ففعل السكة الغير النافذة  
 ليس لهم ان يقتسموها وان اجمعوا على ذلك **اصحبه** اي مسلم  
 عاقل ذكي وسمي ولم يحل ففعل اذا ستمى ولم يرد بها التحية على الدية  
 اي رجل ذبح شاة غيره تعديا ولم يضمن ففعل شاة الاصحية في  
 اياها او شاة فصاب شاة الذبح **الكراهية** اي انا من  
 غير التقدي بنجوم استعماله ففعل المتخذ من اجزاء الاخر اي انا  
 مباح الاستعمال بكونه الوضوء منه ففعل ما خضعت لغيره اي مكان  
 في المسجدة بكونه الصلوة فيه ففعل ما عينه لصلوته دون غيره اي  
 ما ذم سبل لا يجوز الشرب منه ففعل ما وضع الصبي فيه كورام  
 ماء اي رجل يهدم دار غيره بغير اذنه ولم يضمنها ففعل اذا وقع  
 الحريق في محلة فهدمها لا طغائه باذن السلطان **جنايات**  
 اي جان اذا مات المجني عليه فعليه نصف الدية فاذا عاش فالدية  
 ففعل الختان اذا قطع حشفة الصبي خطأ باذن ابيه اي رجل  
 قطع اذن ابنه وجب عليه خمسمائة دينار وان قطع راسه

مطلب  
المأذون

مطلب  
العصا

مطلب  
الشقة

مطلب  
قصة

مطلب  
اصحبه

مطلب  
الكراهية

جنايات

فعليه

فعليه خمسون دينار ففعل اذا خرج رأس الولد فقطع ان اذنه  
 ولم يمت فعليه بنتها وان قطع راسه فعليه الغرة اي شئ في الا  
 يجب بالطلاق ففعل انما اخماسها ففعل الابن **فرايض** ما اول  
 ميراث قسم في الاسلام ففعل ميراث سعد بن الربيع كذا في  
 المحيط اي رجل قبل له اوصى بما اوصى انما يرثن عمتك وخالتك  
 وجدك واخاك وزوجك ففعل صحيح تزوج بجدي رجل  
 وبضام امه وام ابيه والمرضى متزوج بجدي الصحيح كذلك  
 واحدة فولدت كل من جدي الصحيح من المرضي بنتين والنسب من  
 جدي الصحيح ام امه خالتها والتمنان من ام ابيه عمتاه وقد كان  
 ابو المرضي متزوجا ام الصحيح فولدت بنتين فهما اخنا الصحيح  
 والمرضى لابي فاذا مات المرضي فلا ميراثية الثمن وهما اخنا الصحيح  
 ولبناته الشفان وهن عمتا الصحيح وخالتها ولجديته السدر  
 وهما امراة الصحيح ولابي ما بقى وهما اخنا الصحيح للغة المسئلة  
 تصح من ثمانية واربعين انتهى الفن الرابع **تيلو الفن**  
**خامس فن الحيل الله اعلم بالصواب**  
**بسم الله الرحمن الرحيم**  
 وهو حي وكفى محمدته الذي يعلم وقابق الامور من غير البيا  
 ويحكم بعقضة علمه وان جهل الناس والصلوة والسلام على فضل  
 من اعتمد عليه وفوض الامور كلها اليه **وبعد** فهذا هو الصحيح الفن  
 الخامس من الاشباه والنظاير وهو فن الحيل جمع حيلة وهي

مطلب  
فرايض

فقال

ففي اربع بنات

ولاختيه



فقد في تدبير الامور وهي تغليب الفكر حتى يستدرك المقصود  
 واصليها الواو واختال طلب الحيلة كذا في الصباح واختلف  
 في التفسير عن ذلك فاختلفا كثير التفسير بكتاب الجبل واختار كثير  
 الخارج واختاره في المنقط وقال قال ابو سليمان كذبوا على محمد  
 ليس كتاب الجبل وانما هو الهرب عن الحرام والتخلص منه حسن  
 قال الله تعالى وخذ بيدك ضعفا فاضرب به ولا تحزن وذكروني  
 احزان رجلا اشترى صاعا من تمر بصاعين فقال عليه الصلوة  
 والسلام اربيت هل لا بعت تمرك بالسلعة ثم ابعت بسلعة  
 ثم اذ هذا كله اذالم يؤد الضرر باحد انتهى وفيه فصول **الاول**  
**في الصلوة** اذا صلى الظهر اربعين فاقبعت في المسجد فالحيلة  
 ان لا يجلس على رأس الرابعة حتى تنقلب هذه الصلوة فقل  
 يصلح مع الامام **الثاني في الصوم** الترم صوم شهرين متتابعين  
 وصام رجبا وشعبان فاذا شعبان نقص يوما فالحيلة ان  
 يافرمدة السوفقنوى اليوم الاول من شهر رمضان عما الترم  
 ولو حلف لا يصوم رمضان هذا فو بفطر **الثالث**  
**في الزكاة** من له نصاب اراد منع الوجوب عنه فالحيلة  
 ان يتصدق بدرهم منه قبل التمام او يهب النصاب لاتبه  
 الصغير قبل التمام بيوم واختلفوا في الكراهية ومشايجنا  
 اخذوا بقول محمد دفعا للضرر عن الفقراء ومن له على فقير دين وارا  
 جعله عن ذكوة الغير فالحيلة ان يتصدق عليه ثم ياخذ منه  
 عن دينه وهو افضل في غيره ولو امتنع المديون من دفعه لم مد

يره وياخذ منه لكونه ظفر بحس حقه فان مانعه دفعه الى القاه  
 فيكلفه قضاء الدين او يوكل المديون خادما الدين فيقبض  
 الزكاة ثم يقضا دينه فيقبض الوكيل صار ملكا للموكل ونظر فيه  
 فان كان غله فيدفعه ويأتي ما تقدم ودفعه بان يوكله ويغيب  
 فلا يلزم المال الى الوكيل الا في غيبته ومنهم من اختار ان يقول  
 كلمه لك فانت وكيلي ودفعه بان في صحة التوكيل اختلافا  
 فان للطالب شريك في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض فالحيلة  
 ان يتصدق الدين بالدين ويهب المديون ما قبضه للدين  
 فلا يشاركه والحيلة في التكفين بها التصديق بها فقير ثم  
 يكفئن فيكون الثواب لهما وكذا في تعبير المساجد **الرابع في**  
**الفدية** اراد الفدية عن صوم ابيه او صلوته وهو فقير  
 يعطى منون من مخطبة فقير ثم يستوهبه ثم يعطيه وهكذا  
 الى ان يتم **الخامس في الحج** اراد الا فاقى دخول مكة بغير احوام  
 من المنفقات قصد مكانا اخر داخل الوقت كتب ابن عامر  
 اذا اراد ان يكون لبنته محرم في تغزو وجها من عبده يعلم  
 فقط **السادس في النكاح** ادعت امرأة نكاحه فانكره ولا  
 بينه ولا بين عند الامام عليه السلام التزوج ولا يوم تطليقها  
 لانه يصير مقر النكاح فالحيلة ان يامر القاض ان يقول ان كنت امرأه  
 فانت طالق ثلاثا ولو ادع نكاحها فانكرت فالحيلة في دفع البيني  
 على قولها ان تترفع باجر واختلف في صحة افوارها نكاح غائب  
 والحيلة في صحة هبة الاب شيئا من هبته للزوج انها ان كانت كسرة

والصواب لا يمكنه  
 تطبيقها



فانه يهب له كذا ما ذكرنا على انهما ان اكرت الاذن فانما ضامن فصح  
وان كانت صغيرة يحيل الزوج البنت بترك العذر على الاب ان كان  
ملياً فصح فيبذل الزوج واذا اراد ان يزوجه عبده على ان يكون الاوله  
يزوجهما على ان ارضا بيد المولى بطلبها المولى كلما اراد اذا خافت المرأة  
الاخراج من بلدها تنزوجه على مهر كذا على ان لا يخرجها من بلدها فاذا  
تزوجها كان لها تمام مهر مثلها او ثلثها او ولد لها بد من فاراد  
اخراجها منها المولى فان خاف المولى ان يحلف الزوج ان له عليها  
كذا ما عرفت ذلك المال بنيا فاذا حلف لا يائمه والاولى ان تشتري شيئا  
ممن تشق به او تكفل له ليكون على قول الكل فان محمد اخلف في الاقرار  
اراد ان يزوجهما وحيف من اولياها لو كلف ان يزوجهما من نفسه  
ثم يقول بحضرة الشهود تزوجت المرأة التي جعلت ارضا الى الصداق  
كذا جوزه لخصا ان كان كفوا وذكر الحلو في خصا رجل كبير في العلم  
يصح الاقضاء به ولو ادعت عليه مهرها وكان قد دفعه اليها وحقا  
انكارها ينكر اصل النكاح وجاز له اخلف انه ما تزوجهما على كذا فاذا  
اليوم والاعتبار لينة حيث كان مظلوما حلف لا يزوجه فالحيلة  
ان يزوجه فضولي وبخيره بالعقل وكذا لا تزوجه ولو حلف  
لا يزوجه بنته فزوجهما فضولي واجازة الاب لم يحث **السابع**  
**في الطلاق** كتب لامرأته كل امرأة الى غرك وغير فلانة طالق  
ثم نفي ذكر فلانة وبعث بالكتاب لها لم تطلق فلانة فهذه حيلة جيدة  
واجملة للمطلقة فلانا ان يقول المحلل قبل العقد ان تزوجهك  
وجامعتك فانت طالق فلانا او باينة فيقع بالجماع مرة فان خافت

مطلقة  
وذكر في خصا رجل كبير في العلم  
نفي الاقضاء به

من امسكه بجماع يقول ان تزوجهك وامسكتك فوق ثلاثة  
ايام ولم اجامعك فيما بين ذلك والاحسن ان تزوجه على ان ارضا  
بيدها في الطلاق بشرط بدائها بذلك ثم قبوله اما اذا بداه المحلل  
فقال تزوجهك على ان امرك بيدك فقبلت لم يصير بيدها الا اذا  
قال على ان امرك بيدك بعد ما تزوجهك فقبلت واذا خافت  
ظهور امرها في التحليل تنسب لمن تشق به مالا تشتري به مملوكا او  
يجمع مثله ثم يزوجهما منه فاذا دخل بها وهبه منها وتقبضه فنفسه  
النكاح ثم تبعث به الى بلد يباع وتظهر فيها بان العبد ليس بكفو  
ويمكن حله على رضا المولى وانها لا ولي لها حلف ليطلقها اليوم  
فالحيلة ان يقول لها انت طالق ان شاء الله او على الف فلم يحل  
حلف لا يطلقها فحلفها اجنبي ودفع له بدله لم يحث ولو قال كل  
امراة تزوجهما فني طالق فنزوجه فاذا احكامت فقيما حكم بطلان  
اليمين صح ولو قال ان لم اطلقك اليوم فانت طالق فلانا فالحيلة  
ان يقول لها انت طالق على الف درهم ولم تقبل لم يقع وعلى  
الغشوى انكر طلاقها فالحيلة ان تدخل بيتا ثم يقال له انك امرأه  
في هذا البيت فيقول لا لعدم علمه فيقال كل امرأة لك فيه فني  
باين فيجب بذلك فظهر فيه بدون عليه ان لم تطرح قدرا نصفها  
حلال ونصفها حرام فني طالق فالحيلة ان يجعل الخمر في العذر  
ثم يطرح البض فيه حلف لا يدخل دافلان فالحيلة حملها  
في فيه لقمه حنتر فقال ان اكلتها فني طالق وان طرحتها فني طالق  
ياكل النصف ويطرح النصف وياخذها من فيه ان ان يغير اذنه



**الثامن في الخلع** سئل ابو حنيفة رحمه الله عن رجل قال لامرأته  
 انت طالق ثلاثا ان سألني خلع ولم اخلعك وخلعت هي  
 بالعتق ان لم تسأله خلع قبل الليل فقال ابو حنيفة رحمه الله  
 للمرأة سله خلع فالتت فقال له قل خلعتك على الف فقال لها قولي  
 لا اقبل قولي واذا هي مع زوجها فغذبري كل منكما وجيلة اخرى  
 ان تسبع المرأة جميع ماله اليها ممن تنفق قبل مضي اليوم ثم تسرد  
 بعده **التاسع في الايمان** لا يتزوج في الكوفة بعقد  
 خارجها ولو في سوادها ما بنفها او بوكيله لا يزوجه عبده  
 من امته ثم اراده فالحيلة ان يبيعها من ثقة فيزوجها ثم يسرد  
 لا يطلعا بخاري يخرج منها ثم يطلعا او بوكيل فيطلعا خارجا حلف  
 لا يتزوجها بعقد مرتين قال ان تزوجها في طالق فزوجها الاولي  
 ان يطلعا تحت لغيره يمين حلفه او انه بان كل جارية يشترها فهي  
 حرة فقال نعم ناو باقوية بعينها صحت نيته ولو نوى بالجارية السفينة  
 صحت نيته ولو قال كل امرأة تزوجها عليك ناويا على رقبتك  
 صحت عرض على غيره بمينا فقال نعم لا يكفر ولا يبرح خالفا وهو صحيح  
 كذا في الساتر خاتمه وعلى هذا فما يقع من التعاليق في المحاكم ان  
 ان اهدى يقول للزوج تعليقا فيقول نعم لا يقع على الصحيح ان  
 فعلت كذا فغذبري حريبيعه ثم يفعل ثم يشترها بحيلة في بيع  
 المدبر يفتق موت سببه ان يقول ان مت وانت في ملكي  
 فانت حرة انتقض البيع باقالة او خيار ثم ادعى به فالحيلة ان  
 يحلف المدعي عليه ناويا مكانا غير مكانه او زمانا غير زمانه حلف

فقال

لا يشتر

لا يشتر باشي عشر درهما يشتر به باحد عشر وشي آخر غير الداهم  
 لا يبيع الثوب من فلان بثمان ابرا فالحيلة بيع الثوب منه ومن  
 او يبيعه منه بغير من او يبيعه البعض ويبع البعض او بوكيله يبيعه  
 منه او يبيعه فضولي عنه ويجوز البيع ولا يشتر به بالحيار  
 وفيه نظر او يشتره الاسهم ثم يشتر السهم لامة الصغير عبده  
 حر ان اخذ دية متوقفا ياخذ الآدمي حلف لياخذه من فلان  
 حقا او ليقبضه ثم اراد ان ياخذ منه ياخذ من وكيل المحلوف عليه  
 او من كنيته او حويله وقبل بحنث ان اكلت من هذا الخبز ودقة  
 وبلقته في عصيدة ويطبخه حتى يصيرها لكا فياكله لا يأكل طعاما  
 لفلان يبيعه له او ليهديه فياكل ان صعدت فكذا وان نزلت  
 فكذا يحلها وينزل بها لا ينفق عليها ماله الا تسققه او  
 يبيها فتظل الدين اذا انقضت عدتها او تسأجر زوجها كل  
 سنة كذا على ان يتجر لها فحينئذ الكسب لها وان كان صانعا  
 تسأجره ليقبل العمل طلبت ان يطلق ضرتهما فالحيلة ان  
 يتزوج اخرى اسمها على اسم الضرة ثم يقول طلقت فلانة ثم يسرد  
 بالميمي الى ما في كفة اليسرى حلفه التراق ان لا يخبر باسمائهم  
 بعد عليه الاسماء فمن ليس ببارق يقول لا والبارق بك  
 عن اسمته فيعلم الوالي التراق ولا بحث كالحالف لا يكرها  
 وشق عليه نقل الامتعة يبيعه ممن يثق به ويخرج ان لم اخذ  
 منك حق وقال الآخر ان اعطيتك فالحيلة لهما الاخذ جبرا  
**العاشر في الاعناق وتوابعه** الحبة للشركين في تدبير

او يشتر به مع اخر

ناويا الجديدة او يكتف  
 اسم الضرة في كفة اليسرى  
 ثم يقول طلقت فلانة

ع

ع



وكتابتة لهما ان يوكلا من يفعل ذلك بركة واحدة لحيلة في عتق  
العبد في المرض بلا سعاية اليه من نفسه وبقبض البدل منه  
فان لم يكن للعبد مال دفع المولى له ليقبض منه بخضرتا الشهود  
في صحة افراد المولى بالقبض اعتقه ولم يشهد حتى مرض فان اقر اعتبر  
من الثلث فالحيلة ان يقر بالعبد لرجل ثم الرجل بعثته اذا اراد ان  
يطأ جارية ولا يتبع بيعها لو ولدت بهن لانه الصغير ثم تزوجها  
فاذا ولدت فالاولاد احرار ولا يكون ام ولد **الحادي عشر**  
**في الوقف والصدقة** اراد الوقف في مرض موته وخاف  
عدم اجازة الورثة يقراتها وقف رجل وان لم يسم وانه متوليها  
وهي في يده اراد وقف داره وقفا صحيحا انفا فاجعلها صدقة  
موقوفة على المساكين ويسلمها الى المتولي ثم يتنازل عن فحكم الحاكم  
باللزم او يقول ان قاضيا حكم بصدقته فيلزم او ان يبطله قاض  
كان صدقة **الثاني عشر الشركة** الحيلة في حواشيها بالوعد  
ان يبيع كل نصف متاعه بنصف متاع اخيه ثم يعقدانها وهي موقوفة  
**الثالث عشر في الهبة** ارادت هبة المهر من الزوج على انها  
ان خلصت من الولادة يعود المهر عليه فالحيلة ان يبيعها شيئا  
مستورا بمقدار المهر فاذا ولدت تنظر المهر فترده بخيانا وانما  
فقد بولي الزوج وهكذا فيمن لم دين واراد السفر على انه ان مات يبرأ  
المديون والاقربى على حاله يفعل ذلك قال لها ان لم تهيني صداقتك  
اليوم فانت طالق فالحيلة ان تشتري منه ثوبا مملوفا بغيرها  
ثم ترده بعد اليوم فيبقى المهر ولا يحنث **الرابع عشر في البيع**

المهر

والشراء

**والشراء** اراد بيع داره على انه ان امكنه سلمها والآرد الثمن  
فالحيلة ان يقر المشتري ان البائع باعها وهي في يده ظلم بغير  
بالقبض ولم تكن في يد البائع ولولا ذلك لكان المشتري حبس  
البائع على تسليمها هكذا ذكرنا في الحصة وعابوا عليه بغير الكذب  
وكذلك عيب على الامام الاعظم في قوله ان باع جلي وخاف المشتري  
من البائع ان يدرج جليها وينقض البيع قال فالحيلة ان يقر البائع  
بان يقر ان يحبل من عبده او من فلان حتى لو ادعاه لم يسمع  
**واجب** عنهما بانه ليسوا بالكاذب وانما المعنى انه لو فعل  
كذا لكان حكمه كذا اراد شراء شي وخاف ان يكون البائع قد باعه  
المشتري انه ان استحق المبيع يرجع على البائع بنصف الثمن ويكون  
حلالا فالحيلة ان يبيع له بنصف الثمن ثوبا كانه دينار مثلا  
ثم يشتري الدار بمائة دينار ويرفع الثوب له بالمائة فاذا استحققت  
رجع بالمائة وتواراد البيع بشرط البراءة من كل عيب وخاف  
من شافعي باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع من المشتري حيلة  
في بيع جارية بعقدها المشتري ان يقول ان اشترتها فهي حرة  
فاذا اشترتها عتقت وان اراد المشتري ان يخرجه زاد بعد  
موتى فليكون قدره اراد شراء انا وذهب بالف وليس الا النصف  
ينقذه مامعه ثم يستقرض منه ثم يبيع بدينقه فلا يفد بالتق  
بعد ذلك لم يرغب في العرض الا بخرج فالحيلة ان يشتري منه شيئا  
قليلا بقدر مراده من الرجوع ثم يستقرض اذا اراد البائع ان لا يخاف  
المشتري بعيب ياره البائع ان يقول ان خاصمتك في عيب فهو



صدقة وان اراد البائع ان لا يرجع عليه المشتري اذا استحق فالحيلة  
 ان يقول المشتري بانه باعه من البائع **الخامس عشر الاستدلال**  
 لحيلة في عدم لزمه ان يزوجهما البائع او لا ممن ليس تحت حجة ثم  
 يبيعها ويقبضها ثم يطلقها قبل الدخول بها ولوطلقها قبل القبض  
 وجب على الاصح او يزوجهما المشتري قبل القبض كذلك ثم يقبضها  
 فيطلقها ولو خاف ان لا يطلقها يجعل امرها بغيره كطماش وانما  
 قلنا كطماش لئلا يقتصر على المجلس او يترجها المشتري قبل  
 ثم يترجها ويقبضها واختلفوا في كراهة الحيلة لاسقاطه **س**  
**عشر في المداينات** حيلة في ابراء المدينين ابراء باطلا  
 او تأجيله كذلك او صلح كذلك ان يقر الدين بالدين لرجل شق به  
 يشهد ان اسمه كان عارية ويؤكد يقبضه ثم يزوجهما الاصح ويقول  
 المقوله ان كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقول له انك قبضت  
 المقوله للقاضي يمنع هذا المقر من قبض المال فانه يحدث فيه ثوبا  
 واجر عليه في ذلك **الحج** القاع عليه ويمنع من قبضه فاذا فعل ذلك  
 ثم ابراء او اجل او صلح كان باطلا وانما اختص الى حج القاع لان المقر  
 هو الذي يملك القبض فلا تغيب الحيلة فتنبه فانه يغفل عنه ثم قال  
 فخصنا بعده وقال ابو حنيفة يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد  
 اقراره وتأجيله وبراءه وهبته لانه لا يرى الحج جازا لحيلة في دخول  
 الدين بغير الطالب اما الاقرار كما سبق او نحوه او ان يبيع رجل  
 من الطالب شيئا بماله على فلان او يصلح عما على المطلوب بعينه  
 فيكون الدين لصاحب العبد اذا اراد المدينون التأجيل وخاف

فيجرح

ان الدين ان اجله يكون وكيل في البيع فلم يصح تأجيله بعد  
 العقد فالحيلة ان يقر ان المال حين وجب كان مؤجلا الى وقت  
 كذا اذا اراد احد الشريكين في دين ان يؤجل نفسه والى الاخر لم يجوز  
 الا برضاه فالحيلة ان يقر ان حصته من الدين حين وجب  
 كان مؤجلا الى كذا واذا اراد المدينون التأجيل وخاف ان يكون  
 الطالب اقرب الدين لغرضه واخرج نفسه من قبضه فالحيلة ان يضمن  
 الطالب للمطلوب ما يدركه من درك من قبله من اقراره لثبته وهبته  
 وتوكيل وتعليك وحدث احده بطل به التأجيل الدر استحققة فهو  
 ضامن حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه ما يلزمه فاذا احتال بهذا لم  
 ظهر انه اقرب المال قبل التأجيل واخذ المال منه كان له حق الرجوع على  
 الطالب فيكون عليه الى اجل وحيلة اخرى ان يقر الطالب بقبض الدين  
 بتاريخ معين ثم يقر المطلوب بعده بيوم بمثل الدين للطالب مؤجلا  
 فاذا خاف كل من صاحبه حضر الشهود وقالوا لا تشهدوا عليه الا بعد  
 قراءة الكتابين فاذا اقر احدهما ومنع الاخر لا تشهدوا على المقر  
 ونظر فيه فان الشاهد ان يشهد وان قال له المقر لا تشهد وجوابه  
 ان حيلة فيما اذا لم يقبل المقر لا تشهد على المقر اما اذا قال له لا يسه  
 الشهادة وكيله في تأجيل الدين بعد موت من عليه فانه لا يصح  
 اتفاقا على الاصح ان يقر الوارث بانه ضمن ما على الميت في حياته مؤجلا  
 الى كذا ويقبضه الطالب انه كان مؤجلا عليهما ويقر الطالب بان  
 الميت لم يترك شيئا والا فدخل الدين بموته فيؤمر الوارث  
 ببيع لقضاء الدين وهذا على ظاهر الرواية من ان الدين اذا حل



يموت المديون لا يحل على كفيله **السابع عشر في الاجارة** اشتراط  
 المزمة على المتاجر بفسدها وحملها ان ينظر الى قدر ما يحتاج اليه  
 فيضم الى الاجرة ثم ياره الموجه بصرفه اليها فيكون المتاجر وكيل  
 بالاتفاق فان ادعى المتاجر الاتفاق لم يقبل منه الا بحجة ولو اشبه  
 ان قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الاتهام وحمله ان يحل المتاجر له  
 قدر المزمة ويدفعه الى الموجه ثم الموجه يدفعه الى المتاجر وياره بالاتفاق  
 في المزمة فيقبل بالبيان او يجعل مقدارها في يد عدل ولو استاجر  
 عرصه باجرة معينة وادى له رب العين بالبناء فيها من الاجر  
 جاز واذا انفق في البناء استوجب عليه قدر ما انفق فيلتقيان  
 قصاصا ويراد ان الفضل ان كان البناء للموجه ولو اوره بالبناء  
 فقط فبني اختلفوا قبل للاجر وقبل للمتاجر وحمله في جواز  
 اجارة الارض المشغولة بالزراع ان يبيع الارض من المتاجر  
 اولاً ثم يواجره وقدره بعضهم بما اذا كان بيع رغبة اما اذا كان  
 بيع نهل ولا حجة فلا يبقائه على ملك البائع وعلامة الرغبة ان  
 يكون بقيمة او باكثر او بنقصان يسير اشتراط خروج الارض عن  
 المتاجر غير جائز كاشتراط المزمة وحمله ان يريد في الاجرة  
 بقدر هالم ياذنه بصرفه وقينه ما تقدم في المزمة واشتراط العلف  
 او طعام الغلام على المتاجر غير جائز وحمله ما تقدم في  
 المزمة الاجارة تنسخ بموت احدهما واذا اراد المتاجر ان لا  
 تنسخ بموت الموجه يقر الموجه بانها للمتاجر عشرين  
 فيخرج فيها ما شاء وما خرج فهو له او يقر بانها لاجر ما لرجل

من المدين

من المسلمين ويقر المتاجر بانها استاجر لرجل من المسلمين فلا  
 ينطل بموت احدهما واذا كان في الارض عين نطق او غير فاراد ان  
 يكون للمتاجر يقر بانها للمتاجر عشرين سنين وله حق الانتفاع  
 عشرين فيجوز اذا اجر ارضه وفيها محل فاراد ان يسلم الثمن  
 بل للموجه للمتاجر يدفع الخليل الى المتاجر معاملة على ان يكون له  
 المال جزء من الغنم الثمرة والكل للمتاجر **الثامن عشر**  
**في منع الدعوى** اذا ادعى عليه شيئا باطلا فالجدة لمنع المدين  
 ان يقره لانه الصغير ولا جني وفي الثاني اختلاف والغير حقة  
 فيعرضه المستعير للبيع فباوهم المدعى فينطل دعواه ولو ادعى عدم  
 العلم به وتوصيغ النوب فساومه بطلت ولو قال لم اعلم او سيع المدعى  
 عليه ممن يثق به ثم يهبه للمدعى ثم يستحقه المشتري بالبيعة **التاسعة**  
**عشر في الوكالة** حمله في جواز شراء الوكيل بالمعين  
 لنفسه ان يشتره بخلاف جنس ما امر به او باكثر مما امر به او يصير  
 بالشراء لنفسه بحضرت موكله او يوكله في شراءه حمله في صحة امره  
 الوكيل عن الثمن اتفاقا ان يدفع له الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري  
 الثمن له اراد الوكيل ان ارسل المتاع للموكل لا يضمن فالحكم  
 ان ياذن له في بعثه وكذا لو اراد الايداع يتاذنه او يرسله  
 الوكيل مع اجيره لان الاجير الواحد من عياله او يرفع الوكيل  
 الامر الى القاضي فياذنه في ارسالها **العشرون في الشفعة**  
 حمله ان يهب الدار من المشتري ثم هو يوهبه قدر الثمن  
 له المستحق وكذا الصدقة او يقر لمن اراد شرائها بها ثم يقر لاجر

تغيره



له بقدر ثمنها او يتصدق عليه بغيره قايما على دار الحيا بطريقه ثم يبيعها  
**الحادي والعشرون في الفلج** مات وترك ابنا وزوجه و  
 دارا فادعى رجل الدار فصالحاه على مال فان صالحاه على غير اقارب  
 فالمال عليها اثمانا والدار بينهما اثمانا والالفال عليها نصفها  
 كالدار واحبس في جعل الاقارب غيره ان يصالح اجنبي عنهما  
 على اقارب على ان يسلما لها الفلج له سبعة او يقر المدعي بان لها ثمن  
 والسا للابن **الثاني والعشرون في الكفالة الثالث والعشرون في الحوالة**  
 تحبس في عدم الرجوع اذا افلس المحال عليه وما مضى ان يكتب  
 ان الحوالة على فلان مجهول والحبس في عدم براءة المحبس ان يضمن  
 المحال عليه **الرابع والعشرون في الوهن** تحبس في حوالة رهن  
 المشاع ان يبيع منه النصف بالخيار ثم يبرهنه النصف ثم يبيع  
 البعس تحبس في حوالة ارتفاع المهر من بالوهن ان يستعير بعد  
 الرهن فلا يبطل بالعارية ويبطل بالاجارة لكن يخرج عن الضمان  
 ما دام مستعملا فاذا افزع عاد الضمان تحبس في ائتمان الرهن  
 عند الكفا في عينة الراهن ان يدعيه ان يندفع بانه رهن  
 عنده وثبت ونقض القاضي بالوهنية ودفع **خمس**  
**والعشرون في الوصية** الوصايا لا تقبل التحصيل بنوع ومكان  
 وزمان فاذا اخصص زيدا بمصر وعمر وابا ثام واراد ان ينفذ  
 كل فالحبس ان يشترط لكل ان يوكروا بعمل رايه ويشترطه الاقارب  
 تحبس في ان يملكه الوصي غل فيه متى شاء ان يشترطه الوصي  
 وقت الايصاء تحبس في ان الكفا بول وصي الميت ان يدع ربا

على الميت

على الميت فخرجه القضا ان لم يبرأ منه انتهى ثم الفن الخامس  
 يتلوه الفن السادس فن الفروق الفن السادس  
 من الاشياء والتظاير

**بسم الله الرحمن الرحيم**  
**وهو حسبي ونعم الوكيل** الحمد لله وسلام على عباده  
 الذين اصطفى **وبعد** فلهذا هو الفن السادس من الاشياء و  
 التظاير وهو فن الفروق وذكرنا فيها من فروع كل باب شيئا  
 جمعنا من فروق الامام الكراسي المستمى بلفظ المحبوس **كتاب**  
**الصلوة** وفيها بعض مسائل الطهارة البقرة اذا سقطت في  
 في البر لا تجس الماء ونصفها نجس والفرق ان البقرة عليها جلدة تمنع  
 من الشروع ولا كذلك النصف وفي الحلب على هذا القياس لا يجب  
 عليه ان يوضي امرأته المريضة بخلاف عبده وامنه والفرق ان العبد  
 ملكه فنجس عليه صلاحه لا المرأة لا ينجس ماء البركة بالعارية وينجس في  
 دنياه والفرق ان الدم يخرج من دنياه فنخرج الكلب ولو نظر المصلي  
 في المصحف وقراء منه فسدت الا الى فوج امرأته بشهوة لان الاول  
 تعليم وتعلم فيها لا الثاني قال الامام بعد شهر كنت محسوبا فلا  
 اعادة عليهم ولو قال صليت بالوضوء او بغيره نجس اعادوا  
 والفرق ان اجناره الاول مستكر بعيد والثاني محتمل قيمت  
 بعد شروعه متنفلا لا يقطعها ومفتضا يقطعها وبانم والفرق  
 ان الثاني لا صلاحا لا الاول سؤر الفارة نجس لا بولها للفرق  
 وجبر متباني دار محب مع ذنار وفي حجة مضى بصل عليه

ان كان  
 مستقيا  
 في كل باب  
 من فروع



وفي دار الاسلام لالة في دار الحرب قد لا يجد امانا الا به بخلافه  
 في دار الاسلام **كتاب الزكوة** يجوز تجملها عن نضب بعد  
 ملكه نضاب وقيل لحوول ولا يجوز تجمل العشر بعد الزرع قبل  
 البنات والوق انه فيها بعد وجود البت وقيل قبل الوكيل  
 بدفعها له دفعها لفرأيه ونف وبالسبع لا يجوز والوق ان مبني  
 الصدقة على المساجة والمعاوضة على المضاربة شك في ادائها  
 بعد تحول ادها وفي اداء الصلوة بعد الوقت اشترى رغوفا  
 يجعله على التجارة لا زكوة فيه ولو كان سمسما وجب والوق  
 ان الاول مستهلك دون الثاني والملح والمخيط للطبخ والحرض  
 والصابون للغسل والنسب والوق للديار كالزعران والعصفور  
 والزعران للصباغ كالمسسم والوق ظاهر **كتاب الصوم**  
 نذر صوم يومين في يوم لا يلزمه الا واحد ولو نذر جنتين في سنة  
 لزمناه والوق امكان جنتين فيها نفعه وبالنسب بخلافه  
 ذاق في رمضان من الملح فليدا كره ولو كثر الا لان فليدا نافع وكثير  
 مضروقه في كثره بالسلع سمسمة من خارج لان مضرتها لانها  
 تنكلاشي المصنع دون الاستدلاء **كتاب الحج** لو رمى حجر بابو  
 جاز بالمجاهر لان في الاول استخفافا بالشیطان وبالنسب اغاراه  
 لو دل الحوم على قتل صيد لربيه اجزاء ولو دل على قتل مسلم لا والوق  
 ان الاول مخطور واجزاء والثاني مخطور بكل حال ولو غلطوا في وقت  
 الوقوف لا اعادة وفي الصوم والاضحية اعادوا والوق ان تداركه  
 في حج متعذرو في غيره متيسر اعتق العبد بعد حجه حج الاسلام

نحوه  
 لا يجوز تجملها عن نضاب بعد ملكه نضاب وقيل لحوول ولا يجوز تجمل العشر بعد الزرع قبل البنات والوق انه فيها بعد وجود البت وقيل قبل الوكيل بدفعها له دفعها لفرأيه ونف وبالسبع لا يجوز والوق ان مبني الصدقة على المساجة والمعاوضة على المضاربة شك في ادائها بعد تحول ادها وفي اداء الصلوة بعد الوقت اشترى رغوفا

ولا الفرقان جميع المعروف قتلها  
 فهي كالصلوة اذا اشتد في ادا  
 في الوقت مح

لو رمى حجر بابو جاز بالمجاهر لان في الاول استخفافا بالشیطان وبالنسب اغاراه

لو استغنى

ولو استغنى الفقيه كفاه والوق انعقاد البت في حق الفقه دون  
 العبد والبني كالعبد والاعمى والرفق والمرأة بلا حرم كالغفير  
**كتاب النكاح** ينشئ بدون الدفوى كالطلاق  
 والملك بالبيع وكونه لا والوق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان لكل  
 ولحومة حقه سبحانه وتعالى بخلاف الملك لانه حق العبد للملاب قبض  
 الصداق قبل الدخول وهي كونه بالغة لا قبض ما وهبه الزوج لها ولو  
 قبض لها كان له الا استرداد والوق انها تنسج من قبض صداقها  
 فكان اذا نال لالة بخلافها في الموهوب لو متس امرأة بشهوة حرم  
 اصولها وفروعها ان لم ينزل وان انزل لان الاول دايع للجماع  
 فافهم مقامه بخلافه في الثاني متس الذي يوجب حرمة المصاهرة  
 للجماع لان الاول دايع الى الولد لا الثاني تزوج امة على ان كل  
 ولد نكح حرمه النكاح والشرط ولو اشترىها كذلك فسد  
 لان الثاني يفده الشرط لا الاول **كتاب الطلاق**  
 قال است امرأتى وفع ان نوى ولو زاد والله لا وان نوى لاحتمال  
 الاول الاثاء وفي الثاني تحض للاخبار بكل وطى المطلقة  
 رجعي لا السرمها والوق ان الوطى رجعية بخلاف المسافرة  
 تقبيل ابن الزوج المعتدة عن باين لا يحرمها ولا النفقة وحال  
 قيام النكاح بخلافه لعدم مصادفة النكاح في الاول بخلافه  
 في الثاني انت طالق ان دخلت الدار عشرة فدخلت لا يقع  
 شي حتى تدخل عشرة ولو قال انت طالق ان دخلت الدار  
 ثلاثا فدخلت مرة وقع الثلاث لان العدد في الاول لا يصلح

لا احتمال للجماع بعد السر  
 ان لم ينزل



الطلاق ويصلح للدخول بخلافه في الثاني للموكل غل وكيله بالطلاق  
ولو وكلها بطلاقها لانه تمليك لها يقع الطلاق والعناق والاب  
والنكاح والكاح وان لم يعلم المعنى بالتلفين بخلاف البيع والهبة  
والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالفاظ بلا رضا  
بخلاف الثانية **كتاب العناق** لو اضافة الى فوجته لا الى ذكره  
لان الاول يعتبر به عن الكل بخلاف الثاني ولو قال عتقتك على  
واجب لا يعتق بخلاف طلاقك على واجب لان الاول يوصف  
به دون الثاني ولو قال كل عبد اشتريته فهو حرة فاشتره فاشتره  
بخلاف الثاني اعتق احد عبدي ثم قال لم اعن هذا يعتق الآخر  
وكذا ذكر في الطلاق بخلافه في الاقرار فانه لا يعتق الاخر لان البيان  
واجب بينهما فكان تعيينا اقامة له **ثم الفن السادس شيوخه**  
**الفن السابع فن الحكايات**

بسم الله الرحمن الرحيم  
**وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم** محمد الله  
وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فهذا هو الفن السابع  
من الاشياء والنظائر تمامه وهو فن الحكايات والمرسلات وهو  
فن واسع قد كنت طالعت فيه او اخذت كتب الفنا وطلعت  
مناقب الكوردي مرارا وطبقات عبد الغادر لكنني اختصرت  
في هذا الكراس منها الزيد مقتصر اغاليا عما اشتمل على احكام  
**لما جلس ابو يوسف رحمه الله للتدريس** من غير اعلام اب حنيفة  
فارسل اليه ابو حنيفة رجلا فاه عن مسائل خمسة **الاولى**

فصار محمد الثوب وجاء به مقصودا هل يستحق الاجام ام لا  
فاجاب ابو يوسف يستحق الاجام فقال له الرجل اخطات فقال لا  
يستحق فقال الرجل اخطات ثم قال الرجل ان كانت العقارة  
قبل الجور استحق والآلة **الثانية** هل الدخول في الصلوة بالعرض  
ام بالسنة فقال بالعرض فقال اخطات فقال بالسنة فقال اخطات  
فتحير ابو يوسف فقال الرجل بهما لان التكبير فرض ورفع اليدين  
سنة **الثالثة** طير سقط في قدر على النار فيه لحم وقرص صل  
يوكلان ام لا فقال يوكل فخطاه فقال لا يوكل فخطاه ثم قال ان  
كان اللحم مطبوخا قبل سقوط الطير يغسل ثلاثا ويؤكل وتوفي المرقه  
والا يرى الكل **الرابعة** مسلمة زوجة ذميمة ماتت وهي حامل من  
تدفن في اي المقابر فقال ابو يوسف في مقابر المسلمين فخطاه  
فقال في مقابر اهل الذمة فخطاه فتحير فقال تدفن في مقابر اليهود  
ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان  
الولد في البطن يكون وجهه الى ظهر امه **الخامس** ام ولد لرجل  
تزوجت بغير اذن مولاه فمات المولى هل يجب العدة من المولى  
فقال يجب فخطاه فقال لا يجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان  
الزوج دخل بها لا يجب والا وجبت فعلم ابو يوسف نقصه  
فعاد الى اب حنيفة رحمه الله فقال زببت قبل ان تحصرم كذا  
في اجارات الغيبض **وفي مناقب الكوردي** ان سبب  
انزاده انه عرض مرضا شديدا فعاده الامام وقال لقد كنت  
او ملك بعد المسلمين ولين اصبتم يموتن علم كثير فلما برأوا عجب



بنفسه وعقد له مجلس الامالى وقال له حين جاء ما جاء بك الامثلة  
 القصار سبحان الله من رجل يتكلم في دين الله ويقعد فجلد لا يحسن  
 مسئلة في الاجابة ثم قال من ظن ان الله يتغنى عن التعليم فليبك  
 على نفسه انتهى وقال في اخيه كحاوى لم يصير مسئلة حليمة في ان المبيع  
 يملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم الصفار جرى الكلام بين سفيان  
 وبشر في العقود متى يملك المالك بها معها او بعدها الى الامر الى ان  
 قال سفيان ارايت لو ان رجلا سخط فأنكسرت اكان الكسر  
 مع ملاقيه الارض او قبلها او بعدها او ان الله تعالى خلق نار في فطنة  
 فاحترقت مع خلق احترقت او قبله او بعده وقد قال سفيان وهو  
 الصحيح عند اكثر اصحابنا ان الملك في المبيع يقع معه لا بعده فيقع  
 البيع والمالك جميعا من غير تقدم ولا تأخر لان البيع عقد مبادلة  
 ومعاوضة فيجب ان يقع الملك في الطرفين معا وكذا الكلام في  
 العقود من النكاح والبيع وغيرهما من عقود المبادلة الى اخر  
 ما ذكره وفي مناقب الكوردي قال الامام الاعظم رحمه الله خذ عني  
 امراة وقهرتني امراة وزهدتني امراة اما الاولى قال كنت  
 مختارا فابانت الى امراة الى شئ مطروح في الطريق فموتت  
 انما خوسا وان الشئ لها فلما رفعت اليها قالت احفظه حتى  
 سلم لصاحبه الثانية سألتني امراة عن مسئلة في كسوف فلم اعرفها  
 فقالت قول لا تعلمت الفقه من اجل الثالث حررت بعض الطرفا  
 فقالت امراة هذا الذي يصلح النجس بوضوء الغشاء فتميزت ذلك  
 حتى صار داني **وسئل الامام رحمه الله** عن من قال لا ارجو الجنة ولا

ولا اخاف النار ولا اخاف الله تعالى واكل الميتة واصلى لما ركع ونحو  
 واشهد بحال اياه وابقض الحق واحب الفتنة فقال اصحابه امر هذا  
 الرجل مشكل فقال الامام بهذا رجل يرجوا له الجنة ونحو ذلك  
 لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في غدا وبكل السحر والجاد  
 ويصل على الجنابة ويشهد بالوحيد ويبغض الموت وهو حق ويجيب  
 المال والولد وبما فتنة فقام السائل وقيل راسه وقال انك تعلم **اشهد**  
 وعاد انتهى وفي اخر الفتاوى الظهيرية سئل الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل عن من يقول انا لا اخاف النار ولا ارجو الجنة واما اخاف  
 الله تعالى وارجوه فقال قول لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان  
 الله تعالى يخاف عباده بالنار يقول الله تعالى فأتقوا النار التي أعدت للكافرين  
 ومن قبله خف مما خوفك الله تعالى فقال لا اخاف رد ذلك كعدم  
 انتهى وفي مناقب الكوردي قدم قتاده الكوفة فاجتمع عليه  
 فتاوى اسلموه عن الفقه فقال الامام ما تقول في امراة المفقور  
 فقال قول عمر رضي الله عنه تبصر اربع سنين ثم تقدر على الوفا  
 وتزوج ما شاء قال فان جاز فزوجها الاول وقال تزوجت وانا  
 حتى وقال اني تزوجت وكذا زوج ابها بلا عن فقض فتاده  
 وقال لا اجيبكم بيئي قال الامام رحمه الله حر جنا مع حماد شيع الامش  
 واعوز الماء لصاؤ المغرب فافني حماد بالنسيم لاول الوقت فقلت  
 بوجوه الى اخر الوقت فان وجد الماء والابنم فقلت فوجدني في  
 الوقت وهذه اول مسئلة خالف فيها اسناده وكان للامام  
 جارية لها غلام اصنا منها دون الفرج فحبست فقال اهلبها



له كيف تدوي بهي كبر فقال هل لها احد تشق به قالوا نعم فقال تهيب  
 الفلام منها ثم ترفها منه فاذا ازاله عذرته ردت الفلام اليها  
 فيبطل النكاح ويخرج الامام الى بستان فلما رجع مع اصحابه اذا هو  
 بابن ابلي ركب على بعلة فصار امره على نوة يغنين فكانت  
 فعلا الامام احسن فنظر بعد ذلك الى ابن ابلي في قطره فوجد  
 فضية فيها شهادة وقال قلت للمغنيات احسن فقال متى قلت  
 ذلك حين سكتن ام حين كن يغنين قال حين سكتن قال اردت  
 بذلك احسن بالسكوت فامضى شهادة كان ابو جعفر رحمه الله  
 في ولية في الكوفة وفيها العلماء والاشراف وقد زوج صاحبها ابنيه  
 من اخنتين فغلط النساء فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل  
 بهما فافني سفيان بقضاء على كل منهما المهر وتزوج كل الى زوجها مثل  
 الامام رحمه الله فقال علي بالفلايين فاني بهما فقال لا يجب كل منهما ان  
 يكون المصاحفة قال نعم فقال لكل منهما طلق التي عند اخيك ففعل  
 ثم امر بخدي النكاح فقام سقر فقبل بين عينيه وحكي خطيب الخوازمي  
 ان كلب الروم ارسل الى الخليفة مالا يقول علي يد رسوله وامر ان  
 يسال العلماء عن ثلاث مسائل فانهم اجابوا بواحد منهم المال  
 وان لم يجيبوه فطلب من المسلمين الخروج قال العلماء فلم يأت احد  
 بما فيه مقتنع وكان الامام اذا كان صبيبا حاضرا مع ابيه فاستاذنه  
 في جواب الرومي فلم ياذن له فقام فاستاذن من الخليفة فاذن له  
 وكان الرومي على منبر فقال له اسألت قال نعم قال انزل مكانك  
 الارض ومكان المنبر فنزل الرومي وصعد ابو جعفر فقال سل فقال

قد عاه يشهد في تلك القضية  
 فلما شهد سقط شهادته  
 صح

كذا

كان  
 قال  
 اي شي قبل الله قال هل تعرف العدد قال نعم فما قبل الواحد قال  
 هو الاول ليس قبله شي قال اذا لم يكن قبل الواحد المجازي اللفظي  
 شي فكيف يكون الواحد الحقيقي فقال الرومي في اي جهة وجه الله  
 تعالى قال اذا اوفد السراج فلكي اي وجه نوره قال ان نور يستوي  
 فيه لجهة الاربع فقال اذا كان النور المجازي المستفاد من الوجود له  
 الى جهة فنور خالق السموات والارض الباقي الدائم المفيض كيف  
 يكون له جهة قال الرومي بماذا يشغل الله تعالى اذا كان على المنبر  
 مثله مثلك انزله واذا كان على الارض موحدا مثلي رفعه كل يوم هو  
 في شئ فترك المال وعاد الى الروم احتاج الامام الى الماء في طريق  
 فحاج فساوم اعرابيا فربة ماء فلم يبعه الا بخمسة دراهم فاشتره  
 بهما ثم قال له كيف انت بالسوق فقال اريد فوضعه بين يدي  
 فاكل ما اراد وعطش فطلب الماء فلم يعطيه حتى اشتري  
 منه شربة بخمسة دراهم **وصية الامام الاعظم لابي**  
**يوسف رحمه الله تعالى** بعد ان ظهر له منه الرشيد  
 حسن السيرة والاقبال على الناس فقال يا يعقوب وفر  
 السلطان وعظم منزلة وآيات والكذب بين يديه والدخول  
 عليه في كل وقت ما لم يدعك الحاجة علمية فانك اذا كثرت  
 اليه الاختلاف نهاون بك وصغرت منزلتك عنده فكن  
 كما انت من النار تنفع وتساعد ولا تزن منها فان السلطان  
 لا يرى لاحد ما يري لنفسه وآيات وكثرت الكلام بين يديه  
 فانه يأخذ عليك ما قلته ليري من نفسه بين جاشيته انه اعلم

قبل

يدري



منك وانه يخطبك فتصغر في عين قومك ولتكن اذا دخلت عليه توف قدرك وقدر غيرك ولا تدخل عليه وعنده من اهل العلم من لا تعرف فانك ان كنت ادون حاله لعلك ترفع عليه فينصرن وان كنت اعلم منه لعلك تخط عنه فتسقط بذك من عين السلطان واذا عرض عليك شيئا من اعماله فلا تقبل منه الا بعد ان تعلم انه يرضاك ويرضى مذهبك في العلم والعقاييل لا تخط الى ارتكاب مذهب غيرك في الحكومات ولا تواصل اولياء السلطان ولا تاشبه بل توب اليه فقط وتباعد من حشبه ليكون محذرك وجاهدك باقيا ولا تنكح بين يدي العامة والتجار الا بما لا يضرهم واياك والحكام في العامة والتجار الا بما يرجع الى العلم كبدل الوقف على حبك ورغبتك في المال فانهم يسيئون الظن بك ويعتقدون ميالك الى اخذ الرشوة منهم ولا تضحك ولا تبسم ولا تكثر الحواري الى الاسواق ولا تكلم المراهقين فانهم فتنة ولا باس ان تكلم الاكفاله وتمتع رؤسهم ولا تشفي في الفارعة الطريق مع المشايخ والعامة فانك ان قد فهم اذرى ذلك لعلك وان اخرتهم اذرى ذلك من حيث انه استن منك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليست ولا تفعد على قوارع الطريق فاذا دعا ذلك فاقعد في المسجد ولا تأكل في الاسواق والمساجد ولا تشرب من السفايا ولا تليق ايدى السقاين ولا تفعد على الحوائت ولا تلبس الديباج ولا تلبس انواع الابريسم فان ذلك يفضي الى الرغوة ولا تكثر الكلام في بيتك مع اقرانك في الفرائض الا وقت حاجتك اليها بقدر

بين يدي العامة  
٤

والكثرة

ولا تكثر لمعها ومسيها ولا توثقها الا بذكر الله تعالى ولا تنكح باقر الغنير بين يديها ولا باقر الحواري فانها تنسب اليك في كلامك ولعلك اذا تكلمت عن غيرها تكلمت عن الرجال الاجانب ولا تسزوج امرأة كان لها بعل او اب او ام او بنت ان قدرت الا بشرط ان لا يدخل عليها احد من اقرارك فان المرأة اذا كانت ذاملا يدعى ابوها ان جميع مالها له وانه عارية في يديها ولا تدخل بيتها ما قدرت واياك ان ترضى ان تعرف في بيت ابوها فانهم يتخذونه اموالهم ويطمعون فيها غاية الطمع واياك ان تسزوج بنات النبي والبنات فانها تدخر جميع المال وتنفق عليهم فان الولد اعتر عليها منك ولا تجمع بين امرئين في دار واحد ولا تسزوج الا بعد ان تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها واطلب العلم أولا ثم اجمع المال فالحلال ثم تزوج فانك ان طلبت المال في وقت التعلم عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى شراء الحواري والفقار وتشتغل بالدينا والسا قبل تحصيل العلم فيضيع وقتك ويجمع عليك الولد وتكثر عيالك فتحتاج الى العيالم بمصالحهم وترك العلم واشتغل بالعلم في عنوان شاكرك ووقت فوانق قلبك وخاطرك ثم اشتغل بالمال يجمع عنك فان كثرة الولد والعيال يشوش البال فاذا اجتمعت المال فتزوج عليك بتقوى الله تعالى وادى الامانة والنصيحة لجميع الخاصة والعامة ولا تشغف بالناس ووقرتك ووقومهم ولا تكثر معاشرتهم الا بعد ان يعاشروك وقابل معاشرتهم بذكر المسائل فانه ان كان

لهم وتشرق من مالهم



من اهل العلم وان لم يكن من اهل اجبك واياك ان تكلم العامة بامر الدين  
 في الكلام فانهم قوم يفتقدونك فيشتغلون بذلك ومن جاك  
 يستفتيك في المسائل فلا يجب الا عن سؤاله ولا تقم اليه غيره  
 فانه يشوش عليك جواب سؤاله وان بقيت عشرين بغير  
 كس ولا قوة فلا تعرض عن العلم فانك اذا عرضت عنه كانت  
 معيشتك ضنكا واقبل على متفقهك كانت تحذرت كل واحد  
 منهم ابنا وولد التزنيهم رغبة في العلم ومن تافك من العامة  
 والسوقة فلا تناقشه فانه يذهب مأوجهك ولا تحشم  
 من احد عند ذكر الحق وان كان سلطانا ولا تعرض لنفسك  
 من العباد الا ما كثر مما يفعله غير اعتقد وفيك قلة الرغبة و  
 اعتقد وان علمك لا ينفعك الا بما نفعهم لجهل الذمهم فيه  
 واذا دخلت بلدة فيها اهل العلم فلا تنخذها لنفسك بل كن  
 كواحد من اهلها ليعلموا انك لا تعجز جاههم والايحرجون  
 عليك باجمعهم ويطعنون في مذهبك والعامة يخرجون  
 عليك وينظرون اليك باعينهم فضير مطعون عندهم فلا  
 فائدة وان استفتوك في المسائل فلا تناقشهم في المناظرة  
 والمطارحات ولا تذكر لهم شيئا الا عن دليل واضح ولا تطعن في  
 اسانيدهم فانهم يطعنون فيك وكن من الناس على حذر  
 وكن الله في ترك ما انت له في علانيتك ولا تصلح امر العلم  
 الا بعد ان تجعل سره كعلانيتهم واذا لال السلطان عملا لا حيا

لهم

وتبعا طاه فالعامة اذا لم  
 يروا منك الا قبيل عليها  
 باكثر مما يفعلون

لك فلا تقبل ذلك منه الا بعد ان تعلم انه انما يوليئك ذلك  
 الا لعلك واياك ان تكلم في مجلس النظر على خوف فان ذلك  
 يورث الخلل في الاحاطة الكل في اللسان واياك ان تكسر الضحك  
 فانه يبيت القلب ولا تشي الا على طمأنينة ولا تكن عجولا في  
 الامور ومن دعاك من خلفك فلا تجبه فان البهايم تنادي  
 من خلف واذا تكلمت فلا تكسر صياحك ولا ترفع صوتك  
 واتخذ لنفسك السكون وقلة الحركة عادة كي يتحقق عند  
 الناس ثباتك والكثرة ذكر الله تعالى فيما بين الناس ليعلموا ذلك  
 منك واتخذ لنفسك ورذاخلف الصلوات تقرأ فيها القرآن  
 وتذكر الله تعالى وتشكره على اودعك من الصبر واولاك من  
 النعم واتخذ لنفسك اياما معدودة من كل شهر تضوم فيها ليقيد  
 غيرك بك وراقب نفسك وحافظ على صلواتك لتستفيد من  
 دينك واخبرتك بعلمك ولا تشتر لنفسك ولا تبع مل اخذ لك  
 مضلحا يقوم باشغالك وتعتمد عليه في امورك ولا تطعن الى  
 دينك والى ما انت فيه فان الله سالك عن جميع ذلك ولا تشترط  
 العلمان المردة ولا تظهر من نفسك التقرب الى السلطان وان  
 قربك فانه يرتفع اليك فان قمت اهانتك وان لم تقم عابك  
 ولا تتبع الناس في خطاياهم بل في صوابهم واذا عرفت انما  
 بالبشر فلا تذكره به بل اطلب منه خيرا فاذكره به الا في باب  
 الدين فانك ان عرفت في دينه ذلك فاذكره للناس كيلا  
 يتبعوه ويجزروه قال عليه الصلوة والسلام اذكروا الفاجر بما



فيه حتى يحذر الناس وان كان ذا جاه ومنزلة والذرية  
 لخلل فاذكر ذلك ولا تناله من جاهه فان الله تعالى معك وناصرك  
 فاذا فعلت ذلك مرة هابوك ولم يجاسر احد على اظهار البدعة في  
 الدين واذا ريت من سلطانك مالا يوافق العلم فاذكر ذلك مع طاعتك  
 اياه فان يده اقوى من يدك تقول له انا مطيع لك في الذي انت فيه سلطان  
 ومستط على عزاني اذكر مالا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان  
 مرة كفاك لانك اذا اظهرت عليه ودمت لعلمهم يتبعونك  
 فيكون مع الدين فاذا فعل مرة او مرتين يعرف منك الجدة في الدين  
 ويحرص في الامر بالمعروف هيك فاذا فعل ذلك مرة اخرى فادخل عليه  
 وحدك في داره والضحى في الدين وانظره ان كان مبتدعا وان كان  
 سلطانا فاذكر له ما يحضر من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم  
 فان قبل منك والاتفاقت الله تعالى ان يحفظك منه واذكر الموت  
 واستغفر للاستاد ومن اخذت عنهم العلم ودأبهم على التلاوة واكثر  
 من زيارة القبور والمشايخ والمواضع المباركة واقبل من العامة  
 ما يعرضون عليك من رؤياهم في النبي صلى الله عليه وسلم وفي  
 رؤيا الصالحين في المساجد والمنازل والمقابر ولا تخال احد  
 من اهل الهواء الا على سبيل الدعوة الى الدين ولا تكسر اللقب  
 واسم اذا اذن المؤذن فتأهب لدخول المسجد كيلا يتقدم  
 عليك العامة ولا تتخذ دارك في حواد السلطان وما ريت  
 على جارك فاستر عليه لانه امانة ولا تظهر اسرار الناس ومن  
 استشارك في شيء فاستر عليه بما تعلم ان يترك الله تعالى

ما تترك  
 سره الكلام

من سره تترك  
 سره ذلك  
 والنهي عن المنكر

الهواء

افضل

فانك

واقبل وصية هذه تستفيع بها في اولائك واخوانك ان شئت  
 تعالى وآياك والنحل فانه يفضله المرد ولا تكثر طمعا ولا كذبا  
 ولا صاحب خليف بل احفظ قروتك في الامور كلها والاسرار  
 البيض في الاحوال كلها واظهر غنى القلب منظرها من قلبك  
 فله المحرص والوعنة في الدنيا واظهر من نفسك الغنى ولا تظهر الفقر  
 وان كنت فقيرا وكن داهية فان من ضعفت بهمة ضعفت  
 منزلة واذا مشيت في الطريق فلا تنفست بمينا ونمالا بل داوم  
 النظر الى الارض واذا دخلت احمام فلا تقاوم الناس في اجرة  
 الاحمام والمجلس لا رجح على ما تقطى العامة تظهر قروتك منهم  
 فيعظمونك ولا تسم الامتعة الى الحائك ولا يوال الضائع  
 بل اتخذ لنفسك نفقة يفعل ذلك ولا تأكل من الحبة والدوا  
 ولا تنزل الدراهم بل اعتمد على غيرك وحقر الدنيا المحقرة عند اهل  
 العلم فان ما عند الله خير منها وول امورك غيرك ليمكنك الاقارب  
 على العلم فذلك احفظ لحاجتك وآياك ان تكلم الحائرين ومن لا  
 يعرف المناظرة والجمعة من اهل العلم والذين يطلبون النجاه و  
 يستفتون نذكر المائل فيما بين الناس فانهم يطلبون تخيلك  
 ولا يبالون وان عرفوك عن الحق واذا دخلت على قوم كبار  
 فلا ترفع عليهم مالم يرفعوك لئلا يلحق بك منهم اذية واذا كنت  
 في قوم فلا تقدم عليهم في الصلوة مالم يقدموك على وجه التعظيم  
 ولا تدخل احمام وقت الظهيرة او الفداة ولا تخرج الى النظارات  
 ولا تحضر مظالم السلاطين الا اذا عرفت انك اذا قلت شيئا ينفذ

شكرك

ينق

الاعظم



على قولك فانهم اذا فعلوا ما يحل وانت عندهم ربما لا تملك  
منهم ويظن الناس ان ذلك حق كقولك فيما بينهم وقت الافراد  
عليه وآيات والفضب في مجلس العلم ولا تقص على العامة  
فان <sup>لا بد</sup> ان يكذب واذا اردت اتخاذ مجلس لا حد من  
اهل العلم فان كان ذلك مجلس فقه فاحضر بنفسك واذكر فيه  
ما تعلمه كيلا تغتر الناس بجنودك فيظنون انه على صفة من  
العلم وليس هو على تلك الصفة فان كان يصلح للفتوى فاذا ذكر  
ذلك منه والآفلا ولا تقعد ليدرس بين يديك بل انزل عنده  
من اصحابك ليخبرك بكيفية كلامه وكمية علمه ولا تخف تجالس  
الذكرا وفي تجد مجلس غظة بجاهك وتزكيتك له لا وجه لاهل  
محنتك وعامتك الذين يعتمدون على واحد من اصحابك وقوض  
او المناجح الى خطيبنا حيثك وكذا صلوة الجنازة والعبد بين  
ولا تنسني من صالح دعايك واقبل هذا الموعظة مني وانما  
او صليك لمصليتك ومصلحة المسلمين وفي اخره يفتح المحبوب  
قال احكام الجليل نظرت في عثمانه جزاء مثل الآتي ونوادير من  
سماعه حتى استخرج كتاب المنسقي وقال حين ابتلاء بحجة البطل  
لمرؤ من حجة الاتراك هذا جزاء من اثر الدنيا على الاخيرة و  
العالم متى اخفى علمه وترك حقه حيف عليه ان يمتحن بما يسهو  
وقيل كان ذلك لما راى في كتب محمد بن حسن مكررات  
ونظروا لاهل حسمها وحذف مكررات في محمد بن همامه فقال  
لم فعلت هذا <sup>يحيى</sup> فقال لان الفقهاء اكل في حرفة المكرر

التعاقب

عليهم

اتقنت

بكتابي

وذكرت

وذكرت المقر شبرا فغضب وقال قطعك الله كما قطعت كتابي  
يحيى فاشبع بالاتراك حتى جعلوه على راس شجرة بن قطع نصفين  
رحمة الله تعالى وهذا اخر ما وردنا في كتاب الاشياء والنظائر  
في الفقه على مذهب الامام الاكظم في حنيفة النعمان رضي الله  
تعالى عنه وارضاه لجامع للفنون السبعة التي وعدنا بها في  
خطبة الفريد في نوعه بحيث لم اطلع له على نظير في كتب اصحابنا  
**وكان الفراغ** من تأليفه في السابع والعشرين من جمادى الاخرة  
سنة تسع وستين وسعمائة وكانت مدة تأليفه ستة اشهر  
مع تحلل ايام لو عث لحسد ولحمد لله على التمام وعلى بنه افضل  
الصلوة والسلام وصحبة البررة الكرام وتابعيه احسان الى يوم  
القيام وكتبه مؤلفه سيده الفاضلة زين بن يحيى كنفى غفر له  
له ذنوبه وسر عيوبه وارحم والديه وكشف كروبه وختم له بالخبر  
عمله امين هذا اخر ما قاله المؤلف رضي الله عنه وارضاه و

جعل الجنة متقلبة ومنواه بجاه محمد بنه  
ومصطفاه وال واصحابه ومن لاه  
قد وقع الفراغ في يوم السبت كما قال  
بارك الله السبت في شهر  
سج ذر الفقة الشريفة سنة  
سبع وتسعين والاف من الهجرة  
من له الف والشرق من يد

افقر الصديق الوالحام  
ابراهيم غفر الله  
له ولوالديه

يون يازدم بوخياله اوركار  
بن اوفور رسم قلله خدم يادكار



بسم الله الرحمن الرحيم  
تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنْ أَفْئَةِ الْقُرْآنِ  
أَنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ بِالْحَقِّ فَاغْبِذُوا اللَّهَ  
مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ وَالَّذِينَ اخْتَدَوْا مِنْ دُونِهِ أُولَئِكَ  
مَنْ عِبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى